جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة
كليّة الدراسات العليا
قسم اللغة العربيّة وآدابها

وجوه الخلاف بين ابن مالك والأشموني، واستدراكات الصّبان عليها

دراسة وصفيّة تحليليّة

Points of view of the dispute between Ibn Malek and Al-Ashmouni, and Al-Sabban speculations on them

descriptive, and analytical study

اسم الطالب: داوود عبد الكريم محمد السلامات

اسم المشرف: الأستاذ الدكتور عبد المنعم أحمد صالح مهدي

قدمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات درجة دكتوراة في تخصص الدراسات اللغويّة في جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

تاريخ المناقشة: ٢٠ / ١١ / ٢٠١٦ م

The World Islamic Science And Education University.
Faculty of Graduate Studiers
Dept of Arabic Language and Literature

Points of view of the dispute between Ibn Malek and Al-Ashmouni, and Al-Sabban speculations on them

descriptive, and analytical study

Student name: Daowod Abdul Kareem Mohammad Alslamat

Preceptor name: Abdel-Moneim Ahmad Salih Mahdi

"A Dissertation submit in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Linguistics studies at The World Islamic Science and Education University".

The World Islamic Science and Education University, Amman.

جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة
كليّة الدراسات العليا
قسم اللغة العربيّة وآدابها

وجوه الخلاف بين ابن مالك والأشموني، واستدراكات الصّبان عليها

دراسة وصفيّة تحليليّة

اسم الطالب: داوود عبد الكريم محمد السلامات

اسم المشرف: الأستاذ الدكتور عبد المنعم أحمد صالح مهدي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراة في تخصص الدراسات اللغويّة في جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

تاريخ المناقشة: ٢٠ / ١١ / ٢٠١٦ م

وجوه الخلاف بين ابن مالك والأشموني، واستدراكات الصبّان عليها

دراسة وصفيّة تحليليّة

Points of view of the dispute between Ibn Malek and Al-Ashmouni, and Al-Sabban speculations on them

descriptive, and analytical study

اسم الطالب: داوود عبد الكريم محمد السلامات

اسم المشرف: الأستاذ الدكتور عبد المنعم صالح مهدي

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ: ٢٠/ ١١ /٢٠١٦م

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور	الجامعة	التوقيع
١- الأستاذ الدكتور عبد المنعم أحمد صالح (رئيساً ومشرفاً)	جامعة العلوم الإسلامية	.....
٢- الأستاذ الدكتور نهاد الموسى (عضواً)	جامعة العلوم الإسلامية	.....
٣- الأستاذ الدكتور منير شطناوي (عضواً)	جامعة العلوم الإسلامية	.....
٤- الأستاذ الدكتور حسين عباس الرفايعة (عضواً خارجياً)	جامعة الحسين	.....

التفويض

أنا داوود عبد الكريم محمد السلامات، أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو للمؤسسات عند طلبها.

الاسم: داوود عبد الكريم السلامات

التاريخ: ٢٦ / ٢ / ٢٠١٧ م

التوقيع:

إهداء

- إلى أبي العزيز: عالماً كبيراً، ومربياً حنوناً.
  تعبت لنستريح، وثابرت لنسعد،
  أطال الله عمرك، وأدام فضلك

- إلى أمي الحبيبة: نبع حنان فيّاض يتدفق بالعطاء.
  متعك الله – يا أماه – بالصحة والعافية.

- إلى إخوتي وأخواتي: مصدر قوتي

- إلى زوجتي الفاضلة: شادية التفاني والإخلاص
  يعجز اللسان عن الوفاء بحقِك،
  جزاكِ الله عني خير الجزاء.

- إلى أيهم، وأكرم، وآدم، والقادم الجديد (إبراهيم) إنّ شاء الله
  فلذات الكبد، وريحانة العمر
  جعل الله أيامكم سعادة وهناء

الشكر والتقدير

من نِعم البارئ عزّ وجلّ أن ألهمَ خلقه شكرَ بعضهم بعضاً ... وامتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1].

ولزاماً عليَّ أنّ أتقدمَ بالشكرِ الجزيلِ لشيخِيَ وأستاذِيَ الدكتور عبد المنعم صالح الذي تفضلَ بالإشرافِ على هذهِ الأطروحةِ، وعلى ما منحني إياهُ من غزيرِ علمِه، ووافرِ وقتِه، وعظيم توجيهاتِه، سائلاً المولى عزَّ وجلَّ أن يجزيَهُ عني خيرَ الجزاءِ.

كما وأتقدمُ بالشكرِ الموصولِ لأعضاءِ لجنةِ المناقشةِ الأكارمِ:

- الأستاذ الدكتور نهاد الموسى.
- الأستاذ الدكتور حسين الرفايعة.
- الأستاذ الدكتور منير شطناوي.

لتفضلهم قبول مناقشة أطروحتي، شاكراً لهم ما أضافوه من آراءٍ وتعليقات تثري أطروحتي، وتشدُّ من أزرِها.

ويطيب لي في هذا المقام أنْ أتقدم بالشكر الجزيل إلى قسم اللغة العربية طلبة وأساتذة وأخص بذلك الأستاذ الدكتور موفق مقداديّ على رعايته الأبوية منذ الدراسة التحضيرية، وبوافر من الاحترام والتقدير أسجل شكري العميق للأستاذ الدكتور محمود عبيدات لاقتراحه عليّ فكرة استدراكات الصّبان، والأستاذ الدكتور عبد الرزاق السعديّ الذي أضاف إليها الخلاف بين ابن مالك والأشمونيّ.

ربّنا تقبّل منّا شكرنا، وخالص دعائنا لهم بالتّوفيق والسّداد، إنك أنت السميع العليم، وَآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

---

(١) سورة البقرة: ٢٣٧.

فهرس الموضوعات

المقدمة ١

التمهيد، وفيه ستة مباحث ٥

* المبحث الأوّل: التعريف بابن مالك وألفيّته. ٦
* المبحث الثاني: التعريف بالأشمونيّ، وحواشيه بإيجاز. ١١
* المبحث الثالث: التعريف بالصّبان، وحاشيته. ١٥
* المبحث الرابع: المذهب النحويّ عند ابن مالك والأشمونيّ والصّبان. ٢٠
* المبحث الخامس: الخلاف النحويّ ٢٤
* المبحث السادس: مفهوم الاستدراك ٢٧

الفصل الأوّل: الخلاف النحويّ بين ابن مالك والأشمونيّ ٣٠

* الخِلَافُ فِي علّة بِنَاءِ الفِعْلِ الَماضِي عَلَى السُّكُوْنِ. ٣١
* الخلاف في نقل الاتفاق على بناء الفعل المضارع المتّصل بـ (نون الإناث). ٤٠
* الممنوع من الصّرف. ٤٣
* الخلاف في دخول (غَدَا) و (رَاحَ) بمعنى صار في باب (كان وأخواتها). ٥٢
* الخلاف في تقدم الخبر على (دام). ٦٠
* الخلاف في (ما انفكّ) في بيت ذي الرمة. ٦٤
* الخلاف في (إنّ وأخواتها) إذا لحقتها (ما) الكافّة. ٧٢
* الخلاف في علّة بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح. ٨٠
* الخلاف في رافع الاسم المُشْتَغَلُ عنه. ٨٧
* الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصليّ. ٩٥
* الخلاف في (مِن) المصاحبة لـ(أَفعَل) التفضيل ١٠٥

* الخلاف في حذف المعطوف عليه مع (لا). ١١٣
* الخلاف حول نوع (أنْ) بعد أفعال الشك عند الفصل بـ(لا) النافيّة. ١١٩
* الخلاف في استعمال (لن) للدعاء. ١٢٥
* الخلاف في (ما) و (مهما) بين الظّرفيّة والتجريد. ١٣١

الفصل الثاني: الخلاف الصرفي بين ابن مالك والأشمونيّ ١٣٨
* (سِوَى) بين الصرف والجمود ١٣٩
* اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره بين الإعمال والإهمال ١٥١
* العدول عن صيغة (فعول) إلى صيغة (أفعال) ١٥٧
* أبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد ١٦٣
* الخلاف في اشتراط (الألف) عند قلب الواو ياءً في جمع ما أُعلَّتْ عينه أو سُكِّنَتْ في المفرد في وزن (فِعَال) و (فِعلة) و (فِعَل) ١٦٩
* زيادة همزة الوصل في أوّل المضارع ١٧٨

الفصل الثالث: استدراكات الصّبان، وفيه مبحثان: ١٨٢
المبحث الأول: استدراكات الصّبان على ابن مالك ١٨٣
* علّة إعراب الأسماء ١٨٤
* المذاهب في المُعرِّف من أداة التعريف ١٨٧
* حذف نون (كان) عند الجزم ١٩٣
* من أحكام تعدد الفاعل وحدته ١٩٦
* حكم الفاعل إذا كان ضميراً غير محصور ٢٠٠
* شروط إعمال المصدر ٢٠٣
* شروط عمل الصفة المشبهة ٢٠٨

* أوجه الاختلاف بين اسم الفَاعِل والصِّفَة المُشَبَّهَة ٢٠٩
* شروط حذف باء التعجب في (أفعل به) ٢١٤
* شروط العطف بـ(حتى) ٢١٦

المبحث الثاني: استدراكات الصّبان على الأشمونيّ ٢٢٠

* حد الكلمة ٢٢١
* أولويّة التمثيل بـ(نزال) و(دراك) ٢٢٥
* لغة التشديد في (هنّ) ٢٢٧
* أفعل التفضيل يرفع اسماً ظاهراً ٢٣٠
* مواضع وجوب استتار الضمير ٢٣٤
* مواضع انفصال الضمير ٢٣٨
* نقل الخلاف في أيّهما المحذوف نون الوقاية أم نون الرفع إذا اجتمعتا؟ ٢٤٣
* ليس كلّ مبتدأ صالحاً لدخول الناسخ عليه ٢٥٠
* مذهب الفرّاء في رافع اسم كان وأخواتها ٢٥٦
* مذهب ابن مالك في إعراب (أنْ) والفعل الواقعين بعد المرفوع الداخلة على أفعال المقاربة. ٢٥٩
* التمثيل للام التعدية ٢٦٣
* شروط دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة ٢٦٧
* حكم المستثنى المتصل في الكلام التام المنفي ٢٧١
* حكم تقديم المستثنى في أوّل الكلام، وحكم تقديمه على العامل في المستثنى منه ٢٧٥
* معنى التبيين بين حرفي الجر (إلى) و(اللام) ٢٧٩
* أمثال المصدر (تَلَمْلَمَ) في الحركات والسكنات وعدد الحروف ٢٨١

الخاتمة ٢٨٤
فهرس الآيات ٢٨٦
فهرس الأحاديث الشريفة ٢٩١
فهرس الأقوال والأمثال ٢٩٢
فهرس الشواهد الشعرية ٢٩٣
فهرس الأعلام ٢٩٦
فهرس المصادر والمراجع ٢٩٨

ملخص الرسالة

اسم الأطروحة: وجوه الخلاف بين ابن مالك والأشمونيّ، واستدراكات الصّبان عليها، دراسة وصفية تحليلية.

اسم الباحث: داوود عبد الكريم محمد السلامات.

اسم المشرف: الأستاذ الدكتور عبد المنعم أحمد صالح مهدي.

نوع الرسالة: دكتوراة في الدراسات اللغويّة.

تاريخ المناقشة: ٢٠١٦/١١/٢٠ م

يعد ابن مالك النحوي (٦٧٢-٦٠٠هـ) أحد أبرز أعلام النحاة، فنظم (الكافية الشافية) ثم اختصرها بـ (الخلاصة) التي اشتهرت بـ (الألفية) ولم تلق منظومة نحوية ما لقيتهُ ألفية ابن مالك من حرصٍ على حفظها ودَرْسها وشرحها عبر العصور، فحجبت الأنظار عن الأصل الذي لُخصتْ منه (الكافية الشافية) بل يمكن القول: إنها حجبت الأنظار عن المنظومات النحوية الأخرى كألفيتي ابن معطِ (ت ٦٢٨هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) وغير ذلك.

كما برزت في مؤلفات ابن مالك ظاهرة شرح المتون النثرية كشرح التسهيل، يمكن ردّ هذه الظاهرة إلى العصر المضطرب الذي عاش فيه، فقد عاش فترة قلقة شهد خلالها نهاية الدولة الأيوبية (٦٤٨هـ) وظهور دولة المماليك، وفي أيامه سقطت بغداد (٦٥٦هـ) على أيدي التتار الذين قضوا على الخلافة العباسية ودمروا كل شيء؛ فنهض عدد من العلماء يذودون عن التراث من خلال حفظه في متون موجزة تشرح فيما بعد، كشرح الألفيّة المسمى" منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك" المعروفة بشرح الأشمونيّ، الذي يعدّ أغزر شروح الألفيّة في القرن التاسع الهجريّ، بل يعدّ

من أكثر كتب النّحو استيفاءً لمذاهب النحاة، وعللهم وشواهدهم على الرّغم ممّا قِيل فيه وما وجّه إليه من النّقد.

قد عُلّقتْ على شرح الأشمونيّ حواشٍ كثيرة، أهمّها حاشية الصبان في القرن الثاني عشر الهجريّ؛ لذا تجمعت فيها مختلف العلوم والتي قال فيها شوقي ضيف: " ولعلّ أكثر أصحاب الحواشي والشّروح – في العصر العثماني – شهرة الصّبان"(١). فظهرت مشكلة هذه الدراسة عندما لم أجدْ دراسة تقيم علاقة مقارنة بين ألفيّة ابن مالك وشرح التسهيل وشرح الأشمونيّ من جهة، وحاشية الصّبان التي احتوت آراء العَالِمين بشكل خاص من جهة أخرى.

وتهدف هذه الدراسة إلى كشف النقاب عن بعض مسائل الخلاف بين ابن مالك والأشمونيّ، ومناقشة المذاهب الأخرى في هذا الخلاف والترجيح بينها، لإبراز مدى تأثر شرح الأشمونيّ بكتبِ أبي حيانَ وابن هشامِ والمراديّ في كتابِهِ توضيحِ المقاصدِ، على أن ما ظهرَ من مسائلَ خلافيةٍ إنما وقعَ في مسائلَ تعدُّ من الخلافاتِ الفرعيةِ الدقيقةِ لا الأصولِ.

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد استدراكات الصّبان على ابن مالك والأشمونيّ، وبيان أوجه الصواب عنده، وإبراز مدى تأثر الصّبان بحواشي الأشمونيّ؛ كحاشية ابن قاسم العباديّ وتنوير الحالك للأسقاطيّ، وحاشية البليدي، وزواهر الكواكب للتونسي، وخاصة حاشية الحفنيّ التي عارضها كثيراً، ومن الملاحظ أنّ الصبان كان أكثر قرباً من الأشموني إلى مذهب ابن مالك.

---

(١) شوقي ضيق، **المدارس النحويّة**، ط ٨، ص٣٦١، دار المعارف – القاهرة.

Abstract

Thesis name: Points of view of the dispute between Ibn Malek and Al-Ashmouni, and Al-Sabban speculations on them. descriptive, and analytical study

Researcher: Daowod Abdul Kareem Mohammad Alslamat.

Preceptor: Prof. Dr. Abdel-Moneim Ahmad Salih Mahdi.

Thesis type: Ph.D. in linguistics studies.

Date of discussion: 20/11/2016

The grammarian Ibn Malek (Date period 600-672 AH) is considered one of the most prominent distinguished grammarians, and he wrote (AlKafyah Alshafyah) then summarized it into (Alkholasah), which is known as (Alfyah), none of grammatical systems ever received what Ibn Malek's Alfyah received of keenness to preserve, study, and explain through the ages, so it diverted the sights from the source which it was originally summarized from (AlKafyah Alshafyah), we even can say: it blocked attention from other grammatical systems such as Ibn Maat's Alfyah (Date 628 AH), Al-Suyuti's Alfyah (Date 911 AH), and others.

Also featured in the writings of Ibn Malek a phenomenon to explain prose texts as "Shareh Altasheel", this phenomenon can be traced to the troubled times in which he lived, he lived an anxious period in which he saw the end of the Ayyubi state (Date 648 AH) and the emergence of Almamaleek state, and in his day Baghdad fell (Date 656 AH) on the hands of the Tatars who have eliminated Alabbasi succession and destroyed everything, so a number of scientists got up to defend the heritage through saving it in brief concise texts which will be explained later on, as Shareh Alalfyah named as "Manhaj Alsalek to Ibn Malek's Alfyah" and known as Al-Ashmouni's explanation, which is the most prolific of the Alfyah's explanations in the 9th century AH the ninth, it's even considered one of the most grammar books to meet the doctrines of grammarians, and their troubles and evidences, despite what was said in it, and what he received from criticism.

Many postscripts were based on Al-Ashmouni's explanations, the most important one is Al-Sabban's postscript in the 12th century so gathered in various fields of science, says Shawki Daif: "Perhaps the most famous postscripts and annotations owner - in the Ottoman era – is Al-

Sabban". This issue of this study appeared when I couldn't find a study which establishes a comparison relationship between Ibn Malek's Alfyah and Shareh Altasheel, and Al-Ashmouni's explanation in one hand, and Al-Sabban postscript, which particularly contained the views of scientists, on the other hand.

This study aims to unveil some disagreement issues between Ibn Malek and Al-Ashmouni, and discuss other sects in this dispute and weighting between them, to highlight the influence extent of Al-Ashmouni's explanation from Abu Hayyan's book and Ibn Hisham Al-Moradi in his books "Tawdeeh Al-Maqased", that what emerged from the contentious issues occurred in issues considered of sub-minute critical disagreements not in the assets.

This study also aims to capture Al-Sabban speculations over Ibn Malek and Al-Ashmouni, and demonstrate the right things with him, and to highlight the influence extent of Al-Sabban by Al-Ashmouni's postscripts, such as Ibn Qasim al-Abadi's postscript, "Tanweer Al-Halek" for "Al-Asqati", Al-Baleedi's postscript, "Zawahr Alkawakeb" for Al-Tunisi, and especially Al-Hafni's postscript which he opposed a lot, also it is noticeable that Al-Sabban was closer than Al-Ashmouni to the ideology of Ibn Malek.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرّ الميامين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين وبعد:

فإنّ دراسة النحو باب لِفَهْمِ العربيّة، ثمّ فَهْمِ كتاب الله تعالى، واستيعاب أحكامه ومعانيه، وكتب السلف خير زادٍ لما أودعوه فيها ذخائر خبراتهم، وروائع أفكارهم، ونتائج قرائحهم، كألفيّة ابن مالك، وشرح الأشمونيّ الذي يعدّ من شروحها المهمّة. وحاشية الصّبان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك من الكتب التي يجب أنْ يُعنى بها الباحثون، فقد جمع فيها أفكار مَن سبقه مضيفاً إليها آراءه وتعليقاته، واستدراكاته، وقد تجلت أهميّة هذه الحاشية في أنّها تركّز في عرضها لآراء ثلاثة من علماء النحو العربي –ابن مالك والأشمونيّ والصبان- مما جعلها مرجعاً مهماً في أطروحة الباحث.

ويرمي هذا البحث إلى كشف النقاب عن بعض مسائل الخلاف - النحويّ والصرفيّ- بين ابن مالك، والأشمونيّ، ومناقشة المذاهب الأخرى في هذا الخلاف؛ فكثيراً ما كان الصبان يأخذ رأياً مغايراً، وليتسنى للباحث الترجيح بينها ذكر الباحث كافة المذاهب في الخلاف، وكذلك لإبراز مدى تأثر الأشمونيّ بشروحات الألفيّة، خاصة توضيح المقاصد للمراديّ، وأوضح المسالك لابن هشام، وكتبه الأخرى.

وتهدف أيضاً إلى رصد استدراكات الصّبان على ابن مالك، والأشمونيّ، وبيان أوجه الصواب عنده، وبيان أهميّة حاشية الصّبان بوصفها موسوعة عظيمة احتوت آراء العلماء السابقين مؤيداً، أو معارضاً، وإبراز مدى تأثر الصّبان بحواشي الأشمونيّ؛ كحاشية (سِمْ) العباديّ، والبليديّ، والأسقاطيّ، والحفنيّ، والتونسيّ، وصولاً إلى اجتهاده النحويّ من خلال حاشيته. وهل قدّم الصّبان آراء مقنعة في استدراكاته على ابن مالك أو الأشمونيّ ؟ وتجيب هذه الدراسة عن حقيقة مذهب ابن مالك وهل مبدأ الانتقاء يمكن أنْ ينعت بأنّه يؤسس مذهباً مستقلاً في النحو العربيّ؟

ظهرت مشكلة الدراسة عندما لم أجد دراسة تقيم علاقة موازنة بين ألفيّة ابن مالك "المتن الأصلي"، وشرح الأشمونيّ الذي اعتمد على كثير من الكتب في أثناء شرحه للألفيّة، وحاشية الصّبان التي احتوت آراء العَالِمين - بشكل خاص -.

بعد الدراسة والإحصاء -في حدود ما قرأت- لم أجد دراسة عنيت بالخلاف النحويّ، أو الصرفيّ بين الأشمونيّ وابن مالك، أو قامت على استدراكات الصّبان، ولكن الذي يوجد إنّما هي دراسات لشرّاح الألفيّة، تعرضت عرضاً في بضع صفحات لمنهج الأشمونيّ، أو قامت على جمع تنبيهات الأشمونيّ، وأخرى عني صاحبها إبراز اختلاف آراء ابن مالك في المسألة الواحدة من خلال شرح الأشمونيّ، وأخيراً دراسة لمنهج الصّبان في حاشيته.

ومن هذه الرسائل **"شروح الألفيّة ومناهجها والخلاف النحويّ فيها"** لمحمود نجيب بإشراف الأستاذين الدكتور مصطفى جطل، والدكتور عبد الرحمن دركزملي بجامعة حلب. وقد اكتفى الباحث بالشروح المطبوعة كاملة وقد بلغت ثمانيّة، منها شرح الأشمونيّ، الذي لم يأخذ من هذه الرسالة سوى عشر صفحات ؛ لأنّ الباحث وضعه ضمن الشروح المؤيدة لابن مالك، وهو مصيب في ذلك لكن لا نعدم أنْ نجد ما خالف فيه الأشمونيّ ابن مالك، وهذه الدراسة لم تذكر حاشية الصّبان؛ لأنّ الباحث قد استثنى الحواشيّ.

ومنها رسالة حول **"اختلاف آراء ابن مالك النحويّة، والصرفيّة من خلال شرح الأشمونيّ للألفيّة"**، وهي رسالة لنيل درجة الماجستير، قدّمها الباحث: حوفان بن صالح القرنيّ، بإشراف: أ.د.عبد الهادي أحمد فرّاج، في جامعة أم القرى، في العام الجامعي ١٤٢٨هـ. وكذلك **"التنبيهات النحويّة والصرفيّة عند الأشمونيّ"**، وهي أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، قدّمتها د. مريم النعيم أحمد، بإشراف: أ. د. محمد صالح حسين، في جامعة أم دورمان الإسلاميّة، في العام الجامعي ١٤٢٨هـ. ولا يخفى على أيّ باحث أنَّ هاتين الأطروحتين لا تماس بينهما وبين أطروحتي.

ولم أجد في الدراسات السابقة - في حدود ما قرأت- دراسة انصبّت على (الصّبان)إلا دراسة واحدة حملت عنوان" **الفكر اللغوي عند الصّبان في حاشيته على الأشمونيّ"** لزياد أبي سمور، وهذه الرسالة أشرف عليها الدكتور جعفر عبابنة، ولم تذكر هذه الدراسة أي توجه نحو الموازنة بين ابن مالك والأشمونيّ، أو استدراكات الصّبان، وكيف لها ذلك؟ فهي تحمل عنوان الفكر اللغوي عند الصّبان من خلال حاشيته.

فالدرس اللغوي بحاجة إلى دراسة موازنة ابن مالك والأشمونيّ واستدراك الصّبان عليها، بحكم وجود رابط واحد يجمعهم، ألا وهو (الألفيّة).

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي على النحو الآتي:

- أضع عنوانًا للمسائل، وقد يعبّر العنوان عن رأي ابن مالك.
- تقديم كلام ابن مالك الذي وقع فيه الخلاف، أو الاستدراك؛ لذا كان عرض المسائل وفق ترتيب ابن مالك لأبيات ألفيته.
- تناولت المسائل- النحويّة، والصرفيّة- التي خالف فيها الأشمونيّ ابن مالك في كتابه (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك) ولا أزعم أنّي درست كلّ المسائل في هذا الشّرح، ولكنّي اخترت ما بدا لي دراسته على سبيل المثال لا الحصر.
- أورد ما استدلّ به ابن مالك فيها بنصه، موضحاً موضع الاستدلال، وقد أتصرف به إنْ كان طويلاً.
- تحليل كلام ابن مالك، والأشمونيّ، واستدرك الصّبان على الخلاف - إنْ وجد -، وذكر ما في المسألة من مذاهب أخرى
- حمل كلام ابن مالك وفق ما أراد، آخذاً بالدراسة شرح التسهيل، والكافية الشافية؛ ليعينني على ما قصده ابن مالك في ألفيته حتى أتمكن من الموازنة بين الثلاثة من خلال حاشية الصّبان على شرح الأشمونيّ لابن مالك.
- قد يعرض في بعض المسائل سهو من العلماء المتأخرين في نسبة الآراء إلى قائليها؛ لذا عنيت بتحقيق نسبتها إلى أصحابها، وبيّنت وجهة السهو فيها، معتمداً في ذلك على كتبهم وترجيح ما أراه صوابًا، مهتديًا بآراء النحويّين.

أمّا ما اختص به منهج الباحث في عرض استدراكات الصّبان، فقد أخذ مسارين:

١. استدراكات تلاقت مع مسائل الخلاف النحويّ، والصرفيّ، وكان الباحث يعرضها بعد مناقشة وتحليل الخلاف بين ابن مالك، والأشمونيّ في الفصل الثاني، والثالث من الأطروحة.
٢. استدراكات لم يقع فيها خلاف، وجمعتها في الفصل الرابع، وتعرض بالمنهج ذاته، ولكن بذكر نص الاستدراك كاملاً بعد بيت الألفيّة الذي وقع عليه أو فيه الاستدراك، فأعلّق عليها، وأقابل آراء الصّبان بآراء غيره من العلماء، خاصة رأي حواشي الأشمونيّ، وأرجّح رأيًا على آخر وذلك بالتوضيح والبيان - ما استطعت -.

أمّا عملي في هوامش البحث على النحو التالي:

- قمت بتخريج جميع الآيات القرآنيّة من المصحف الشريف.
- قمت بتخريج جميع الأحاديث النبويّة من كتب الصحاح.
- قمت بتخريج جميع الأشعار العربيّة وعزوها إلى دواوين الشعر إنْ أمكن ذلك.
- قمت بتخريج أقوال العرب المأثورة من كتب الأمثال.
- قمت بترجمة لبعض الأعلام.
- وضعت في نهاية البحث فهرساً للآيات، وللحديث النبوي الشريف، ولأشعار العرب، ولأقوالهم المأثورة، وللأعلام، وللمصادر والمراجع التي سار إليها البحث، وفهرساً للموضوعات.
- عزوت كلّ قول إلى قائله في هامش البحث.

سميت هذا البحث:(**وجوه الخلاف بين ابن مالك والأشمونيّ، واستدراكات الصّبان عليها)**

وقد قسّمت هذا البحث بعد المقدمة، على تمهيد، وثلاثة فصول وخاتمة وهو على النحو التالي:

- **المقدمة**: وعرضت فيها : أهمّيّة الموضوع، والدّراسات السّابقة وتفصيلاتها.
- **التمهيد**: سأعرض فيه: لمحات عن ألفيّة ابن مالك، وشرح الأشمونيّ، وحاشية الصّبان، والخلاف النحويّ، والاستدراك.
- **الفصل الأوّل:** الخلاف النحويّ بين ابن مالك والأشمونيّ، وموقف الصّبان من الخلاف.
- **الفصل الثاني:** الخلاف الصرفيّ بين ابن مالك والأشمونيّ، وموقف الصّبان من الخلاف.
- **الفصل الثالث:** استدراكات الصّبان على الأشمونيّ وابن مالك، وفيه مبحثان:
  - **المبحث الأوّل:** استدراكات الصّبان على ابن مالك.
  - **المبحث الثاني:** استدراكات الصّبان على الأشمونيّ.
- **الخاتمة:** وتشتمل على أهمّ النتائج والتوصيات التي وصل إليها الباحث من دراسته.

التمهيد، وفيه ستة مباحث

- المبحث الأوّل: **التعريف بابن مالك وألفيّته**.
- المبحث الثاني: **التعريف بالأشمونيّ، وحواشيه بإيجاز**.
- المبحث الثالث: **التعريف بالصّبان، وحاشيته**.
- المبحث الرابع: **المذهب النحويّ عند ابن مالك والأشمونيّ والصّبان**.
- المبحث الخامس: **الخلاف النحويّ مفهوماً وتاريخاً**.
- المبحث السادس: **مفهوم الاستدراك**.

المبحث الأوّل: التعريف بابن مالك، وألفيته.

أوّلاً: التعريف بابن مالك[١]

هو جمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ نسبًا، الجيَّانيّ منشأ، الدّمشقيّ داراً، المالكيّ حين كان بالمغرب الشّافعيّ[٢] حين انتقل إلى المشرق.

لقبه جمال الدّين، نصّ على ذلك الأسنويّ إذ يقول:(الملقب جمال الدّين) [٣] وكنيته (أبو عبد الله) أجمعت المصادر التي ترجمت له على هذه الكنية، وأجمع معظم المؤرخين وكتّاب التراجم على أنّ اسمه (محمّد) وعلى لقبه وكنيته، واختلفوا في اسم سلسلة آبائه[٤].

ولد ابن مالك بجَيّان[٥] ثم غادرها في مطلع شبابه إلى بلاد الشّام، فتوقف في مصر، ثم ذهب إلى الشام، فتصدّر للتدريس في حلب، ونظم فيها الكافية الشافية، ونظم الألفيّة بحماة [٦] ثم استقرّ بدمشق مدرّساً للعربيّة، والقراءات.

---

(١) ترجم له:
- اليونيني، قطب الدّين أبو الفتح موسى بن محمد، ت٧٢٦هـ (١٩٩٢م) ذيل مرآة الزّمان(تحقيق: وزارة التحقيقات الحكميّة والأمور الثقافيّة للحكومة الهنديّة) ط٢، ج٣، ص٧٦، دار الكتب الإسلاميّة - القاهرة.
- أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن محمود، تاريخ أبي الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر، ط١، ج٤، ص٨، المطبعة الحسينيّة المصريّة - القاهرة.
- الذّهبي، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد (١٩٨٥م). العبر في خبر من عبر (تحقيق: محمد السّعيد بسيوني) ط١، ج٣، ص٣٢٦، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- ابن الورديّ، زين الدّين أبو حفص عمر بن مظفّر (١٩٩٦). تاريخ ابن الورديّ (تتمة المختصر) ط١، ج٢، ص٢١٥، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- الصّفديّ، صلاح الدّين (٢٠٠٠م) الوافي بالوفيات (تحقيق أحمد الأرناؤوط) ط١، ج٣، ص٢٨٦، دار إحياء التّراث - بيروت.

(٢) قال الصّفديّ:"ابْن مَالك ... خالف الْعَادة لأنَّ ابْن مَالك مغربيّ شَافِعِيّ" ينظر: الصّفديّ، الوافي بالوفيات، مصدر سابق، ج١٩، ص٣٢٥.

(٣) الأسنويّ، عبد الرحيم (٢٠٠١م) طبقات الشّافعيّة (تحقيق كمال يوسف الحوت) ط١، ج٢، ص٢٥٠، دار الكتب العلميّة - بيروت.

(٤) من المترجمين لابن مالك من يزيد في نسبه فيقول: (محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك) ومنهم من يقول: (محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك). ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله (١٩٨٤). إكمال الأعلام بمثلث الكلام (تحقيق سعد الغامديّ) ط١، ص١٣، جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة.

(٥) جَيّان مدينة أندلسيّة قرب قرطبة، تتصل بكورة البيرة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخًا. ينظر: الحمويّ، ياقوت بن عبدالله (١٩٩٥م). معجم البلدان، ط٢، ج٢، ص١٩٥، دار صادر - بيروت.

(٦) ابن الوردي، تتمة المختصر، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٦، وينظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، ت ٨٣٣هـ، (١٣٥١هـ)غاية النهايّة في طبقات القراء، ج٢، ص١٨١، عني بنشره ج. برجستراسر. والأسنويّ، طبقات الشّافعيّة، مصدر سابق، ج٢، ص٢٥٠.

لم تتحدث كتب التّراجم عن أسرته وحياته الخاصة؛ لذا وجدنا المدّة المبكّرة من حياته يكتنفها الغموض والتّرجيحات، خاصة إذا علِمنا أنّ ابن مالك لم يترجم لنفسه، واقتصر جُلُّ ما ذكرته على مُدّة إقامته في المشرق، على أسماءِ أبنائه، وهم: محمّد تقيّ الدّين، الملقب بـ(الأسد)[١] محمّد شمس الدّين[٢] محمّد بدر الدّين المعروف بـ(ابن النّاظم)[٣].

كان ابن مالك على جانب عظيم من الدّين المتين، وكثرة النّوافل، وحسن السّمت، ورقّة القلب، وكمال العقل، والوقار، وصدق اللهجة، وكان شديد الإخلاص للعلم، وقد صوّر لنا ابن الجزريّ حرصه على تبليغ العلم بعبارة جميلة إذ يقول: "حدثني بعض شيوخنا أنّه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشباك التّربة العادليّة، وينتظر من يحضر يأخذ عنه, فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشباك ويقول: القراءات القراءات! العربيّة العربيّة! ثم يدعو ويذهب ويقول:أنا لا أرى إنَّ ذمتي تبرأ إلّا بهذا, فإنّه قد لا يعلم أنّي جالس في هذا المكان لذلك"[٤].

أجمع الذين ترجموا له على عظمة خُلقه، وشدة تواضعه، وقالوا أيضاً: " صار يُضرب به المثل في الحفظ، والذّكاء، والورع، والدِّيانة والتّحري لِمَا ينقله، والتحرير فيه، وكان ذا عقلٍ راجح، حَسَن الأخلاق مهذَّبًا، ذا رَزَانة، وحياءٍ، وَوَقارٍ، وانتصابٍ للإفادة، وصبرٍ على المطالعة الكثيرة، وكان حريصًا على العلم حتّى إنّه حفظ يوم موته ثمانية شواهد"[٥].

كان لابن مالك مكانة عند قاضي القضاة ابن خَلِّكان، فكان "يُشيّعه إلى بيته تعظيماً له"[٦] وله مكانة علميّة عالية في علوم العربيّة، فكان إماماً فذًّا، وقد صرف همّته إلى إتقان لسان العرب حتّى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إليه المنتهى في اللغة، أمّا في النّحو والتّصريف فكان بحراً زاخراً وطوداً شامخاً، أمّا في الحديث فكان واسع الاطلاع، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإذا لم يكن فيه شاهد عدلَ إلى الحديث، وإنَّ لم يكن فيه شاهد عدلَ إلى أشعار العرب، وقد اعترف له علماء زمانه بالتقدم والفضل.

---

(١) محمّد تقيّ الدّين: هو الابن الأكبر لابن مالك، وقد صنّف له أبوه (المقدمة الأسديّة في النحو) ويبدو أنّه كان بعيدًا عن أجواء العلم والشهرة، إذْ لم يرِدْ له ذكر مستقلّ عن ذكر أبيه، توفي سنة ٦٥٩هـ. ينظر: الصّفديّ، الوافي بالوفيات، مصدر سابق، ج١، ص١٦٦. ج٣، ص٢٨٦.

(٢) محمّد شمس الدّين: هو الابن الأوسط لابن مالك، وكان شيخًا كثير التّلاوة، لقَّنَ بالجامع الأموي أكثر من أربعين سنة، توفي سنة٧١٩ هـ. ينظر: ابن حجر، شهاب الدّين أبو الفضل أحمد العسقلانيّ، ت٨٥٢هـ (١٩٩٧م) الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة (تحقيق: محمد عبد المعيد ضان) ط٢، ج٥، ص٤٥٧، دار الكتب العلميّة - بيروت.

(٣) محمّد بدر الدّين المعروف بـ(ابن النّاظم): هو أشهر إخوته، وهو أصغرهم، وقد تتلمذ على أبيه الناظم، فَشَرَح الألفيّة وبعض كتبه، توفي سنة ٦٨٦هـ. ينظر: اليافعي، عفيف الدين عبد الله بن أسعد ت٧٦٨هـ، (١٩٩٧م) مرآة الجَنان (تحقيق: خليل المنصور) ط١، ج٤، ص١٥٣، دار الكتب العلميّة- بيروت. وابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد (١٩٨٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (تحقيق: محمود الأرناؤوط) ط١، ج٧، ص ٦٩٦، دار ابن كثير- دمشق.

(٤) ابن الجزريّ، غاية النّهايّة في طبقات القراء، مصدر سابق، ج٢، ص١٦٠.

(٥) المقريّ، شهاب الدين أحمد، ت١٠٤١هـ، (١٩٩٧م) نفح الطّيب من غصن الأندلس الرطيب (تحقق إحسان عباس) ط٢، ج٢، ص٢٢٨، دار صادر – لبنان.

(٦) المقريّ، نفح الطّيب، مصدر سابق، ج٢، ص٢٢٣.

أمضى ابن مالك سني حياته الأولى حتّى مطلع شبابه في الأندلس بدليل تلمذته لاثنين من علمائها؛ هما: ثابت بن خيار[١] الذي أخذ عنه القراءات في جيّان، والشلوبين الذي أخذ عنه وجالسه نحو ثلاثة عشر يوماً.

وممّن أخذ عنهم العربيّة بدمشق: أبو صادق الْحَسَن بْن صبّاح[٢] ومكّرم ابن أبي الصَّقْر[٣] وأبو الْحَسَن السَّخاويّ[٤] وغيرهم؛ وأخذ العربيّة عن غير واحد، وجالس بحلب ابن يعيش، وابن عمرون [٥] وغيرهم.

اشتغل بالتّدريس؛ فقد عيّنه السلطان بَيْبَرَس مدرّساً في المدرسة العادليّة بدمشق، وولاّه مشيخة الإقراء، ودرّس بحلب، وحمص، وحماة، وأخذ تلاميذه عنه العربيّة، وروى عنه ابنه بدر الدّين، والشّمس بن أبي الفتح البعليّ[٦] والبدر ابن جماعة[٧] والعلاء بن العطار[٨] وغيرهم.

---

(١) زعم المَقَّرِي أن أبا العباس أحمد بن نوار، وأبا عبد الله المرشانيّ من شيوخ ابن مالك في الأندلس، والصّواب أنّهما من شيوخ شيخه (ثابت بن خيار) بدليل ما أورده: البلنسيّ. ابن الأبار، محمد بن عبدالله(١٩٩٥) التّكملة لكتّاب الصّلة (تحقيق عبد السّلام الهراس) ط، ج١، ص(٨٧، ١٩١) دار الفكر للطباعة، لبنان. وينظر: الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ت٧٤٨هـ (٢٠٠٣م) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام(تحقيق بشّار عوّاد معروف) ط٢، ج٤٥، ص٣٠٧، دار الغرب الإسلامي.

(٢) ابن الصباح: نحويّ وكاتب، يُكْنى أبا صادق، توفي سنة (٦٣٢هـ). ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب، مصدر سابق، ج٧، ص٢٦٠.

(٣) مكّرم بن أبي الصَّقْر: هو مكّرم بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَمْزَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ القُرَشِيُّ، نحويّ، توفي سنة (٦٣٥هـ). ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب، مصدر سابق، ج٧، ص٣٠٦.

(٤)أبو الْحَسَن السَّخاويّ: هو علي بن محمد السخاوي، علم الدين، أبو الحسن، نسبته إلى (سَخَا) بمصر، عالم بالنحو والقراءات، تلميذ الشّاطبيّ المقرئ، له شرحان على مُفصَّل الزمخشري، وسِفْر السعادة وسفير الإفادة، توفي سنة (٦٤٣هـ). ينظر:القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ت ٦٤٦هـ، (١٤٢٤هـ) إنباه الرواة للقفطيّ، ط١، ج٢، ص٣١١، المكتبة العصريّة- بيروت. والوافي بالوفيات للصفديّ، ج٢٢، ص٤٤، والزركلي، خير الدين بن محمود، ت ١٣٩٦هـ، (٢٠٠٢م) الأعلام، ط١٥، ج٤، ص٣٣٢، دار العلم للملايين.

(٥) ابن عمرون: هو محمد بن عمرون، نحويّ، تلميذ ابن يعيش، له شرح على مُفَصَّل الزمخشري، توفي سنة (٦٤٩هـ).

(٦) الشّمس بن أبي الفتح البعلي: هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين: نحويّ، له:(المطلع على أبواب المقنع) و (شرح ألفيّة ابن مالك في النحو) توفي سنة ٧٠٩هـ. ينظر: الحاج خليفة، مصطفى بن عبدالله (١٩٤١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج٢، ص١٨٠٩، مكتبة المثنى– بغداد، والأعلام ج٦، ص٣٢٦.

(٧) ابن جماعة: هو محمد بن إبراهيم، بدر الدين، محدّث، توفي سنة (٧٣٣هـ). ينظر: فوات الوفيات ج٣، ص٢٩٧، والأعلام للزركلي، ج٥، ص٢٩٧.

(٨) ابن العطار: هو علي بن إبراهيم ابن العطار، علاء الدين، أبو الحسن، فقيه، تلميذ النَّوَوِي، له مصنفات، منها: الوثائق المجموعة والاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، توفي سنة (٧٢٤هـ). ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني، ج٤، ص٤، الأعلام للزركليّ، ج٤، ص٢٥١.

ثانياً: التعريف بألفيّة ابن مالك

هي أشهر مؤلفاته، وسمّاها الخلاصة، وإنّما اشتهرت بالألفيّة ؛ لأنّها ألف بيت وثلاثة أبيات، جمع فيها خلاصة علميّ النّحو، والصّرف، وهي من محاور الأطروحة. نظمها بعد الكافية الشافية(١) وقد اختصرها منها(٢) وله- أيضاً - شرح التسهيل، وعمدة الحافظ، وغيرها كثير.

الألفيّة هي نظم شعريّ تضمن علوم ومعارف متعلقة بالعربيّة، وذلك بأسلوب تعليميّ قَصَد منه التسهيل على التلاميذ، وتفاوتت قصائده من حيث عدد أبياتها فحتوى بعضها على بِضْع عشرات، وحتوى بعضها الآخر على ثلاثة آلاف، وبلغ مجموع نظمه التعليمي قرابة عشرة آلاف بيت موزعة على اثنتي عشرة قصيدة، منها ألفيّة ابن مالك، وهي منظومة شعريّة يبلغ عدد أبياتها ألف وثلاثة أبيات على وزن بحر الرّجز، أو مشطوره.

إنّ هذه الألفيّة مع شمولها وجمعها لمقاصد النّحو سهلة، وتقربه بلفظ قصير مع توسّع العطاء، وإنّها تنجز ما وعدت له، ويلتفت ابن مالك لمتلقي الألفيّة ويجزم له، إنّها تقتضي من القارئ رضاً بما يجدّ فيها من العلم، إنَّ هذا الرضا كامل لا يدخله سخط(٣).

لِمَا عند ابن مالك من العدل، بيَّن ما لابن مُعْطِ من الفضل ؛ بسبب سبقه لنظم ألفيّة في النّحو، وفتح الباب للناس، فكان له فضل القدوة والأسوة، مستحقّ للثّناء الجميل، ومن دلّ على خير فهو كفاعله، وفي الحديث "مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ،"(٤).

---

(١) الكافية الشافية: وهي أرجوزة طويلة عدة أبياتها نحو ثلاثة آلاف بيت من مزدوج بحر الرجز، اقتبس تسميتها من مقدمة ابن الحاجب.

(٢) دلّ على ذلك قوله في الألفيّة:

أَحْصَى مِنَ "الكافية": "الخُلاَصَه" كمَا اقتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت٦٧٢هـ (ألفيّة ابن مالك) ص ٨٠، دار التعاون- مكة المكرمة، وينظر: ألفيّة ابن مالك، (تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الخطيب) (٢٠٠٦م) ط١، ص٦٥، دار العروبة – الكويت.

(٣) دلّ على ذلك قوله في الألفيّة:

وَتَقتَضِي رِضاً بِغَيرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلفِيّة ابنِ مُعطِ

ينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٨٠، دار التعاون، وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص١، دار العروبة.

(٤) أخرجه مسلم، صحيح مسلم(تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي) رقم (١٠١٧) ج١، ص٢٠٠. دار إحياء التراث العربي – بيروت.

باللفظِ والمعنى تمتازّ ألفيّة ابن مالك عن ألفيّة ابن مُعْطِ كما قال الخضريّ: "وقد فاقت هذه ألفيّة ابن مُعْطِ : لفظًا؛ لأنّها من بحر واحد، وتلك من السريع والرجز، ومعنىً؛ لأنّها أكثر إحكاماً منها كما قاله (سِمْ) [١] وللجلال السّيوطيّ ألفيّة زاد فيها على هذه كثيراً، وقال في أولها:

فائقة ألفيّة ابن مالك ....

وللأجْهُورِيّ المالكيّ ألفيّة زاد فيها على السّيوطيّ وقال:

فائقة ألفيّة السّيوطيّ ....

فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يُدانى"[٢] ولكن ألفيّة ابن مالك كُتب لها قبول واسع لدى دارسي النّحو العربيّ، فحرصوا على حفظها وشرحها أكثر من غيرها من المتون النحويّة؛ لِمَا تميّزت به من حسن التّنظيم، وسهولة الألفاظ، وإحاطة بالقواعد النحويّة والصّرفيّة في إيجاز، مع ترتيب محكم لموضوعات النّحو، واستشهاد دقيق لمسائل النحو.

تتعدّد فصول وأبواب ألفيّة ابن مالك بتعدّد فصول النّحو وأبوابه, وفي الوقت نفسه يتفاوت طول كل فصل أو باب بحسب ما يحتاجه من الذّكر، والاستشهاد، وقد ابتدأ ابن مالك ألفيّته بالكلام في اللغة العربيّة وما يتألّف منه فقال[٣]:

كلاَمُنَــا لَفْــــظٌ مُفِيدٌ كاستَقِمْ واسْمٌ وفِعْلٌ ثمَّ حَرفٌ الكَلِـــــمْ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَــــولُ عَــمْ وَكِلمَةٌ بهَا كلاَمٌ قَــــــــد يُؤَمْ

حازت ألفيّة ابن مالك عناية كثير من أئمّة النّحو، وأكثر شروحها ذيوعاً وانتشاراً شرح ابن عقيل، وشرح الأشمونيّ، والأخير عليه حاشية الصّبان، ونحن بصدد دراستها، فقد كُتب لها البقاء، وعمّ الانتفاع بها، فهي نبع لكلّ من أراد؛ لذا تناولها كثير من العلماء بالشّرح، والتّبسيط، والتّوضيح.

---

(١) سم: هو شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، الإمام العلامة، أخذ عن اللقاني، وقطب الدين الصفوي وغيرهما، من مصنفاته: حاشية على شرح جمع الجوامع، وحاشية على المختصر في المعاني والبيان، وحاشية على شرح الأشمونيّ على الألفيّة، توفي سنة أربع وتسعين وتسعمائة بالمدينة عائدا من الحج. ينظر:شذرات الذهب لابن العماد، ج١٠، ص٦٣٦، والأعلام للزركليّ، ج١، ص١٩٨، ومعجم المؤلفين، ج١، ص٢٣٠.

رمز له كثير من النحاة بهذا الرمز، وتابعهم أصحاب حواشي الأشمونيّ منهم الصبّان في حاشيته بـ(سم) ولكن الحفنيّ في حاشيته رمز له بـ(سم) إذا نقل عنه من حاشيته على شرح الأشمونيّ، ورمز له بـ(ب) إذا نقل عنه من حاشيته على ابن الناظم.

(٢) الخضريّ،محمد الخضريّ، (٢٠١١م) حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل (ضبطه: يوسف البقاعيّ) ج١، ص١٧، دار الفكر- بيروت.

(٣) ابن مالك،ألفيّة ابن مالك،مصدر سابق،ص٩، دارالتعاون.وينظر: ألفيته،مصدر سابق،ص١، دارالعروبة

المبحث الثاني: التعريف بالأشمونيّ، وحواشيه بإيجاز.

أوّلاً: التعريف بالأشمونيّ[١]

هو عليّ نور الدّين بن محمّد بن عيسى الأشمونيّ[٢] المصريّ داراً، الشافعيّ مذهبًا، الملقب بالأشمونيّ نسبة إلى أشمون بمصر، المكنّى بأبي الحسن، وقد غلب لقبه اسمه واسم كتابه.

ولد في شعبان سنة ٨٣٨هـ بنواحي قناطر السّباع بدمياط مصر، ونشأ نشأة دينيّة محبّة للعلم، تلقى الذّكر من حفيد يوسف العجميّ، فحفظ القرآن الكريم، والمناهج، وجمع الجوامع، وألفيّة ابن مالك.

كان تقيًّا، ورعاً متقشّفاً في مأكله وملبسه وفراشه، عرف بالصّلاح وأثنى عليه العلماء لكنّ السّخاويّ جَرَحه في آخر كلامه، فقال : " راج أمره، ورجّح على الجلال بن السّيوطيّ- وتابع فقال عنهما - مع اشتراكهما في الحمق"[٣] وردّ عليه الشّوكانيّ، فقال: " هذا غير مقبول من السّخاويّ في كلا الرجلين"[٤].

---

(١) ترجم له :
- السّخاويّ، شمس الدّين محمد بن عبد الرحمن، ٩٠٢هـ، الضّوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج٦، ص٥، دار مكتبة الحياة- بيروت.
- العزيّ، نجم الدين محمد بن محمد، ت١٠٦١هـ، (١٩٩٧م) الكواكب الّسائرة بأعيان المئة العاشرة (تحقيق: خليل منصور) ط١، ج١، ص٢٨٥، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- حاجي خليفة، كشف الظّنون، مصدر سابق، ج١(١٩٥،١٥٢، ٢٠٨) ج٢(١٦٠٥، ١٨٧١،١٦٠٦).
- ابن العماد، شذرات الذّهب، مصدر سابق، ج١٠، ص ٢٢٩.

(٢) اجمع معظم من ترجم له على هذا الاسم، وجاء أطول نسب له عند السّخاويّ، الضّوء اللامع، مصدر سابق،ج٦، ص٥. ولكن ابن العماد لم يتجاوز إلى اسم أبيه، إذ قال في اسم الأشمونيّ " وفيها نور الدّين أبو الحسن عليّ الأشمونيّ الشّافعيّ". ينظر: ابن العماد، شذرات الذّهب، مصدر سابق، ج١٠، ص٢٢٩.

(٣)السّخاويّ، الضّوء اللامع، مصدر سابق، ج٦، ص٥.

(٤)الشّوكانيّ، محمد بن علي(٢٠٠٦) البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السابع(تحقيق محمد حسن حلاق) ط١، ج١، ص٤٩١، دار ابن كثير- بيروت.

تتلمذ الأشمونيّ على يدّ أفاضل علماء عصره، فلازم البراميّ[١] كثيراً، وكان النّور الْجَوْجَرِيّ[٢] أوّل شيوخه، أمّا في الفقه فأخذ عَن جلال الدين المَحَلِّيّ[٣] وصالح بن عمر البُلْقِينِيّ[٤] ويحيى بن محمد المُنَاويّ[٥] وأخذ النّحو، والفرائض عن محمد ابن سليمان الكافياجيّ[٦] وسيف الدّين التّقيّ الحصينيّ[٧] وأحمد بن علي الشَّارمْساحيّ[٨]. وغيرهم.

الأثر يدلّ على المسير، فهذا العالم لابدّ له من تلاميذ، لكنّي لم أعثر- في حدود اطلاعي- على أسمائهم، إلّا ما جاء عرضاً في ترجمة لعلي بن داوود بن سليمان الجوجريّ من أنّه " أخذ عن الفضلاء كالنّور الأشمونيّ قاضي دمياط"[٩] وفي ترجمة لأحمد بن أبي بكر بن محمّد الأنصاريّ من أنّه: " أخذ الفقه عن النّور الأشمونيّ"[١٠].

---

(١)البامي: محمد بن أحمد بن محمد المخزومي القاهري الشافعي، فقيه. له مؤلفات منها: في الفقه: فتح المنعم وشرحه. وتصحيح التنبيه. وحاشية على العجالة. وفي الحديث: حاشية على شرح البخاري للكرماني، توفي سنة ٨٨٥هـ. ينظر: معجم المؤلفين، ج٨، ص٣١٧.

(٢)الْجَوْجَرِيّ: محمد بن عبد المنعم بن محمد، الإمام العلامة شيخ الشافعيّة شمس الدين القاهري، شرح الإرشاد. وشرح الهمزيّة شرحين، والشذور شرحين، وشرح المنفرجة وغيرها. توفي سنة ٨٨٩. ينظر:شذرات الذهب، ج٩، ص٥٢٢، ومعجم المؤلفين ج١٠، ص٢٦٠.

(٣) جلال الدين المَحَلِّيّ: هو الشيخ جلال الدين المحلي محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، اشتغل وبرع في الفقه والكلام والنحو والمنطق وغيرها، وكان أهل عصره يقول فيه: إنّ ذهنه يثقب الماس، لكنّه لم يكن يقدر على الحفظ، له كتب كثيرة لم تكتمل أجلها تفسير القرآن، كتب منه أول الكهف إلى آخر القرآن في أربعة عشر كراسًا؛ أكمله السّيوطيّ، توفي سنة٨٤٦هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ج٧، ص٣٩، والسيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: ٩١١هـ، (١٩٦٧ م) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط١، ج١، ص٤٤٣-٤٤٤، دار إحياء الكتب العربية-مصر.

(٤)البُلْقِينِيّ: صالح بن عمر بن رسلان البلقيني الشافعيّ، ولي قضاء الديار المصريّة سنة ٨٢٥هـ - ٨٢٧هـ، وعزل وأعيد ست مرات، وتوفي وهو على القضاء سنة ٨٦٨هـ. ومن كتبه ديوان خطب، والغيث الجاري على صحيح البخاري. ينظر: الضوء اللامع للسخاويّ ج٣، ص٣١٢-٣١٤، والأعلام للزركليّ ج٣، ص١٩٤.

(٥) المناوي: شرف الدّين أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد بن أحمد بن مخلوف بن عبد السلام المناوي المصري الشافعي، وولي تدريس الشافعي والقضاء في مصر، وله تصانيف، منها شرح مختصر المزني، وشرح الجامع الصغير، توفي سنة٨٧١هـ. ينظر: حسن المحاضرة للسيوطيّ ج١، ص٤٤٥، وشذرات الذهب لابن عماد، والضوء اللامع للسخاويّ ج٣، ص٣١٢.

(٦)الكافيجيّ: محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود من شيوخ السّيوطيّ، وله تصانيف كثيرة، حسن المحاضرة للسيوطيّ ج١، ص٥٤٩-٥٥٠، والضوء اللامع للسخاويّ ج٨، ص٣٥٥.

(٧) السّخاويّ، الضّوء اللامع، مصدر سابق، ج٢، ص١٦-١٧، ومعجم المؤلفين، ج١، ص٣٢٠.

(٨) الشَّارمْساحيّ: أَحْمد بن عَليّ بن أبي بكر الشهَاب بن النُّور بن الزين الشَّارمْساحيّ المصريّ الشَّافِعِيّ، في خريف عمره ضعف بَصَره، توفي سنة ٨٥٥هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاويّ ج٢، ص١٦.

(٩)السّخاويّ، الضّوء اللامع، مصدر سابق، ج٥، ص٦

(١٠) المصدر السابق، ج١، ص٦

تميّز أبو الحسن الأشمونيّ، وبرع في الفضائل، وتصدّى للإقراء سنة(٨٦٤هـ) ولمكانته وأهمّيّته حضر ختومه، أفاضل علماء عصره، ونظَم المنهاج في الفقة وشَرَحه، ونظَم جمع الجوامع في الأصول وشَرَحه، ونظَم ايساغوجيّ في المنطق، وشرح قطعة من التّسهيل، وعمل حاشية على الأنوار، وردّ على البقاء انتقاده قول الغزاليّ: "ليس في الإمكان أبدع ممّا كان"[١] وكان – رحمه الله – على معرفة بعلم الحديث، مقرئاً للقراءات.

كان نحويّاً بارعاً، كثير الاطلاع على المصنّفات النحويّة، فشرح الألفيّة وسمّاها" منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك" المعروفة بشرح الأشمونيّ، الذي يعدّ أغزر شروح الألفيّة مادة، بل يعدّ من أكثر كتب النّحو استيفاءً لمذاهب النحاة، وعللهم وشواهدهم، على الرّغم ممّا قِيل فيه، وما وجّه إليه من النّقد.

أمّا وفاته -رحمه الله- فاختُلِف فيها، فقيل توفي سنة ٩٠٠هـ[٢] وقيل : سنة ٩١٨هـ[٣] وقيل: ٩٢٩هـ- وهو المشهور-[٤] وقيل غير ذلك.

ثانياً: التعريف بحواشيّ الأشمونيّ بإيجاز

قد علّقتْ على شرح الأشمونيّ حواشٍ كثيرة، أهمّها:

أولاً: حاشية (سم) أحمد بن قاسم العباديّ المتوفى سنة ٩٤٤ هـ [٥]: وهي أوّل حاشية وُضِعت على شرح الأشمونيّ، وقد نقل عنها كثير من المؤلفين ممن جاؤوا بعده، ومنهم الشيخ محمد البهوتيّ، والأسقاطيّ، والصّبان الذي نقل عنه كثيراً، وقد أكثر الصّبان النقل عن العباديّ فنجده – أحيانًا- يبهمه بقوله : قال بعضهم، و- أحيانًا أخرى - يرمز له بقوله : (سم) وكذلك نقل عنه الشيخ محمد الحفنيّ، والخضريّ، والمدابغيّ، والبليديّ، وغيرهم.

ثانيًا: حاشية الشيخ محمد بن أحمد البهوتي المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ[٦].

---

(١) السّخاويّ، الضّوء اللامع، مصدر سابق، ج٥، ص٦.
(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون، مصدر سابق، ج١، ص١٥٣.
(٣) السّخاويّ، البدر الطالع، مصدر سابق، ج١، ص٤٩١
(٤) ابن العماد، شذرات الذهب، مصدر سابق، ج١، ص٢٢٩-٢٣٠.
(٥) هذه الحاشية محفوظة في المكتبة الأزهريّة برقم (٢٢٦٢) وقُدِّمت رسالة دكتوراه في الجامع الأزهر، تنظر ترجمته في الكواكب السائرة للعزيّ، ج٣، ص١١١، وشذرات الذهب لابن العماد ج١٠، ص٦٣٦-٦٣٧.
(٦) هذه الحاشية محفوظة في المكتبة العامة بتونس تحت رقم (١٥٥٩٠) ولم استطع الحصول على نسخة منها. ينظر ترجمته في: الأعلام، ج٧، ص٣٠٧، و معجم المؤلفين، ج٨، ص٢٩٤.

ثالثًا: حاشية الشيخ أحمد بن عمر الأسقاطيّ المتوفى سنة ١١٥٩ هـ [١] وقد سمّاها (تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك في النحو).

رابعاً: حاشية الشيخ حسن بن علي بن عبد الله المدابغي المتوفى سنة ١١٧٠هـ [٢].

خامساً: حاشية محمد بن محمد بن محمد البليديّ المتوفى سنة١١٧٦ هـ [٣].

سادساً: حاشية الشيخ يوسف بن سالم الحفنيّ المتوفى سنة ١١٧٦ هـ [٤].

سابعاً: حاشية الشيخ محمد بن عليّ التونسيّ المتوفى سنة ١١٩٩هـ، وقد سمّاها (زواهر الكواكب لبواهر المواكب) [٥].

ثامنًا: حاشية الشيخ محمد بن علي الصّبان المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ. [٦]

---

(١) المدابغيّ: هو حسن بن علي أحمد بن عبدالله الشافعيّ الأزهريّ المنطاويّ الشهير بالمدابغيّ، أخذ العلوم عن شيوخ عصره؛ درّس بالأزهر، ومن كتبه حاشية على شرح الأشمونيّ، وحاشية على الشيخ خالد، وغير ذلك، توفي سنة١١٧٠هـ، ينظر: تاريخ الجبرتيّ ج١، ص٢٠٩. ولحاشيته على الأشمونيّ نسخ كثيرة منها: نسخة في مكتبة عارف حكمت تحت رقم(٢٦٨١) ونسخة في المكتبة الأسكندريّة برقم (٨ نحو) ونسخة في المكتبة الأزهريّة برقم (٣٠٠٠) ونسخة محفوظة بمكتبة الأحمديّة بحلب برقم (٩٢٥) ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (١٢٩ نحو) ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة برقم(ف٧٥٤٩).ونسخة محفوظة بدار الكتب التونسيّة برقم(٨٠٣٢٠) ومنها نسخة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة برقم(ف٨٥٨٠) ونسخة محفوظة بدار الكتب الوطنيّة بتونس برقم (٥٧٥٥) ومنها نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة برقم (ف٨٥١١).

(٢) ولهذه الحاشية نسخ كثيرة منها: نسخة في المكتبة الأزهريّة برقم (٥٨١٨) ونسخة في المكتبة الظاهريّة بدمشق٦٥ رقم (٤٤-٤٢) والقاهرة ثان، ج٢، ص١٠٢. ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي، ج٢، ص٢٠٥، ومعجم المؤلفين،ج١، ص٥٦٥

(٣) البليديّ: هو المحدث الشريف السيد محمد بن محمد البليديّ المالكيّ الأشعريّ، لازم الفقه والحديث، توفي سنة١١٧٦هـ، وله حاشية على شرح الأشمونيّ، توجد نسخة منها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة برقم (٧٥٩٦) وهي محققة كرسالة ماجستير في كليّة اللغة العربيّة بالزقازيق، ولم استطع الحصول عليها، فاعتمدت على المخطوطة. ينظر ترجمته في: الحسينيّ، محمد خليل بن علي، ت١٢٠٦هـ (١٩٨٨م) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ط٣، ج٤، ص١١٠-١١١، دار البشر الأسلامية، والأعلام للزركلي، ج٧، ص٦٨، و معجم المؤلفين، ج٣، ص٦٧٧-٦٧٨.

(٤) الحفنيّ: هو يوسف بن سالم بن أحمد، ومن كتبه: حاشية على شرح الأشمونيّ، حاشية على المختصر، وحاشية على شرح الناصر، وغير ذلك، توفي سنة ١١٧٦هـ. ينظر تاريخ الجبرتيّ، ج١، ص٢٣١. ولحاشية على الأشمونيّ نسخ كثيرة منها: نسخة في وزارة الأوقاف والشؤون الاسلاميّة في دولة الكويت مصورة من مخطوطات الجامع الأزهر في مصر، تحت رقم (١٠٤٢٣٨٨) وهي النسخة الوحيدة المكتملة، وقد حققت من مجموعة من الباحثين كرسائل علميّة لدرجة الماجستير في الجامعة الإسلاميّة، ولم استطع الحصول عليها كاملة؛ لأن سياسة الجامعة تسمح بنسخ ٣٠% من الرسالة فقط. مما جعلني اعتمد على المخطوطة في الأجزاء الباقيّة.

(٥) محمد بن علي بن سعيد الحجري التونسيّ: أديب نحوي تونسيّ، مات شابا سنة ١١٩٩هـ ومن مصنفاته: زواهر الكواكب وهي حاشية على شرح الأشمونيّ، واللوامع رسالة في المنطق، وغير ذلك، وقد طبعت حاشيته في تونس سنة ١٢٩٣هـ - في جزئين- مع شرح الأشمونيّ، ولم استطع الحصول إلّا على الجزء الأول. ينظر: الأعلام، ج٦، ص٢٩٦-٢٩٧.

(٦) وهي من أشهر الحواشي على شرح الأشمونيّ، وطبعت مرات عدة، وهي من محاور الرسالة.

المبحث الثالث: التعريف بالصّبان وحاشيته على الأشموني.

أوّلاً: التعريف بالصّبان[١]

هو الإمام العلامّة أبو العرفان محمّد بن علي الصّبان الشّافعيّ الحنفيّ ولد بالقاهرة، المكنّى بأبي العرفان، قال عنه الكتابيّ: "أخذ الطّريقة عن العارف العفيفيّ وأبي الأنوار أبي وفا، وهو الذي كنّاه بأبي العرفان".[٢] عانى في مطلع حياته من خمول الذّكر، وشدّة الفقر، ولكنّه أصاب ثراءً وجاهاً بآخر حياته بسبب شهرته العلميّة، ومن إعماله وظيفة التّوقيت بمسجد الإمام الشّافعيّ، ثم في مسجد بك أبي الذّهب بجوار الأزهر الشّريف.[٣].

حرص الصّبان على التّلقّي بالمشافهة عن أكثر الشّيوخ، وأشهرهم في مصر، قال عنه الجبرتيّ : " حفظ القرآن، والمتون، واجتهد في طلب العلم، وحضر أشياخ عصره"، وقال عنه – أيضاً - : " لم يزل يخدم العلم، ويدأب في تحصيله حتّى تمهّر في العلوم النّقليّة، والعقليّة، وربّى التّلاميذ، واشتهر بالتّحقيق، والمناظرة، والجدل وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر والشّام" [٤] ووصفه تلميذه البانيّ في مقدمة حاشية التجريد بقوله: " شيخنا العلامة الفاضل الهُمام الكامل سيد المحققين، وسند المدققين، كشّاف المشكلات، ومزيل المعضلات، لوذعي زمانه، ألمعي عصره، وأوانه، أستاذنا فخر الأقران، وتحفة الزّمان، المحفوف برعاية المنّان، الشّيخ محمّد الصّبان".[٥].

---

(١) ترجم له:

- فانديك، ادوارد كرنيليوس(١٨٩٦) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (صححه وزاد عليه: محمد علي الببلاويّ) ص٤٧٦، مطبعة التأليف (الهلال) مصر.
- الجبرتيّ، عبد الرحمن بن حسن، ت١٢٣٧هـ (١٩٧٨هـ) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ط٢، ج٢، ص١٣٧-١٤٠، دار الجيله- بيروت.
- البيطار، عبدالرزاق بن حسن، ت١٣٣٥هـ، (١٩٩٣م) حليّة البشر في تاريخ القرن الثالث عشر(تحقيق: محمد بهجة البيطار) ط٢، ج٣، ص١٣٨٤، دار صادر- بيروت.
- سركيس، يوسف بن إليان(١٩٢٨) معجم المطبوعات العربيّة،ج٢، ص١١٩٤، طبعة سركيس- القاهرة.

(٢)الكتابيّ، محمد عبد الحي(١٩٨٢م) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (تحقيق إحسان عباس) ط٢، ج٢، ص٧٠٥، دار الغرب الإسلاميّ- بيروت.

(٣) الجبرتيّ، تاريخ عجائب الآثار، مصدر سابق، ج١، ص٤٨٣.

(٤) سركيس، معجم المطبوعات، مصدر سابق، ج٢، ص١١٩٤.

(٥) حاشية التّجريد الباني المقدمة، وينظر: الحديثيّ، خديجة(٢٠٠١م) المدارس النحويّة، ط٣، ص٢٠٠، دار الأمل، أربد. وضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ط٨، ص٣٠٩، دار المعارف- القاهرة.

وقد تلقى العلم في الأزهر الشّريف على يدّ كثير من شيوخ عصره، كان أكثر تلقيه على عطيّة الأجهوريّ، الذي أخذ عنه تسعة كتب في أصول الفقه والبلاغة، والنّحو، والمنطق، وغيرها، مثل: الشيخ الملويّ، والشيخ حسن المدابغيّ، والشيخ محمد العشماويّ، والشيخ أحمد الجوهريّ، والشيخ السيد البليديّ، والشيخ عبد الله الشبراويّ، والشيخ محمد الحفنيّ، والشيخ حسن الجبرتيّ، والشيخ على الصعيديّ العدويّ، والأستاذ عبد الوهاب العفيفيّ المرزوقيّ الذي أخذ عنه التصوف على الطريقة الشاذليّة. (١)

ولم يزل الصّبان يخدم العلم، ويدأب في تحصيله حتى تمهّر في العلوم العقليّة والنقليّة، وقرأ الكتب القيّمة في حياة أشياخه، وربّى التلاميذ، واشتهر بالتحقيق والتدقيق، والمناظرة، والجدل، وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر، والشام، حيث اتصل بكثير من علماء عصره مثل الشيخ حسن الجبرتيّ وكذلك ولده عبد الرحمن الجبرتيّ، كما لازم الأستاذ الصوفيّ (وفا بن وفا).

سكتت كتب التّراجم عن تاريخ ولادته؛ ربّما لأنّه لم يُعْرَفْ إلّا بعد اشتغاله بالعلم، أمّا وفاته فكانت بالقاهرة ليلة الثلاثاء الأوّل من جماد الأولى سنة ست بعد المائة الثانية عشرة (٢) بعد وعكة صحيّة بالسّعال، وقصبة الرئة، وقيل: "انه مات بداء السّل" (٣) وصُلِّي عليه بالأزهر الشّريف في مشهد حافل مهيب، ودفن بالبستان -عليه رحمة الله-.

و حين توفي قال عنه الجبرتيّ :"مات الإمام الذي لمعت من أفق الفضل بوارقه، وسقاه من مورده النمير عذبه ورائقه، لا يدرك بحر وصفه الإغراق، ولا تلاحقه الأفكار ولو كانت لها في مضمار الفضل السباق، العالم النحرير واللوذعى الشهير, شيخنا العلامة أبو العرفان"(٤) وقال أيضاً(٥)[من الكامل]

مَضَتْ الدّهُورُ ومَا أَتَيْنَ بِمثْلِهِ وَلَئِنْ أَتَى لَعَجِزْنَ عَنْ نُظَرَائِهِ

---

(١) ينظر: تاريخ الجبرتيّ، ج١، ص(٣٠٣، ٤٥٩، ٤٨٣، ٥٤٣) ج٢، ص١٣٧.
(٢) الكتابيّ، فهرس الفهارس، مصدر سابق، ط٢، ج٢، ص٧٠٥.
(٣) البابانيّ، إسماعيل بن محمد(١٩٥١) هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج٢، ص٣٤٩، دار إحياء التراث- بيروت.
(٤) الجبرتيّ، تاريخ الجبرتيّ، ج٢، ص١٣٧.
(٥) ينظر: عبد الرزاق، البيطار، ت ١٣٣٥هـ، (١٩٩٣ م) حليّة البشر(تحقيق: محمد بهجة البيطار) ص ١٣٩٣، دار صادر- بيروت، هذا البيت تضمين من قصيدة المتنبي، أحمد بن الحسن، ت١١٤هـ، التي مطلعها:
عذلُ العواذل حولَ قلبي التائه وَهَوَى الأحِبّةِ مِنْهُ في سَوْدائِهِ
وهي في ديوانه، ج١، ص١٣٧، (تحقيق: عبد الرحمن البرقوقيّ) دار الكتاب العربي- بيروت.

تجمعت عند الصّبان مختلف العلوم فظهرت مصنفاته، ومن المتعذر في هذه العجالة التّعرّض لجميع آثاره بالفحص الدّقيق الشّامل - لضيق المقام - لذلك سأكتفي بعرض شذَرات من حاشيته على شرح الأشمونيّ، التي أضاف فيها إضافات واسعة أظهرت مدى تأثره بالمنطق والفلسفة، وكشفت عن قدرته الجدليّة؛ لذا قال فيه شوقي ضيف: " ولعلّ أكثر أصحاب الحواشي والشّروح – في العصر العثماني – شهرة الصّبان"(١).

وقد أكدّ الصّبان في فاتحة حاشيته : " إنّه سيلخص فيها زبد ما كتبه على هذا الشرح أعلام النّحو السابقون مع تنبيهه على كثير ممّا وقع لهم من أسقام الأفهام، وأوهام الأذهان، ومع جلبه فرائد من بنات فكره، تقرّ بها عين النّاظر" (٢).

كان الصّبان مجلّاً للأشموني، ومقراً له بالعلم، وسعة الإطلاع، ولا أدل على ذلك من أنّه وضع هذه الحاشية على شرحه للألفيّة، ومع ذلك لم يمنعه هذا من أن ينبه على ما أغفله الأشمونيّ، ويستدرك عليه ما فاته وأهمله، وقد يعترض عليه في بعض ما يذهب إليه من أقوال، وقد يشير إلى تعديل بعض العبارات في متنه – حسب ما يراه - ومع ذلك قد يختار رأي الأشمونيّ، وينتصر له، ويدافع عنه، ويعتذر له.

تقوم طريقة الصّبان في تناول أبواب الكتاب على تقطيع شرح الأشمونيّ إلى مقاطع، وهذه المقاطع تختلف طولاً وقصراً بحسب مقتضيات البحث والشرح، وقد يفتتح أبواب الكتاب بالتعريف اللغوي، أما التعريف الاصطلاحي فإنه يكتفي بتعريف الأشمونيّ، ويستخدم لفظة (قوله)؛ أي بضمير الغائب مشيراً به إلى الأشمونيّ أو ابن مالك، أمّا لفظ (الشّارح) فقد اختلفت دلالته بين الأشمونيّ والصّبان؛ فعند الأشمونيّ يعني به ابن الناظم، أمّا عند الصّبان فقصد به الأشمونيّ أو ابن الناظم، وهذا جعل بعض الآراء موهِمة، وإرجاع القول لصاحبه يكتنفه الغموض.

---

(١) شوقي ضيق، المدارس النحويّة، مرجع سابق، ص٣٦١.
(٢) الصبّان، أبو العرفان محمّد بن علي، ١٢٠٦هـ،(٢٠٠٨م) حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ (تحقيق: إبراهيم شمس الدين)، ط٢، ج١، ص١١، دار الكتب العلمية.

إنَّ قراءة حاشية الصّبان تستلزم التروي، والتوقد الذهنيّ، فكثيراً ما نجده يذكر اسماً يلتبس مع أسماء أخرى كـ(خالد) [١] أو (الشيخ خالد) [٢] أو (الناصر) [٣] أو كنيةٌ تلتبس في عالِمين أو أكثر كـ(اللقانيّ) [٤] فقد ورد بحاشة الصّبان: (الشيخ إبراهيم اللقانيّ) [٥] و(الشيخ اللقانيّ) [٦] و(الناصر اللقانيّ) [٧] و(نقل الناصر اللقانيّ في حواشيه على المحل عن السعد التفتازانيّ) [٨] و(السعد في حاشية الكشاف) [٩].

وعند ربط الكتب بمؤلفيها نجد أنّ لناصر الدين اللقانيّ حاشية على شرح المحليّ علي جمع الجوامع، وله حاشية على التوضيح لابن هشام، وبمقارنة الأقوال بحاشيته نعلم أنّ الصّبان إذا اطلق لفظ (اللقانيّ) ولم يقيّده يكون مراده العالم محمد بن حسن بن علي ناصر الدين اللقانيّ[١٠] في حاشيته على التوضيح، وأمّا إنّ أراد ابراهيم اللقانيّ فيقيّده بـ(الشيخ) وكذلك نتبين مراده من (السعد) وهو السعد التفتازانيّ في حاشيته على الكشّاف، ولكن هذه الطريقة لم تفدني لمعرفة مراد الأشمونيّ بلفظ (السيد) عندما لم يقيّد بلفظ آخر وهي حوالي ثلاثة وخمسون موضعاً، وقد قرنها في مواضع مختلفة بـ(السيد الجرجانيّ) [١١] و(السيد الصفويّ) [١٢] و(أفاده السيد في شرح المفتاح) و(قال السيد في حواشي الكشاف المحل) و(بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب) و(نقل شيخنا السيد عن السيد في شرح اللباب) و(قاله حفيد السيد) وكأنّ حاشية الصّبان مجموعة من الرموز يفك بعضها بعضاً.

---

(١) ورد في عشرة مواضع: ج١، (٢٨٩) ج٢، ص(١٨٠، ٢٥٢) ج٣، ص(٥٥، ٢٦٨، ٢٧٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٧، ٤٤١).
(٢) ورد في سبعة وعشرين موضعاً: ج١، ص(١٧، ٨٠، ١٧٤، ١٧٥، ٢٥١، ٣٥٠) ج٢، ص(٥٢، ١١٩، ١٤٣، ١٤٨، ١٦١، ١٨٤، ٢٢٠) ج٣، ص(٤٠، ٥٨، ١٠٠، ١٠٣، ١٦٨، ١٩٣، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٢٣، ٢٥٥، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٢٧، ٤٣٦).
(٣) ورد في تسعة مواضع: ج١، ص(٢٦٩، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣١١، ٣٢٧، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٨٨، ٣٩٠).
(٤) ورد في خمسة وعشرين موضعاً: ج١، ص(٣٨، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٧، ١٨٠، ١٩٦، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٩١، ٣٠٦، ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٨٤) ج٢، (٢٧، ٦٠، ١١٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٥١، ١٦٨، ١٧٠، ٢٥٤، ٢٥٥) ج٣، ص٧٩.
(٥) ورد في موضع واحد: ج١، ص٦١.
(٦) ورد في موضع واحد، ج١، ٣٨٣.
(٧) ورد في أربعة موضع: ج١، ص (٢٦٣، ٣٢٦، ٣٨٠) ج٢، ص١٣٨.
(٨) ورد في موضع واحد: ج٢، ص١٣٨.
(٩) ورد في موضع واحد: ج٢، ص٢٢٩.
(١٠) ناصر الدين اللقانيّ: هو محمد بن حسن بن علي ناصر الدين اللقانيّ المالكيّ المصريّ، نسبة إلى (لقانة) من شيوخه الجوجريّ، ومن أشهر تلامذته ابن قاسم العباديّ، من مصنفاته: حاشيته على شرح العقائد للسعد، و حاشية على تصريف العِزي، وحاشية على التوضيح لابن هشام، توفي سنة ٩٣٥هـ. تنظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاويّ، ج٧، ص٢٢٧، ونيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتيّ، ص٥٨٧.
(١١) ورد في موضعين: ج٢، ٣٦١، ج٣، ١٣٢.
(١٢) ورد في ستة مواضع: ج١، ص(٣٢، ٢٦٠، ٣٠٠، ٣٨٣) ج٢، ص(٩٢، ٤٥١).

وقد يصرّح بالكتاب الذي نقل منه دون مؤلفه، ولكن يتضح مراده عندما يقرن الكتاب بمؤلفه في ثنايا حاشيته، كـ(التوضيح وشرحه للشيخ خالد[١]) أويقرنه بكنيته كـ(الناصر اللقانيّ[٢]) كما مرّ.

استخدم الصّبان أربعة رموز في مقدمة حاشيته، صرّح بمراده عن ثلاثة[٣] منها، وهي:

- الأوّل: (شيخنا) يقصد به المدابغيّ.
- الثاني: (شيخنا) هو السيد البليديّ.
- الثالث: (البعض) يوسف الحفنيّ.
- الرابع: (سم) لم يذكر مراده منه وهو لأحمد بن قاسم العباديّ.

ويؤخذ عليه أنّ لـ(سم) حاشيتين واحدة على شرح الأشمونيّ، والثانية على شرح ابن الناظم للألفية، ولم يفصح عن ذلك أيضاً، بينما كان الحفنيّ في حاشيته على الأشمونيّ أكثر دقة في هذا الجانب، فقد استخدم (سم) لحاشية ابن قاسم العباديّ على شرح الأشمونيّ، بينما استخدم رمز(ب) لحاشية ابن قاسم العباديّ على شرح ابن الناظم.

وقد أفاد الصّبان كثيراً من حواشي الأشمونيّ حتى لايكاد القارئ تمر به صفحة من الحاشية دون أنْ يذكر رأياً أو تعقيباً أو توضيحاً من هذه الحواشيّ، ولكنّه أثقل على الحفنيّ في اعتراضاته.

ويؤخذ عليه أيضاً إغفاله لإحالة كثير من الآراء على أصحابها ناسباً هذه الآراء لنفسه، ونستطيع ملاحظة ذلك من مقارنة حواشي الأشمونيّ، مما جعل الباحث يلتفت إلى حواشي الأشموني حتى يطمئن لآراء الصبان، لهذا ستكون خطوة الباحث القادمة هي إعادة تحقيق حاشية الصّبان وإحالة الأقوال إلى أصحابها.

---

(١) ورد في موضع واحد: ج١، ص٢٠٨،
(٢) ورد في أربعة مواضع: ج١، ص(٢٦٣، ٣٢٦، ٣٨٠) ج٢، ص١٣٨.
(٣) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣.

المبحث الرابع: المذهب النحويّ عند ابن مالك والأشمونيّ والصّبان.

لم يختلف مذهب الأشمونيّ والصّبان عن مذهب ابن مالك في تناول المسائل النحويّة والصرفيّة؛ لأنّ كلّاً منهما شارح للآخر ومجلّ له ومقتنع بفكره، لكننا لا نعدم بعض الفروق في الفروع النحويّة لا الأصول، وما دام الثلاثة متفقين على الأصول النحويّة فلا يجدي نفعاً الحديث عنها وتسويد الورق بها، إذ تكمن أهميتها إذا اختلفت الأقطاب حولها، وما دام ثلاثتهم يسيرون بخطّ واحد في احترام السّماع، بالاستشهاد بالقرآن أولاً، وبالحديث ثانيًا، ثم الالتفات إلى أقوال العرب شعراً ونثراً ثم الإجماع ثم القياس، وسيكتفي الباحث - منعاً للتكرار - بالحديث عن خلاف العلماء في مذهب ابن مالك؛ لأنّ القول فيه هو ذات القول بمذهب الأشمونيّ والصّبان.

اختلف النحاة في مذهب ابن مالك، ويمكن تصنيف ما اطلعت عليه إلى مجموعات على النحو الآتي:

المجموعة الأولى: ترى ابن مالك كوفيّ المذهب؛ لأنّ آراءه وأصوله مبنيّة على احترام السّماع، والتوسع في القياس، فذهبوا إلى أنَّ ابن مالك كوفيّ المذهب؛ لأنّه فضّل المذهب الكوفي على البصريّ، فقال:" ومذهب ابن مالك مذهب المتأخرين الذين يميلون إلى مذهب نحاة الكوفة، ويغرف من معينهم الذي لا ينضب، ويرى آراءهم، وأصولهم العامة، وهي الراجحة في كثير من الأحيان؛ لأنّها آراء وأصول مبنيّة على احترام السماع، والتوسع في الأقيسة"[١].

المجموعة الثانية: ذهبت إلى أنَّ ابن مالك أندلسيّ المذهب، ومن هؤلاء محمد الطنطاويّ[٢] وشوقي ضيف[٣] وعبد العزيز عتيق[٤] وقال شوقي ضيف" وكان - أحيانًا - يأخذ برأي أسلافه من الأندلسيين"[٥] وقال في مذهب ابن هشام الأنصاريّ": وأكثر الأندلسيين دورانًا في مصنفاته ابن عصفور ، وابن مالك، وأبو حيان"[٦].

---

(١) الينبعاوي، غنيم غانم عبدالكريم (١٩٧٩م) ابن مالك اللغويّ (رسالة ماجستير- جامعة الملك عبدالعزيز، المشرف: أ.د. عبدالعزيز برهام) ص١٦٧.

(٢) الطنطاويّ، محمد (٢٠٠٥م) نشأة النحو (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل) ط١، ص٢١٣، مكتبة إحياء التراث الإسلامي.

(٣) شوقي ضيف، المدارس النحويّة، مرجع سابق، ص٣٠٩ وما بعدها.

(٤) عتيق، عبدالعزيز(١٩٦٧م) المدخل إلى علم النحو والصرف، ص١٦٩ وما بعدها، دار النهضة العربيّة- بيروت.

(٥) شوقي ضيف، المدارس النحويّة، مرجع سابق، ص٣١٤.

(٦) المرجع السابق، ص٣٥٣.

المجموعة الثالثة: ترى ابن مالك بغدادي المذهب بصريّ النزعة، وإلى ذلك ذهب أحمد مكيّ الأنصاريّ، فقال: " من أهمّ ما يتميز به ابن مالك جرأته في المزج بين مذاهب النحاة البصريّين والكوفيّين... دون ميل أو انحياز، يعرض الآراء في دقة ويرجّح ويتخيّر، وإنْ كانت السمة الغالبة هي المسحة البصريّة"(١) تبعه تلميذه محمد آدم الزركليّ(٢) فصرحّ بأنّ ابن مالك بغداديّ المذهب.

المجموعة الرابعة: ترى ابن مالك من شيوخ مدرسة مصر والشام؛ لأنّ كلّ إنتاجه النحويّ إنّما ظهر في بلاد الشام، من هؤلاء د. خديجة الحديثيّ، د. عبد العال سالم مكرم(٣) قالت خديجة الحديثيّ:" هذه مدرسة مصر والشام، وهي مدرسة كانت تعتمد أوّل الأمر اعتماداً كبيراً على مدرسة البصرة، ثمّ سلكت على يدي أبي علي الدينوريّ، وأبي جعفر النحاس مسلك البغداديّين، وسارت على نهجهم في المزج بين المذهبين، وقد اتضح هذا وضوحاً كبيراً في كتب ابن مالك الذي كان اختياريًا في النحو، وقد لقي مذهبه هوىً كبيراً في نفوس أهل مصر والشام فساروا عليه كابن هشام الأنصاريّ"(٤).

المجموعة الخامسة: ترى ابن مالك يمثل طريقة المحققين، قال السّيوطيّ:" لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريّين والكوفيّين فإنَّ مذهب الكوفيّين القياس على الشاذ, ومذهب البصريّين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل, بل يقول: إنّه شاذ أو ضرورة:

كقوله في التمييز(٥):..... .... **وَالفِعلُ ذُو التَّصرِيفِ نَزراً سُبِقَا**

وقوله في مد المقصور(٦):..... .... **والعَكسُ في شعْرٍ يَقَعْ**

قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين, وهي أحسن الطريقتين." (٧) وقال فخر الدين قباوة: وقد بدا جلياً في أسلوب ابن مالك مذهب المحققين(٨).

---

(١) ذكر محمد آدم الزركليّ في رسالته "أثر ابن مالك في الدراسات الصرفيّة"، أن أحمد مكي الأنصاري قال ذلك في إحدى محاضراته لطلبة الدراسات العليا في مكة المكرمة، ينظر رسالته ص٣٥٣ (جامعة الملك عبد العزيز، إشراف: أ.د. أحمد مكي الأنصاريّ).

(٢) المرجع السابق، ص٣٤٧.

(٣) مكرم، عبد العال سالم (١٩٧٨م) القرآن وأثره في الدراسات النحويّة، ط٢، ص١٧٩، مؤسسة علي جرّاح الصباح.

(٤) الحديثيّ، خديجة(١٩٦٦م) أبو حيّان النحويّ، ص٣٦٨، مكتبة النهضة – بغداد.

(٥) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٣٤، دار التعاون. وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٢٤، دار العروبة.

(٦) أخطأ السّيوطيّ في رواية بيت ابن مالك في باب (المقصور والممدود) والرواية الصحيحة هي:

وَقَصرُ ذِي المَدِّ اضطِرَارًا مُجمَعُ عَلَيهِ والعَكسُ بِخُلفٍ يقعُ

ينظر: ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٦٤، دار التعاون. وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٥١، دار العروبة.

(٧) السّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(١٩٨٩م) الاقتراح في أصول النحو (تحقيق: د. محمود فجال) ط١، ص٤٣٤، دار القلم – دمشق.

(٨) قباوة، فخر الدين(١٩٨١م) ابن عصفور والتصريف، ط٢، ص١٢١، دار الآفاق الجديدة.

المناقشة والتحليل

إنَّ من نظر إلى مكان ولادة ابن مالك، ونشأته نسبه إلى المدرسة الأندلسيّة، ومن هؤلاء محمد الطنطاويّ، وشوقي ضيف، وعبد العزيز عتيق، ومن نظر إلى ترحاله ومكان إقامته نسبه إلى المدرسة المصريّة والشاميّة؛ لأنّ كلّ إنتاجه النحويّ إنّما ظهر في بلاد الشام، من هؤلاء د.خديجة الحديثيّ، د. عبد العال سالم مكرم.

ويردّ عليهم بأنّ مكان الولادة أو الإقامة أو ظهور المؤلفات لا يمكن أنْ يقدّم دليلاً قاطعاً على مذهب ابن مالك، فالانتماء الفكري لا تحدّه الحدود الجغرافيّة.

وهنالك من الباحثين من رأى ابن مالك كوفيّ المذهب؛ لأنّ آراءه وأصوله مبنيّة على احترام السّماع، والتوسع في القياس، ولا ننفي أنّ ابن مالك قد أخذ من آراء الكوفيّين ما ترجّح عنده، لكنّ هذا الأخذ لا يقوى أنْ يكون دليلاً كافياً على الحكم بأنّه كوفيّ المذهب؛ لأنّه خالفهم في مواضع كثيرة.

ومن جهة أخرى يبدو الفرق واضحاً بين موقف ابن مالك والكوفيين والبصريين حين جعل القرآن الكريم في قمة الشواهد النحويّة، وفي اعتداده بالحديث الشريف، فالنحاة القدامى لايحتجون بالحديث الشريف ولا يستشهدون به، وهذا ما يميّز منهجه- كما يقول إبراهيم مصطفى.

أمّا في مجال القياس، فابن مالك وافق الكوفيّين في بعض أقيستهم، ولكنّه افترق عنهم بأنّ الكوفيّين يقيسون على كلّ مسموع، وعلى الشاذ والنادر، وعلى المثال الواحد، فقد يجوّزون - أحيانًا - القياس على ما لم يُسْمَعْ كتثنيّة أجمع جمعاء معترفين بعدم السّماع، أمّا ابن مالك فقد يقبل القليل، والنادر ويجوّز القياس عليه بشرط ألا يجد كثيراً ممن يعارضه، فقد رفض القياس على ما سُمع من تصغير أفعل التفضيل(أُمَيْلَحَ) وإنْ أقدمت بعض العرب على تصغيره فقال:"وهو في غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه"[(١)]. فكّل ما أخذه ابن مالك من الكوفيّين اعتماداً على مذهبه في الانتقاء من المذهبين، فلا يمكن القول بأنّ ابن مالك كان كوفيّاً خالصاً.

---

(١) ابن مالك، محمد بن عبدالله، ت٦٧٢هـ، (١٩٩٠م) شرح تسهيل الفوائد (تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد المختون) ط١، ج١، ص٤٠، دار هجرللطباعة والنشر.

ومن النحاة من يرى ابن مالك يمثل طريقة المحققين، ولكن ما المراد من طريقة المحققين؟ أهو مذهب جديد؟ أم طريقة جديدة في تناول المسائل النحويّة لا تتقيد بمذهب البصريّين ولا الكوفيّين؟ أم فكرة متطورة اختار ابن مالك أنْ يسلكها ؛ ليختار أحسن ما في المذهبين؟

ويرى الباحث أنَّ طريقة المحققين تقوم على الاختيار بين مذهبي النحو العربيّ، فهما مسميان لمسمى واحد، ولكن هناك فرق جوهري بينهما، هو من اعتدّ بأنّ الخلط والمزج بين المذهبين يمكن أنْ يؤسس مذهباً قال بأنّ ابن مالك بغداديّ المذهب بصري النزعة، أو أنّه امتداد للمذهب البغداديّ، أو قال بأنّه أندلسيّ، أو مصريّ المذهب؛ لأنّ هذا المذهب يقوم على الانتخاب بين المذهبين.

ولكن من لم يعتدّ بأنّ الانتخاب،أو المزج أو الخلط بين المذهبين لا يقدّم دليلاً قاطعاً على وجود المذهب البغداديّ أو الأندلسي...، قال بأنّ طريقة ابن مالك طريقة المحققين.

الترجيح

يرى الباحث أنّ ابن مالك بصري المذهب، وإنّ طريقة المحققين التي نسبها السّيوطيّ له لا تجعله ينشقّ عن السرب، فإنَّ اختلاف الآراء وتباينها ضمن المذهب الواحد من طبيعة التجمع البشري؛ فليس في المجتمع شخصان متفقان في آرائهما بحيث يكون الواحد منهما صورة طبق الأصل عن الآخر؛ لذا فالمذهب الكوفي في حقيقته مذهب بصري، والآراء الكوفية ما هي إلا آراء خرجت من مدينة الكوفة اكتسبت قوتها لأنها حاضرة الخلافة العباسية، فذهبت مع أفول نجم العباسيين، أما المذهب البصريّ فليس مرتبطاً بمكان أو خلافة بل هو فكر واعتقاد واجتهاد كل نحويّ سواء أكان في البصرة أو في الكوفة أو في غيرها من البلدان، فما العيب في وجود آراء فرديّة ضمن المذهب المتماسك؟ فهذه الأجنحة والتيارات الفكرية داخل المذهب الفكري ليست بالضرورة عيبًا أوعامل انقسام، بل هي في أكثر الأحيان عوامل إغناء له، لأنّها تغنيه من الداخل، وترفده بمخزون فكريّ متناغم يوفر له عوامل الاستمرار، فلا تخرق خطّه الفكريّ العام، ولا تقوّض أركانه، ولا تقضي عليه.

المبحث الخامس: الخلاف النحويّ.

الخلاف لغة :

الخلاف : المخالفة[١] قال تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾[٢] أي : مخالفة رسول الله [٣] قال اللحيانيّ: "سررت بمقعدي خلاف أصحابيّ، أي : مخالفهم" [٤].

والخلاف : المضادة، وقد خالفه مخالفة، وخلافًا[٥] وفي المثل : (إنّما أنت خلاف الضبع الراكب) أي : تخالف خلاف الضبع؛ لأنّ الضبع إذا رأت الراكب هربت منه، حكاه ابن الأعرابي، وفسره بذلك[٦].

والخلاف ضد الموافقة، وخالف خلافاً، ومخالفة ضد موافقة، واختلف ضد اتّفق، وتخالفوا، واختلفوا ضد توافقوا، واتّفقوا. تقول: خالفني عن كذا إذا ولى عنه وأنت قاصده، وخالفني إلى كذا إذا قصده وأنت مول عنه.

وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا وكل ما لم يتساوَ، فقد تخالف واختلف وقوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ﴾[٧] أي: في حال اختلاف أكله[٨]. وقولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفة، أي: مختلفون؛ لأنّ كل واحد منهم يُنَحِّي قول الخلاف:يُقِيمُ نَفْسَهُ مُقَامَ الذي نَحَّاهُ [٩] وقوله تعالى: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾[١٠] أي: في إصابة القول.

---

(١) ينظر: لسان العرب،لابن منظور، مادة (خ ل ف)، ج٩، ص٨٦، والفيروزآبادي، مجد الدّين أبو الطاهر محمد بن يعقوب، ت٨١٧هـ، (٢٠٠٥م) القاموس المحيط (تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي)، ص٨٠٨، مؤسسة الرسالة - بيروت، والزَّبيديّ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، ت ١٢٠٥هـ، تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق: مجموعة من المحققين) ج٦، ص١٠٢، دار الهداية.

(٢) سورة التوبة: ٨١.

(٣) ينظر:الصحاح للجوهريّ، ج٤، ص١٣٥٧.

(٤) لسان العرب لابن منظور، ج٩، ص٨٦، وتاج العروس للفيروزآبادي، ج٦، ص١٠٢.

(٥) ينظر: لسان العرب لابن منظور، ج٩، ص٩٠.

(٦) وذلك أن الضبع إذا رأت راكبا خالفته، وأخذت في ناحيّة أخرى هربا، يضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون، ونصب (خلاف) على المصدر، أي: تخالف خلاف الضبع، وإضافة خلاف للضبع من إضافة المصدر إلى فاعله، والراكب مفعوله، ينظر: الميدانيّ، أبو الفضل أحمد بن محمد، ت٥١٨هـ، مجمع الأمثال (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) ج١، ص٢٦، دار المعرفة- بيروت.

(٧) سورة الأنعام: ١٤١.

(٨) ينظر:لسان العرب، ج٩، ص٩١.

(٩) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، ت٣٩٥هـ، (١٩٧٩م) معجم مقاييس اللغة (تحقيق: عبد السلام هارون) ص٣١٠، دار الفكر.

(١٠)سورة هود: ١١٨.

الخلاف في الاصطلاح :

لا يختلف مدلول الخلاف في الاصطلاح عنه في اللغة، فمعانيه تدور في الاختلاف، والمخالفة. والخلاف: هو أنْ يأخذ كل واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله، ويعبر بالخلاف عموماً لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة.

بداية الخلاف:

مما لا شكّ فيه أنَّ أيَّ علم من العلوم يكون في حاجة إلى التنافس بين علمائه، كي يتطور، وينمو نحو النضج والكمال، وعلم النّحو كان واحداً من تلك العلوم التي تطورت ونضجت سريعاً، وكانت ساحته مجال سباق، ومنافسة؛ بدأت هادئة هدوءًا فيه الخير كله لعلم النّحو، ولكنّها اضطربت، وتصادمت.

ولقد تعددت آراء العلماء في نشأة النّحو، لكن لم يُختلَف في موطنه، ومولده، وهي البصرة، وتذكر أكثر المصادر أنّ أوّل من وضع كلاماً في النّحو هو أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)، بتأييد من الخليفة الراشديّ علي بن أبي طالب - رضي الله عنه-[١] وأوفد إليه الناس كي يتعلموا العربيّة، فأخذ عنه النّحو جماعة منهم يحيى بن يعمر، و عنبسة الفيل، و ميمون الأقرن[٢] وقد كان لهؤلاء أثر فيمن جاء بعدهم من أمثال عيسى بن عمر، وأبي عمر بن العلاء، والخليل بن أحمد، وغيرهم من علماء البصرة، ثم أخذ عنهم علماء الكوفة، ومنهم الرّؤاسيّ الذي كان يعلّم النّحو في الكوفة، فكان من تلاميذه الكسائيّ، والفرّاء اللذان تأسس بهما النّحو الكوفيّ.

إنَّ المتتبع لتاريخ النّحو يدرك أنّ هذا العلم إنّما قامت أركانه واستوى عوده على الخلاف، وليس أمر الخلاف بين العلماء بالأمر الخافي، فثمة إشارات تنبئ بخلافات نحويّة بين النحويّين وعامة العرب، أو بين النحويّين والشعراء من جهة ثانية، أو بين النحويّين أنفسهم من جهة ثالثة، تتسع وتضيق، تهدأ وتشتد مخرجة آراء وأفكار، مشكّلة ما يسمى بالمذهب النحويّ.

---

(١) أبو الطيب اللغويّ، عبد الواحد بن علي الحلبيّ، ت٣١٥هـ، مراتب النحويّين(تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ص٦، مكتبة نهضة مصر- القاهرة. ينظر: السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر(١٩٩٨) بغيّة الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة(تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ج٢، ص٢٢، المكتبة العصريّة، لبنان.
(٢) أبو الطيب اللغويّ، مراتب النحويّين، مصدر سابق، ص١٢.

وقد اختلف المحدثون في تعيين بداية الخلاف النحويّ، فبعضهم أرجعه إلى عهد الخليل، ويونس، وسيبويه، مستدلين على قول سيبويه في كتابه: " زعم الخليل" و " زعم يونس". بينما يرى أحمد أمين أنّه بدأ بين الرؤاسيّ في الكوفة والخليل في البصرة، مستنداً إلى ما أورده سيبويه من حكاية أقوال أهل الكوفة(١) أو الكوفيّين(٢).

وعدّه أحمد أمين النواة الأولى للخلافات النحويّة بين المذهبين، فقال:" بدأ الخلاف هادئاً بين الرّؤاسيّ في الكوفة، والخليل في البصرة، ثم اشتد بين الكسائيّ وسيبويّة في البصرة"(٣) وأيّده سعيد الأفغانيّ فقال: " إنَّ أوّل ما عرف من الخلاف بين البصريّين، والكوفيّين ما أثبته سيبويه في (الكتاب) من حكاية أقوال الكوفيّ أبي جعفر الرؤاسيّ"(٤).

وأرجعه آخرون إلى عهد الكسائيّ، وسيبويه، وأنكروا أنْ يكون هناك تنافس بين نحاة الكوفة، والبصرة في عهد الخليل، وأبي جعفر الرؤاسيّ- وهذا ما ذهب إليه الباحث- فالكسائيّ "رسم للكوفيّين رسوماً هم الآن يعملون عليها"(٥) واحتذوا أمثلتها في النّحو، وخالفوا فيها البصريّين، وهو يعدّ - أيضاً - " أوّل كوفيّ خرج على أساليب البصريّين، وخالفهم في كثير من آرائهم، وغيّر كثيراً من أصولهم(٦).

أمّا شوقي ضيف فقد جعل الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) إمام الخلاف في النّحو والصّرف, وحتى ليعد في قوة إلى ظهور لا المدرسة الكوفيّة وحدها، بل جميع المدارس التالية"(٧) وعدّه " الإمام الأوّل للمدرسة الكوفيّة "(٨).

---

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان(١٩٨٨) الكتاب(تحقيق عبد السلام محمد هارون) ط٣، (ج٣، ص٥٤) (ج٤، ص٤٧٧) مكتبة الخانجيّ- القاهرة.
(٢) المصدر السابق، (ج٢، ص٣٩٩) (ج٣، ص٤٠٩).
(٣) أمين، أحمد، ت١٣٧٣هـ، (٢٠١٢م) ضحى الإسلام، ج٢، ص٦١٥، مؤسسة هنداوي – القاهرة.
(٤) الأفغانيّ، سعيد(١٩٦٤) في أصول النحو، ط٢، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ص١٧٦.
(٥) المخزوميّ، مهدي(١٩٥٨) مدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، ص١١٩، مطبعة مصطفى البانيّ الحلبيّ، مصر.
(٦) الأصفهانيّ، أبي الفرج، الأغاني (تحقيق سمير جابر) ط٢، ج١٢، ص٣٤٨، دار الفكر- بيروت.
(٧)شوقي ضيف، المدارس النحويّة، مصدر سابق، ص١٠٨.
(٨) المصدر السابق، ص٩٩.

المبحث السادس: مفهوم الاستدراك

إنَّ تحديد ماهيّة الاستدراك تتطلب معرفة ثلاثة جوانب؛ وهي:

أولاً الجانب الاشتقاقيّ: فالاستدراك : مصدر من الفعل الثّلاثيّ (دَرَكَ)، وأرجع ابن فارس مادة الكلمة (الدَّالُ، وَالرَّاءُ، وَالْكَافُ) إلى أَصْلٍ وَاحِدٍ ؛ وَهُوَ: لُحُوقُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَوُصُولُهُ إِلَيْهِ، يُقَالُ أَدْرَكْتُ الشَّيْءَ أُدْرِكُهُ إِدْرَاكًا. (١)

ثانيًا: جانب المعنى اللغويّ: ذكرت المعاجم لجذر(دَرَكَ) معاني، ومدلولات متعددة، ومختلفة، أذكر منها ما يناسب المقصود في هذا المقام:

١. **الاطلاع على حقيقة الشيء**، ومنه أدركته ببصري: أي رأيته(٢) وأدركت المسألة: علمتُها، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾(٣).

٢. **التلافي والاصلاح:** أيّ تلافاه و تداركه(٤) وَيُقَال تلافى التَّقْصِير(٥).

٣. **التّبَع والاتّباع**، ومنه سميت التبعيّة بالدَّرَك – ضمان الدَّرَك -، فيقال: ما لَحِقَكَ من دَرَكَ. ودارك فلان الشيء: اتبع بعضه على بعض، ودَرَّك المَطَرُ: تابع قطره(٦).

٤. **بلوغ الشيء حدّه، ومنتهاه، وغايته:** ومنه أدرك الغلام، والجاريّة: إذا بلَغَا، وأدرك الثمر: إذا نضج(٧).

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٩.
(٢) العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل، ت٣٩٥، الفروق اللغوية (تحقيق: محمد إبراهيم سليم) ص٩١، دار العلم والثقافة، القاهرة. وينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة للدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.
(٣) سورة الأنعام: ١٠٣.
(٤) سعيد، نشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ، ت٥٧٣(١٩٩٩م) شمس العلوم ودواء كلام العرب من اللوم (تحقيق: د. حسين بن عبدالله العمريّ وآخرون) ط١، ج٩، ص٦٠٨٥، دار الفكر، لبنان.
(٥) المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرون، ج٢، ص٨٣٣، دار الدعوة.
(٦) الجوهريّ، إسماعيل بن حماد الجوهريّ، ت٣٩٣،(١٩٨٧م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق: أحمد عبد الغور اسماعيل عطّار) ط٤، ج٤، ص١٥٨٢، دار العلم للملايين، بيروت. و مختار الصحاح، لزين الدين محمد بن أبي بكر الرازيّ، ت٦٦٦هـ (١٩٩٩م) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط٥، ص١٠٤، المكتبة العصرية، صيدا. ولسان العرب لابن منظور، ج١٠، ص٤١٩.
(٧) ابن فارس، مقاييس اللغة، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٩.

ثالثًا: الجانب الصّرفيّ:

الجانب الصّرفيّ في مادة (دَرَكَ) يأتي على عدّة أوزان لازمة، ومتعدية، والذي يناسب ما نحن بصدده من تقرير هو المعنى المتعدي، فنقول: استدرك كذا بكذا، واستدرك عليه كذا.

ولكلّ وزن معاني متعددة أذكر منها ما يناسب ويضيف فائدة للمعنى:

١. **وزن(افْتَعَلَ)** ومنه ادّرَك، واشتهر في هذا الوزن ستة معاني[١] وما يناسب البحث:

- **الاجتهاد والطلب**: فالمستدرِك اجتهد وطلب الصواب؛ ليُظهره في المستدرَك فيه.
- **الإظهار**: فالمستدرك يُظهر بالمستدرك به الصواب، فيُكمل نقصًا كان مخفيًّا، ويظهر إيضاحاً من قول مبهم، ونحو ذلك مما يُظهره المستدرِك بالعمليّة الاستدراكيّة.

٢. وزن**(تَفَاعَلَ)** ومنه تدارك، واشتهر فيه أربعة معاني، وما يناسب البحث:

- **مطاوعة فاعل:** أدركته فتدارك، ويأتي (تدارك) بمعنى الطلب.

٣. وزن(**استَفْعَلَ)** ومنه استدرك، وأشتهر فيه ستة معاني[٢] وما يناسب البحث:

- **الطلب**، والطلب في **(استَفْعَلَ)** طلب حقيقيّ، ومجازيّ، والمراد به هنا الطلب المجازيّ ؛ كقولك استدركت المسألة، أو استدركت القول، وسميت الممارسة، والاجتهاد في الحصول عليه طلبًا؛ حيث لا يمكن الطلب الحقيقيّ.

وهذا حاصل ما يُقال في معنى الاستدراك لغة، **أمّا الاستدراك إصطلاحاً:** فقد عرف بعدة تعريفات منها: **التعريف الأوّل:** رفع توهُّمٍ تولَّدَ من كلام سابق[٣] **والتعريف الثاني**: تعقيب الكلام برفع ما يوهم ثبوته[٤] ويلاحظ على هذين التعريفين أنّهما غير جامعين؛ حيث اقتصر موضوع الاستدراك على الكلام، وذكرا سببًا من أسباب الاستدراك؛ وهو رفع التوهّم، في حين أنّ الاستدراك له أسباب أخرى كما سيأتي.

التعريف الثالث: تعقيب اللفظ بما يشعر بخلافه[٥] وهذا التعريف أيضاً غير جامع؛ لأنّه قصر موضوع الاستدراك على اللفظ، وأشار إلى سبب الاستدراك؛ وهو: الخلاف والتعبير في اللفظ، في حين أنّ موضوع الاستدراك يشمل اللفظ وغيره.

---

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، ت٦٦٩هـ(١٩٩٦م) الممتع الكبير في التصريف، ط١، ص١٣١، مكتبة لبنان، بيروت. والحملاويّ، أحمد بن محمد، ت١٣٥١هـ، شذا العرف في فن الصرف (تحقيق: نصر الله عبد الرحمن) ص٣٢-٣٣، مكتبة الرشيد، الرياض.

(٢) الحملاويّ، شذا العرف في فن الصرف، مصدر سابق، ص٣٤-٣٥.

(٣) الشريف الجرجانيّ، علي بن محمد بن علي، ت٨١٦هـ (١٩٨٣) التعريفات (تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر) ط١، ص٢١، دار الكتب العلميّة- بيروت.

(٤) المناويّ، محمد عبد الرؤوف، ت١٠٣١هـ (١٩٩٠م) التوقيف على مهمات التعاريف، ط١، ص٤٨، عالم الكتب- القاهرة.

(٥) البعليّ، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، ت٧٠٩هـ (٢٠٠٣م) المطلع على ألفاظ المقنع (تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب) ط١، ص٥٠٨، مكتبة السوادي للتوزيع

ولأنّ التعريفات لم تَصْدُقْ على معنى الاستدرك ولم تحدّ حدوده، فقد رجا دارسو الاستدراك من الباحثين المحدثين وضع تعريف جامع ومانع للاستدراك، فكان أقربها للصواب مما قرأت:

التعريف الأوّل: إتباع القول الأوّل بقول ثانٍ يُصلح خطأ، أو يكمل نقصه، أو يزيل عنه لَبساً[١].

التعريف الثاني: اصلاح خطأ، أو إكمال نقص، أو إزالة لَبس وقع فيه بعض النحاة، بغية الوصول إلى الصواب[٢] وإنّ في التعريفين السابقين فائدة هي ذكرهما أسباب الاستدراك؛ وهي:

- اصلاح خطأ.
- إكمال نقص.
- إزالة لَبس.

ويرد على التعريفين السابقين أنّهما غير جامعين؛ فالأوّل قَصر موضوع الاستدراك على الأقوال، والثاني يفيد أنّ المستدرِك غير المستدرَك عليه، لأنه قال: " وقع فيه الغير" وهذا القيد ليس بلازم؛ إذ قد يكون المستدرِك هو المستدرَك عليه نفسه، فاللغة والواقع لا يمنعان ذلك.

نقول في اللغة: استدركت ما فات، وتداركته؛ أي تدارك الخطأ بالصواب، وأمّا الواقع الشرعيّ: فالمسلم يستدرك الخلل الواقع في الصلاة بسجود السهو، ويستدرك الخلل في الحج بالفدية، ونحو ذلك، وأمّا في التأليف النحويّ مثلاً: فلا ينافي أنْ يرجع العالم عن بعض آرائه، ويستدرك على نفسه في كتاب آخر له، فكثيراً ما نرى الأشمونيّ ينبّه على أنَّ ابن مالك له رأي آخر في كتاب كالتسهيل،أو الكافية مثلاً.

إنَّ هذين التعريفين لا يبتعدان عن الصواب، ولكن يرى الباحث أنَّ التعريف الجامع لماهيّة الاستدراك هو: **اصلاح خطأ، أو إكمال نقص أو إزالة لَبس قد وقع؛ بغيّة الوصول إلى الصواب؛** لأنّه قد يكون المستدرِك قد استدرك على نفسِه.

---

(١) استدراكات السلف في التفسير في القرون الثلاث الأولى، رسالة ماجستير (٢٠٠٣م) قدمها: نايف بن سعد الزهرانيّ، جامعة أم القرى، المشرف: أ.د. عبد الله بن علي الغامديّ، ص١٢.

(٢) كشف الغطاء عن استدراكات الصحابة النبلاء - ﷺ- بعضهم على بعض من خلال الكتب الستة جمعا ودراسة، رسالة ماجستير (٢٠٠٣م) قدمها: محمد عيد عبد العزيز أبو كُريم، جامعة الأزهر، ص٤

الفصل الأول : الخلاف النحويّ بين ابن مالك والأشمونيّ

رقم	عنوان الخلاف	الصفحة
١	الخِلَافُ فِي علّة بِنَاءِ الفِعْلِ المَاضِي عَلَى السُّكُوْنِ.	٣١
٢	الخلاف في نقل الاتفاق على بناء الفعل المضارع المتّصل بـ (نون الإناث).	٤٠
٣	الممنوع من الصّرف.	٤٣
٤	الخلاف في دخول (غَدَا) و (رَاحَ) بمعنى صار في باب (كان وأخواتها).	٥٢
٥	الخلاف في تقدم الخبر على (دام).	٦٠
٧	الخلاف في (ما انفكّ) في بيت ذي الرمة.	٦٤
٨	الخلاف في (إنّ وأخواتها) إذا لحقتها (ما) الكافّة.	٧٢
٩	الخلاف في علّة بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح.	٨٠
١٠	الخلاف في رافع الاسم المُشْتَغَلُ عنه.	٨٧
١١	الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصليّ.	٩٥
١٢	الخلاف في (مِن) المصاحبة لـ(أَفْعَل) التفضيل	١٠٥
١٣	الخلاف في حذف المعطوف عليه مع (لا).	١١٣
١٤	الخلاف حول نوع (أنْ) بعد أفعال الشك عند الفصل بـ(لا) النافيّة.	١١٩
١٥	الخلاف في استعمال (لن) للدعاء.	١٢٥

الخلاف في علّة بناء الفعل الماضي على السكون

قال ابن مالك في باب المبني والمعرب[١]:

وَفِعلُ أمرٍ ومُضيٍّ بُنِيَا وأَعرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَا

إنّ الفعل الماضي مبني على الفتح -في الأصل-، وإنْ سأل سائل: لِمَ خرج الفعل الماضي عن الأصل، وبني على السكون؟ يمكن أن يُجاب بأنّ العرب نطقت به هكذا، وثبت ذلك بالاستقراء من خلال الكلام المتواتر، فبجوابه أراح نفسه من عناء استنباط علّة، لينقل حكمها إلى غيرها، أمّا النحاة فلم يرتضوا بهذا مذهباً.

وجه الخلاف: أنّ جمهور النحويين قالوا بأنّ علّة التسكين في الماضي هي دفع كراهة توالي أربعة متحركات فيما هي كالكلمة الواحدة، عند اتصلها بضمائر الرفع المتحركة، نحو (ضَرَبْتُ)، وبهذا أخذ الأشمونيّ، أمّا ابن مالك فهي للتمييز بين الفاعل والمفعول في نحو:(أَكْرَمْنَا) و(أَكْرَمَنَا). ولتتم المسألة سيناقش الباحث مرجحاً نظرة حديثة للمسألة تبناها د. فوزي الشايب؛ إذ رفض العلّتين، وقدّم تعليلاً آخر بناه على أساس نظرة صوتيّة.

المناقشة والتحليل

يمكننا القول بأنّ في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: كراهية توالي أربعة متحركات.

أجمع النحاة على أنَّ الفعل الماضي مبنيّ؛ لأنّ البناء هو الأصل في الفعل، والأصل في البناء السُّكون؛ وإنّما بُني على حركةٍ ؛ لأنّه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه صفة، وصِلةً وخبراً وحالاً وشرْطًا؛ والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وكذلك بُني على حركة ؛لتكون له مزيّة على فعل الأمر الّذي لم يشبه الاسم، ولم يقع موقع الفعل المضارِع[٢].

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ١٠، دار التعاون، وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٢، دار العروبة.

(٢) ينظر: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك، ت ٦٨٦ هـ، (٢٠١٠م) شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك(تحقيق: محمد باسل عيون السّود) ط٢، ص ١٤، دار الكتب العلمية- بيروت، والمرادي، بدر الدين حسن

واختاره الأشمونيّ فقال:" وبني على الفتح لخفته، وأمّا نحو: (ضَرَبْتُ) و(انْطَلَقْنا) و(اسْتَبَقْنَ) فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنّ الفاعل كالجزء من فعله، وكذلك ضمة (ضربُوا) عارضة،أوجبها مناسبة الواو"(١).

إنّ البناء على الفتح عند هذا المذهب هو الأصل، والبناء على السكون والضم عارض، فقال ابن يعيش:" فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل، والإسكان والضم عارض"(٢) وهذا الحكم مبني على أساس الاعتقاد بأنّ كلاً من (دَرَسَ) و(دَرَسَتْ) ماضٍ مجرد، فتاء التأنيث على نيّة الانفصال، والعلّة في البناء على الفتح هي لئلّا تتوالى أربعة متحركات.

وأخذ بهذا المذهب أكثر النحويين، منهم: سيبويه(٣) وابن السّراج (٤) وابن الوراق(٥) والعكبريّ(٦) وابن يعيش(٧) والرضيّ(٨) وابن هشام(٩) وابن عقيل(١٠) وابن الضائع(١١) والمراديّ(١٢) وناظر الجيش(١٣) والأزهريّ(١٤).

بن قاسم ت٧٤٩هـ (٢٠٠٨م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك (تحقيق: بد الرحمن علي سليمان) ط١،ج١، ص٣٠٢، دار الفكر- بيروت، والأزهريّ، خالد بن عبد الله، ت٩٠٥هـ (٢٠٠٠م) شرح التصريح على التوضيح، ط٢، ج١، ص٥٠، دار الكتب العلميّة- بيروت.

(١) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٥.

(٢) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا ت٦٤٣هـ(٢٠٠١م) شرح المفصل للزمخشري (قدم له: د. إميل بديع يعقوب) ط١، ج٤، ص٢٠٩، دار الكتب العلمية- بيروت.

(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٣، ص٢٢٢، ج٤، ص(١٩٢, ٢٠٢).

(٤) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل ت٣١٦هـ، الأصول في النحو (تحقيق: عبد الحسين الفتليّ)، ج١، ص٥٠، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

(٥) ابن الوراق،محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن،ت٣٨١هـ (١٩٩٩م) علل النحو(تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش) ط١، ص٢٠٣،مكتبة الرشد - الرياض.

(٦) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت٦١٦هـ (١٩٩٥م) اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق: د. عبد الإله النبهان)ط١، ج٢، ص٢٨، دار الفكر – دمشق.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، مصدر سابق، ج٥، ص٣٠٦.

(٨) الأستراباذيّ، رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر) ج٢، ص٢٥٩، جامعة قاريونس.

(٩) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد ت٧٦١هـ (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي) أوضح المسالك في شرح ألفيّة ابن مالك، ج١، ص٣٦، دار الفكر- بيروت

(١٠) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن ت ٧٦٩هـ(١٩٨٠م) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) ط٢٠، ج٢، ص٩٦، دار التراث – القاهرة.

(١١) ابن الضائع، محمد بن حسن بن سِباع ت ٧٢٠هـ (٢٠٠٤م)اللمحة في شرح الملحة (تحقيق: إبراهيم سالم الصاعديّ) ط١، ج١، ص١٣٣، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة..

(١٢) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، مصدر سابق، ج١، ص١٥٣.

(١٣) ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ت ٧٧٨ هـ (٢٠٠٧م) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون) ط١، ج١، ص٤٦١، دار السلام- القاهرة.

(١٤) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص٥٠.

فعلى هذا المذهب يُبنى الفعل الماضي على الفتح لفظًا،أو تقديراً إنّ لم يتّصل به شيء كـ(ضَرَبَ) أو اتّصل به تاء التّأنيث السّاكنة، نحو: (ضربَتْ)أو ألف الاثنين، نحو:(ضربَا، ضربَتا) فهو مبنيّ على الفتحة الظّاهرة، وإن اتّصل به (تاء) الضّمير، أو (نا) الّتي للفاعل، أو نون النّسوة؛ نحو: (ضَرَبْتُ) أو (انْطَلَقْنا) أو (اسْتَبَقْنَ) فهو مبنيّ على الفتحة المقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإنْ اتّصل به واو الجماعة، نحو (ضَرَبُوا) فهو مبنيّ على الفتحة المقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة الواو.

وقال ابن جنيّ في تعليله لاختياره هذا المذهب:" وذلك أنّهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل، فكره اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد، فأسكنوا اللام، إصلاحاً للفظ، فقالوا: (ضَرَبْتَ) و(دَخَلْنَا) و(خَرَجْتُم)" (١).

وردّ ابن مالك هذه العلّة وضعّفها من جهتين، فقال:" وهذا التعليل ضعيف من جهتين:

الأولى: أن التسكين عامّ، والعلّة قاصرة عن أكثر الأفعال؛ لأنّ توالي الحركات إنّما كان يوجد في الصحيح من: فَعَل وفَعِل وانْفَعَل وافْتَعل وفعُل، لا في غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

والثانيّة: إنّ توالي أربع حركات ليس مهملاً في كلامهم، بل هو مُسْتخف بالنسبة إلى بعض الأبنية. بدليل: عَلبَط، وأصله: عُلابط. وعَرَتن وأصله: عَرَنْتن. وجَنْدَلَ(٢) وأصله: جَنادِل عند البصريّين وجَنْدِيل عند الكوفيّين"(٣).

ويتبين من النص السابق أنّ الحركات الأربعة المستثقلة التي سُكّن آخر الفعل من أجلها مفقودة في الثّلاثيّ المعتل عند إسناده كـ(قَالَ) و(رَمَىْ) وفي الرباعي مطلقاً كـ(أعطَى) وفي الخماسي غير (انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ) كـ(تَصَدَّقَ) وفي السداسي كله - أيضاً - كـ(اسْتَغْفَرَ) و(اطْمَأَنَّ) لذلك كان التسّكين عامّاً، والعلّة قاصرة عن أكثر الأفعال.

---

(١) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص٣٢٢.

(٢) العلبط: هو الضخم، والعرتن: بضم التاء شجر يدبغ به، والجندل: موضع الحجارة. ينظر على التوالي: الهرويّ، محمد بن أحمد، ت٣٧٠هـ، (٢٠٠١م) تهذيب اللغة (تحقيق: محمد عوض مرعب) ط١، ج٣، ٢٢٣، ج٢، ٢٠٤، ج١١، ص١٧١، دار إحيار التراث العربيّ، بيروت.

(٣) ابن مالك، حمد بن عبد الله، ت٦٧٢ (١٩٩٠م)شرح تسهيل الفوائد (تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون)ط١، ج١، ص١٢٥، دار هجر.

ثم تابع ابن مالك اعتراضه فقال: "وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدّة من (عَلَابِط) ونوناً من (عَرَنتن) مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متواليّة، فلو كان توالي أربع حركات منفوراً منه طبعاً، ومقصود الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهها، ولسِدُّوا باب التأنيث بالتاء في نحو: بَركة، ومعدة، ولُمزة، فإنه موقع في توالي أربع حركات في كلمة واحدة، لا سيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء"(١).

ولو كان التوالي منفوراً في كلام العرب - ولا بدّ من التأنيث لدفع كراهيّة توالي أربع حركات- لأتوا بعلامته الأخرى وهي الألف مقصورة، أو ممدودة، ولهذا تعجّب ابن مالك، فقال:" ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنّها في تقدير الانفصال، وأنّها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنّها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء فعلتُ فإنها جزء كلام تام، وهي قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد: وما فعل إلّا أنا. فظهر بهذا ضعف القول بأنّ سبب سكون لام (فعلْتَ) خوف توالي أربع حركات"(٢).

المذهب الثاني: تمييز الفاعل عن المفعول به.

ذهب إلى ذلك ابن مالك فقال:" إنّما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمْنا وأكرَمَنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لنا في الرفع، والاتصال، وعدم الاعتلال"(٣).

وهذا ما رجّحه محمد التونسيّ، فقال:" الأولى في التعليل أوجبه تمييز الفاعل من المفعول ؛ لأنّ التعليل الأوّل ينتقض بـ (عَلبَط) وَ(جَنَدل) وإن كان الأصل (عَلَابِط) و(جَنادِل) وبتاء التأنيث في نحو(شجرة)... التوالي المكروه: هو ما كان بطريق الأصالة في أصل الكلمة"(٤).

واحتجّ ابن مالك لمذهبه بقصور علّة كراهية توالي أربعة متحركات؛ لأنّ سكون الفعل الماضي كثير، ولا تنطبق عليه هذه العلّة، فإنّ من شرط العلّة أنْ تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، وبهذا - أيضاً - تقرر أن ابن مالك لا يجيز قصور العلّة، والأشمونيّ يجيزها، ولا يتّسع المقام لعرض آراء النحاة في حكم التعليل بقصور العلّة.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص١٢٥.
(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص١٢٥.
(٤) التونسيّ، محمد بن علي، ت١١٩٩هـ (١٢٩٣هـ) زهرة الكواكب لبواهر المواكب، ج١، ص٧٣، مطبعة الدولة التونسيّة - تونس.

واعترض الصّبان على اعتراض ابن مالك فقال:" إنّما حمل الأكثر على الأقل ؛ لأنّ في حمله على الأقل دفع المحذور بخلاف العكس"، وقال البليديّ:"على أنَّ الصحيح عدم إلغاء العلّة القاصرة"(١).

ولم يكن ابن مالك أوّل من رفض هذه العلّة، فقد صرح ابن الدّهان(٢) (٣) بأنّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، وأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون، وتابعه ابن إياز(٤) مؤيداً فقال:" هذا أحسن من التعليل بكراهية توالي أربعة متحركات، لأنّه يطّرد في: (اسْخَرَقْتُ) وأشباهها"(٥).

أمّا أبو حيّان فلم يرتض أيّة علّة، ولم يقدّم بديلاً عنها، وكأنّه يومئ إلى الوقوف على المسموع من العرب دون البحث في الوضعيات، فقال: وهذه التعاليل تسويد للورق وتحرس على العرب في موضوعات كلامها، وكان الأولى أن يضرب صفحاً عن هذا كله"(٦).

---

(١) البليديّ، محمد بن محمد، ت١١٧٦، حاشية البليديّ على شرح الأشمونيّ (مخطوطة) رقم(٧٥٩٦)، ج١، ل٢٦/ أ.

(٢)ابن الدهان: هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الأمّام ناصح الدين بن الدهان، النحوي البغدادي، وكان سيبويه عصره، وسكن الموصل، من تصانيفه: شرح الأيضاح والتكملة لأبي علي الفارسيّ، المسمّى بالغرّة، في نيف وأربعين مجلدا، وشرح اللمع لابن جني، والفصول في النحو، توفي سنة (٥٦٩ هـ) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان للصفديّ، ج٢، ص٣٨٢، وبغية الوعاة للسيوطيّ، ج١، ص٥٨٧، والأعلام للزركليّ، ج٣، ص١٠٠.

(٣) ينظر رأيه في: السّيوطيّ، جلال الدين، ت٩١١هـ، (١٩٨٥م) الأشباة والنظائر (تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم) ط١، ج٢، ص٢٠٤، مؤسسة الرسالة –بيروت.

(٤) ابن إياز: هو الحسين بن بدر بن إياز، من علماء بغداد، أخذ العربية عن أبي عثمان الجذامي والتاج الأرموي، ومن تصانيفه: المحصول في شرح الفصول، وقواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، وكان ثقة، وذا خط حسن. توفي سنة ٦٨١ هـ. ترجمته في: الوافي بالوفيات، ج١٢، ص٢١٢، وبغية الوعاة للسيوطيّ، ج١، ص٥٣٢، والأعلام ج٢، ص٢٣٤.

(٥) السّيوطيّ، الأشباة والنظائر مصدر سابق، ج٢، ص٢٠٤.

(٦) أبو حيّان، محمد بن يوسف، ت٧٤٥ (٢٠٠٠م) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل(تحقيق: د. حسن هنداويّ) ط١، ج٢، ص١٤٥، دار القلم – دمشق.

موقف الصّبان، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:

لم يقف الصّبان في هذه المسألة موقف ترجيح، بل قدم حُجّة كلّ مذهب، ثم اعترض عليها كما سبق بيانه، ويرى الباحث أنّه بذلك متابع لأبي حيّان الذي توقف عن ترجيح أحد المذهب، ولا يستأنس بأنّ الصّبان حين عرض المذهبين قدم مذهب الجمهور؛ لأنّ الصّبان في هذا الموضع لم يكن له حريّة التقديم أو التأخير؛ لأنّه شارح لرأي الأشمونيّ، فبين مذهبه وما يَرِدُ عليه، وبعد ذلك قدم الحديث عن علّة ابن مالك مستدركاً على الأشمونيّ ما فاته.

فاستدرك على الأشمونيّ أنّ علّة سكون الفعل الماضي ليست كراهيّة توالي الحركات فقط، بل ثمّة علّة أخرى لم يذكرها، فقال:" اختار بعضهم أنّ الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو: (أَكْرَمْنَا) بالسكون، و(أَكْرَمَنَا) بالفتح، وحملت (التاء) و(نون النسوة) على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال"(١) فكلمة (بعضهم) رمز بها لحاشيّة الحفنيّ كما صرح بها في مقدمة حاشيته(٢) والحق أنّ أوّل من استدرك على الأشمونيّ في هذه المسألة هو الأسقاطيّ(٣) وتبعه من جاء بعده كالبليديّ(٤) محمد الحفنيّ(٥) ومحمد التونسيّ(٦).

والغريب من هذه الحواشي أنّها لم تنسب هذا الرأي لابن مالك، مع أنّ الكلام المنقول يطابق ما في شرح التسهيل، والأغرب أنّ كلّ من ذكر هذا المذهب لم يشرح ألفيّة ابن مالك على مذهبه، بل إنّهم أغفلوا مذهبه كأنّه لم يكن، ويرى الباحث أنّ الأولى أنْ يحمل كلام ابن مالك على مذهبه أولاً ثمّ يكون للشارح، أو الحاشيّ، أن يخالفه أو يوافقه.

---

(١) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص٨٨.
(٢) قال الصبّان:" أو قلت البعض فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحنفي" حاشية الصبّان: ج١، ص٣.
(٣) الأسقاطي، أحمد بن عمر المصري الحنفي، ت١١٥٩هـ، تنوير الحالك على شرح الأشموني، مخطوطة رقم (٤٧)، اسم الناسخ: رضوان بن محمد بن سلامة، تاريخ النسخ: الثلاثاء ١٠ رمضان سنة ١١٢٤هـ، ج١،ل٢٣/ ب.
(٤) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج١، ل٢٦/ ب.
(٥) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، مخطوطة، ج١، ل٢٤ / ب.
(٦) التونسيّ، زهرة الكواكب لبواهر المواكب، مصدر سابق، ج١، ص٧٣.

المسألة الثانيّة:

وافق الصّبان الجمهور بأنّ الفعل الماضي إذا جرّد من الضمائر بني على الفتح، ولكن لم يرتضِ قولهم بالفتح لمناسبة (ألف الاثنين)؛ لأنّ البناء على الفتح سابق ودخول (ألف الاثنين)في نحو(ضربَا) لاحق، فـ(الفتحة) موجودة قبل دخول (ألف الاثنين)؛ لذا ينبغي أنْ الفتحة هنا الأصل، ولم يؤثر على الفعل دخول (ألف الاثنين) عليه، بخلاف كسرة الاسم المجرور المضاف إلى (ياء المتكلم) في نحو(مررت بغلامِي).

فـ(الباء) حرف جرّ، و(غلامِي) مجرور في اللفظ، فاختلفَ النحاة في هذه الكسرة؛ هل هي كسرة الباء، أم أنّها كسرة الياء؟ وفيها وجهان؛ اختارَ ابنُ مالك في التسهيل(١) أنّها كسرةُ الباء، واختار الصّبان، وحواشي الأشمونيّ أنّها كسرة لمناسبة الياء؛ لأنّ التركيبَ سابق على دخول العامل، وإذا كان سابقاً حينئذٍ اقتضى الياء كسر ما قبله، ثم دخلَ العامل فوجد أمامه كسرة، فوجب تقدير الكسرة، هذا الذي يُتصوّر في الذهن، رُكّبت أولاً (غلامِي) ثم بعد ذلك نقول: (مررتُ بغلامِي) فلما دخلَ حرفُ الجر على (غلامي) دخل عليه وهو مضاف ومضاف إليه، فعلى ما ارتضاه الصّبان نقدر كسرة، فالكسرة الظاهرة قبل الياء هي كسرة لمناسبة الياء، لا كسرة الإعراب لدخول عامل الجر، كما قال ابن مالك.

فقال الصّبان" ليس من هذا القبيل على الأوجه فتحة ضربَا بل هي أصليّة لا لمناسبة الألف، والأصليّة ذهبت كما قيل بمثل ذلك في:(مررت بغلامِي) والفرق أنّ كسرة الإعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الإضافة إليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجرّ، فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فإنّها سابقة على الألف فتستصحب بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق" (٢).

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص١٣٥.
(٢) الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٨٨.

المذهب الثالث: بناء الفعل الماضي على السكون هو الأصل، والبناء على الفتح والضم عارضان.

قبل أنّ يرجّح الباحث أحد المذهبين يرى أنْ يعرض رأي د. فوزي الشايب في هذه المسالة، فقد درسها دراسة صوتيّة، فرفض هاتين العلّتين، ولكنّه قدم بديلاً صوتياً، فبعد أنْ رَجِعَ عن رأيه الموافق للجمهور(١) وذهب إلى أنّ البناء على (السكون) هو الأصل مستنداً على كلام ابن الدّهان السابق، ويرى أنّ (الفتح والضم) عارضان، أوجبهما مناسبة الضمير المتصل بالفعل الماضي.

قال د.فوزي الشايب:" الصحيح عندنا أنّ الماضي مبني على السكون، ونقصد بالماضي هنا، الماضي المجرّد من أيّة لواصق ضميريّة حركيّة...فإنّ أُسند إلى الضمائر الحركيّة،أو التي تبدأ بحركة مثل: (a-) (ā-) (at-) (atā-) بُني على الفتح، و إنْ أُسند إلى ضمير الجماعة الحركي(û) بُني على الضم تبعاً لذلك، فالفتح والضم عارضان، والبناء على السكون هو الأصل"(٢).

وقد علل الشايب البناء على السكون مع (تاء الفاعل) و(نون النسوة) و(نا الفاعلين)؛ بأنّه ليس ثمّة حركة تتصل بالسكون تخرجه عن اصلة، فقال:" الذي نلحظ في حالة الإسناد إلى الضمائر الصامتة، مثل: (تُ، تَ، تِ، نَ، نا) حيث يبقى على سكونه الأصلي، نظراً إلى أنّه ليس ثمّة حركة تتصل به فتخرجه عن وضعه، وعليه ففي مثل (دَرَسْتُ) نقول إنّ الماضي هنا مبنيٌّ على السكون أصالة، وليس لأجل الاتصال بالفاعل الذي ينزل منزلة الجزء من الفعل، ولا هو من أجل التمييز بين الفاعل والمفعول، وليس من أجل كراهة العربيّة تتابع أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، بل هو أصل بقي على حاله؛ نظراً لأنّه لم يتعرض له من اللواحق الحركيّة ما يخرجه أو يغيره عمّا هو عليه"(٣) وعلى هذا المذهب لا يُسأل لِمَ بُني على السكون؟ لأنّه جاء على الأصل.

---

(١) الشايب، فوزي حسن، (٢٠٠٤م) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ط١، ص ١٢٨ وما بعدها، عالم الكتب الحديثة- أربد.

(٢) الدكتور فوزي الشايب، مجلة جامعة الملك سعود، الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، قبل للنشر(٢٣، ص٤، ص١٤٠٩هـ) م٣، الآداب(١) ص ١٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص١٤٥

الترجيح

يـرى الباحـث أنّ هـذا الاخـتلاف لـيس اختلافـاً فـي الحكـم، ولا يَنبنـي عليـه اخـتلاف فـي الإعراب، لكنّه اختلاف في العلّة، وقد تبيّن أنّ هذه القضية فيهما من الجدل، والفلسفة، والنظر إلـى أصل الوضع، ولكن تظل محولة د. فوزي الشايب قيد البحث وإن حاول الاستناد إلى دليل ملموس يبتعد عن القياس، ولعلّ الدليل الصوتيّ الذي قدمه د. فوزي الشايب يقف عاجزا أمـام تفسير سبب بناء الفعل الماضي إذا لم يتصل بشيء من الضمائر نحو: ضربَ زيدٌ الكرةَ، وبهذا يـرى الباحـث أن رأي الجمهور في توالي أربعة متحركات ما زال صـالحا لتفسير علـة بنـاء الفعل الماضـي كمـا تقدم.

الخلاف في نقل الاتفاق على بناء الفعل المضارع المتّصل بـ (نون الإناث)

قال ابن مالك في باب المبني والمعرب[١]:

مِن نُونِ تَوكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَن فُتِنْ

وقال الأشمونيّ في تنبيهاته إنّ ابن مالك " قال في شرح التسهيل: إنّ المتصل بها مبني بلا خلاف، وليس كما قال، فقد ذهب قوم -منهم ابن درستويه[٢] وابن طلحة[٣] والسهيليّ[٤]- إلى أنّه معرب بإعراب مقدّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي"[٥].

وجه الخلاف: أنّ سيبويه[٦] ذهب إلى أنّ الفعل المضارع المتصل بنون الإناث مبني، وتابعه الجمهور[٧] وعليه ابن مالك والأشمونيّ، ولكن ابن مالك يرى أنّه مبني بلا خلاف، فخالفه الأشمونيّ فذكر بأن قوماً ذهبوا إلى أنّه معرب لوجود سبب الإعراب فيه.

المناقشة والتحليل

ذكر ابن مالك أنّ الفعل المضارع إذا باشرته نون الإناث بُني على السكون بلا خلاف، مما جعله محط انتقاد النحويين في ذلك؛ إذ أكّد الأشمونيّ أنّ الخلاف في هذه المسألة خلاف مشهور، ذكره الأشمونيّ في أحد تنبيهاته بأن ذهب قوم -منهم ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيليّ- إلى أنّه معرب بإعراب مقدّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي[٨].

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ١٠، دار التعاون، وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٢، دار العروبة.

(٢) ابن درستويه: هو عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي أبو محمد صنّف: غريب الحديث، وشرح الفصيح والمقصور والممدود. ينظر: الفهرست لابن النديم، ص٩٩، إنباه الرواة للقفطيّ، ج٢، ص١١٣، بغية الوعاة للسيوطيّ: ج٢، ص٧٨.

(٣) ابن طلحة: هو محمد بن طلحة بن محمد الأشبيليّ أبو بكر كان أمّام في العربية أخذ عن ابن ملكون، كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة. ينظر: بغية الوعاة للسيوطيّ: ج١، ص١٠٢.

(٤) السّهيليّ: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون أبو القاسم السهيليّ، صنّف نتائج الفكر، والروض الأنُف في شرح السيرة النبوية والأمّالي. ينظر: بغية الوعاة للسيوطيّ: ج٢، ص١١٥.

(٥) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٦.

(٦) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص١٤، ص٢٠.

(٧) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٢٦٧٤. ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيّان ج١، ص٤٦٠.

(٨) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٦.

وقد نقل هذا الخلاف طائفة من النحاة منهم: ابن عصفور[١] وأبـــو حيـّـان[٢] والمراديّ[٣] وابن عقيل[٤] وناظر الجيش[٥] والأزهريّ[٦].

وحجّة السهيليّ في ذلك أنّ النحاة القدماء" علمونا، وأصّلوا لنا أصلاً صحيحاً فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في (يَفْعَلن) و(تَفْعلـن) فمتـى وجـدت الزوائـد الأربعـة وجـدت المضـارعة، وإذا وُجـدت المضـارعة وجـد الإعراب"[٧].

واحتجّوا كذلك أنّه مستحق للإعراب, " فلا يُعدَم إلّا لعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه "[٨] وإعرابه على هذا المذهب يكون بحرف مُقدّر منع من ظهوره العارض فيه، وهو شَبَهه بالفعل الماضي في أنّ النون صارت في الفعل كالجزء منه[٩] فتقول في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوالِداتُ يُرْضِعْنَ﴾[١٠] فـ(يُرْضِعْنَ) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه (يرضعن بأرضعن) في أن النون قد صارت جزءاً منه.

وذهب الدكتور أحمد عبد الستار الجواريّ إلى أنّ الفعل المضارع المتصل بنون الإناث معرب لا مبني، وأنّ كراهة توالي الأمثال هو السبب في تسكين الفعل المضارع إذا باشرته نون الإناث والتسكين لا علاقة له بالبناء، وإنّما سببه لفظيّ صوتيّ ولعل السبب في ذلك " أنّ البناء إنّما يكون لدواعٍ معنويّة، وهذه الدواعي في الفعل أنْ يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة وهذا غير قائم في الفعل المضارع المتصل بنون النسوة "[١١] ويفهم من كلام الدكتور الجواريّ أنّ الفعل المضارع معرب إذا باشرته نون الإناث، وأنّ الذي دخله هو السكون الذي هو علامة إعراب، وليس بناءً.

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، مصدر سابق، ج١، ص١٠٧.
(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٢، ص٨٣٥.
(٣) المرادي، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج١، ص٣٠٦.
(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٠.
(٥) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٥.
(٦) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص٥٢.
(٧) السهيليّ، عبد الرحمن بن عبد الله، ت٥٨١هـ (١٩٩٢م) نتائج الفكر في النحو (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض) ط١، ص ٨٧، دار الكتب العلمية – بيروت.
(٨) السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد الحميد هنداويّ) ج١، ص٧٣، المكتبة التوفيقية – مصر.
(٩) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٦. ينظر: المصدر السابق.
(١٠) سورة البقرة: ٢٣٣.
(١١) الجواريّ، د. أحمد عبد الستار، ت١٩٨٨م(٢٠٠٦م) نحو الفعل، ص٥٤ وما بعدها، المؤسسة العربية- بيروت.

الترجيح

ذكر ابن مالك أنّ الفعل المضارع المتصل بـه نون الإناث مبني بلا خلاف، وقد تبين لنا عكس ذلك مما أثبته الأشمونيّ، وأُكدّ كلامه بما حَكاه عن ابن درستويه، والسـهيليّ، وابـن طلحة، وطائفة مـن النحويّين أنّه معرب؛ وحجتهم أنّ الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه وهو معها مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهر، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي.

وأيّد ذلك - أيضـاً - أنّ أبـا حيّان، وابن عقيل والمراديّ والأزهريّ والسّيوطيّ نقلوا هذا الخلاف، ممّا لا يدع مجالاً للشك فـي صحة نقله للخلاف.

ويبـدو أنّ الـراجح فـي هذه المسـألة مـا ذهـب إليـه سيبويه والجمهـور، ومـا ذهـب إليـه ابـن درستويه ومن تبعه، فيه نظر؛ لأنّهم عندما قالوا بأنّه معرب ذهبوا إلى تقدير الحركة الإعرابيّة في آخره، ومن المعروف أنّ الحركة الإعرابيّة لا تُقدَّر في الفعل إذا كـان صـحيح الآخر بل تُقدّر فيـه إذا كان معتلاً، وكذلك اعترافهم بأنّ الذي منع من ظهور الحركة الإعرابيّة فـي آخره هو مشـابهته للفعل الماضي، لذلك قُدِّرت الحركة في آخره، ومن المعروف أنّ الفعل الماضي مجمع على بنائـه، فكيف أُعرب وقد شابه الفعل الماضي ؟ لأنّه بمقدار اقترابه ومشابهته للفعل الماضي ابتعد، ونقص عن مشابهة الاسم وهي من العلل التي جعلته معربًا دون الفعل الماضي، والأمر.

الممنوع من الصرف

فقال ابن مالك في ألفيته باب المبني والمعرب [١]:

وَجُرَّ بِالفَتحَةِ مَا لاَ يَنصَرِفْ مَا لَم يُضَف أو يَكُ بَعدَ أل رَدِفْ

من المعروف أنّ ما لا ينصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة،إذا كانت فيه علّتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النحّاس في قوله: [من البسيط]

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

أو علّة تقوم مقام علّتين, كـ(أحسنَ) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذا حُيِّيتُمْ بِتَحِيّة فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْها أَوْ رُدُّوها﴾ [٢] ويجر بالكسرة على الأصل في حالتين:

الأوّلى:أن تدخل عليه (أل) كقوله تعالى: ﴿ وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عاكِفُونَ فِي الْمَساجِدِ﴾ [٣] سواءٌ أكانت (أل) معرفة كما مُثِّل , أم موصولة، نحو قول الفرزدق[٤] : [من الطويل]

أَبَأْنَا بِهَا قَتلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمِ

أم كانت زائدة، كقوله ابن ميادة[٥]: [من الطويل]

رَأَيْتُ الْوَلِيْدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص١٢، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص ٣، دار العروبة.
(٢) سورة النساء: ٨٦.
(٣) سورة البقرة: ١٨٧
(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج٢، ص٣١٠، وروي (وفاء) بدل (شفاء) وانظر: شرح التسهيل، ج٣، ص٨٥، وارتشاف الضربلأبي حيان، ج٥، ص٢٢٧٦، والتذييل والتكميل لأبي حيّان، ج١٠، ص٣٤٤، أوضح المسالك لابن هشام، ج٣، ص٨٠، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص(٢٧٤٧، ٢٧٥٩،٢٧٥٤) و شرح الشواهد الكبرى للعيني، ج٣، ص١٣١٢، شرح الأشمونيّ، ج٢، ص١٣١، شرح التصريح للأزهريّ، ج١، ص٨٤، خزانة الأدب للبغدادي، ج٧، ص٣٧٣، شرح الشواهد الشعريّة لمحمد حسن شراب، ج٣، ص١٦٦.
(٥) البيت لابن ميادة الرماح بن أبرد الذبيانيّ، ت١٤٩هـ، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ، ج٢، ص٤٢٥. وشرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص٤١. وشرح الرضيّ على الكافية، ج٣، ص٢٥٧. وشرح قطر الندى لابن هشام، ص٥٣. ومغني اللبيب له، ص٧٥. وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج١، ص٢٤٨. وشرح الأشمونيّ، ج١، ص٧٣. وشرح شواهد المغني للسيوطيّ، ج١، ص١٦٤. وشرح التصريح لخالد الأزهريّ، ج١، ص(٨٤، ١٨٦). وشرح الشواهد الكبرى لحسن شُرّاب، ج١، ص٤٧٧. وهو الصواب.
وبرواية (**رأيت الوليد .. شديداً بَأَحْنَاء الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ**) في الكتاب لسيبويه، ج٢، ص(٣١٩، ٤٢٥) ينظر: المفصّل للزمخشريّ، ص٢٠. وشرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص١٣٣. وأمالي ابن الحاجب، ج١، ص٣٢٢. وشرح الكافية لابن مالك، ج١، ص١٨٠. والتذييل والتكميل لأبي حيّان، ج١، ص١٤٨. وشرح الشواهد الكبرى لحسن شُرّاب، ج١، ص٢٤٦. وبرواية (**وجدنا الوليد ... مُطِيْقاً لِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ**) وفي أمالي ابن الشجريّ، ج٢، ص٥٨٠، وبرواية (**وجدنا الوليد ... شديداً بَأَحْنَاء الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ**) في معاني القرآن للفراء، ج١، ص٣٤٢، وبرواية (**وجدنا الوليد .. شديداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ**) في سرّ صناعة الإعراب لابن جنيّ، ج٢، ص١٢١، دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٠٠٠م، والإنصاف للأنباريّ، ج١، ٢٥٩. ونسبه ابن منظور في لسان العرب مرة لابن ميادة، ج٣، ص٢٠٠، (زيد) ومرة لجرير، ج٥، ص٣٩٣، (مادة: و س ع) وليس في ديوانه. ونسبه الزمخشريّ في الفائق في غريب الحديث والأثر إلى الأخطل، ج٣، ص٢٨٨، وليس في ديوانه (تحقيق: مهدي ناصر الدين/١٩٩٤م).

الثانيّة: إذا أضيف، كقوله تعالى ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [١] فهل الممنوع من الصرف بعد صرفه باقٍ على منعه من الصرف؟

وجه الخلاف: أنّ ابن مالك في الألفيّة والتسهيل[٢] ذهب إلى أنَّ الممنوع من الصرف باقٍ على منعه من الصرف بعد صرفه، وذهب في الكافية إلى التفصيل؛ أي ما بقى فيه علّة واحدة فهو مصروف، ومنع ما بقي فيه علتان، وقد نبه الأشمونيّ على اختلاف رأي ابن مالك، فقال: "واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنّه إذا زالت منه علّة فمنصرف، نحو: بأحمدكم، وإن بقيت العلّتان فلا، نحو: بأحسنكم"[٣] وخالفه الأشمونيّ بأنّ اختار مذهباً ثالثاً، وهو القول بأنّه مصروف مطلقاً.

المناقشة والتحليل

المذهب الأوّل لابن مالك :الاسم باقٍ على منعه من الصرف.

نسب هذا المذهب لسيبويه، وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفيّة، واختاره في التسهيل، فقال بعد تعليل امتناع جرّ ما لا ينصرف بالكسرة، فقال :" وقد تناول قولنا "أو يصحب الألف واللام" المعَرِّفةَ، والزائدة، والموصولة فإنهن متساويات في إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة"[٤].

واحتجّ ابن مالك لمذهبه فقال:" لأنّه لو جُرّ بالكسرة مع عدم التنوين ؛ لتُوُهِّم أنّه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو مبني؛ لأنّ الكسرة لا تكون إعرابيّة إلّا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة، والألف واللام، ولذلك إذا أضيف ، أو دخل عليه الألف واللام،جر بالكسرة لزوال التوهم"[٥].

---

(١) سورة التين: ٤.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٤١. وشرح الكافية له، ج١، ص١٨٠.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٧٥.
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٤١.
(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وعلى هذا فإنّ (الحَوَائِمِ) و(اليزيد) و(أحسن) في الشواهد السابقة غير مصروفة على مذهب ابن مالك، ولم يصرح سيبويه بهذا المذهب، ولكن ظاهر حديثه في غير موضوع يشير إليه؛ إذ يقول: " وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام،أو أضيف انجرَّ؛ لأنّها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف. ودخل فيها الجر كما يَدخلُ في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمِنوا التنوينَ. فجميع ما يتْرَكُ صرفهُ مضارَعٌ به الفعل، لأنّه إنّما فُعِل ذلك به ؛لأنّه ليس له تمكُّنُ غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم"(١) وقال في موضع آخر:" واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته،أو أدخلت فيه الألف واللام، وذلك أنَّهم أمنوا التنوين، وأجروه مجرى الأسماء"(٢).

وقد عبّر سيبويه بالنص الأوّل بكلمة (انجر) ولم يقل (انصرف) وجعل كلّ ما (ينصرف) مقابل ما (لا ينصرف) في أوّل النصين، فلو كان منصرفاً عنده لقال صرفت.

وقد بين ابن عصفور أنّ الخلاف بين المذاهب هو خلاف في التسمية فقال:" وكل غير منصرف إذا دخلت عليه الألف واللام،أو أضيف انجرَّ، ومنهم من قال انصرف، وسبب اختلافهم في هذا اختلافهم في تسمية المنصرف منصرفاً"(٣).

وقد تبع سيبويه كثير من النحاة منهم؛ ابن جنيّ(٤) وابن عصفور(٥) والصيمريّ(٦) و عبد القاهر الجرجانيّ(٧) والزمخشريّ(٨) وابن يعيش(٩) والرضيّ(١٠) وابن هشام (١١) وياسين الحمصيّ(١٢).

وقد اعتمد أصحاب هذا المذهب على استصحاب الحال، فقال الصّبان: " هو مبني على أنَّ

---

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٢٢ وما بعدها.
(٢) المصدر السابق، ج٣، ص٢٢١.
(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٣٤٣.
(٤) ابن جنيّ، اللمع في العربيّة، مصدر سابق، ص١٥٠.
(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٣٤٤.
(٦) الصيمريّ، التبصرة والتذكرة، مصدر سابق، ج٢، ص٥٣٩.
(٧) الجرجانيّ، المقتصد، مصدر سابق، ج٢، ص٩٧٠.
(٨) الزمخشريّ، المفصل في صنعة الإعراب، مصدر سابق، ص٣٥.
(٩) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج١، ص١٦٤.
(١٠) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج١، ص١٨١.
(١١) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٣، ص٨٠
(١٢) الحمصيّ، شرح التصريح بهامش حاشية ياسين الحمصيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٢٤٥.

الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع (أل) والإضافة، وإنّما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه، قاله في الهمع وظاهر صنيع الشارح – يقصد الأشمونيّ- أن هؤلاء يقولون بالمنع، وإن زالت منه علّة ولا وجه له إلّا الاستصحاب"(١).

المذهب الثاني لابن مالك: التفصيل.

نسب الأشمونيّ لابن مالك قولاً آخر، وهو التفصيل؛ أي صرف ما بقي فيه علّة واحدة، ومنع ما بقي فيه علتان فقال الأشمونيّ:" واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنّه إذا زالت منه علّة فمنصرف، نحو: بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا، نحو: بأحسنكم"(٢).

ومن ذهب إلى ذلك ابن مُعْطٍ فقال(٣):

إنْ تُعرّفهُ بِلَامٍ أَوْ تَصِفْ أَوْ نكْرِ العَلَم فَهْوَ مُنْصَرِفْ

وتبعه ابن مالك في قوله الثاني، فقال في التحفة: " إذا كانت الألف واللام تسلب عنه أحد الموانع، كـ(الأحمد) مثلاً في قولك: أقام الأحمد...فإنّ الألف واللام أزالت عنه العلميّة التي كانت إحدى العلّتين، فصحّ أن يقال : مصروف"(٤).

وهذا المذهب يأتي بين مذهبين؛ إذ فرّق ابن مالك في التحفة بين مازالت منه إحدى العلّتين فـ(أَحْمَدْ) اسمٌ ممنوع من الصَّرف للعلميّة ووزن الفعل- فيه علتان - فإن أضِيف أو دخلت عليه (أَلْ) ضعُف شبهه بالفعل فَجُرَّ بالكسرة على الأصل، والعلم لا يُضَاف ولا يدخل عليه (أل) لأنّه معرّف، فلما أُضيف قصد تنكيره فزالت العلميّة فصار فيه وزن الفعل، فبقيت فيه علّة واحدة، وأما بأحسنِكم، فهو ممنوع من الصَّرف ؛لأنّه على وزن أَفْعَل التفضيل ووصفٌ، فلما أُضيف بقيت العلتان فهو باقٍ على منعه من الصرف.

---

(١) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص١٤٣.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٧٥.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن عبد الله، ت٦٧٢هـ، التحفة، (رسالة ماجستير) (تحقيق: أحمد علي قائد المصباح/١٩٨٩م) جامعة أم القرى، المشرف: د. عبد الرحمن بن سليمان العثامين، ص١١٨.

واختار أكثر المتأخرين القول بالتفصيل تبعاً لابن مالك في التحفة، منهم خالد الأزهريّ، والفاكهيّ، وعليه الصّبان الذي قال " التحقيق تفصيل الناظم"(١) وتبعه الخضريّ، ومن المحدثين عباس حسن.

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بأنّ التنوين لا يمكن أن يلحق الاسم؛ لأنّه معاقب لـ (أل) والإضافة، فلا يمكن أن يلحق الاسم في حال وجود (أل) والإضافة، فقد أمن التنوين كما قال سيبويه.

قال عباس حسن:" ويظل ممنوعاً ما دام مشتملاً على العلّتين، فإن زالت إحداهما،أو كلتاهما دخله التنوين وجوباً -إن لم يوجد داع آخر للمنع- ... ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلميّة؛ كأحمر، وأفضل علمين، فإنهما يمنعان من الصرف للعلميّة الطارئة مع وزن الفعل، مع أنّهما في الأصل وصفان، وقد اختلفت الوصفيّة الأصليّة أمام العلميّة الجديدة. فإذا زالت العلميّة لم يجز تنوين الاسمين؛ لأنّ زوالها سيؤدي إلى رجوع الوصفيّة التي زالت بسببها؛ فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها، ويصير سبب المنع هو: الوصفيّة مع وزن الفعل"(٢).

ولم يبتعد ابن مالك كثيراً عن قوله الأول، لأنّ المذهبين مبنيان على أنَّ الصرف هو التنوين، فقال في التحفة:" المختار أن الصرف التنوين، والجرّ تابع له"(٣) فالعلّة الجامعة بين قولي ابن مالك واحدة؛ لذا يرى الباحث أنّه لا تعارض بين قولي ابن مالك، بخلاف ما ذهب إليه الأشمونيّ، فمذهبه يقوم على أنَّ الصرف،هو التنوين وحرف الجر معاً، كما سيأتي.

المذهب الثالث : الاسم يصرف مطلقاً.

نسبه الأشمونيّ إلى المبرّد(٤) والسّيرافيّ (٥) وابن السرَاج ورجّحه ووصفه بأنّه الأقوى من بين ثلاثة مذاهب، مخالفاً قولي ابن مالك السابقين، فقال فيه" وذهب جماعة - منهم المبرّد،

(١) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص١٤٣.
(٢) عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ج٤، ص٢٤٤.
(٣) ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن عبد الله، ت٦٧٢هـ، التحفة، (رسالة ماجستير) ص١١٨.
(٤) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج٣، ص١٧١.
(٥) السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٣، ص٤٥٦.

والسّيرافيّ، وابن السراج- إلى أنّه يكون منصرفاً مطلقاً، وهو الأقوى "[1] ولم يقدّم الأشمونيّ تعليلاً لاختياره، أو حجته سوى قوله- وهو الأقوى-كما مرّ.

لكن المبرّد احتجّ لمذهبه بالرجوع إلى ألأصل، وقد علل المبرّد عودة الكسرة إلى أخر الاسم الذي كان قد حُرم منها: "اعْلَم أَن حق الْأَسْمَاء أَن تعرب جمع وَتصرف، فَمَا امْتنع مِنْهَا من الصّرْف فلمضارعته الْأَفْعَال؛ لأنّ الصّرْف إِنَّمَا هُوَ التَّنْوِين، وَالْأَفْعَال لَا تَنْوِين فِيهَا وَلَا خفض، فَمن ثمَّ لَا يخْفض مَا لَا ينْصَرف إِلَّا أَن تضيفه أَو تدخل عَلَيْهِ ألفا ولاما، فتذهب بذلك عَنهُ شبه الْأَفْعَال، فَتَردهُ إِلَى أَصله؛ لأنّ الذي كَانَ يُوجب فِيهِ ترك الصّرْف قد زَالَ، وكلّ مَا لَا يعرب من الْأَسْمَاء فمضارع بِهِ الْحُرُوف؛ لأنّهُ لَا إِعْرَاب فِيهَا "[2].

وعلل السّيرافيّ أن منع الصرف هو ذهاب التنوين، دون منع الجر فقال: " والدليل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل في الجر فيه، إنّما يذهب منه التنوين فقط، وإذا دخل على ما لا ينصرف الألف واللام أو أضيف انصرف، كقولك: مررت بالأحمر، والأسود، والمساجد، والحمراء، والصفراء، وبعمركم، وإبراهيمكم، وما أشبه ذلك؛ وإنّما انصرف ؛لأنّ الألف واللام والإضافة أخرجتاه من شبه الفعل، إذ كان الفعل لا يكون فيه ذلك، فانصرف لخروجه من شبه الفعل"[3].

وممن اختار هذا المذهب أيضاً الزجّاج[4] و الزجّاجيّ[5].

فمن نص المبرّد السابق نجد أنّ هذا المذهب مبنيّ على أنَّ الصرف هو التنوين، والجر بالكسرة، وبالنظر إلى نص السّيرافيّ نرى أنّه اعتمدّ على الصوت المسموع من الحرف؛ فكل الأسماء التي منعت الجر بالكسرة عند خلوها من (أل) والإضافة، جرت بالكسرة بعد مصاحبتها لـ(أل) أو الإضافة.

---

(١) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٧٥.
(٢) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج٣، ص١٧١.
(٣) السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٣، ص٤٥٦.
(٤) الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل، ت٣١١هـ، (١٩٧١م) ما ينصرف وما لا ينصرف (تحقيق: هدى محمود قراعة) ج٤، ص١١٤، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة في الجمهوريّة العربيّة المتحدة، الكتاب الخامس والعشرون. وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج، ط١، (١٩٨٨م) ج٤، ص١١٤، عالم الكتب-بيروت.
(٥) الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت٣٤٠هـ، (١٩٨٤م) الجمل في النحو (تحقيق: د. علي توفيق الحمد) ط١، ص٢٢٠، دار الأمل - أربد.

قبل الترجيح يحسن أن نتعرف المراد من (الصرف) أو المنصرف) و(غير المنصرف) و(التنوين)؛ لما بين هذه المصطلحات من وشائج، وهي:-

الأوّل: التنوين: قال فيه سيبويه:" فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخفَّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون"(١) فالأمكن هو المنون، والذي يشتثقلون هو الفعل والأسماء التي – كما ذكر سيبويه وتابعه فيه النحاة- أنَّها أشبهت الفعل ؛ لأنّها فرع عن غيرها من جهتين(٢) وقال ابن جنيّ عن التنوين:" واعلم أن النون قد زيدت علامة للصرف، وهي المسماة تنوينًا، وذلك نحو قولك هذا رجلٌ وغلامٌ، ورأيت رجلاً وغلاماً، ومررت برجلٍ وغلامٍ"(٣). فالملاحظ أنّ التنوين وحده علامة الأمكن، وهو المنصرف، ولا مشاركة للجرّ بالكسر في ذلك.

الثاني: المنصرف: أختلف النحاة في حده؛ فمنهم من قال: ما دخله التنوين(٤) وحجتهم كما تقرر سابقاً، أنّه يسمى في الرفع منصرفاً، لا جر عليه قولي ابن مالك، ومنهم من قال إنّ المنصرف: ما دخله الجر والتنوين، وحجتهم أنّ الجرّ من اختصاص الأسماء؛ لأنّ بينه وبين التنوين علاقة؛ لأنّ كل اسم معرب مجرور لا يخلو من التنوين أو معاقبة من (أل) والإضافة(٥) واختاره الأشمونيّ كما مرّ سابقا.

الثالث: ما لا ينصرف: هو ما منع الاسم من الجر والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعاً للآخر(٦).

الرابع: الصرف: قال ابن يعيش أن أصل الصرف التنوين وحده(٧) وبه قال ابن مالك في الألفيّة(٨):

الصَّرفُ تَنوينٌ أتَى مُبَيِّنًا مَعنىً بِهِ يكُونُ الاسمُ أمكَنَا

وقد تبع شرّاح الألفيّة ابن مالك في هذا التعريف كابنه والمراديّ وابن هشام الأنصاريّ وابن

---

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٢٢. وينظر: الزّجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، مصدر سابق، ص٣.
(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٢٣، ج٣، ص(١٩٣، ١٩٤، ٢١٧). وينظر: الزّجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، مصدر سابق، ص(٥،٦).
(٣) ابن جنيّ، سرّ صناعة الإعراب، مصدر سابق، ج٢، ص١٥٢.
(٤) الأنباريّ، أسرار العربيّة، مصدر سابق، ص٥٧.
(٥) ابن يعيش، سرح المفصل، مصدر سابق، ج١، ص١٦٥، بتصرف.
(٦) المصدر السابق، ج١، ص١٦٦.
(٧) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٨) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٥٥، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص٤٣،دار العروبة.

قيّم الجوزيّة وابن عقيل والأشمونيّ والأزهريّ والصّبان[1] وجميعهم ذيلوا تعريفهم بأنّ هذا التعريف مذهب المحققين، قال ابن هشام: "والصَّرْفُ : هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنًى يكون الاسمُ به أمْكَنَ... غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين"[2].

الترجيح

ويترجّح لدى الباحث أن الصرف هو التنوين وحده، كما حده ابن يعيش وتبعه أكثر النحاة منهم ابن مالك. والمصروف هو المنون فقط، وذلك لعدة أسباب، منها:

الأوّل: وقوفاً مع المعنى اللغوي لكلمة (صرف) ومعروف أن التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظاً.

الثاني: المناسبة بين اللفظ والمعنى الذي اشتقّ له، فالصرف مشتق من الصريف، والصَّريفُ قيل إنّه: صوتُ نابِ البعير حين يَصِرفُ اذا حَرَقَ أحدَهُما بالآخَر، وقيل صوتُ البَكْرةِ، وقيل صوت اللَّبَنُ؛ الحليبُ ساعةَ يُحْلَب، وقيل صوت الخَمْرُ الطيّبةُ.

ووجه الشبه بين هذه المعاني والتنوين، هو أن التنوين صوت يخرج من آخر الأسماء، فقال خالد الأزهريّ: " الصّريف: وهو الصوت؛ لأنّ الصرف؛ وهو التنوين؛ صوت في الآخر"[3].

الثالث: أنّ الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنّما المحذوف وحده ما يكون في الاسم، ولا يكون في الفعل نظيره وهو التنوين.

الرابع: أنّ الأسماء المرفوعة والمنصوبة مما لا ينصرف يقول فيه النحويون : إنَّها ممنوعة من الصرف وليس فيها جر فيذهب، وإنّما ذهب التنوين لا غير.

الخامس: يصرف ما لا ينصرف للتناسب، أو للضرورة، قال ابن مالك في الألفيّة[4]:

وَلِاضطِرارٍ أو تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنعِ وَالمَصرُوفُ قد لاَ يَنْصَرِفْ

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم، ص٤٤٩. وتوضيح المقاصد للمراديّ، ج٣، ص١١٨٩. وأوضح المسالك، لابن هشام، ج٤، ص١١٣. وإرشاد السالك لابن قيّم الجوزيّة، ج٢، ص٧٣٥. وشرح ابن عقيل، ج٣، ص٣٢٠. وشرح الأشمونيّ، ج٣، ص١٣٣. وشرح التصريح لخالد الأزهريّ، ج٢، ص٣١٦. وحاشيّة الصبّان، ج٣، ص٣٣٥.
(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٤، ص١١٣.
(٣) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق، ج٢، ص٣١٥.
(٤) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٥٧، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص٤٤،دار العروبة.

أما العدول من حالة الجر بالكسر إلى الفتح، فلأمرين :

الأوّل:أنّ الكسرة بلا تنوين، ولا إضافة، ولا (أل) تكون بنائيّة، فلو بقي الاسم مكسوراً مع عدم التنوين ومعاقبته؛ لتُوهِّم أن الاسم مبني، فإذا قلت : (مررت بعمرِ) - بالكسر- لأشبه: (حذامِ) و(قطامِ) و(أمسِ) ونحوها، عند من بناهنّ(١).

الثاني :أنّ الكسرة كثيراً ما يُجتزأ بها عن ياء المتكلم، فلو بقيت الكسرة في الاسم من دون تنوين للتُبِس أن الاسم مضاف إلى ياء المتكلم، فإذا قلت: (سافرت مع أحمدِ) – بالكسر- لظُنَّ السامع أنّه مضاف إلى الياء، وحذفت الياء لوجود الكسرة دليلاً عليها(٢).

وبهذه يتضح أنّ الاسم إذا كان مضافاً، أو كان معرفاً بـ(أل) لا تنوين فيه أبداً؛ لأنّهما والتنوين لا يجتمعان، مما سبق يترجّح لدى الباحث المذهب الأوّل الذي قال به ابن مالك في ألفيته، وهو أن الاسم باقٍ على منع الصرف، وذلك لأمرين:

الأوّل: أنّ الكسرة لم تحذف مع (أل) والإضافة, لأنّه لم يحذف التنوين معها لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر, بل حذفت نون التنوين، لأنّها لا تجامعها، فالتنوين أصلاً غير موجود, لِوُجود (أل) والإضافة.

الثاني: أنّ دخول (أل) على الاسم، أو إضافته لا تخرج الاسم عن شبه الفعل.(فأحسن والمساجد) كما في الآيتين السابقتين لم تذهب منها الصلتان، (فأحسن) مع إضافتها (تقدم)ما زال فيها علتا الوصفيّة ووزن الفعل، وكذا (المساجد) مع دخول (أل) عليها ما زال جمعاً لصيغة منتهى الجموع.

---

(١) قال ابن الضائع: "ما عُدِل عن (فَاعلّة) كـ (حَذَامِ) و (قَطَامِ) و (رَقَاشِ) و (غَلاَبِ) ؛ وهذا الضّرْب فيه خلاف؛ أمّا أهل الحجاز فيستعملونه مبنيًّا على الكسر...وبنو تميم يجرون هذا بوُجوه الإعراب، ولا يرون صرفه؛ تقول: جَاءَتْ حَذَامُ، وقَطَامُ، ورَقَاشُ؛ بالضّمّ في الرّفع، وبالفتح في الجرّ والنّصب؛ للعدل والعلميّة" ينظر: اللمحة في شرح الملحة له، ج٢، ص٩١٥.

(٢) ابن يعيش، سرح المفصل، مصدر سابق، ج١، ص١٦٥، بتصرف.

الخلاف في دخول (غَدَا) و (رَاحَ) بمعنى صار في باب كان وأخوات

قال ابن مالك في باب كان وأخواتها[١]:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أضحَى أصبَحَا أمسَى وَصَارَ لَيسَ زَالَ بَرِحَا

وقال في الكافية[٢]:

وَاجْعَلْ كَـ(صَارَ) مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدْ آضَ، رَجَعْ، عَادَ، اسْتَحَالَ، وَ قَعَدْ

وحَـارَ، وَ ارْتَـدَّ كَـذَا تَحَـولَا وَهَكَـذَا غَـدَا وَرَاحَ جُعِـلَا

وذكر الجزوليّ أنّ كلّ ما جاء بمعنى (صار)[٣] عمل عملها - ستة أفعال- وهي: (جاء، قعد، وعاد، وآض، وغدا، وراح) فاتّفق ابن مالك والأشمونيّ على إخراج (جاء) من باب كان، واتفّقا على زيادة (ورجع، واستحال، وحار، وارتد، وتحول) ولكن اختلفا في (غَدَا) و (رَاحَ) فأخرجهما ابن مالك من باب كان، وخالفه الأشمونيّ فعدّهما من باب كان، فأصبحت عنده عشرة أفعال موافقة لمعنى صار، وتعمل عملها - ترفع اسمها وتنصب خبرها- وهي عند ابن هشام ثلاثة عشر فعلاً[٤] ومنهم من أوصلها إلى ثلاثين فعلاً[٥] بعضها اتّفق عليه، وبعضها نُوزِع فيه.

وجه الخلاف: أنّ (غَدَا) و (رَاحَ) - عند ابن مالك - فعلان تامان، ولا يدخلان في باب كان، وخالفه الأشمونيّ فعدهما من باب كان.

بقي أنّ أبا حيّان[٦] ذكر أنّ (غَدَا) و (رَاحَ) يستعملان تامين وناقصين عند أبي موسى الجزوليّ، وا بن عصفور[٧] وسيأتي الحديث عن هذا المذهب.

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ١٩، دار التعاون، وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص١٠، دار العروبة.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، ج١، ص٣٨٨.
(٣) ذهب الجزولي إلى أن(غدا) و(راح) يستعملان فعلين تامين وناقصين، وهو مذهب ثالث سيأتي الكلام عنه. ينظر: الجزولي،عيسى بن عبد العزيز، ت٦٠٧هـ المقدمة الجزولية في النحو (تحقيق: د. شعبان عبد الوهّاب محمد) ص١٠٤ بتصرف، مطبعة أم القرى- السعودية.
(٤) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، (١٣٨٣هـ) شرح قطر الندى (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) ط١١، ص١٢٦، القاهرة.
(٥) السّيوطيّ، همع الهوامع مصدر سابق، ج١، ص٤١٥.
(٦) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٧. وينظر: ارتشاف الضرب له، ج٣، ص١١٦٥.
(٧) ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ(١٩٩٨م) شرح جمل الزجاجي (قدم له: فوزي الشّعار)ط١، ج١، ص٤٠٧، دار الكتب العلمية- بيروت.

المناقشة والتحليل

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب؛ هي:

المذهب الأوّل: (غَدَا) و (رَاحَ) ليسا من باب (كان)

ذهب ابن مالك إلى أنَّ (غَدَا) و (رَاحَ) ليسا من باب (كان) وخرّج أدلّة المجيزين على أنّ المنصوب بعدها حال، فقال في التسهيل:" والصحيح أنّهما ليسا من الباب، وإنّما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلّا نكرة"(١) وقال في الكافية:" وأمّا (غدا) و(راح) فإنهما ملحقان -عند بعضهم- بها أيضاً، إلّا أني لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحاً"(٢).

وذكر ابن مالك قوله ﷺ" لَرَزَقَكُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ، تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا" (٣) لكنه لا يجيز نقصان (غدا) و(راح) لأنّه لم يجد شاهدا صريحا يمكن الاستدلال به على نقصهما، ولهذا قال الرضيّ :" ونقص ابن مالك من أخوات أصبح: غدا، وراح، فقال: هما لا يكونان إلّا تامين، وإنْ جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال"(٤).

واحتجّ أيضاً بعدم وجود شاهدٍ صريحٍ يُنبئ عن نقصانهما، فقال في الكافية:" إلّا أنّي لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحاً"(٥).

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٤٨.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، ج١، ص٣٩٢.
(٣) الشيبانيّ، أحمد بن حنبل، ت٢٤١هـ، (١٩٩٨م) مسند أحمد بن حنبل (تحقيق: السيد أبو المعاطيّ النوريّ) ط١، رقم (٢٠٥، ٣٧٠) ج١، ص(٣٠، ٥٢) عالم الكتب - بيروت. ونصه مرويٌّ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سمع النبي صلّى الله عليه وسلّم يقول: " لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللهِ..." إلخ، وبرواية أخرى" لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللهِ "، واقتصر ابن ماجة على الرواية الأولى، ينظر: ابن ماجة، محمد بن يزيد القزوينيّ، ت٢٧٣هـ، (٢٠٠٩م) سنن ابن ماجه (تحقيق: شعيب الأرنؤوط) ط١،رقم٤١٦٤، ج٥، ص٢٦٦، دار الرسالة العالمية. واقتصر الترمذي على الرواية الثانية، ينظر: الترمذيّ، محمد بن عيسى، ت٢٧٩هـ، (١٩٩٨م) سنن الترمذيّ (تحقيق: بشّار عواد معروف) رقم(٢٣٤٤) ج٤، ص ١٥١، دار الغرب الإسلامي-بيروت.
(٤) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج١، ص١٨٦.
(٥) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، ج١، ص١٦٥.

وعلى هذا المذهب جمهور النحويين: منهم المبرّد[١] وأبو علي الفارسيّ[٢] وابن جنيّ[٣] وأبو الوليد بن أبي أيوب[٤] وأبو حيّان[٥] وابن عقيل[٦] والشّاطبيّ[٧] والمراديّ[٨] والمكوديّ[٩] وناظر الجيش[١٠] وخالد الأزهريّ[١١] والسّيوطيّ[١٢] وغيرهم.

المذهب الثاني: (غَدَا) و (رَاحَ) بمعنى صار

خالف الأشمونيّ مذهب ابن مالك وألحق (غَدَا) و (رَاحَ) بباب (كان) فقال:" مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة وهي: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح"[١٣].

وبه أخذ الخضريّ، ونظم ما ألحق بمعنى صار، فقال: وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعته بقولي:

بمعنَى صارَ في الأفعال عشرٌ تحوّل آضَ عَاد ارجعْ لِتَغْنَمْ
وَرَاح غَدا اسْتَحَالَ ارْتَدَّ فَاقْعُدْ وحار فَهاكَها والله أَعْلَمْ"[١٤]

واحتجّ الأشمونيّ بقول النبي ﷺ: "لَرَزَقَكُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ، تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا"[١٥].

---

(١) المبرّد، محمد بن يزيد الأزديّ، ت٢٨٥هـ، المقتضب (تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة) ج٤، ص٨٦، عالم الكتب- بيروت.
(٢)ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٦.
(٣) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ، اللمع في العربية (تحقيق: فائز فارس) ص٣٦، دار الكتب الثقافيّة – الكويت.
(٤) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٦.
(٥) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٧. وينظر: ارتشاف الضرب له، ج٣، ص١١٦٥.
(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٢٦٣.
(٧) الشّاطبيّ، أبو إسحاق إبراهيم موسى، ت٧٩٠هـ، (٢٠٠٧م) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة (تحقيق: أ.د. إبراهيم البنّا وآخرون) ط١، ج٢، ص١٤٩، جامعة أم القرى-مكة المكرمة.
(٨) المرادي، الحسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ، (٢٠٠٦م) شرح التسهيل (تحقيق: محمد عبد النبي عبيد) ط١، ص ٢٨٤، مكتبة الإيمان – المنصورة.
(٩) المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي، ت٨٠٧هـ، (٢٠٠٥م) شرح المكودي (تحقيق: د. عبد الحميد هنداويّ) ص٥٦، المكتبة العصرية- بيروت.
(١٠) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٣، ص١٠٦٧.
(١١) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص١٣٤.
(١٢) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٨.
(١٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٢٢٢.
(١٤) الخضريّ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٢١٥.
(١٥) سبق تخريجه، ينظر الرسالة، ص٥٣، حاشية رقم (٣).

ممن عدّ (غَدَا) و (رَاحَ) بمعنى صار، منهم: الزمخشريّ[١] وابن يعيش[٢] والآبَّذِيّ[٣] والغلاييني[٤] وعباس حسن[٥].

وحجّتهم أنّ سيبويه لم يخص هذه الأفعال بل جعل لها ضابطاً، وهو المعنى، وهذا ما اعتمد الزمخشريّ عليه، ويظهر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَغَدَوْا عَلى حَرْدٍ قادِرِينَ﴾[٦] فذكر أنّ قوله: (على حرد) خبر (غدا) وليس بصلة قادرين، وعليه فـ(قادرين) حال، وقال إنّ معنى الآيّة: وغدوا حاصلين على الحرمان مكان الانتفاع قادرين على ما عرفوا عليه من حرمان المساكين[٧].

قال صاحب المفصل: "ولم يذكر سيبويه[٨] منها غير أربعة وهي: كان، وصار، وما دام، وليس، ثم قال: وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، وذلك يدلّ على أنّ هذه الأفعال غير محصورة لما أعطاه من الضابط"[٩].

وتابعه ابن يعيش فقال:" وأمّا (غَدَا) و (رَاحَ) فقد يجريان هذا المجرى، فيقال: "غدا زيدٌ ماشِيًا"، و"راح محمّدٌ راكبًا"، يريد الإخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة. فالغَدَوَةُ: من حين صلاة الغداة إلى طلوع الشمس، والرّواحُ نقيضُ الغُدُوّ، وهو اسمٌ للوقت من بعد الزوال إلى الليل. والذي يدلّ أن المنصوب بهما في مذهب الخبر، وليس بحالٍ، وقوعُ المعرفة في نحوِ قولك: "غدا زيد أخاك"، و"راح محمّدٌ صديقَك"، كما تقول: "كان زيدٌ أخاك"[١٠].

ويرد على هذا المذهب من جهتين، هي:

إحداهما: يحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب، وهو ما أكده أبو علي

---

(١) الزمخشريّ، محمود بن عمرو بن أحمد، ت ٥٣٨هـ(١٩٩٣م) المفصل في صنعة الإعراب (تحقيق: د. علي بو ملحم) ط١، ص٣٤٩، مكتبة الهلال - بيروت.
(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٤، ص٣٣٧.
(٣) الأبَّذِيّ ومنهجة في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزوليّة، ص٩٤٨، رسالة دكتوراه (١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ) قدمها: سعد حمدان الغامديّ جامعة أم القرى، المشرف: أ.د محمد إبراهيم البنّا.
(٤) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، ت١٣٦٤هـ (١٩٩٣ م) جامع الدروس العربية، ط٢٨، ج٢، ص٢٧٢، المكتبة العصرية- صيدا.
(٥) حسن، عباس، ت ١٣٩٨هـ، النحو الوافي ط١٥، ج١، ص٥٥٧، دار المعارف
(٦) سورة القلم: ٢٥.
(٧) الزمخشريّ، محمود بن عمرو، ت٥٣٨هـ،(١٤٠٧هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ط٣، ج٤، ص٥٩١، دار الكتاب العربي – بيروت.
(٨) الكتاب: سيبويه، مصدر سابق، ص٤٥.
(٩) الزمخشريّ، المفصل، مصدر سابق، ص٣٤٩.
(١٠) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٤، ص٣٣٧.

الفارسيّ حين قال:" إنّما ذكرهما في هذا الباب على أنّهما بمعنى صار، فإن صح ذلك قبل، وإلا فلا"(١) وتبعه ابن مالك وأبو حيّان.

والأخرى: غدا بمعنى خرج غدوة، وراح بمعنى خرج بالعشي، وهذا مستغن عن الخبر.

وذهب العينيّ إلى نقصهما فقال: "وراح" من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر، ولا تستعمل تامّة، وإنّما تستعمل ناقصة داخلة على جملة"(٢) وتابعه صاحب الكناش(٣) واستشهدا بقول عمر بن ابي ربيعة(٤) [من الطويل]

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءٍ غَيْرِهِ إذا راحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البيضُ كالدُّمَي

وخَرَّجَ العينيّ رواية رفع (البيضُ) بأنّه اسم راح، والخبر "نحو الجمرة"، والتقدير: إذا راح البيض كالدمي مستقرات نحو الجمرة، أو كائنات، وخرج رواية جرّ (البيضِ)؛ بأنّه بدلٌ من شيء، واسم راح مستتر يرجع إلى مالئ، أي أنّه جعل راح ناقصة في البيت، وحكم بأنّها تستعمل ناقصة مطلقاً.

ويرد عليه أنّ (رَاحَ) تامّة ؛لأنّها تدل على إيقاع الفاعل مشيًا في الوقت الَّذي اشتقت منه، والمعنى: مشي البيض نحو الجمرة وقت الغدو.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيّان، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٧.

(٢) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، ت٨٥٥هـ (٢٠١٠م) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى" (تحقيق: أ. د. علي محمد فاخرو آخرون) ط١، ج٣، ص١٤٢٠، دار السّلام – القاهرة.

(٣) أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن أيوب، الملك المؤيد صاحب حماة، ت٧٣٢هـ، (٢٠٠م) الكناش في فني النحو والصرف(تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام) ج٢، ص٣٧، المكتبة العصريّة- بيروت.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي وهو في ديوانه ص٨، في بنت مروان بن الحكم، وكانت قد حجت، وباقي القصة في (الحلل) ينظر: البطليوسيّ، أبو محمد عبد الله بن محمد، ت٥٢١هـ،(٢٠٠٢م) الحلل في شرح أبيات الجمل (تحقيق: د. يحيى مراد) ط١، ص٧٥، دار الكتب العلمية- بيروت. ويروى (البيض) بالرفع وهو المشهور، ويروى (البيض) بالخفض على البدل من (شيء) كأنه قال: وكم مالئ عينيه من البيض كالدمي.
وهناك شاهد آخر في قوله:
وكم مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءٍ غيرِه إذا راحَ نحوَ الجَمْرَةِ البيضُ كالدُّمَي
حيث حذف خبر (كم) كأنه قال: في الحج، أو بمنى؛ لوجود الدليل على الخبر، وهذا الشطر الثاني، وينظر الشاهد أيضاً: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، ت٦٧٢هـ، (١٩٩٠م) شرح التسهيل (تحقيق: د. عبد الرحمن السيد)، ط١، ج٣، ص٧٣، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. وشرح الكافية الشافية لابن مالك (تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي)، ط١، ج٢، ص١٠٣٠، جامعة أم القرى، ارتشاف الضرب، ج٥، ص٢٢٦٩، التكميل والتذييل له، ج١٠،ص(٣٩، ٣٢٢) شرح ابن عقيل، ج٣، ص١٠٨، تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ص٢٥٠٠، شرح الشواهد الشعرية للعينيّ، ج٣، ص١٤١٨، شُرَّاب، محمد بن محمد حسن (٢٠٠٧ م) شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، ط١، ج٣، ص٥٢، مؤسسة الرسالة-بيروت، ولكن البيت في ديوانه برواية:
ومن مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءٍ غيرِه إذا راحَ نحوَ الجَمْرَةِ البيضُ كالدُّمَي
ولا شاهد هنا على هذه الرواية. ينظر: الكتاب لسيبويه ج١، ص١٦٥، السّيرافيّ، يوسف بن أبي سعيد، ت ٣٨٥هـ(١٩٧٤م) شرح أبيات سيبويه (تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم) ج١، ص١٢٣، دار الفكر - القاهرة، والأغاني للأصفهاني ط٢، ج١، ص١٥٥، ج٩، ص(٧٧، ٨٣).

مذاهب أخرى في المسألة:

المذهب الثالث: (غَدَا) و (رَاحَ) تامّة وناقصة

قال أبو حيّان:" وقد أدخلهما في هذا الباب أبو موسى الجزولي، والأستاذ أبو حسن ابن عصفور[١] حيث قال ابن عصفور: "وأمّا (غَدَا) و (رَاحَ) فيستعملان تامين، وناقصين"[٢].

(غَدَا) و (رَاحَ) قد يأتيا تامين إذا دلّا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقّا من اسمه نحو:غدا زيد وراح، أي: دخل في الغدو والرواح، أو إذا دلّا على إيقاع الفاعل شيئا في الوقت الذي اشتقا منه، نحو: غدا زيد وراح، أي: مشى في الغدو والرواح.

وقد يستعملان ناقصين إنْ اقترن مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقّا منه، وذلك نحو: غدا زيد قائماً، أي: وقع قيامه في وقت الغدو، وراح عبد الله منطلقاً، أي: وقع انطلاقه في وقت الرواح، أو يكونان بمعنى صار، فتقول: غدا زيد ضاحكاً، وراح عبد الله منطلقاً، أي: صار في حال ضحك، أو انطلاق. [٣]

وممن ذهب هذا المذهب أيضاً الجزوليّ[٤] والعكبريّ[٥] وابن عصفور[٦] والرضيّ[٧] واحتجّوا بقول الشنفرى[٨]: [من الطويل]

وَلَا خَالِفٍ دارِيَّةٍ مُتَعَزِّلٍ يَرُوحُ وَيَغْدُو داهناً يَتَكَحَّلُ

---

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٧. وينظر: ارتشاف الضرب له، ج٣، ص١١٦٥.
(٢) ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ(١٩٩٨م) شرح جمل الزجاجي (قدم له: فوزي الشّعار)ط١، ج١، ص٤٠٧، دار الكتب العلمية- بيروت.
(٣) المصدر السابق، ج١، ص٤٠٧.
(٤) الجزولي: المقدمة الجزولية، مصدر سابق، ص١٠٤.
(٥) العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ (١٩٨٤م) إعراب لامية الشنفري (تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران) ط١، ص٧٩، المكتب الإسلامي – بيروت.
(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٧) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج١، ص١٨٦.
(٨) من قصيدة لاميّة العرب للشنفرى، وهي في ديوانه، ص ٦١، (تحقيق: أميل بديع يعقوب، ص١٩٩٦م) ط٢، دار الكتاب العربي-بيروت. ينظر: إعراب لامية الشنفرى، للعكبري ٧٩، شرح الرضيّ على الكافية ٤، ص١٨٧، ابن الشجريّ ضياء الدين أبو السعادات بن علي، ت٥٤٢هـ، (١٩٢٥م) مختارات شعراء العرب (تحقيق: محمود حسن زناتيّ)، ط١، ص٢٠، مطبعة الاعتماد- مصر، شرح الرضيّ على الكافية، ج٤، ص١٨٧، والبغداديّ، عبد القادر بن عمر، ت١٠٩٣هـ، (١٩٩٧م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)ط٤، ج٩، ص(١٩٧، ١٩٩) مكتبة الخانجي –القاهرة.

فقال الرضيّ:" إنْ كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة، فهما - أيضاً - تامّان، والمنصوب بعدهما حال، وإنْ كانا بمعنى يكون في الغداة، فهما- أيضاً - تامّان، والمنصوب بعدهما حال، وإنْ كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان، فلا منع، إذاً، من كونهما ناقصين"(١)

موقف الصّبان

رجّح الصّبان مذهب ابن مالك، بل استدرك على الأشمونيّ بأنّ (غَدَا) و (رَاحَ) في الحديث الشريف فعلان تامان، وهذا التمثيل لا يصدق على مذهبه، فقال:" في التمثيل به نظر؛ لأنّ الظاهر أنّ الفعلين تامّان؛ بمعنى تذهب في الغدوة، وترجع في الرواح؛ أي المساء، فانتصاب ما بعدهما على الحال"(٢).

إنّ هذا الاستدراك دار بين حواشي الأشمونيّ، فذكره البليديّ(٣) وعلي بن سعيد التونسيّ(٤) ونسبه الحفنيّ إلى الدماميني(٥) فقال:" وفي (غَدَا) و (رَاحَ) قال الدماميني: "ولا حُجّة في الحديثِ؛ لاحتمالِ كون المنصوبِ فيهِ حالاً"(٦) (٧) وجزم ابن عقيل بأنّ المنصوب بعدهما حال لا خبر؛ لالتزام تنكيره، واستشد بالحديث. (٨).

---

(١) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٤، ص١٨٧.
(٢) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٧.
(٣) البليدي، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج١، ل١٢١/ ب.
(٤) علي بن سعيد التونسيّ، زواهر الكواكب لبواهر المواكب، مصدر سابق، ج١، ص١٩١.
(٥) الدماميني: هو محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين، أصله من دمامين – قرية قريبة من الأقصر – ولد بالإسكندرية، والتفَّ حوله الناس بالأزهر، ثم اشتغل بالدنيا، وغادر الديار المصرية إلى اليمن فالهند، فصعد نجمه. من مؤلفاته شرحه على التسهيل: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وشرح وحاشية على المغني، وكان أديبا جيد النظم، وله ألغاز نحوية مشهورة، توفي بالهند سنة (٨٢٧هـ) وقيل: ٨٣٧هـ. ينظر: وبغية الوعاة للسيوطيّ، ج١، ص(٦٦، ٦٧) شذرات الذهب لابن العماد، ج٩، ص٢٦٢، والضوء اللامع للسخاويّ، ج٧، ص١٨٤.
(٦) حاشية الحفنيّ من باب (كان وأخواتها) إلى نهاية باب(اشتغال العامل بالمعمول) رسالة ماجستير، قدمها: محمد بن هلال السهليّ(١٤٣٢هـ١٤٣٣هـ) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المشرف: د.عبد العزيز بن سالم الصاعديّ، ص ١٣٣.
(٧) الدماميتيّ، محمد بدر الدين، ت٨٢٧هـ(١٩٨٣م) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى) ط١، ج٣، ص٢٠١.
(٨) ابن عقيل، بهاء الدين، ت٧٦٩هـ، (١٩٨٠م)المساعد على تسهيل الفوائد (تحقيق: محمد كامل بركات) ج١، ص٢٦٠، دار الفكر – دمشق.

الترجيح

يترجّح لدى الباحث ما ذهب إليه ابن مالك، لسببين، هما:

أولاً: قوة أدلّة ابن مالك، وسلامة مذهبه من الاعتراض، وعليه جمهور النحويين.

ثانياً: عدم ثبوت السّماع، وبه احتجّ الشّاطبيّ فقال:" ولم يثبت عند الناظم(غَدَا) و(رَاحَ) وقد ردّ كونهما من هذا الباب بأنّ المنصوب بعدهما لا يكون إلّا نكرة؛ فهو حال لا خبر... وهما كما قال-يقصد ابن مالك-:"وَلَا يكَاد النحويون يعرفونهما إِلَّا من عني باستقراء الْغَرِيب"(١)ويكفي مثل هذا عذراً للناظم في نظمه"(٢).

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٤.
(٢) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة، مصدر سابق، ج٢، ص١٤٩.

الخلاف في تقدم الخبر على (دام)

(دام) فعل من الأفعال الناسخة، وهي من أخوات (كان) واشترط النحاة لعملها تقدم (ما) المصدريّة الظّرفيّة عليها، كقولك:(لا أذهب للمدرسة ما دام المطر منهمراً) فقال ابن مالك[١]:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ أجِزْ وَكُلٌّ سَبقَهُ دَامَ حَظَرْ

أي أجمع النحاة كُلَّهم على منع تقدّم خبر دام عليها، وهذا تحته صورتان:
الأولى: أن يتقدّم على (ما) المقترن ب(دام) نحو:(قائماً مادام زيدٌ).
الثانيّة: أن يفصل بين (ما) و (دام) نحو:(ما قائماً دام زيدٌ)

وجه الخلاف: أنّ في الصورة الثانية نحو:(ما قائماً دام زيدٌ) محلاً للخلاف بين ابن مالك والأشمونيّ، فذهب ابن مالك إلى المنع مطلقاً في كلتا الصورتين، وخالفه الأشمونيّ فأجاز تقدم الخبر في الصورة الثانية.

المناقشة والتحليل

في هذه المسألة مذهبان؛ هما:

المذهب الأوّل: منع تقدم الخبر على (دام)

إنّ ظاهر كلام ابن مالك في الألفيّة أنّ منع تقدم خبر (دام) مجمع عليه، لذلك أتى بـ(دام) مجردة من(ما) لذلك شمل كلامه منع تقدمها سواء على(مادام) أو (دام) وحدها، وكذلك في التسهيل ذكر (دام) مجردة، فقال:"ولا يتقدّم خبر (دام) اتفاقاً"[٢].

قال الدماميني:" ويمتنع أيضاً نحو:(إكرامك ما أميراً دام زيدٌ) وقد نصّ صاحب الإيضاح

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ١٩، دار التعاون، وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص١٠، دار العروبة.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٤٨.

وابن المصنّف[١] على امتناعه، وهو ظاهر كلام المصنّف"[٢] وممن قال بالمنع أيضاً الرضيّ[٣] وابن طولون[٤] وناظر الجيش[٥] والأنباريّ، وعباس حسن[٦].

وحجّة المنع أنّ ابن مالك لا يجيز الفصل بين الموصول الحرفيّ وصلته مطلقاً، واحتجّ له ابنه فقال:" ولا يجوز نحو ذلك في (دام) ؛ لأنّها لا تعمل إلّا مع (ما) المصدريّة، و (ما) هذه ملتزمة صدر الكلام، وألّا يفصل بينها، وبين صلتها بشيء، فلا يجوز معها تقديم الخبر على (دام) وحدها، ولا عليها مع (ما)"[٧].

وأشار أبو حيّان إلى أنّ ابن مالك يرى أنَّ (ما) في(دام) بمنزلة (أنْ) المصدريّة، ولا يفصل بين الفعل و(أن)، فهي كالجزء منه، وكذالك (ما دام)، والحرف المصدريّ لا يعمل ما بعده فيما قبله[٨].

و ردّ الأشمونيّ حُجّة المانعين فقال:" لأنّ المنع معلل بعلّتين:

الأولى: عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتّفاق؛ بدليل اختلافهم في (ليس)[٩] مع الإجماع على عدم تصرفها.

الثانية: أنّ (ما) موصول حرفيّ، ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف فيه، وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفيّ وصلته، إذا كان غير عامل، كما المصدريّة"[١٠].

---

(١)ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٩٦.
(٢) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر مصدر، ج٣، ص٢٠٤.
(٣) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٤، ص٢٠٠.
(٤) ابن طولون، شمس الدين محمد الصالحيّ، ت٩٥٣هـ، (٢٠٠٢م) شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك(تحقيق: د. عبد الحميد جاسم الكبيسيّ) ط١، ج١، ص٢٠٥، دار الكتب العلمية-بيروت.
(٥) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٣، ص١١١٧.
(٦) عباس حسن، النحو الوافي، مصدر سابق، ج١، ص٥٧٤.
(٧) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ج١، ص٣٥١ طرفا منه فقال: "واختلف في تقديم خبر (ليس) عليها، فأجازه سيبويه، ووافقه السّيرافيّ، والفارسيّ، وابن بَرهان، والزمخشري، ومنعه الكوفيّون، وأبو العباس، وابن السراج، والجرجاني، وبه أقول؛ لأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله" وينظر بتوسع في: الأصول ج١ص(٩٠-٨٩) وشرح سيبويه للسّيرافيّ ج٢، ص٣٦٣، والفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، ت: ٣٧٧ هـ (١٩٨٧ م) المسائل الحلبيات (تحقيق: د. حسن هنداوي) ط١، ص٢٨٠، دار القلم – دمشق، الجرجانيّ، عبد القاهر، (١٩٨٢م) المقتصد في شرح الإيضاح (تحقيق: د. كاظم المرجانيّ) ج١، ص(٤٠٨-٤٠٩) دار الرشيد- العراق، والإنصاف ج١، ص١٦٠، وشرح المفصل ج٧، ص١١٤، والتذييل والتكميل ج٤، ص(١٨٠-١٧٧) وأوضح المسالك ج١، ص٢٤٤، وشرح ابن عقيل ج١، ص٢٧٨، والتصريح ج١، ص٢٤٥، والهمع ج١، ص٣٧٣.
(٨) أبو حيّان، التكميل والتذييل، مصدر سابق، ج٤، ص١٧٨.
(٩) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٩٦.
(١٠) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٢. بتصرف.

المذهب الثاني: جواز تقدم الخبر على (دام)

خالف الأشمونيّ ابن مالك فأجاز تقدم الخبر على (دام) وحدها نحو:(أترك قراءة الكتاب ما دام الفكر مشغولاً) وتقول: (أترك قراءة الكتاب ما مشغولاً دام الفكر) فقال إنّ المراد أنّ النحاة أجمعوا عَلَى منع تقديم خبر (دام) عليها، وهذا تحته صورتان:

الأولى: أنْ يتقدّم على (ما) ودعوى الإجماع على منعها مُسَلَّمَة.

الثانيّة: أنْ يتقدّم على (دام) وحدها، ويتأخر عن (ما) [١].

ثمّ قال الأشمونيّ بعد أنْ قدم الصورتين"وفي دعوى الإجماع على منعها نظر"[٢] وبهذا يستدلّ على رفضه، ومخالفته لابن مالك.

واحتجّ أبو حيّان لهذا المذهب بالقياس، فهو يرى أنّ الأمر فيه بيان وتفصيل بين أنْ تكون (ما) في (ما دام) عاملاً أو غير عامل، فقال معللاً اختياره :" إنْ كان غير عامل جاز أن يتقدّم على الفعل لا على الحروف، نحو قولك: عجبت مما زيداً تضرب، تريد: مما تضرب زيداً. وإنْ كان عاملاً ففي جواز التقديم خلاف، ومذهب البصريّين المنع. فمقتضى ما ذكرناه أنْ يجوز: (لا أصحبك ما طالعة دامت الشمس) وهو الذي يقتضيه القياس على: (عجبت مما زيداً تضرب) إلّا أنّه علل ذلك بأنّ (دام) لا تتصرف، فيمكن المنع"[٣] وتابعه الشّاطبيّ.

وقال في الارتشاف:" والقياس يقتضي الجواز قياساً على ما أجازوا من قولك: (عجبت مما زيد تضرب) إنْ ثبت أنّ دام لا يتصرف فيتّجه المنع"[٤].

وفصّل الأزهريّ في المسألة فقال:" ولا يجوز توسطه – أي خبر دام- بين (ما) و(دام) على الصواب؛ إنْ قلنا إنّ الموصول الحرفيّ لا يفصل من صلته بمعمولها.

- وإنْ قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً، وهو اختيار ابن عصفور.
- فإنْ قلنا بعدم تصرف (دام) فينبغي أنْ يجري فيه الخلاف الذي في (ليس).
- وإنْ قلنا بتصرفها فينبغي أنْ يجوز قطعاً"[٥].

---

(١) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٢. بتصرف.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) أبو حيّان، التكميل والتذييل، مصدر سابق، ج٤، ص١٧٨.
(٤) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٣، ص١١٧١.
(٥) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص٢٤٤.

موقف الصّبان

واستدرك الصّبان على الأشمونيّ، فقال:" كان الأولى القدح بنقل الخلاف، وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزي في شرحه"(١) واستدرك أيضاً بأنّ اعْتِرَاض الأشمونيّ على حكاية الإجماع لا يبطلها، وعلّل ذلك بأنّ(٢):

- الأشمونيّ قدح في علّة المنع بأنّها لا تفيد الاتّفاق عليه.
- ولا يلزم من ذلك عدم الاتّفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلّة قاصرة.

أكدّ الصّبان وجود الخلاف في تقدم خبر(دام) ولكنّه اعتذر عن ابن مالك وحمل مراده على إجماع البصريّين على المنع، فقال:" ويمكن الجواب عن منع دعوى الإجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الإجماع فيها على إجماع البصريّين"(٣).

ويرى الصّبان أن علّة المنع مجموع الأمرين لا كلّ واحد على حدة، وأنّ اختلاف النحاة في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها لا ينافي الاتّفاق في دام المدرك يخصها، فإذا كان هناك مدركٌ يخصّها يكون هو علّة المنع، لا ما ذُكِر من عدم التصرف، والكلام فيه على أنَّ ما ذكر لا يتمُّ إلّا ببيان ذلك المدرك، وإلّا كان شاهد زور لا لك، ولا عليك." (٤) نقله الصّبان عن الحفنيّ واستحسنه.

الترجيح

يرجّح الباحث مذهب ابن مالك؛ لسببين، منها:

الأوّل: قوّة دليله.

الثاني: لعلّ المدرك الذي يخصُّ (دام) هو أنَّ منع تصرفها عارض بخلاف ليس؛ فإنّه لازم؛ فلذلك تفوقها ضعفاً، قاله ابن مالك في التسهيل(٥).

---

(١) الصبّان، شرح الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص٣٤٣.
(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٣) نفسه، نفسها.
(٤) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ على شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ص ١٥٥.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٤٩.

الخلاف في (ما انفكّ) في بيت ذي الرمة

اختلف النحاة في (تنفكّ) تامّة أم ناقصة، في بيت ذي الرمّة[١]: [من الطويل]

حَرَاجِيْجَ ما تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرا

فـ(تنفكّ) إمّا تامّة فلا خبر لها، أو ناقصة فخبرها : (على الخسف) و(متاخة) حال على الرواية المشهورة، وروي بالرفع فهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: إلّا هي مناخة، والجملة حال، وقد عيب الاستثناء في هذا البيت على ذي الرمّة، لأنّ (انفكّ) وأخواتها: زال، وبرح، وفتئ معناهنَّ النفي، فإذا دخلت عليهنّ (ما) – ودخولها لازم- صرن إلى الإثبات، فمعنى ما انفكّ يكتب، هو مستمر في الكتابة، فلا يجوز دخول (إلّا) على الخبر حتى لا ينتقض المعنى.

وجه الخلاف: أنّ ابن مالك ذكر في تسهيله أربعة أقوال[٢] في تخريج (ما انفكّ) في بيت ذي الرمّة السابق مصححاً أنّها تامّة، والثاني: أنّها ناقصة ونُسِبَ للأخفش، والثالث: أنّ (إلّا) زائدة، كما قال ابن جنيّ في المحتسب[٣] والرابع: أنّ الشاعر أخطأ إلّا موقعاً لا يصلح إيقاعها فيه، وعده أضعف الأقوال، وخالفه الأشمونيّ وأجاز أنّ (تنفكّ) في البيت المذكور تامّة أو ناقصة.

---

(١) البيت لذي الرمّة؛ غيلان بن عقبة، وهي في ديوانه ص٨٦، رواه ابن مالك برواية(حَرَاجِيْجُ لاَ تنفكّ) وتبعه الأشمونيّ والصبّان، ينظر: شرح التسهيل، ج٢، ٢٦٨، وشرح الكافية الشافية، ج٥، ص٩١، وشرح الأشمونيّ، ج١، ص٢٥٢، وحاشية الصبّان، ج١، ص٣٦٢، لكن رواية الديوان (حَرَاجِيْجُ ما تنفكّ) وهي الصواب؛ لكثرة من روى هذه الرواية ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ، ج٣، ص٤٢، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ، ص٢٧٣، ٢٧٨، والمحتسب لابن جنيّ، ص٣٢٩، والصحاح للجوهريّ، ج٤، ١٦٠٤، والمفصل للزمخشريّ، ص٣٥٣، والإنصاف للأنباريّ، ص١٢٧، والأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد، ت٥٧٧هـ، (١٩٩٩م) أسرار العربيّة، ط١، ص١١٨، دار الأرقم أبي الأرقم. ضرائر الشعر لابن عصفور، ص٧٥٠، وشرح الرضيّ على الكافية، ج٤، ص١٩٧، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبيّ محمد بن أحمد، ت ٦٧١هـ، (تفسير القرطبيّ) (تحقيق: أحمد البردونيّ وإبراهيم أطفيش)، ط٢، ج٢٠، ص١٤١، دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٦٤م، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ج١، ص٤٢١، والبحر المحيط ج٢، ص١٠٨، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٤٩٨، والتذييل لأبي حيّان، ج٤، ص٢٠٠، و تفسير القرآن الكريم، لابن القيم، محمد بن أبي بكر، ت٧٥١هـ (تحقيق: إبراهيم رمضان)، ط١، ص١٤٤، دار ومكتبة الهلال - بيروت ١٤١٠هـ، ومغني للبيب لابن هشام، ص١٠٢.ويروى برواية:(قلائص لا تنفكّ) ينظر: معاني القرآن للفراء، ج٣، ص٢٨١، وتهذيب اللغة للهرويّ، ج٩، ص٣٣، ولسان العرب لابن منظور، ج١٠، ص٤٧٧، وخزانة الأدب للبغداديّ، ج٩، ص٢٥١.ويروى برواية:(قلائص ما تنفكّ) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج٥، ص١٦٨، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزبانيّ، ص٢٣٧، ٢٣٩، والزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت ٥٣٨هـ) أساس البلاغة (محمد باسل عيون السود)، ط١، ج١، ص٥٠٤، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م. **الحراجيج**: (جمع حرجوج): وهي الناقة الطويلة الضامرة. و**الخسف**: أن تبيت على غير علف.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص(٣٥٨-٣٥٧).

(٣) ابن جنيّ، المحتسب، مصدر سابق، ج١، ص٣٢٩. ونسبه أبو علي الفارسيّ للأصمعيّ، ونسبه أبو حيّان في التذييل للمازنيّ، ج٤، ص٢٠١. ونسبه أبو حيّان في الارتشاف وابن هشام للأصمعيّ وابن جني. ينظر: الحلبيات لأبي علي الفارسيّ، ص٢٧٨، وارتشاف الضرب، ج٣، ص١٤٩٨مغني اللبيب، ص١٠١، وبهذا نستدل على أنّ ابن جنيّ متابع للنحاة في تخريجه بأنّ (إلّا) زائدة.

المناقشة والتحليل

ظهر مما سبق أنّ في هذه المسألة خمسة أقوال، وما يدور حوله الخلاف ثلاثة أقوال: القول بـ(ما انفكّ) تامّة مال إليه ابن مالك، والقول بأنّها ناقصة نُسِب للأخفش سعيد بن مسعدة[١] والجمع بين القولين اختاره الأشمونيّ، وهي كالآتي:

المذهب الأوّل: (ما انفكّ) تامّة.

ذكر ابن مالك في تسهيله أربعة أقوال مصححاً أنّها تامّة، فقال:" ففيه أربعة أقوال: أصَحها: أنّ (تنفكّ) فعل تام، وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله، فكأنّه قال: ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلّا في حال إناختها على الخسف"[٢]، وقد صرّح في الكافية بأنَّها تامّة فقال: " فـ(تنفكّ)هنا تامّة لا ناقصة "[٣].

ما ذهب إليه ابن مالك نسبه أبو منصور الأزهريّ[٤] وابن منظور[٥] والبغداديّ[٦] والزبيديّ[٧] إلى الفرّاء، ولكن البغداديّ ذكر أنّ الفرّاء هو أوّلُ من ذهب إلى أنّها تامّة، فقال:"وَأوّل من ذهب إِلَى أَنّ (تنفكّ) فِي بَيت ذِي الرمّة تامّة هُوَ الفرّاء - فِي تَفْسِيره - عِنْد قَوْله تعالى: ﴿ لم يكن الَّذين كفرُوا من أهل الْكتاب وَالْمُشْرِكين منفكين حَتَّى تأتيهم الْبَيِّنَة﴾ [٨] وقد يكون الانفكّاك على جِهَة يزَال وَيكون على الانفكّاك الَّذِي تعرفه، فَإِذا كَانَت على جِهَة يزَال فَلَا بُد لَهَا من فعل وَأَن يكون مَعهَا جحد فَتَقول: مَا انفككت أذكرك، تُرِيدُ: مَا زلت أذكرك. فَإِذا كَانَت على غير معنى يزَال

---

(١) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص١٠٧. وشرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص(٣٥٨-٣٥٧). وشرح الرضيّ على الكافية، ج٤، ص(١٩٨-١٩٧). وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص٩٧. وخزانة الأدب للبغداديّ، ج٩، ص٢٥٣.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص(٣٥٨-٣٥٧).
(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، ج١، ص٤٢٢.
(٤) الهرويّ، تهذيب اللغة مصدر سابق، ج٩، ص٣٣٨.
(٥) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، ت٧١١هـ، (١٤١٤هـ) لسان العرب، ط٣، ج١٠، ص٤٧٧، دار صادر – بيروت.
(٦) البغداديّ، خزانة الأدب، مصدر سابق، ج٩، ص٢٥١.
(٧) الزَّبيديّ، تاج العروس، مصدر سابق، ج٢٧، ص٣٠٢.
(٨) سورة البينة: ١.

قلت: قد انفككت مِنْك، وانفكّ الشَّيْء من الشَّيْء فَيكون بِلَا جحد وَبلا فعل، وَقد قَالَ ذُو الرمّة[١]:

قَلَائِص لاَ تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرا

فَلم يدْخل فِيهَا (إِلَّا) إِلَّا وَهُوَ يَنْوِي بهَا التَّمام، وَخلاف يزَال ؛لِأَنَّك لَا تَقول: مَا زلت إِلَّا قَائِما."[٢].

ونسبه الأنباريّ إلى الكسائيّ[٣] ونسبه أبو جعفر النحاس للمازنيّ[٤] أمّا المراديّ فنسب للفرّاء القول بأن(تنفكّ) في بيت ذي الرمّة ناقص[٥] وهذا مخالف لما ورد في (معاني القرآن)[٦] وهو أنّها تامّة، وهو الصواب.

أمّا القول بأنّ الفرّاء أوّل من ذهب إلى ذلك، فإنّ ما نسبه الأنباريّ للكسائيّ أنّه أيضاً ذهب إلى أنّ (تنفكّ) تامّة في بيت ذي الرمّة تجعلنا نتوقف في ذلك؛ لأنّ الأنباريّ متقدم عن البغداديّ بقرون، كما أن الكسائيّ شيخ الفرّاء، ولكن أبا منصور الأزهريّ متقدم عن الأنباريّ قد نسبه للفرّاء، ولم يذكر الكسائيّ، وهذا يرجح بأنّ الرأي للفرّاء في هذه المسألة، ولا يمنع أن يكون الكسائيّ قد قال به.

وممن ذهب إلى أنّها تامّة أيضاً أبو جعفر النحاس[٧] وابن خروف[٨]وابن الشجريّ[٩] وأبو حيّان[١٠] والاسفرائينيّ[١١] والرضيّ[١] وابن هشام[٢] وابن عقيل[٣] والبغداديّ[٤] ومن حججهم:

---

(١) سبق تخريجه، ولكن الثابت في ديوانه برواية (حَرَاجِيْجُ بدل قَلَائِص) كما ذكره ابن مالك، والأشمونيّ، والصبّان، ينظر الرسالة: ص٦٤، حاشية رقم(١).
(٢) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ج٩، ص٢٥١، وانظر: معاني القرآن للفرّاء، ج٣، ص٢٨١.
(٣) الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت٥٧٧هـ (٢٠٠٣م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريّين والكوفيّين، ط١، م:١٧، ج١، ص١٢٩ المكتبة العصرية.
(٤) النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المراديّ، (ت٣٣٨هـ) إعراب القرآن (تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم)، ط١، ج٥، ص١٦٩، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢١ هـ.
(٥) المراديّ، بدر الدين حسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ، (١٩٩٢م) الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق: د فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل) ط١، ص٥٢١، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان
(٦) المرادي، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج١، ص٦٨١.
(٧) النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ج٥، ص٢٧٢.
(٨) ابن خروف، شرح الجمل، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٦.
(٩) ابن الشجريّ، هبة الله بن علي بن محمد، ت٥٤٢هـ، (١٩٩٢م) أمّالي ابن الشجريّ (تحقيق: د. محمد محمود الطنطاويّ) ط١، ج٢، ص٣٧٣، مكتبة الخانجيّ- القاهرة.
(١٠) ابو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٤، ص٢٠٣.
(١١) الأسفرائينيّ، تاج الدين محمد بن أحمد،(١٩٩٦م) اللباب في علم الإعراب (تحقيق: د. شوقي المعريّ) ط١، ص١٤٧، مكتبة لبنان-بيروت.

أولاً: أنّ إدخاله إلّا في الكلام، فلم يدخلها إلّا وهو ينوي بـ(تنفكّ) التمام؛ لأنّ (ما انفكّ) وأخواتها نفيها إيجاب، فمعناها الإثبات، والاستثناء المفرّغ قلّما يجيء في الإثبات، فلا يجوز: ما زلت إلّا قائماً، فالمعنى:

- ما تنفصل عن جهد، ومشقة إلّا في حال إناختها على الخسف، ورمي البلد القفر بها، أي تنتقل من شدة إلى شدة، ذكره ابن الشجريّ.

- أو ما تتخلص من السير، أو تنفصل منه إلّا في حال إناختها على الخسف، وهو حبسها على غير علف، ذكره ابن مالك وابن عقيل.

- وقيل إنّ المعنى على تمام (تنفكّ) أنّه يريد لا تنفكّ عن أوطانها، أي لا تنفصل عنها، إلّا ولها بعد الانفصال هاتان الحالتان: أمّا الإناخة على الخسف في المراحل، أو السير في البلد القفر، نقله البغداديّ عن الزمخشريّ في حواشي المفصّل(٥).

ثانياً: أنّ تقدير تنفكّ ناقصة، ضعيف؛ لأنّ العامل قبل (إلّا) لا يعمل عند البصريّين فيما بعد المستثنى إلّا في تابعه، أو في المستثنى منه(٦).

واستقبح أبو حيّان القول بنقصانها، فقال إنّ فيه قبحاً من وجهين (٧):

الأوّل: أن (مناخة) حال من الضمير المستكن في الجار وقد قدمته عليه ولا يجوز إلّا عند الأخفش.

الثاني: تقديم (إلّا) على الموصلة هي له قال ابن الدّهان: فإنْ أعملت (تنفكّ) في الحال كان حسنًا.

المذهب الثاني: (ما انفكّ) تامّة و ناقصة.

قال العكبريّ في بيت ذي الرمّة:" فيروى بِالرَّفْع على أنّه خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف وَمَوْضِع الْجُمْلَة حَال وَبِالنَّصبِ على الْحَال وَتَكون (تنفكّ) تامّة و (على الْخَسْف) حَال أُخْرَى وَيجوز أَن تكون النَّاقِصَة وَتَكون (على الْخَسْف) الْخَبَر أَي مَا تنفكّ على الْخَسْف إلاَّ إِذا أنيخت"(٨)

---

(١) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٤، ص١٩٧.
(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ١٠٢.
(٣) ابن عقيل، المساعد، مصدر سابق، ج١، ص٢٦٤.
(٤) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ج٩، ص٢٥٥.
(٥) المصدر السابق،ج ٩، ص٢٥٢.
(٦) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ٤، ص١٩٧.
(٧) ابو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٤، ص٢٠٣.
(٨) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ج١، ص١٧٠

وتبع الأشمونيّ العكبريّ فأجاز في (تنفكّ) أنْ تكون تامّة موافقاً ابن مالك، وأجاز أيضاً أنْ تكون ناقصة موافقاً الأخفش؛ أي أنّ الأشمونيّ جمع بين المذهبين دون أنْ يُخَطّأ أحدهما، وهو بهذا الرأي مخالفٌ لابن مالك الذي أجاز فيها التمام، وخَطّأ أنْ تكون ناقصة، فقال في الكافية الشافية "فـ(تنفكّ)هنا تامّة لا ناقصة "(١).

قال الأشمونيّ: " فـ(تنفكّ) هنا: تامّة، ويجوز أنْ تكون ناقصة وخبرها (على الخسف) و(مناخة): منصوب على الحال، أي: لا تنفكّ على الخسف إلّا في حال إناختها"(٢) وقال الحفنيّ:" وقد أوَّله الشارحُ-يقصد الأشمونيّ- بوجهين:

الأوّل: أنَّ (تنفكّ) تامّة؛ بمعنى (تنفصل) وحينئذٍ معناها الثبوت، وقد دخل عليها نافٍ؛ فدخول (إلّا) حينئذٍ في حيّز النفي على معنى: ما جاء زيدٌ إلّا راكباً.

الثاني: أنَّ (تنفكّ) ناقصة؛ خبرها: (على الخسفِ) و(مناخةً) حالٌ، فلم تدخلْ إلّا على الخبر، وإنَّما دخلت على الحال؛ وهو فَضْلَةٌ، والاستثناء المفرَّغ يَقَعُ في الفضلات في حيّز الإيجاب، ولا محذور فيه، كما قاله الرضيّ" (٣).

واعترض الصّبان على الوجه الثاني أنَّ فيه ضعفاً؛ سواءٌ جُعِلَ عامل الحال (ينفك) أو (على الخَسْفِ) وقد نقل ذلك عن الرضيّ(٤) فقال: " أي بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما، بأنّ عامل الحال:

- إنْ جعل (تنفكّ): ففيه أن ما قبل (إلّا) لا يعمل فيما بعد المستثنى إلّا في تابعه، أو في المستثنى منه، وعلى الخسف ليس واحداً منهما.

- وإنّ جعل الظرف: لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرّغ على عامله، وقد منعه البصريون، وتقدّم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأنّ الاستثناء المفرّغ في الفضلات قليل في الإيجاب." (٥)

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، ج١، ص٤٢٢.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٣.
(٣) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، مصدر سابق، ص٢١٣.
(٤) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص١٠٠، ١٠٢.
(٥) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص٣٦٢.

موقف الصّبان:

تبع الصّبان ابن مالك فـ(ما انفكّ) تامّة، ولا تأتي ناقصة، وقد بَأْنَ ذلك من اعتراضه على تجويز الأشمونيّ بأنّ (ما انفكّ) ناقصة.

أمّا القول بأنّ الشاعر ذا الرمّة أخطأ حيث أوقع (إلّا) في غير موقعها، كالجاميّ والأصمعيّ، وحجتهما كما نقلها المرزبانيّ عن الأصمعيّ قوله: "إنّ ذا الرمّة قد أكل البقل، والمملوح في حوانيت البقّالين حتى بشم"(١) يعني أنّه كثرت ملازمته الحاضرة، ففسد لسانه، ووجه تخطئته، أنّ (مناخة) الخبر دخلت عليه(إلّا) وذلك خطأ؛ لأنّ (لا تنفكّ) معناها الثبات(٢) فوقعت(إلّا) في غير موقعها والنيّة بها التأخير، والمراد: ما تنفكّ مناخةً إلّا على الخسف.

وهذا القول ضَعّفه ابن مالك فقال:" إنّ ذا الرمّة أخطأ بإيقاع (إلّا) موقعاً لا يصلح إيقاعها فيه، وهذا أضعف الأقوال"(٣) ولعلّ هذا ما حمل الأشمونيّ والصّبان على عدم ذكره، خاصّة أنّ جمهور أهل العلم يحتجّون بكلامه(٤).

أمّا قول ابن جنيّ أنّ (إلّا) زائدة، فلم يذكره الأشمونيّ، فاستدرك عليه الصّبان فقال:" وخرّج ابن جنيّ البيت على أنَّ تنفكّ ناقصة، وإلا زائدة" والمراد: ما تنفكّ مناخة، لأنّ (ما زال) واخواتها لا تدخل (إلّا) على خبرها(٥) فـ(تنفكّ) عنده ناقصة، ونسبه ابن يعيش للمازني، وأبو حيّان لابن جنيّ والمازني(٦) وردّ عليهم أبو حيّان(٧) ووافقه المراديّ(٨)بأنّ ما ذهبوا إليه ضعيف؛ لأنّه لم يثبت زيادة (إلّا) في غير هذا فيحمل عليه.

ولكن قوّة القول بزيادة (إلّا) تكمن من مكانة صاحبه بين النحاة، خاصة أنّ الدماميني أثبت

---

(١) المرزبانيّ، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، مصدر سابق، ص ٢٣٤، وانظر: الخصائص لابن جنيّ ٣، ص٢٩٨، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣، ص١١٤٥.
(٢) ينظر: شرح المفصّل، لابن يعيش، ج٧، ص١٠٧. والتذييل والتكميل، لأبي حيّان، ٤، ص٢٠٠. وخزانة الأدب للبغداديّ، ٣، ص٢٥٣.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٧-٣٥٨.
(٤) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ٤، ص٢٠٠.
(٥) المراديّ، توضيح، مصدر سابق، ج١، ص٦٨١.
(٦) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ٤، ص٢٠١.
(٧) المصدر السابق، ٤، ص٢٠٠.
(٨) المراديّ، الجنى الداني، مصدر سابق، ص ٥٢١.

زيادتها (إلّا) بأنّ الواحدي قد جوَّزه في كتابه البسيط[١] وذكره أيضاً الصّبان فقال :" جوّزه الواحدي في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاء﴾[٢] " فقال الواحديّ:"وجعله غيره – أي غير الفرّاء- بمعنى: ما تَزال، وتكون (لا) صلة للضرورة، أو تحقيقًا لحالتيها من الإناخة على الخسف، أو السير عليها"[٣] ولعلّ مراده هو المازنيّ كما ذكره ابن يعيش، وأبو حيّان، وقد ضعّفه أبوحيّان فقال في الآية :" وذهب بعضهم إلى أنّه ليس استثناء مفّرغاً وأنّ (إلّا) زائدة، والدعاء والنداء منفيٌّ سماعهما، والتقدير: بما لا يسمع دعاء ولا نداء، وهذا ضعيف، لأنّ القول بزيادة (إلّا) قول بلا دليل"[٤].

(١) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ج٣، ص٢١٣.
(٢) سورة البقرة: ١٧١.
(٣) الواحديّ، أبو الحسن علي بن أحمد، ت ٤٦٨هـ، (١٤٣٠ هـ) التَّفْسِيرُ البَسِيْط، ط١، ج٢٤، ص٢٠٦، جامعة الأمّام محمد بن سعود الإسلاميّة.
(٤) أبو حيّان، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، (١٤٢٠ هـ) البحر المحيط في التفسير (تحقيق: صدقي محمد جميل) ج٢، ص١٠٨، دار الفكر - بيروت

الترجيح

وترجّح عند الباحث ما ذهب إليه الفرّاء، ورجّحه ابن مالك، وتبعهما الصّبان، من أنّ (تنفكّ) في بيت ذي الرمّة تامّة، لعدة أسباب أهمها:-

أولاً: مراعاة العمل بما هو مجمع عليه، وهو أنّ (إلّا) لا تدخل على خبر (ما زال) وأخواتها؛ لأنّ نفيها إيجاب فهي مثبتة في المعنى.

ثانياً: المشهور أنّ الاستثناء المفرّغ لا يأتي إلّا مع المنفي، والظاهر المفهوم من السياق أنّ المعنى: لا تنفصل عن الجهد والمشقّة إلّا في حال إناختها على الجوع، ورمي البلد القفر بها، فهي تنفكّ من شدة إلى شدة، مراده أنّها لا تتخلص من تعب إلّا إلى مثله فليس لها حال راحة أصلاً، فأصبحت ضامرة هزيلة لشدة تعبها.

ثالثاً: الأَوْلى عدم التأويل؛ إنّ ما ذهب إليه ابن مالك ليس فيه تأويل من تقديم،أو تأخير، أو زيادة.

ويرى الباحث أنّ ما زاده الصّبان من قول ابن جنيّ يعدّ استدراكاً على الأشمونيّ، وذلك لعدة أسباب:

الأوّل: أنّ قول ابن جنيّ بأنّ (إلّا) زائدة في بيت ذي الرمّة، نسبه أبو علي الفارسيّ للأصمعيّ(١) ونسبه أبو حيّان للمازنيّ(٢) ونسبه ابن هشام للأصمعيّ وابن جنيّ(٣) وبهذا نستدل على أنّ ابن جنيّ متابع في تخريجه بأنّ (إلّا) زائدة للنحاة، فهو قول من الأقوال وإن خُولِف.

الثاني: أنّ اعتراضهم على قول ابن جنيّ؛ لأنّ (إلّا) لم تثبت زيادتها، وقد ذكر الدماميني وتابعه الصّبان بأنّ الواحديّ قد جوَّزه في كتابه البسيط.

الثالث: أنّ إدخاله في هذا الخلاف من باب تتميم الأقوال في تخريج بيت ذي الرمّة المذكور، خاصّة إنْ كان صاحب القول ابن جنيّ.

---

(١) أبو علي الفارسيّ، المسائل الحلبيات، مصدر سابق، ص٢٧٨.
(٢) أبن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٤، ص٣٥٩. وينظر: التذييل والتكميل، ج٤، ص٢٠١
(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص١٠١. وينظر: ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٤٩٨.

الخلاف في (إنّ وأخواتها) إذا لحقتها (ما) الكافّة

في باب إنّ وأخواتها قال ابن مالك في حكم اتصال (ما) الزائدة بإنّ وأخواتها[١]:

وَوصَلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبطِلُ إعمَالَهَا وَقَد يُبَقَّى العَمَلُ

أي إذا لحقت (إنّ وأخواتها) (ما) الحرفيّة الزائدة كفّتها عن العمل، وارتفع ما بعدها بالابتداء، وجاز دخولها على الجملة الفعليّة، قال تعالى:﴿ إنّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[٢] وقوله: ﴿كأَنَّمَا يُسَاقُوْنَ إلَى الْمَوتِ وَهُمْ يَنْظُرُوْنَ ﴾ [٣] فتكون (ما) مهيئة وموطئة لدخول هذه الحروف على الأفعال[٤].

وجه الخلاف: لقد اختلف ابن مالك والأشمونيّ في نصب الأسماء بعد لحاق (ما) الزائدة بإنّ وأخواتها، فذهب ابن مالك إلى جواز الإعمال فيها كلّها، فنقول : (إنّما زيداً قائمٌ) و(كأنّما زيداً قائمٌ) و(ليتما زيداً قائمٌ) وحجّته القياس على (ليت) وإن لم يسمع في غيرها، طرداً للباب على وتيرة واحدة، وخالفه الأشمونيّ إلى عدم جوازه إلّا في (ليت) وحدها من دون سائر أخواتها، واحتجّ بعدم سماع النصب الّا مع (ليت)؛ لبقاء اختصاصها بالأسماء.

المناقشة والتحليل

في هذه المسألة مذهبان؛ وهما كالآتي:

المذهب الأوّل: يجوز في (إنّ وأخواتها) جميعها إنْ اقترنت ب(ما) الزائدة الإعمال والإلغاء

ذهب ابن مالك إلى جواز الإعمال والإهمال في (إنّ وأخواتها) كلّها، فنقول : (إنّما زيداً قائمٌ) و(إنّما زيدٌ قائمٌ) و(لَيْتَمَا زيداً قائمٌ) و(لَيْتَمَا زيدٌ قائمٌ) وكذلك نقول في بقيّة أخوات إنّ، فقال: "وتلي (ما) (ليت) فتعمل وتهمل، وقلّ الإعمال في (إنّما) وعدم سماعه في (كأنّما) و (لعلّما) و(لكنّما) والقياس سائغ"[٥]

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٢٢، دار التعاون، وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص١٢، دار العروبة.
(٢) سورة فاطر: ٢٨.
(٣) سورة الأنفال: ٦.
(٤) ينظر: أبو حيّان، (١٩٤٧م)منهج السالك (تحقيق: سيدني بلازر) ط١، ص٨٠، تصوير أضواء السلف في الجامعية الشرقيّة الأمريكيّة، التذييل ٥، ص١٤٧، والارتشاف ٣، ص١٢٨٥، أوضح المسالك ١، ص٣٤٠، وهمع الهوامع ١، ص٥٢٠، شرح الأشمونيّ ١، ص٣١١.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٢، ص٣٢.

ونسب المراديّ هذا المذهب للزّجّاج[١] وتبعه ابن السّرّاج [٢] والزّجاجيّ[٣] وابن خروف[٤] وابن يعيش[٥] و قال في شرح التسهيل:" وهذا النقل - يعني: إنّما زيداً قائمٌ, بالنصب- الذي ذكره ابن برهان -رحمه الله- يؤيّد ما ذهب إليه ابن السّرّاج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماعٌ في إعمال جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ"[٦].

وحجّة ابن مالك هي قياس (لَيْتَ) على بقيّة أخواتها، وإنْ لمْ يسمعْ، فقد سُمِع إعمال (لَيْتَمَا) وتتصل ما الزائدة بـ(ليت) فقال:" فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة[٧]: [من البسيط]

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا إلى حَمَامَتِينَا وَنِصفُهُ فَقَدِ

قال ابن برهان مشيراً إلى هذا البيت: الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال"[٨] فحملت أخواتها عليها إجراءً للباب على وتيرة واحدة.

وتبعه والرضيّ[٩] والدماميني[١٠] والشيخ زكريا الأنصاريّ[١١] ومن حججهم:

أولاً: إنّما أبطلت (ما) عمل هذه الحروف؛ لأنّها (إنّما) تعمل في الاسم بشبه الفعل، فلما فصل بينها وبين ما عملت فيه ضعفت عن العمل، قال الشاعر:[١٢][من الطويل]:

تحلّلْ وعالجْ ذاتَ نفسِكَ وانظُرَنْ أبا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أنت حالِمُ

فـ(لَعَلَّمَا) هنا ألغي عملها.

---

(١) المراديّ، شرح التسهيل، مصدر سابق، (تحقيق: محمد عبد النبي عبيد) ص٣٥٥.
(٢) ابن السرّاج، الأصول، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٣.
(٣) ينظر رأيه في منهج السالك لأبي حيّان ص٨٠، التذييل لأبي حيّان، ج٥، ص١٤٧، وارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٣، ص١٢٨٥، وتعليق الفرائد للدماميني، ج٤، ص٦٨، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج١، ص٥٢٠.
(٤) ابن خروف، شرح الجمل، مصدر سابق، ج١، ص٤٦٦.
(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٤، ص٥٢٠.
(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٢، ص٣٨.
(٧) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٦، ينظر: الكتاب لسيبويه، ج٢، ص١٣٧، الخصائص لابن جني، ج٢، ص٤١٢، الإنصاف للأنباري ج٢، ص٣٩٢، شرح المفصل لابن يعيش ج٤، ص٥٢٠، شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج١، ص٤٨٠، شرح ابن الناظم ص١٢٥، وغيرهم من شرّح ابن مالك.
(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٢، ص٣٨.
(٩) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ٤، ص٢٩٥.
(١٠) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ٤، ص٦٨.
(١١) الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد، ت٩٢٩هـ، (٢٠١١م) الدرر السنية حاشية على شرح ابن الناظم (تحقيق: د. وليد بن أحمد الحسيني)، ط١، ج١، ص٣٧٥، دار ابن حزم – بيروت.
(١٢) البيت لسويد بن كراع العكليّ، من شواهد الكتاب ٢، ص١٣٨، وينظر: الأصول لابن السّراج ص٢٣٣، المفصل للزمخشريّ ص ٣٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٤، ص٥١٩.

ثانياً: أنّه جاز عمل هذه الحروف؛ لأنّه يجوز أن لا يُعتدّ بـ(ما) كما لم يعتد بها في قال تعالى﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمِ مِيْثَاقَهُمْ﴾ (١) وقوله: :﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾(٢).

وتحت هذا المذهب قول آخر ذهب إليه الصيمريّ(٣) والحريريّ(٤) والزمخشريّ(٥) وابن الشجريّ(٦) والجزوليّ(٧) والنيليّ(٨) وابن الضائع(٩) فأصحاب هذا القول يرون أن الإعمال في (ليتما، و ولعلّما وكأنّما) أكثر وأقيس لتغير معنى الابتداء، فقوي شبهها بالفعل، بخلاف(إنّما، أنّما، ولكنّما) لذلك جاز العطف على موضع الابتداء في نحو:(إن زيداً منطلق وعمرو) لأنّ موضع الابتداء لم يزل بالتوكيد، بخلاف التمني، والترجي، والتشبيه فلا يجوز العطف على موضع الابتداء لأنّه زال بدخول (ليت، ولعل، وكأنّ) لتضمنها معنى الفعل.

اعتراض الأشمونيّ على حكاية الإجماع، فذكر مذهباً ثالثاً في المسألة، وهو وجوب إعمال (لَيْتَمَا) مطلقا ولا يجوز إلغاؤها فقال:" ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في (لَيْتَمَا)؛ وهو يُشْكِلُ على قوله في شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع"(١٠) ويمكن حمل عبارة الأشمونيّ (بعض النحويين) على ما نسبه أبو حيّان(١١) والمراديّ(١٢) والدماميني(١٣) والسّيوطيّ(١٤) إلى الفرّاء من وجوب الإعمال في (ليتما) و(لعلّما) ولا يجوز كفّهما عن العمل، فقال أبو حيّان:

---

(١) سورة النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣.
(٢) سورة آل عمران: ١٥٩.
(٣) الصيمريّ، أبو محمد عبد الله بن محمد(من نحاة القرن الرابع) (١٩٨٢م) التبصرة والتذكرة (تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى) ط١، ج١، ص٢١٤، دار الفكر-دمشق.
(٤) الحريريّ، القاسم بن علي بن محمد، ت٥١٦هـ،(٢٠٠٢م) شرح ملحة الإعراب(تحقيق: أحمد محمد قاسم) ط١، ص٢٣٩،دار الكلم الطيب-دمشق.
(٥) الزمخشريّ، المفصل، مصدر سابق، ص٢٩٣.
(٦) ابن الشجري، الأمّالي، مصدر سابق، ٢، ص٥٦٢.
(٧) الجزوليّ، المقدمة الجزوليّة، مصدر سابق، ص١١١.
(٨) النيليّ، تقي الدين إبراهيم حسن(من نحاة القرن السابع الهجري) (١٤١٥هـ)الصفوة الصفية في شرح الدرر الألفيّة(تحقيق: محسن بن سالم العمريّ) ج٢، ص٦٦، جامعة أم القرى.
(٩) ابن الضائع، اللمحة، مصدر سابق، ٢، ص٥٦٣-٥٦٤.
(١٠) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٣١١.
(١١) ابو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق،٥، ص١٤٧، وينظر: منهج السالك ص٨٠، وارتشاف الضرب، ج٣، ص١٢٨٥.
(١٢) المراديّ، شرح التسهيل، مصدر سابق، (تحقيق: محمد عبد النبي عبيد) ص٣٥٥.
(١٣) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ٤، ص٦٧.
(١٤) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٥٢٠.

"ودعوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال، والإهمال في (ليتما) يبطلها مذهب الفرّاء"[١]، ويمكن أن يجاب بأنّ الأزهريّ[٢] نسب للفرّاء جواز الإعمال والإهمال، ناهيك عما تحمله كلمة (بعض النحويين) من قلّة تابعي هذا المذهب.

المذهب الثاني: إنّ اقترنت إنّ وأخواتها بـ (ما) الزائدة ألغيت وجوباً، إلّا (ليت) فجاز فيها الإعمال والإلغاء

ذهب الأشمونيّ إلى أنَّ (لَيْتَمَا) وحدها يجوز فيها الإلغاء، والإعمال، وما عداها لا يجوز فيها إلّا الإلغاء؛ لأنّه لم يُسمَع إلّا في (لَيْتَمَا) وحدها، فقال في شرح بيت ابن مالك السابق:" وَوَصْلُ (مَا) الزائدة بِذِي الْحُرُوْفِ، مُبْطِلُ إعْمَالَهَا؛ لأنّها تزيل اختصاصها بالأسماء، وتُهيئُها للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك، نحو: (إنّما زيدٌ قائمٌ) و(كأنّما خالدٌ أسدٌ) و(لكنّما عمرو جبانٌ) و(لعلّما بكرٌ عالمٌ) (وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ) وتجعل (ما) ملغاة، وذلك مسموع في (ليت)؛ لبقاء اختصاصها" [٣].

وقال ملمّحاً إلى اختياره هذا المذهب:" ومذهب سيبويه المنع، لما سبق من أنّ (ما) أزالت اختصاصها بالأسماء وهيّأتها للدخول على الفعل، نحو:﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[٤]﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [٥] وقوله[٦] [من الطويل]:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيا لَكُمْ ولكن مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

---

(١) ابو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٥، ص١٤٧، وينظر: منهج السالك ص٨٠، وارتشاف الضرب، ج٣، ص١٢٨٥.
(٢) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص٣١٩.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٣١١.
(٤) سورة الأنبياء: ١٠٨.
(٥) سورة الأنفال: ٦.
(٦) لم يشر العيني إلى نسبه ج٢، ص٧٧٨، إلّا أن الشنقيطيّ نسبه للأفوه الأودي ولم أجده في ديوانه، ونسبه الفيروزآباديّ لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان. ينظر الشنقيطيّ، أحمد بن أمين، ت١٣١٣هـ، (١٩٩٩م)الدرر اللوامع(وضع حواشيه: محمد باسل السود) ط١، ج١، ص٢٠٣، دار الكتب العلمية-بيروت، وديوان الأفوه الأودي تحقق د. محمد التونجيّ (١٩٩٨م) دار صادر- بيروت. والفيروزآبادي، تاج العروس "برد"، ج٧، ص٤٢٠، و ياقوت الحمويّ في معجم البلدان "بردى"، ج١، ص٣٧٩، ج٢، ص(٤٦٧،٢٢٠) وبلا نسبة في أمّال القالي ج١، ص٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص٣٣٢، وشرح الكافية الشافية له، ج١، ص٣٧٧، وارتشاف الضرب، لأبي حيّان، ج٣، ص١١٤٤، والتذييل له، ج٤، ص١١٢، وشرح قطر الندى لابن هشام، ص١٤٩، وإرشاد السالك لابن قيم الجوزيّ، ج١، ٢٤٢، تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٢، ص١٠٥٥، وشرح الأشمونيّ، ج١، ص(٢١٨، ٣١٢) شرح التصريح للأزهريّ، ج١، ٣١٦.

)[من الطويل]:[1]وقول الفرزدق (

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

بخلاف "ليت" فإنها باقيّة على اختصاصها بالأسماء"(٢)

وهذا مذهب سيبويه(٣) والفرّاء(٤) والأخفش(٥) وتبعهم الشلوبين(٦) وابن الحاجب(٧) وابن عصفور(٨) والأُبَّذيّ(٩) وابن الناظم(١٠) وأبو حيّان(١١) والمراديّ(١٢) وابن هشام(١٣) وابن عقيل(١٤) والسّيوطيّ(١٥).

---

(١) البيت للفرزدق، ت١١٤هـ، في ديوانه، ص١٦١، (ضبطه: علي فاعور، ص١٩٨٧م) ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت. وينظر: أيضاً شواهد الأيضاح لأبي علي الحسن عبد الله القيسيّ، ت:ق٦هـ، (١٩٨٧م) تحقيق: د. محمد بن حمودة الدعجانيّ، ج١، ص(١٤٦، ١٥٠) دار الغرب الإسلاميّ- بيروت. وشرح المفصل ج٤، ص٥٢٤، الدرر اللوامع للشنقيطيّ، ج١، ص٣٠٩، وشرح الشواهد الشعرية لحسن شرّاب، ج١، ص٢٨٠. وبلا نسبة في التذييل لأبي حيّان، ج٥، ص١٥٠، وابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف ، ت٧٦١هـ، شرح شذور الذهب (تحقيق: عبد الغني الدقر)، ص٣٦١، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، وشرح قطر الندى له، ص١٥١، ومغني اللبيب له، ص٣٨٠، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٣، ص١٣٧١، والجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، ت٨٨٩هـ، (٢٠٠٤م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي)، ط١، ج٢، ص٥٠٨، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. ، وشرح الأشمونيّ، ج١، ص٣١٢، وشرح التصريح للأزهريّ، ج١، ٣١٦. ولكن الذي في ديوانه هو: (فربّما) بدل (لَعَلَّمَا)

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ فربّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

ينظر: طبقات فحول الشعراء للجمحيّ، محمد بن سلّام، ت ٢٣٢هـ، (تحقيق: محمود محمد شاكر) دار الميدانيّ-جدة. ومعجم البلدان لياقوت الحمويّ، ج٥، ص١١١. وشرح ديوان الفرزدق لإيليا حاوي، ط١، (١٩٨٣م) ج١، ص٣٠٥، دار الكتب اللبنانية ومكتبة المدرسة. وبهذه الرواية لا شاهد فيه.

(٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٣١١.

(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٣١١. ونسبه له ابن السراج في الأصول ١، ص٢٣٣.

(٤) نسبه أبو حيّان في التذييل ج٥، ص(١٤٧،١٤٩، ١٥١) وارتشاف الضرب، ج٣، ص١٢٨٥، ومنهج السالك ص٨٠.

(٥) وينظر رأي الأخفش في: وشرح التّسهيل ٢، ص٣٨، وشرح الكافية الشافية ١، ص٤٨٠، وابن النّاظم ١٢٥، وأوضح المسالك ١، ص٣٤٠ وابن عقيل ١، ص٣٧٤، تمهيد القواعد ٣، ص١٣٦٦، والتّصريح ١، ص٢٢٥، والهمع ١، ص٥٢٠، و شرح الأشمونيّ ج١، ص٣١١.

(٦) الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، ت٦٤٥هـ، (١٩٩٣م) شرح المقدمة الجزولية الكبيرة، (تحقيق: د. تركي العتيبيّ) ط١، ج٢، ص٧٨٧، مكتبة الرشيد- الرياض.

(٧) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، ت٦٤٦هـ، الأيضاً في شرح المفصل (تحقيق: د. موسى بناني العليليّ) ج٢، ص١٥٧، مطبعة العاني- بغداد.

(٨) ابن عصفور، شرح الجمل، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٤.

(٩) الأُبَّذيّ، شرح الأُبَّذيّ، مصدر سابق، ج٢، ص(٩٩٨، ١٠٠١).

(١٠) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(١١) أبو حيّان، منهج السالك، مصدر سابق، ص٨٠. وينظر: في التذييل ج٥، ص(١٤٧،١٤٩، ١٥١) وارتشاف الضرب، ج٣، ص١٢٨٥.

(١٢) المراديّ، شرح التسهيل، مصدر سابق، ص٣٥٥.

(١٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، مصدر سابق، ص٣٦١، ومغني اللبيب له، ص٣٨٠،

(١٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٧٤.

(١٥) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٥٢٠.

واحتجّ الأشمونيّ لمذهبه[١] بالسماع، والقياس:

أمّا السّماع: فإنّه لا يحفظ عنهم الإعمال، والإلغاء مع (ما) إلّا في (ليت) وحدها باتّفاق من النحويّين، وذلك كقول النابغة الذبياني السابق، فيروى بنصب (الحمام) على الإعمال، ورفعه على الإهمال، ولم يسمع دخول(ليت) على الجملة الفعليّة؛ لذا جاز فيها الوجهان: الإعمال استصحاباً للأصل، والإهمال حملاً على أخواتها، أمّا أخواتها فقد سُمِع مفارقتها للاختصاص، بهذا زالت علّة الإعمال عنها، كقول الفرزدق السابق عندما أَدْخَلَ (لَعَلَّمَا) على الجملة الفعليّة، فألغي عملها.

أمّا القياس: فإنّ (إنّ وأخواتها) إنّما كان عملها باختصاصها بالجملة الاسميّة، وإذا لحقتها (ما) أخرجتها عن الاختصاص بالجملة الاسميّة فدخلت على الفعليّة، فينبغي ألّا تعمل، إلّا (ليتما) فإنها باقيّة على اختصاصها بالاسميّة.

وردّ أصحاب هذا المذهب حُجّة ابن مالك بنقل ابن برهان عن الأخفش والكسائيّ قول بعض العرب "إنّما زيداً قائمٌ"، ونعتها ابن الناظم [٢]بأنّها رواية غريبة كما صرّح، وتابعه ابن عقيل وحملها على الشذوذ [٣] ونقل أبو حيّان رفض ابن عصفور لنقل الزّجّاجيّ هذا القول عن العرب [٤].

ورفض الدماميني هذه الردود ودفعها بقوله:" هذا تأويل مُتعسِف، يفضي إلى عدم الثقة بنقل هذا الإمام عن العرب" [٥].

ومن خلال ردودهم يمكن القول بأنّ هذا النقل لا يرتقي إلى درجة أنْ تكون قاعدة مطّردة حتى يصحّ القياس عليه؛ لذا تعين أنْ يحفظ ولا يقاس عليها.

---

(١) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص(٣١١ -٣١٢).
(٢) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص١٢٥.
(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٧٥.
(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٤.
(٥) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ج٤، ص٦٨.

موقف الصّبان

رجّح الصّبان مذهب ابن مالك فقال:" للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عروض زواله، ولذلك نظائر كثيرة كجواز إعمال إنّ المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم إعمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالأسماء كما في (إن كانت لكبيرة)"(١).

واستدرك الصّبان على الأشمونيّ تمثيله بقول الشاعر(٢):[من الطويل]:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيا لَكُمْ ولكن مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

فقد تابع الأشمونيّ ابنَ هشام في شرح قطر الندى(٣) عادّاً (ما) كافّة، والحق أنَّ ما موصول اسمي، في قول الشاعر(ولكن مَا...) فلم تبطل عملها، وهو خلاف ما أورد الأشمونيّ، فقال الصّبان مستدركاً عليه: " الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس(٤):[من الطويل]

ولكنّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أمْثَالِي(٥)

لأنّ (ما) في البيت الذي ذكره موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضي عليها"(٦).

واستدل الصّبان على موصوليّة (ما) بعودة الضمير في (يقضى) عليها، ولو كانت حرفاً زائداً كافّاً لما صحَّ العودة عليها؛ لأنّه لا يعود إلّا على الأسماء، فالذي ينبغي التمثيل به للكافَّة كقول امرئ القيس.

---

(١) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص٤٢٠.
(٢) سبق تخريجه، ينظر الرسالة، ص٧٥، حاشية رقم (٦).
(٣) ابن هشام، شرح قطر الندى، مصدر سابق، ج١، ص١٤٩.
(٤) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص٤٢٠.
(٥) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٣٩، (تحقيق: عبد الرحمن المصطاويّ، ص٢٠٠٤م) ط٢، دار المعرفة - بيروت. ينظر: شرح أبيات سيبويه للسّيرافيّ، ج١، ص٣٠، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبريّ، ج١، ص٢٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٤، ص٥٢٤، والجنى الدانيّ للمراديّ، ص٦١٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٣، ص١٣٧١، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ، ج١، ص٢٣٧، وشرح التصريح للأزهريّ، ج١، ص٣١٦، وبلا نسبة في التذييل والتكميل لأبي حيّان، ج٧، ص١٢١، مغني اللبيب لابن هشام، شرح شذور الذهب للجوجريّ، ج٢، ص٥٠٧، همع الهوامع للسيوطيّ، ج١، ص٥١٩. والشاهد فيه قوله: (لكنما ...) حيث كفت (ما) الزائدة "لكن" عن العمل، وزال اختصاصها بالأسماء، فدخلت على الأفعال.
(٦) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج١، ص٤٢٠.

الترجيح

يترجّح ما ذهب إليه سيبويه وتابعه الأشمونيّ، وقوفاً مع السماع، والقياس:

أمّا السماع : فإنّه لا يحفظ عن العرب الإعمال والإلغاء مع (ما) إلّا في (ليت) وحدها باتفاق من النحويّين سوى الفرّاء، وذلك في قول النابغة الذبياني؛ إذ يروى برفع (الحمام) ونصبه.

أمّا الرواية التي ذهبت إلى أنّ من العرب من يقول : (إنّما زيداً قائمٌ) و(لعلّما بكراً مقيمٌ) كما أوردها ابن عصفور[1] نقلاً عن الزّجّاج، فهي مردودة؛ لما تقدم من صحة مذهب سيبويه.

أمّا القياس: فإنّ هذه الحروف كان عملها مختصاً بالأسماء، فلما دخلت (ما) عليها أزالت اختصاصها، وهيّأتها للدخول على الأفعال، بخلاف (ليت) فإنّها باقيّة على اختصاصها.

(١) ابن عصفور، شرح الجمل، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٤.

الخلاف في علّة بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح

قال ابن مالك في باب (لا) النافية للجنس[١]:

وَرَكِّبِ المُفرَدَ فَاتِحاً كَلاَ حَولَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِ اجعَلاَ

يقسّم النحاة اسم (لا) النافية للجنس إلى ثلاثة أقسام، هي: مفرد، ومضاف، وشبيه بالمضاف، فحكم المضاف والمشبه بـه الإعراب اتّفاقاً[٢] أمّا حكم المفرد عند أكثر البصريين البناء، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنّه معرب[٣] واختلف النحاة القائلون بالبناء في علّة بنائه.

وجه الخلاف: لم يخالف الأشمونيّ ابن مالك في بناء اسم لا النافية للجنس على الفتح، ولكنّه خالفه في علّة البناء على الفتح، فذهب ابن مالك إلى أنّه بني على الفتح لتركّبه تركب خمسة عشر، وخالفه الأشمونيّ وذهب إلى أنّه بني لتضمنه (مِنْ) الاستغراقية، وفي هذه المسألة مذاهب أخرى سيناقشها الباحث.

المذهب الأوّل: تركيب الاسم مع (لا) تركُّب خمسة عشر

نسب هذا المذهب لسيبويه[٤] وبه أخذ ابن مالك فقال في الألفية:(وَرَكِّبِ المُفرَدَ فَاتِحاً) وقال في الكافية[٥]:

وَالمُفْرَدَ افْتَحْ مَعَهَا مُرَكَّبَا كَـ(لا صَلاحَ لِمُسِيءٍ أَدَبَا)

وقد صرّح في شرح الكافية بهذا المذهب فقال: "فإن كان مفرداً، أي: غير مضاف ولا شبيه به بني معها على الفتح تشبيهاً بـ(خمسة عشر)"[٦].

وهذا مذهب سيبويه، وقد أشار لـه عند تَحدثـه عن عمل (لا) فقال:" ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها.وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٢٣، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص١، دار العروبة.
(٢) ابن يعيش، سرح المفصل، مصدر سابق، ج١، ص١٦٥، بتصرف.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها..
(٤) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص١٠.
(٥) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، ج١، ص٥١٩..
(٦) المصدر السابق، ج١، ص٥٢٢.

لأنّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنّها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أُجْرِى مجراه، لأنّها لا تعمل إلّا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر."(١).

وَضَعَّفَ الرضيّ هذا المذهب، واعترض على سيبويه فقال:" وهذا ضعيف - أعني بناء المعمول، أو حذف التنوين منه - لمخالفة العامل أخواته، والحقّ أن نقول: إنّه مبنيٌّ لتضمنه لمن الاستغراقية"(٢).

فالرضيّ فهم نص سيبويه بأنّ مخالفة اسم(لا) لحكم أخواتها هو السبب في بناء الاسم، ولكن نص سيبويه السابق يفيد بأنّ هذه المخالفة كانت سبباً لإعمالها دون أخواتها، لا كما فهم الرضيّ، وبهذا يسقط اعتراضه على سيبويه.

وممن أخذ بهذا المذهب المبرّد(٣) وأبو عليّ الفارسيّ(٤) وابن جنيّ(٥) والأنباريّ(٦) وابن خروف(٧) وابن أبي الربيع(٨) وابن هشام(٩) وابن عقيل(١٠) وخالد الأزهريّ(١١) والسّيوطيّ(١٢).

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

الأوّل: إنّ كان تركيب الاسمين يوجب البناء فتركب الاسم مع الحرف أحرى وأولى، كما أفاده قول أبي عليّ الفارسيّ حين قال:" الاسم إذا انضمّ إلى الاسم بُني، فإذا انضمّ إلى الحرف،

---

(١) الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص٢٧٤.
(٢) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص١٥٦.
(٣) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج٤، ص٣٥٧.
(٤) أبو عليّ الفارسيّ، المسائل المنثورة، مصدر سابق، ص٨٥.
(٥) ابن جنيّ، اللمع، مصدر سابق، ص٤٤.
(٦) الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد، ت٥٧٧هـ، (١٩٨٠م) البيان في غريب إعراب القرآن (تحقيق: د. طه عبد الحميد طه)، ج١، ص٤٤، الهيئة المصرية العامة – مصر.
(٧) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، مصدر سابق، ج٢، ص٩٨١.
(٨) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجيّ، مصدر سابق، ج١، ص ١٧٣.
(٩) ابن هشام، شرح شذور الذهب، مصدر سابق، ص٩١.
(١٠) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٦٣.
(١١) شرح التصريح، خالد الأزهريّ، مصدر سابق، ج١، ص٣٤٤.
(١٢) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٥٢٧

ونزّل منزلة الجر منه فهو أحرى أنْ يبنى"[١].

الثاني: أنّ بناء اسم (لا) يزول إذا فصلت، قال خالد الأزهريّ: " ويؤيّده أنّهم إذا فصلوا أعربوا، فقالوا: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ."[٢].

الثالث: قوى ابن الضائع البناء للتركيب بشيء آخر وهو بناء الاسم مع صفته[٣] وردّ عليه الأنباريّ بأنّه : " لا يجوز -ههنا- أن تركِّب (لا) مع النكرة إذا رُكِّبت مع صفتها؛ لأنّه يؤدي إلى أنْ تجعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمةٍ واحدة؛ وهذا لا نظير له في كلامهم."[٤].

وردّ هذا المذهب أيضاً بأنّ تركيب خمسة عشر لا يصلح علّة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف، وأنّ تضمن خمسة عشر (للواو) كعلّة لبنائه، كتضمن الحال معنى (في) والتمييز معنى (مِنْ) وهذا التضمن لا يقتضي البناء.

المذهب الثاني: تضمن اسم (لا) النافية للجنس معنى (مِنْ) الاستغراقيّة

هذا المذهب رجّحه الأشمونيّ قائلاً:" إنّما بُني ... لتضمنه حرف الجر"[٥] واحتجّ لمذهبه فقال:" لأنّ قولنا: (لا رجل في الدار) مبني على جواب سؤال سائل: محقق، أو مقدر، سأل فقال: (هل من رجل في الدار؟) وكان من الواجب أن يقال: (لا من رجل في الدار)؛ ليكون الجواب مطابقا للسؤال؛ إلّا أنّه لما جرى ذكر (مِنْ) في السؤال استغني عنه في الجواب، فحذف، فقيل: (لا رجل في الدار) فتضمن (مِنْ) فبني لذلك، وبني على الحركة إيذانا بعروض البناء، وعلى الفتح لخفته"[٦]

---

(١) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، ت: ٣٧٧هـ، (٢٠٠٤م) المسائل المنثورة (تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار)، ط١، ص٨٨، دار عمار – عمان.
(٢) شرح التصريح، خالد الأزهريّ، مصدر سابق، ج١، ص٣٤٤.
(٣) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش، مصدر سابق، ج٣، ص١٤١٩. والتذييل والتكميل لأبي حيّان، ج٥، ٢٢٧.
(٤) الأنباريّ، أسرار العربية، مصدر سابق، ص١٨٦.
(٥) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٢.
(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وممن ذهب إليه الرمانيّ[١] وابن الشجريّ[٢] والعكبريّ[٣] والخوارزميّ[٤] وابن يعيش[٥] وابن الحاجب[٦] وابن عصفور[٧] وغيرهم.

وهذا المذهب مبني –كما أفاد الأشمونيّ- على أنَّ جملة (لا) ومدخولها جواب لسؤال مستغرق في العموم، ولا بدّ أن يكون الجواب مطابقاً للسؤال، وهذا ما صرّح به الرمانيّ حين قال:" وذلك أنّها جواب لمن قال: هل من أحد؟ وحقّ الجواب أن يكون وفق السؤال، فكان يجب أن يقال: لا مِن أحدٍ. إلّا أنّهم حذفوا (مِنْ) وضمّنوا الكلام معناها، فوجب البناء لتضمّن معنى الحرف"[٨].

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بأنّ ما بني من الأسماء لتضمّنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف، قاله ابن عصفور[٩] واعترض ابن الضائع فقال:" "كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك"[١٠].

وردّ أبو حيّان اعتراض ابن الضائع فقال إنّ :" (لا) هي المتضمنة معني (مِنْ) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إذا سلم أنّ الاستغراق في (لا) لنيابتها مناب (مِنْ) بل قد قال السّيرافيّ: إنّ (لا) لا تقتضي في النفي عموم النفي"[١١].

---

(١) الرمانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى، ت٣٨٤هـ، (١٩٨١م) معاني الحروف (تحقيق: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي)، ط٢، ص٨١، دار الشروق – جدة.
(٢) ابن الشجريّ، أماليّ ابن الشجريّ، مصدر سابق، ج٢، ص٥٢٩
(٣) العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، مصدر سابق، ص٣٦٣.
(٤) الخوارزميّ، القاسم بن حسن، ت٦١٧هـ،(١٩٩٨م) ترشيح العلل في شرح الجمل (تحقيق: عادل محسن العمري) ط١، ص٧١، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى – مكة المكرمة.
(٥) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج١، ص١٠٦.
(٦) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، مصدر سابق، ج١، ص٣٨٤.
(٧) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٤١٢.
(٨) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٢.
(٩) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٤١٢. وينظر: التكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٥، ص٢٢٧.
(١٠) ينظر: التكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٥، ص٢٢٦.
(١١) ينظر: التكميل والتذييل لأبي حيّان ، ج٥، ص٢٢٧.

المذهب الثالث: تركب الاسم مع (لا) كتركُّب خمسة عشر، وتضمن معنى (مِنْ) الاستغراقيّة معاً

وهذا مذهب ابن مُعْطٍ في ألفيته، فقال[١]:

وَ ابْنِ عَلَى الفَتْحِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا مُنَكَّرَاً غَيْرَ مُضَافٍ مُفْرَدَا

مُرَكَّبَاً مَعْ (لا) كَـ(خَمْسَةَ عَشَرْ) مُضَمَّنَاً مِنْ نَحْوُ قَوْلِيْ: لا وَزَرْ

واختار هذا المذهب ابن الناظم، وعبد العزيز الموصليّ[٢] فقال ابن الناظم:" وأما المفرد فيبنى لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر لتضمنه معنى من الجنسية"[٣].

وذكر النيليّ أن مراد ابن مُعْطٍ أنّ التركيب علّة للفتح لا للبناء، أمّا التضمن فهو علّة للبناء[٤]، ويشكل على هذا المذهب أنّه أسند حكمين لشيء واحد، فهل يمكن ذلك؟ بالجواب يبرز ضعف هذا المذهب.

المذهب الرابع: تضمن معنى (اللام) الاستغراقيّة

ونسبه أبو حيان إلى بعض النحاة ولم يحددهم فقال:" وزعم بعضهم أنّه بني لتضمنه اللام التي لاستغراق الجنس. وهو فاسد بوصفه بالنكرة، ولو كان علي ما زعم لوصف بالمعرفة، كما قالوا: لقيته أمس الدابر"[٥].

---

(١) ابن معط، أبو زكريا زين الدين يحيى (ت)الدّرة الألفية، مصدر سابق، ص٣٠.
(٢) الموصليّ، شرح ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج٢، ص٩٣٨.
(٣) النيليّ، الصفوة الصفيّة، مصدر سابق، ج٢، ص٨٩..
(٤) ابن الناظم، شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٣٤.
(٥) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٥، ص٢٢٨، وانظر: المساعد لابن عقيل، ج١، ص٣٤٠، و جمع الجوامع، للسيوطيّ، ج١، ص٥٢٧.

موقف الصّبان

وناقش الصّبان هذا الخلاف، وذهب مذهب ابن مالك، واحتجّ له بعدة حجج:

أحدها: بالنقل عن الوداني الذي ردّ حُجّة ابن الضائع بأنّها دعوى بلا دليل ولا نظير إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن إنّما عهد في الأسماء[١] وقال الدنوشريّ:" هذا الاعتراض ساقط- يقصد ابن الضائع-؛ لأنّ الاستغراق الذي هو معنى "من" معناه الشمول، ولا شكّ أنّ ذلك مدلول للنكرة؛ لأنّها في سياق النفي للعموم"[٢].

واحتجّ الصّبان أيضاً بأنّ اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنّما هو في البناء الأصلي لا العارض... فليس هذا التضمّن كتضمُّن الحال معنى (في) والتمييز معنى (مِنْ)"، وأيدّ الصّبان حجّته بذكر أنواع البناء وهي:

- أصلي: وهو المشروط فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف.
- وعارض واجب: ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف.
- وعارض جائز: ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبنى وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض.

واعترض على هذا المذهب بورود التصريح بمن في قوله الشاعر السابق، وردّ الصّبان هذا الاعتراض بأنّ التصريح بـ(مِنْ) لا يعتدّ به؛ لأنّه ضرورة[٣].

---

(١) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص١٠. بتصرف.
(٢) ياسين الحمصيّ، شرح التصريح بهامش ياسين الحمصيّ، مصدر سابق، ج١، ص٢٤٠.
(٣) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص١٠. بتصرف.

الترجيح

يرى الباحث أنّ مذهب سيبويه وما اختاره ابن مالك ورجّحه الصّبان بأنّ علّة البناء تركُّب الاسم مع (لا) تركُّب خمسة عشر أرجّح المذاهب وذلك لعدة أسباب:

الأوّل: أنّه إذا وجب البناء لتركّب الاسمين كخمسة عشر فهو أوجب وأنسب إذا رُكِّب الاسم مع الحرف كما في هذه المسألة؛ لأنّ الاسم رُكِّب مع ما هو أصل في البناء.

الثاني: أنّ جواز رفع النعت المفرد المتصل باسم لا المبني، نحو: لا رجل ظريفٌ فيها، دليل عن أنّ (لا) واسمها كالكلمة الواحدة المبتدأ بها، والتركب علّة موجبة للبناء.

الثالث: أنّ التركُّب –فيما يبدو لي- أوجب للبناء و أقوى من التضمن معنى الحرف؛ لأنّ الاسم يُعرب إذا وُجِد مانع البناء كالإضافة مع أنّ تضمنه معنى الحرف باقٍ فيه، بينما لا يزول البناء إذا كان من أجل التركُّب إلّا بزواله.

الرابع: أنّ اعتراض الرضيّ على سيبويه لايتّجه؛ لأنّه مبني على فهم غير دقيق لمذهب سيبويه.

الخلاف في رافع الاسم المُشْتَغَلُ عنه

في باب الاشتغال قال ابن مالك في رافع الاسم المُشْتَغَلُ عنه[١]:

وَإن تَلاَ السَّابِقُ مَا بالإبتِدَا يَختَصُّ فَالرَّفعَ التَزِمْهُ أبَدَا

الاشتغال هو : أن يتقدّم اسم، ويتأخّر عنه فعل أو شبهه، قد عمل فى ضمير ذلك الاسم أو فى سببيه[٢] وأركانه ثلاثة:

مشغول عنه: وهو الاسم المتقدم، ومشغول: وهو الفعل المتأخر، ومشغول به: وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه، أو بالواسطة.

وقسَّم النُّحاة أحوال الاسم المتقدم في باب الاشتغال على خمسة أقسام[٣] علـــــى المشهور، وهي:

القسم الأوّل: ما يجب فيها نصب الاسم المتقدم، نحو: إنْ زَيْداً لَقِيَتهُ فَأكْرِمْهُ.

القسم الثاني: ما يجب فيها رفع الاسم المتقدم، نحو: خَرَجْتُ فَإذَا زَيْدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو.

القسم الثالث: ما يترجّح فيه نصب الاسم المتقدم، نحو: زَيْداً اضربْهُ.

القسم الرابع: ما يترجّح فيه رفع الاسم المتقدم، نحو: المجتهدُ كافأته.

القسم الخامس: ما يجوز فيه نصب الاسم المتقدم، أو رفعه، دون ترجيح، نحو: زَيْدٌ قَامَ وَعَمْروٌ أكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ.

وجه الخلاف : اختلف ابن مالك والأشمونيّ في القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرفع، نحو : (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو) و(زيدٌ إنْ لقيتَه فأكرمْه) ونحوهما مما يجب فيه الرفع، فابن مالك أدخله في باب الاشتغال، كما ظهر من البيت السابق، وتعيّن له موضعان[٤]:

الأوّل: أن يتقدّم على الاسم ما يختص بالابتداء، ومثّل له بـ(إذا) الفجائيّة، و(ليتما).

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٢٧، دار التعاون، وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص١٧، دار العروبة.

(٢) السّيوطيّ، جلال الدين عبد الحمن، ت٩١١ه، (٢٠١٢م) البهجة المرضية، (أحمد إبراهيم محمد علي) ط٢، ص٢٠٨، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت.

(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٦٤.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص١٣٩. ينظر: شرح الكافية الشافية ج٢، ص٦١٦.

الثاني: أن يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ كأدوات الاستفهام، والشرط، والتحضيض، والموصول، والموصوف و(إلّا) في الاستثناء، والحروف الناسخة، وكم الخبريّة، ولام الابتداء، و(ما) النافيّة.

لكنّ الأشمونيّ خالف ابن مالك وأخرجه من باب الاشتغال تبعاً لابن هشام؛ لأنّ حدّ الاشتغال غير صادق عليه، فقال الأشمونيّ:" وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر، نحو: (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) و(ليتما بشر زرته)" (١) فتحصّل أنّ أبواب الاشتغال عند الأشمونيّ أربعة لا خمسة.

المناقشة والتحليل

تبين مما سبق أنّ في المسألة مذهبين:

المذهب الأوّل: ما يجب فيه رفع الاسم المتقدم، من باب الاشتغال.

وعليه ابن مالك(٢) ونسبه الرضيّ إلى ابن كيسان، فقال: "ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه، وأثبته ابن كيسان، قال: "وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور، به تحقق فاعليّة الفاعل بأنّ يكون آلة الفعل نحو: (آلسوط ضرب به زيد)؛ لأنّه لما حقق فاعليّة الفاعل فكأنّه فاعل مرفوع"(٣).

فقد جعل ابن كيسان ما كان مشتغلاً بمجرور مما يجب رفعه في باب الاشتغال، وكذلك فعل الزمخشريّ وابن يعيش حين جعلا المشتغل بمجرور من مسائل وجوب الرفع من باب الاشتغال، يظهر مذهبهما حين تعرضا لإعراب (زيد) في جملة (أزيدٌ ذهب به) قال الزمخشري:"إن قلت أزيد ذهب به فليس إلّا بالرفع"(٤) وقال ابن يعيش: "ارتفاع (زيد) في قولك (أزيدٌ ذهب به) على وجهين: أحدهما بالابتداء، والآخر بأنّه فاعل فعل محذوف. وإن أسندت الفعل في قولك: (أزيد

---

(١) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٠.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٢، ص١٣٩. ينظر: شرح الكافية الشافية ج٢، ص٦١٦.
(٣) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج١، ص٤٥٢.
(٤) الزمخشريّ، المفصل، مصدر سابق، ص٧٦.

ذهب به) إلى مصدره، كان الجار والمجرور في محل منصوب، وتقديره (ذهب الذهاب به). وجاز نصب الاسم الذي هو (زيد) وكان مختاراً، لأنّ ضميره في محل نصب "[١].

وممن جعل هذا القسم من الاشتغال: الشلوبين[٢] وابن عصفور[٣] وابن الناظم[٤] وأبوحيّان[٥] والمراديّ[٦] وابن عقيل[٧] الشّاطبيّ[٨] والسلسيليّ[٩], والمكوديّ[١٠] والدماميني[١١] وظاهر كلام ياسين الحمصيّ[١٢] وهو ما رجّحه الصّبان[١٣] والخضريّ[١٤] واللقانيّ[١٥] والدنوشريّ [١٦].

وحجتهم أنّ العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض، قاله الصّبان.

ومن كلام الصّبان نفهم أنّ ابن مالك فرّق بين العامل الذي لا يجوز له العمل فيما قبله أصلاً والعامل الذي يجوز له العمل، لكنّه منعه من العمل مانع؛ فما امتنع عمله فيما قبله لذاته لا يدخل في باب الاشتغال؛ أي أنَّ تعريف النحاة للاشتغال قاصر.

وإلى هذا ذهب ناظر الجيش، فقال: " قيّد المصنّف- يقصد ابن مالك - العامل بكونه جائز

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج١، ص٤١٠.
(٢) الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، ت٦٤٥هـ، (١٩٨١م) التوطئة (تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع) ط٢، ص٢٢١، مطابع سجل العرب- القاهرة.
(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، مصدر سابق، ج١، ص٣٧٠.
(٤) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص١٧٣.
(٥) أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مصدر سابق، ج٦، ص٣٠٢. ينظر: ارتشاف الضرب ج٤، ص٢١٦٢. والبحر المحيط له، ج٧، ص٣٥٥.
(٦) المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٢، ص٦١٦. شرح التسهيل للمرادي(تحقيق: محمد عبد النبي حميد) ص٤٢١.
(٧) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٢، ص١٣٦.
(٨) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، مصدر سابق، ج٣، ص٨٦.
(٩) السلسيليّ، أبو عبد الله محمد بن عيسى، ت٧٧٠هـ، (١٩٨٦م) شفاء العليل (تحقيق: د. عبد الله علي الحسينيّ) ط١، ج١، ص٤٣٠، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة.
(١٠) المكودي، شرح المكوديّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ١٠٣
(١١) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، مصدر سابق، ٤، ص٢٩٨.
(١٢) الحمصيّ، ياسين بن زين الدين، ت ١٠٦٠هـ، (١٢٢٧هـ) حاشية ياسين على الألفيّة، ج١، ص٢١٧، المطبعة المولوية- فاس.
(١٣) الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص١٠٩.
(١٤) الخضريّ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٠.
(١٥) ينظر رأيه في: شرح التصريح على التوضيح بهامش حاشية ياسين الحمصيّ، (تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد) ج٢، ص٣٦٢، المكتبة التوفيقيّة – القاهرة.
(١٦) المصدر السابق،ج٢، ص٣٨٢.

العمل فيما قبله، فأخرج بهذا القيد....زيد ما أحسنه، وزيد تاركه[١] وزيد أحسن منه عمرو، وما امتنع عمل العامل فيه لا لذاته بل لعارض جعله المصنّف من هذا الباب؛ لأنّه لا يصور فيه من حيث الجملة أنّ يعمل فيه ذلك العامل، وإذا تقرر أنّ القسم الواجب الرفع من أقسام مسائل هذا الباب؛ فاعلم أن المصنّف لم يورد الكلام فيه صريحاً بأنّ قال: إنّه يجب رفعه كما صرح في بقيّة الأقسام بوجوب النصب، ورجحانه واستواء الأمرين، ورجحان الرفع؛ وإنّما أورد صورة مستثناة من الحكم بالنصب، ولا شك أنّ المستثنى مخالف في هذا الحكم للمستثنى منه، والمستثنى منه محكوم بنصبه، فوجب أنّ المستثنى لا ينصب، وإذا لم ينصب تعيّن رفعه؛ إذ لا ثالث لهما في هذا المحل"[٢].

إذا التقييد هنا لصحة النصب؛ فلا يجوز للوصف نصب زيد في نحو : زيدٌ أنا الضَّاربه ؛ لمانع، وهو دخول الألف واللام عليه ؛ لأنَّ ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما، فلا يفسِّر عاملاً فيه، لا لكونه من الاشتغال.

المذهب الثاني: ما يجب فيه رفع الاسم المتقدم، ليس من باب الاشتغال.

ذهب إليه الأشمونيّ خلافاً لابن مالك، فقال معلّقاً على البيت السابق:" "وإن تلا" الاسم "السابق ما بالابتدا يختص" كـ(إذا) الفجائيّة و(ليتما) "فالرفع التزمه أبدا" على الابتداء، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر، نحو: (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) و(ليتما بشر زرته)" [٣].

وعلّق التونسيّ على قول الأشمونيّ (وتخرج المسألة عن هذا الباب) فقال:" وهو مرتبط بقول المصنّف: (فَالرَّفعَ التَزِمْهُ أَبَدَا) المسبب من العارض هو تلو السابق ما يختص بالابتداء، وحينئذٍ، فيقتضي أن الخروج من الباب إنّما هو بالنظر لهذا العارض، وإن كان لم يخرج بالنظر لكون العامل صالحاً للعمل في الاسم السابق لذاته، فكلام الشارح يقتضي الخروج، وكلام المصنّف يقتضي الدخول"[٤].

---

(١) في متن الكتاب: (تراكه) وهذا اللفظ خطأ، والصواب أمّا (تاركه) أو (تركه) واختار الباحث (تاركه) لجواز أن يكون سهواً في الطباعة فتبادلت الراء والألف، ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٦٥.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٠.

(٤) التونسيّ، زهرة الكواكب لبواهر المواكب، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٢.

واحتجّ الأشمونيّ بأنّ "لو نصبت (زيداً) و(بشراً) لم يجز؛ لأنّ (إذا) المفاجأة و(ليت) المقرونة بـ(ما) لا يليهما فعل ولا معمول فعل"(١) وقد صرّح ابن مالك بذلك في الكافية، فقال:" "ليت" المقرونة بـ"ما" لا يليها فعل، ولا معمول فعل لأنّ "ما" حين قرنت بها لم تزل اختصاصها بالأسماء؛ لذا شاع فيها وحدها الإعمال وترك الإعمال"(٢).

لأنّ (إذا) تقتضي الجملة الاسمية، ولا تدخل إلّا على الاسم، ومذهب سيبويه استحسان الرفع بعد (إذا) يقول: " ولـ(إذا) مواضع أُخر يحسن ابتداءُ الاسم بعدها فيه. تقول: نظرت فإذا زيدٌ يضربه عمرو"(٣) نحو: (ليتما زيد أضربه) قال ابن خروف: "ومنه ما لا يجوز فيه إلّا الرفع، وهو نوعان، وذكر النحويون هذا القسم في الباب، وليس فيه شرائطه "(٤) وبه أخذ ابن الحاجب(٥) وتبعه الرضيّ(٦) وصرَّح به ابن هشام، معلّلاً ذلك بقوله: "لأنَّ حد الاشتغال لا يصدق عليه" (٧) فقسَّموا مسائل هذا الباب على أربعة أقسام فقط: ما يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يستوي فيه الأمران، أو يجب نصبه.

وممن أخذ به - أيضاً - ابن هانئ(٨) والجَوجَريّ(٩) وخالد الأزهريّ(١٠) والسّيوطيّ(١١) وعباس حسن، ومحمد النجار(١٢) ومن حججهم: أن مسائل وجوب الرفع هي حروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كالاستفهام، والشرط، وما النافية،...إلخ، فعندما اختل شرط من شروط هذا الباب، خرجت مسائل وجوب الرفع منه؛ لعدم توفر شروط الاشتغال في مسائل وجوب الرفع، كما ذكر

---

(١) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٠.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، ج٢، ص٦١٦.
(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص١٠٧.
(٤) ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي، ت٦٠٩هـ، (١٤١٨هـ) شرح جمل الزجاجيّ (من أوله حتى نهاية باب الخاطبة)(تحقيق: د. سلوى محمد عرب) ط١، ج١، ص٤٠٤، جامعة أم القرى- مكة المكرمة.
(٥) ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر، ت٦٤٦هـ، (٢٠١٠م) الكافية في علم النحو (تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر) ط١، ص٢٢، مكتبة الآداب- القاهرة.
(٦) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج١، ص ٤٥٢.
(٧) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٢، ص١٤١. وينظر: مغني اللبيب، ص٢٣٢، قطر الندى، ص١٩٢.
(٨) ابن هانئ، سري الدين إسماعيل بن محمد، ت٧٧١هـ، شرح ألفيّة ابن مالك، (تحقيق: د. أحمد بن محمد القرشيّ) ص٣٤٩، المشرف: أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد (١٩٩٤م) جامعة أم القرى.
(٩) الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، ت٨٨٩هـ، (٢٠٠٤م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي) ط١، ج٢، ص٧٥٤، الجامعة الإسلاميّة – المدينة المنورة.
(١٠) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق،ج١، ص٤٥٣.
(١١) السّيوطيّ، البهجة المرضية، مصدر سابق، ص٢٠٩.
(١٢) النجار، محمد عبد العزيز، (٢٠٠١م) ضياء السالك إلى ألفيّة ابن مالك، ط١، ج٢، ص٧٨، مؤسسة الرسالة.

ابن خروف في نصِّه السابق وذلك أن يكون الفعل المذكور أو ما في معناه بحيث لو سلِّط على الاسم المتقدم لكان معمولاً لهما.قال الجَوجَريّ: " إنّما لم تكن مسائل الرفع من باب الاشتغال؛ لأنّه لا يصحّ فيها أن يعمل العامل المشغول في الاسم السابق لما تبيّن. والقاعدة أنّ ما لا يعمل لا يفسِّر عاملا"(١).

ورد اللقانيّ على ابن هشام فقال:" بل هو صادق عليه بقطع النظر عمّا يعرض له من وقوعه بعدما يختص بالاسم مثلاً، ثمّ في قوله(لا يصدق عليه) تجوز؛ إذ حدّ الاشتغال إنّما يصدق على الاشتغال لا المشتغَل عنه"(٢).

موقف الصّبان:

رجّح الصّبان ما ذهب إليه ابن مالك من عدّ ما يجب فيه رفع الاسم المتقدم، من باب الاشتغال، واحتجّ له، فقال:" والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم أنّ العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته، والمنع من عمله لعارض"(٣).

ووضّح الصّبان حُجّة المانعين، فقال: " أي ؛لأنّه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرّغ له العامل،أو مناسبه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثيّة"(٤).

ومن كلام الصّبان نرى أنّ ابن مالك فرّق بين العامل الذي لا يجوز له العمل فيما قبله أصلاً والعامل الذي يجوز له العمل لكن منعه من العمل مانع؛ فما امتنع عمله فيما قبله لذاته لا يدخل في باب الاشتغال؛ أي أنَّ تعريف النحاة للاشتغال قاصر.

لم يكن الصّبان أوّل من وافق ابن مالك من حواشي الأشمونيّ، فقد رجّحه ابن قاسم العباديّ(٥) والبليديّ(٦) والتونسيّ(٧).

---

(١) الجَوجَريّ، شرح شذور الذهب، مصدر سابق،ج٢، ص٧٥٤.
(٢) ينظر رأيه في: شرح التصريح بهامش حاشية ياسين الحمصيّ، مصدر سابق،ج٢، ص٣٦٢.
(٣) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق،ج٢، ص١٠٩.
(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٥) ابن قاسم، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج٢، ل٤٢/ب.
(٦) البليديّ، حاشية البليديّ، مصدر سابق، ج٢، ل١٧٩/ أ.
(٧) التونسيّ، زهرة الكواكب لبواهر المواكب، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٢.

ذكر الصّبان أن الأشمونيّ ذهب بمذهب متابع لابن هشام فقال:" وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح"(١) وكلام الصّبان يُشعر باختلاف رأي ابن هشام؛ الذي خالف ابن مالك في أوضح المسالك (٢) وتابعه الأشمونيّ، بينما في شرح قطر الندى، وشذور الذهب(٣) جعل ما يجب فيه رفع الاسم المتقدم، من باب الاشتغال، فدلّ على موافقته لابن مالك، قال ابن هشام في القطر:" وأمّا وجوب الرفع فيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسميّة كإذا الفجائيّة كقولك خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، فهذ لا يجوز فيه النصب لأنّه يقتضي تقدير الفعل وإذا الفجائيّة لا تدخل إلّا على الجملة الاسميّة"(٤).

وقد ذكر ابن مالك موضعين من مواضع الرفع: هما أن يتقدّم على الاسم ما هو مختص بالابتداء، ومثل لهما بـ"إذا" المفاجأة، نحو: "أتيت فإذا زيد يضربه عمرو"، و"ليتما" نحو: "ليتما بشر زرته(٥) وزاد الأشمونيّ واو الحال، فقال:" ومما يختص بالابتداء – أيضاً - واو الحال في نحو: "خرجت وزيد يضربه عمرو"؛ فلا يجوز و"زيدا يضربه عمرو"، بنصب "زيد"(٦).

وقد نبه الصّبان على ضابط زيادة واو الحال فقال:" اختصاص واو الحال بالابتداء ليس في جميع الأحوال بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا" وأجاب الصّبان عن عدم جواز "زيدا يضربه عمرو"، بنصب "زيد" فقال:" إنّ الجملة المضارعيّة المثبتة الواقعة حالا يمتنع فيها الربط بالواو" وقد ذكره ابن مالك في باب الحال، ولم يذكره في باب الاشتغال للاحترازات التي فيه فقال في باب الحال(٧):

وَذاتُ بَدءٍ بِمُضارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَميراً ومِنَ الواوِ خَلَتْ

ووضع الصّبان - أيضاً - ضابطاً للام الابتداء فقال:" ومما يختص بالابتداء لام الابتداء إذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو إني "لزيد ضربته"(٨) وتبعه الخضريّ(٩).

---

(١) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق،ج٢، ص١٠٩.
(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٢، ص١٤٩.
(٣) ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ص١٩٦. وينظر: شذور الذهب له، ص٥٤٨
(٤) ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ص١٩٦.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٢، ص١٣٩. ينظر: شرح الكافية الشافية له ج٢، ص٦١٦.
(٦) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٠.
(٧) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٣٣
(٨) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق،ج٢، ص١٠٩.
(٩) الخضريّ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، مصدر سابق،ج١، ص٣٥٠.

الترجيح:

يرى الباحث أنّ ما ذكره ابن مالك وأيّده الصّبان من جعل مسائل وجوب الرفع من الاشتغال هو المتجه إليه والأولى؛ لعدة أسباب:

الأوّل: أنّ عمل الفعل منع بوجود (إذا) الفجائيّة، ودخول (ما) على (ليت) فإذا حذفتا تفرّغ الفعل للعمل.

الثاني: لأنّ الفعل في (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) يقدر مؤخراً، فلا يتقدّم على المبتدأ، فضلاً عن أن بناء الجملة يحكي المقصود من المعنى، بإحداث التوكيد أولاً من خلال تقديم المفعول، والمفاجأة ثانياً من حيث إيلاؤه لـ(إذا) الفجائيّة.

الثالث: أنّ هذه المسألة ليس فيها فائدة كبيرة، سواءٌ ذكرت في باب المبتدأ والخبر، أو في باب الاشتغال، ولكن ذكرها في باب الاشتغال أولى من الناحيّة التعليميّة؛ حتى تنضبط هذه المسألة لدى المتعلمين.

الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصليّ

في باب الحال قال في الألفيّة والكافية[١]:

وَسَبْقَ حالٍ مَا بحَرفٍ جُرَّ قَدْ أبَوا وَلا أمنَعُهُ فَقَد وَرَدْ

صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد، فإن كان مجروراً بحرف جر زائد فلا خلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها، نحو : (ما جاء من أحد راكباً، فـ(راكبا) حال من (أحد) المجرور لفظاً بـ(مِنْ) الزائدة ؛ ولذلك يجوز تقديم الحال على صاحبها ؛ فتقول : (ما جاء راكباً من أحدٍ)[٢] أمّا إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي، نحو : (مررت بهند جالسةً) ففي تقديم الحال على صاحبها من هذه الحالة خلاف.

وجه الخلاف: أنّ ابن مالك أجاز تقديم الحال نحو : (مررت بهند جالسةً) مستدلّاً بالسماع والقياس، فقال:" بل الصحيح جواز التقديم في نحو (مررت بهند جالسةً) وإنّما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع" [٣]واختار الأشمونيّ المنع، وردّ الشواهد الشعريّة بأنَّها ضرورة على مذهب الجمهور، فقال:"والحقّ أنْ جواز ذلك مخصوص بالشعر"[٤]، وذهب الكوفيّون إلى التفصيل.

المناقشة والتحليل

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب، هي:

المذهب الأوّل: جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

أجاز بعض النحاة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصليّ، نحو، (مررت جالسةً بهندٍ) نسبه خالد الأزهريّ لبعض الكوفيّين[٥] واختاره ابن مالك، كما قال في الألفيّة والكافية[٦]، وأشار في التسهيل إلى أنّ تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف ضعيفٌ على الأصح لا ممتنع.

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٣٣، شرح الكافية الشافية ٢، ص٧٤٣.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ٢، ص١٩.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٣٣٧.
(٤) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ٢، ص١٨.
(٥) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق، ج١، ص٥٩٠.
(٦) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٣٣، شرح الكافية الشافية ٢، ص٧٤٣.

وأخذ بهذا المذهب ابن كيسان، وأبو علي الفارسيّ[١] وابن جنيّ[٢] وابن برهان[٣] وابن ملكون والعكبريّ في أحد قوليه[٤] وأبو حيّان[٥] والمراديّ[٦] والسلسيليّ[٧] وابن طولون[٨].

واحتجّ ابن مالك لمذهبه بالسماع والقياس:

أمّا السّماع: فكقوله تعالى:" ﴿ وَما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ [٩] (كافة) حال من (الناس) وقد تقدم على المجرور باللام، وبقوله تعالى﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [١٠] فـ(على قميصه) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دم) المجرور بالباء؛ فتقدم الحال.

واحتجّ ابن مالك أيضاً بالمسموع من أشعار العرب فقال:" وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم" وذكر مجموعة من الشواهد هي:

قول الشاعر[١١]:[من الطويل]

فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ فلن يذهبوا فِرْغًا بقتل حبالِ

حيث تقدم الحال(فِرْغًا) على صاحبها المجرور بحرف جر(بقتل).

---

(١) أبو علي الفارسيّ، المسائل الحلبيات مصدر سابق، ط١، ص١٧٩.
(٢) ابن جني، أوضح المسالك في ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٦. ينظر: اللمع في العربية ص ٦٣.
(٣) ابن برهان، شرح اللمع، مصدر سابق، ج١، ص١٣٤.
ابن برهان: هو أبو قاسم عبد الواحد بن برهان العكبريّ الأسديّ، توفي سنة ٤٥٦هـ، له أصول اللغة، وشرح اللمع، والاختيار وغيرها.
(٤) العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت٦١٦هـ، (١٤١٩هـ) التبيان في إعراب القرآن (أعده فريق بيت الأفكار بالاعتماد على تحقيق: علي محمد البجاويّ) ص٢٠٩. بيت الأفكار الدولية.
(٥) ابو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٩، ص٧٥.
(٦) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٢، ص٧٠٦. وينظر: شرح التسهيل للمراديّ، ص٥٦٧.
(٧) السلسيليّ، شفاء العليل، مصدر سابق، ج٢، ص٥٢٩.
(٨) ابن طولون، شرح ابن طولون، مصدر سابق، ج٢، ص٤١١.
(٩) سورة سبأ: ٢٨.
(١٠) سورة يوسف: ١٨.
(١١) البيت لطُلَيْحَةُ بْنُ خُوَيْلِدٍ، ينظر: الصحاح الجوهريّ، ج٤، ص١٦٦٥، ومجمع الأمثال للميداني، ج٢، ص٢٢١، شرح الشواهد الكبرى للعيني، ج٣، ص١١٢٣، وشرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شُرّاب، ج٢، ص٢٣٢. قال الصبّان: "(فِرْغًا) بكسر الفاء وفتحها كما قال شيخ الإسلام، وإن اقتصر العينيّ ومن تبعه على الكسر؛ أي هدرا حال من قتل" ٢، ص٢٦٤.

وقول الشاعر[١]: [من الطويل]

لَئنْ كانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمانَ صادِياً إلــيَّ حبِيبـــاً، إنّـهــا لَحَبِيــبُ

حيث تقدم الحال(هَيْمانَ صادِياً) على صاحبها المجرور بحرف جر (إليَّ).

وقول الشاعر[٢]: [من الطويل]

إذا الْمَرءُ أَعيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشئاً فَمَطْلَبُها كَهْـلاً عَلَيْــهِ شَدِيــدُ

حيث تقدم الحال(كَهْلاً) على صاحبها المجرور بحرف جر (عَلَيْهِ)

وقول الشاعر[٣]: [من الطويل]

تَسَلَّيْتُ طُراً عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْراكُمُ، حَتَّى كأنّكم عِنْدِي

حيث تقدم الحال(طُراً) على صاحبها المجرور بحرف جر (عَنْكُمُ)

وقد أجاز أيضاً تقديم حال المجرور عليه، وعلى العامل كقول الشاعر[٤]: (من الخفيف)

غافلاً تَعْرِضُ الْمَنِيّة لِلمَرْ ءِ فَيُدْعَى، ولاتَ حِينَ نِداءِ

أراد(تَعْرِضُ الْمَنِيّة غافلاً)

---

(١) اختلف في نسبته؛ فقيل: لعروة بن حزام العذري، وقيل: لقيس بن ذريح، وقيل: لمجنون ليلى، وقيل: لكثيرّ عزَّة، فنسبه البغدادي في خزانة الأدب، ج٣، ص(٣١٢، ٣١٣، ٣١٨) لعروة بن حزام وهو في ديوانه برواية(عطشان صادياً)، (تحقيق: أنطون محسن القوّال/١٩٩٥م)، ط١، ص٢٣، دار الجيل – بيروت، ونسبه المبرد في الكامل في اللغة والأدب (ص ٣٧٩) لقيس بن ذَرِيح، وهو في ديوانه برواية (حَرّان صادياً)، (تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي/٢٠٠٤م)، ط٢، ص ٦٠، دار المعرفة – بيروت، ونسبه البكريّ في سمط اللآلي، ج١، ص١١٩، ص٢٠٠) لمجنون ليلى، وهو في ديوانه برواية (حَرّان) ص٤٩، ونسبه العيني لكثيّرعزَّة في شرح الشواهد الكبرى، ج٣، ص١١٢٥، وهو في ديوانه تحت عنوان "أبيات منسوبه لكثيّر"(تحقيق: د. إحسان عباس / ١٩٧١م)، ص٥٢٢، دار الثقافة – بيروت، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص ٣٣٨، وشرح الكافية لابن مالك، ج٢، ص٧٤٥، وشرح الكافية للرضيّ، ج١، ص٢٠، وشرح ابن الناظم، ص٢٣٦، والتكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٩، ص(٧٣، ٧٥) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٦٤، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ص٢٢٨٧، وشرح الأشمونيّ، ج٢، ص١٦، والخزانة (٣، ص ٢١٢).

(٢) اختلف في نسبته، قيل أنه للمغلوط السعدي القريعي في ملحق ديوانه ص٣٢٤، وقيل لسويد بن حذاق العبديّ، وقيل للمخبل السعدي، وهو مارجحه البغدادي حيث قال: رأيت نسبتها للمخبل السعدي وقال إنّها أبيات مستجادة، وأورد عددا منها ومما أورده منها قوله:

وكائن رأينا من غني مذمم وصعلوك قوم مات وهو حميد

ينظر: المرزوقيّ، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن، ت٤٢١ هـ، (٢٠٠٣ م) شرح ديوان الحماسة (تحقيق: غريد الشيخ)، ط١،ص٨٠٦، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، والتبريزي، يحيى بن علي بن محمد، ت٥٠٢هـ، شرح ديوان الحماسة (تحقيق: محمد محيي عبد الحميد)، ج٢، ص ١٨، دار القلم – بيروت.

(٣) لم أقف على قائله: ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢، ص ٣٣٨، و شرح ابن الناظم ص ٢٣٦، والتذييل والتكميل لابي حيّان ٩، ص٧٣، البحر المحيط لأبي حبان ٨، ص٥٤٩، وأوضح المسالك لابن هشام ٢، ص٢٦٧، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥، ص٢٢٨٧، شرح الشواهد الكبرى للعيني ٣، ص١١٢٧، شرح الأشمونيّ ٢، ص١٥، وشرح التصريح للأزهريّ ١، ص٥٩٠، وحاشية الصبّان ٢، ص٢٦٣، ورواه ابن طولون في شرحه: (بعدكم) بدلا من (بينكم) ج١، ص٤١١. ولم اعثر على غيره قال ذلك.

(٤) لم أقف على قائله: ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٣٣٧، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص٣٣٨، و شرح ابن الناظم ص ٢٣٦، والتذييل والتكميل لأبي حيّان ٩، ص٧٣، البحر المحيط لأبي حبّان ٨، ص٥٤٩، وأوضح المسالك لابن هشام، ج٢، ص٢٦٧، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥، ص٢٢٨٧، شرح الشواهد الكبرى للعيني ٣، ص١١٢٨، شرح الأشمونيّ، ج٢، ص١٦، وحاشية الصبّان، ج٢، ص٢٦٣.

وقول الشاعر[١]: [من الكامل]

مَشغوفةً بك قد شُغِفتُ وإنّما حُمَّ الفراقُ فما إليك سبيلُ

أراد (شُغِفتُ بك مَشغوفةً)

أمّا القياس فإن المجرور بحرف مفعولٌ به في المعنى، لا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يُمنع تقديم المفعول به، فـ (جالسةً) في قولنا: (مررت بهند جالسةً) منصوب بفعل (مررت) وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، وحرف الجر الذي عداه لا عمل له إلّا الجر، والمجرور به بمنزلة المنصوب الذي يجوز تقديمه، فجاز قياساً تقدم الحال.

ولما كان تقديم الحال على صاحبها بهذه الهيئة جائزاً عنده - وإن كان ممتنعاً عند غيره - استخدمه في باب "أفعل التفضيل" حيث قال[٢]:

وَأفعَلَ التَّفضِيلِ صِلهُ أبَدَا تَقديراً أو لفْظًا بِمِنْ إن جُرِّدَا

فقوله: "تقديراً أو لفظاً" مصدران في موضع الحال من المجرور بعدهما. وعند المانعين منصوبان على إسقاط (في)[٣].

المذهب الثاني: منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر في النثر، وجوازه في الشعر للضرورة.

لا يجوز عند أكثر النحويّين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا يجوز عندهم أن يقال في "مررت بهندٍ جالسةً" مررت جالسةً بهند، قياساً على المجرور بالإضافة في امتناع تقدم حاله عليه، واختاره الأشمونيّ، فقال:" والحقّ أنّ جواز ذلك مخصوص بالشعر"[٤].

---

(١) لم أقف على قائله، ينظر: شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك ١٢٣٦، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ ٣، ص ١٦٢، تمهيد القواعد لناظر الجيش ٥، ص٢٢٨٨، والأشمونيّ، ج٢، ص ١٧و حاشية الصبّان، ج٢، ص٦٤، وروي: (حُتِمَ: حُمَّ) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص ٣٣٩، وابن مالك، جمال الدين بن محمد بن عبدالله، ت٦٧٢هـ، (١٩٧٧م) شرح عمدة الحافظ (تحقيق: عدنان الدوري)، ج١، ص٤٢٨، مطبعة العاني – بغداد، التذييل والتكميل لأبي حيّان ٩، ص٧٣، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦هـ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق: أحمد محمد الخراط)، ج٩، ص١٨٧، دار القلم – دمشق.

(٢) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٣) الحندود، إبراهيم بن صالح، (٢٠١٠م) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، ص٤١٦. الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

(٤) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص١٨.

وقد نصَّ سيبويه على المنع، إذ قال: " ومن ثَمَّ صار: مررت قائماً برجل لا يجوز"[١] وتابعه أكثر النحويّين، منهم المبرّد[٢] والزّجّاج[٣] والنحاس[٤] الصيمريّ[٥] وابن جنيّ[٦] في قوله الآخر، مكيّ القيسيّ[٧] والثمانينيّ[٨] والزمخشريّ[٩] وابن الشجريّ[١٠] والأنباريّ[١١] والعكبريّ في قوله الآخر[١٢] وابن هشام[١٣]وناظر الجيش[١٤] والشّاطبيّ[١٥] والدماميني[١٦].

وأيّد الأشمونيّ حُجّة الجمهور فقال:" بأنّ تعلّق العامل بالحال ثانٍ لتعلّقه بصاحبه؛ فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، أنّ فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير"[١٧].

أي أنّ العلّة في المنع هي أنّ الفعلَ وصلَ إلى صاحب الحال بواسطة حرف الجر، والحالُ تابعة لصاحبها، وصاحبُها مجرور بحرف الجر، فكأنّ الحال جُرّت بذلك الحرف نفسه، وهذا ممنوع؛ لأنّ الفعل يتعدّى إلى شيئين بحرف واحد، ولا بد أن يتغير معنى الحرفين.

ويردّ على هذا المذهب بقول ابن مالك أنّ المجرورَ بالحرف مفعولٌ به في المعنى، فكما لا

---

(١) سيبويه ، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص١٢٤.
(٢) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج٤، ص١٧١.
(٣) الزجاجيّ، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج٤، ص٢٥٤.
(٤) النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص٣٤٧.
(٥) الصيمريّ، التبصرة والتذكرة، مصدر سابق، ج١، ص٢٩٧.
(٦) ابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص٦٣.
(٧) مكيّ القيسيّ، أبو محمد مكي بن طالب، ت٤٣٧هـ، (١٤٠٥هـ) مشكل إعراب القرآن (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن)، ط٢، ج٢، ص٥٨٨، مؤسسة الرسالة – بيروت.
(٨) ابن الشجريّ، أمّاليّ ابن الشجريّ، مصدر سابق، ج٢، ص١٦.
(٩) الزمخشريّ، الكشّاف، مصدر سابق، ج١، ص٥٣٩، ج٢، ص٤٥١.
(١٠) المصدر نفسه، ج٢، ص١٥-١٦.
(١١) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٨٠، والتكميل والتذييل، ج٩، ص٧٤، وتوضيح المقاصد، ج٢، ص٧٠٦، وشرح الأشمونيّ، ج٢، ص١٨، وحاشية الصبّان، ج٣، ص٢٦٤.
(١٢) العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص١٠٦٩.
(١٣) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٨.
(١٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٥، ص٢٢٨٥.
(١٥) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، مصدر سابق، ج٣، ص٤٥٦.
(١٦) ينظر: حاشية الصبّان، ج٢، ص٢٦٢.
(١٧) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص١٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٣٣٦، والتكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٩، ص٦٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ص٢٢٨٥، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص٣٠٧.

يمتنعُ تقديم حال المفعول به، قلتَ: رأيتُ راكباً زيداً، فـ(زيداً) مفعول بـه صراحةً، و(راكباً) حالاً تقدّمَ عليه، كذلك (مررتُ جالسةً بهندٍ), فـ(هند) مفعول به في المعنى، فلا يمتنعُ تقديم حالِه عليه، كما لا يمتنعُ تقديم حال المفعول به[١] فإذا قلتَ: رأيتُ راكباً زيداً، فـ(زيداً) مفعول بـه صراحةً، وراكباً تقدّمَ عليه، كذلك (مررتُ جالسةً بهندٍ), فـ(هندٍ) مفعول به في المعنى، فما الفرق بينهما؟ إلّا كونُ هذا جُرّ بحرف جر[٢].

أمّا في كلمة (كافّة) فقد قال ابن مالك:" وما استعملت العرب كافّة قط إلّا حالاً، كذا قال ابن برهان. وكذلك أقول"[٣] وخالفه ابن هشام فقال:" ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدي (أرسل) باللام، والأوّل ممتنع، والثاني خلاف الأكثر"[٤] وتابعه الأشمونيّ[٥] وارتضيا قول الزّجّاج على أنّ (كافّة) الآية حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث.

واعترض الأزهريّ على ابن هشام منتصراً لمذهب ابن مالك فقال:" ويدفع الأوّل بأنّ تقديم المحصور بـ(إلّا) ليس ممتنعاً عند الجميع، كيف وقد قال الموضّح في باب الفاعل في المحصور بـ(إلّا): وأجاز البصريون، والكسائيّ، والفرّاء، والأنباريّ تقديمه على الفاعل، وأي فرق بين الحال والمفعول؛ لأنّ الاقتران بـ(إلّا) يدلّ على المقصود.

ويدفع الثاني بأنّ مخالفة الأكثر لا تضر، فإن تعدي (أرسل) باللام كثير، فصيح، واقع في التنزيل كقوله تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [٦].

وبذات الرد يُرد على الأشمونيّ فقد منع تقدم الحال المحصور بـ(إلّا) وأجاز تقديم المفعول المحصور بـ(إلّا) فالحال من باب أولى يجوز تقديمه، فلا فرق بين الحال والمفعول.

وقد ردّ ابن مالك قول الزّجّاج بأنّ إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع، ولا يتأتى غالبًا إلّا في أبنية المبالغة كـ(نسّابة) و(فَروقة) و(مِهذارة) و(كافّة) بخلاف ذلك، فإن حمل على (راوية) فهو حمل على شاذ، كونها على فاعلّة. فإن حملت على رواية حملت على الشاذ؛ لأنّ لحاق تاء المبالغة

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص٧٤٤. وشرح التسهيل، ج٢، ص٣٣٧-٣٣٨. بتصرف.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٣٣٧.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها
(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٩.
(٥) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص١٨.
(٦) سورة النساء: ٧٩.

لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ، فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه، فكيف على شاذ الشاذ؟ "[١] وارتضاه أبو حيّان، وعلّل بأن: "اللغة لا تساعد على ذلك؛ لأنّ (كفّ) ليس بمحفوظ أنّ معناه (جمع)" [٢].

بقي قول آخر في الآيّة ردّه ابن مالك وهو قول الزمخشريّ[٣]: (كافّة) صفة لإرساله فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو مصادم لنقل ابن برهان[٤] أنّ (كافّة) لم تستعمله العرب إلّا حالاً، وأنّ الصفة لا تنوب عن الموصوف إلّا إذا كان معتاداً ذكرها معه. وكذلك فعل الصّبان.

وبعد أن ردّ ابن مالك قول الزّجّاج والزمخشريّ تعيّن له القول الثالث فقال:" وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث، وهو أن يكون الأصل (وما أرسلناك إلّا للناس كافّة) فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجروراً"[٥] واستدل أيضاً بقول أبي على الفارسيّ: (زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك) على أنَّ المراد :(زيد خير منك خيرَ ما تكون) فجعل (خير ما تكون) حالا من (الكاف) المجرورة وقدّمها، فقال:"وهذا موافق لقول ابن برهان"[٦].

وأمّا الزمخشريّ[٧] فأعرب (على قميصه) في قوله تعالى﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٨] في محل نصب على الظّرفيّة، وكأنَّه قيل: وجاءوا فوق قميصه بدم كذب، ويُرَدّ عليه أن هذا الإعراب فرار من تقديم الحال على صاحبها المجرور؛ لأنّ السماع يجوّزه، والقياس يعضده، كما قال العيني[٩].

وقد حكم الأشمونيّ على الشواهد الشعريّة السابقة بأنَّها ضرورة شعريّة؛ أي أنَّها ليست من

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٣٣٧-٣٣٨. بتصرف.
(٢) أبو حيّان، البحر المحيط، مصدر سابق، ج٨، ص٥٤٩.
(٣) الزمخشريّ، الكشّاف، مصدر سابق، ج١، ص٥٣٩.
(٤) ابن برهان، شرح اللمع، مصدر سابق، ج١، ص١٣٤.
ابن برهان: هو أبو قاسم عبد الواحد بن برهان العكبريّ الأسديّ، توفي سنة ٤٥٦هـ، له أصول اللغة، وشرح اللمع، والاختيار وغيرها.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٣٣٨.
(٦) المصدر السابق الصفحة نفسها.
(٧) الزمخشريّ، الكشّاف، مصدر سابق، ج٢، ص٤٥١.
(٨) سورة يوسف: ١٨.
(٩) العينيّ، شرح الشواهد الكبرى، مصدر سابق، ج٢، ص١١٢٦.

تقدم الحال، فقال:" والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر"[١] وتأول غيره أن (طراً) حال من "عنكم" محذوفة مدلولا عليها بـ"عنكم" المذكورة"[٢] و(هَيْمانَ صادِياً) حالان من الماء للمبالغة في الوصف[٣] و(كَهْلاً) حال من فاعل المطلب، والمطلب مصدر ميمي مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، والتقدير(فمطلب المرء إياها – أي المروءة- في حال كهولته شديد عليه).

ولم أقف لهم –في حدود ما بين يدي من مصادر- على تأويلات أخرى لبقيّة الأبيات، ولعل هذه التأويلات لأجل الابتعاد عن القول بجواز وقوع الحال من المجرور المتقدم عليه، كما قال العيني[٤] وإن أكثر الردود قوة ؛ هو ورود هذا التقديم في أفصح الكلام، وأشعار العرب الموثوق بعربيتهم، ناهيك أن كثيراً من التأويلات-سواء في القرآن الكريم أو الشعر- يدخلها الاحتمال، فلا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس كما أفاد الصّبان نقلاً عن المراديّ، الذي قال: " فإن قلت: قوله: "فقد وَرَد" دعوى لم يقُم عليها دليل، إذ لم يرد نص بذلك لأنّ الآيّة التي استدل بها، والأبيات محتملة للتأويل، قلت: ظاهرها يدلّ على دعواه، والاحتمال في بعضها بعيد جداً، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس، فليس هذا موضع الكلام على الآية، ولا على الأبيات"[٥].

المذهب الثالث: التفصيل؛ بالنظر إلى صاحب الحال إنّ كان مضمراً أم ظاهراً.

نسب هذا المذهب للكوفيّين، فإنهم لم يختلفوا مع البصريّين في جواز تقدم الحال إنّ كان الحال مجروراً بحرف زائدٍ، نحو: ما جاءني من أحد عاقلاً، فيجوز ما جاءني عاقلاً من أحد، ولكنّهم فصَّلوا القول بجواز،أو منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍ أصلي بحسب صاحب الحال - إنّ كان مضمراً - أو ظاهراً:

فمذهب البصريّين منع تقديم الحال مطلقًا، سواء أكان ذو الحال ظاهراً أم مضمراً، فلا تقول: (مررت ضاحكة بهندٍ) واختاره الأشمونيّ، وأجاز ذلك من المتأخرين ابن مالك ومن وافقه.

---

(١) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٢، ص١٨.
(٢) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص٥٩٠.
(٣) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ٣، ص٢١٢.
(٤) العينيّ، شرح الشواهد الكبرى، مصدر سابق، ج٢، ص١١٢٦.
(٥) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٢، ٧٠٦.

أمّا الكوفيّون ففصّلوا القول:

- إن كان مضمراً، نحو: (مسرعين مررت بك) و(مررت مسرعين بك) جاز تقدمه.
- وإن كان ظاهراً، فيحتمل أن يكون الحال اسما، أو غير اسم:
- وإن كان اسماً: فلا يجوز التقديم، لا يجوز: (مررت ضاحكة بهند).
- وأمّا إنّ كان غير اسم: كالفعل مثلاً نحو (مررت بهند تضحك) جاز تقديم الحال على المجرور، فتقول: (مررت تضحك بهند) (١).

أي أنّ الكوفيين منعوا تقدم الحال إنّ كان صاحب الحال اسماً، وهو محجوج بالسماع السابق.

(١) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٦، ص٧٤، بتصرف، وارتشاف الضرب له، ج٣، ص١٥٧٩، همع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص٣٠٧.

الترجيح

ويترجّح للباحث ما ذهب إليه ابن مالك ورجّحه الصّبان من أنّه يجوز تقديم الحال من المجرور بحرف الجر على صاحبه، ويجوز القياس عليه، ويستند الباحث في ترجيحه على:

الأوّل: ردّ الصّبان "بأنّه يكفي في الظنيّات ظواهر الأدلة، ما لم يردها صريح، لا سيما مع مساعدة القياس"(١).

الثاني: ما استند إليه محيي الدين عبد الحميد عندما ردّ على الأشمونيّ بعدة مقدمات هي:

- أنّ ابن مالك احتجّ بآيتين من القرآن.
- أنّ الشواهد التي استشهد بها ابن مالك كثيرة، وليس أكثرها مجهولة النسبة إلى قائليها.
- أنّ هذه الشواهد استشهد بها فحول النحاة.
- قوة القياس الذي عضد به مذهبه.

فقال محي الدين بعد هذه المقدمات: " كل أولئك لا يجعل عندنا مجالاً للتردد في ترجيح ما ذهب إليه – ابن مالك -، وردّ ما ادعى الشارح أنّه الحق، ونقول: بل الحق أن يجوز تقديم الحال من المجرور بحرف الجر على صاحبه، ويجوز القياس على ما سمع من ذلك، ويكفي وروده في أفصح كلام، وما تحمل به الجماعة من الوجوه التي خرجوا عليها الآيتين مما لا يسوغ الأخذ به، وما أورده على وجوه استدلال ابن مالك كلام لا يعول عليه منصف"(٢).

الثالث: قول العينيّ في تأويلات النحاة، وحملها على الضرورة، فقال: "لعل هذا التأويلات لأجل الهروب عن القول بجواز وقوع الحال من المجرور المتقدم عليه"(٣).

الرابع: و قول العينيّ عن حُجّة الجمهور في عدم تأويل كافة الأبيات فقال: " وقالوا أيضاً: فلو لم يؤول فلا حُجّة فيه؛ لأنّ الشعر يجيء فيه ما لا يسوغ في الكلام"، وهذا الردّ يردّ عليهم(٤).

ويرى الباحث أنّه لا داعي للتعسف في تأويل ما ورد أو الحكم عليه بأنّه ضرورة لمسايرة قول الجمهور، فقد وردت شواهد متعددة تؤيّد ذلك، فإن الذين أجازوا التقديم معهم النص من القرآن الكريم والسماع عن العرب، وليس مع المانعين سوى التعليل.

---

(١) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٣.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، هامش(١) ج٢، ص١٨.
(٣) العينيّ، شرح الشواهد الكبرى، مصدر سابق، ج٢، ص١١٢٦.
(٤) المصدر نفسه.

الخلاف في (مِن) المصاحبة لـ(أفـعَل) التفضيل

قال ابن مالك في باب أفعل التفضيل[١]:

وَأفعَلَ التَّفضِيلِ صِلهُ أبَدَا تَقديراً أو لفْظًا بِمِنْ إن جُرِّدَا

اختلف النحويون في(مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل نحو: (زيد أفضل من عمرو)؛ فذهب ابن مالك بأنَّها للمجاوزة، وذهب المبرّد وتابعه الأشمونيّ إلى أنَّها لابتداء الغاية دون تبعيض، وذهب سيبويه إلى أنَّها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض، وذهب ناظر الجيش إلى أنَّها بيانيّة متابعاً لابن هشام الخضراويّ، وهو ضعيف، كما سيأتي بيانه.

المناقشة والتحليل

في هذه المسألة أربعة مذاهب هي:

المذهب الأوّل: (من) بمعنى المجاوزة.

نسب أبو حيّان[٢] هذا المذهب لابن ولّاد[٣][٤] وبه أخذ ابن مالك، فـ(مِنْ) من قولك:(زيد أفضل من عمرو) للمجاوزة؛ أي مجاوزة الفاضل بمعنى زيادته في الوصف؛ أي جاوز زيد عمراً في الفضل أو الانحطاط، قال ابن مالك:" فإن القائل (زيد أفضل مِنْ عمرو) كأنَّه قال: جاوز زيد عمراً في الفضل. وهذا أولى من أن يقال لابتداء الارتفاع في نحو أفضل منه، والانحطاط في شرّ

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٤٤، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص ٣٢،دار العروبة.
(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق،ج١١، ص١٢٩، وبنظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٨٩٢.
(٣) **ابن ولادة**: هو محمد بن الوليد(وشهر الوليد بولاد) التميمي أبو الحسين، نحوي من أهل مصر مولداً ووفاة، أخذ بمصر عن الدينوري وغيره، لقي المبرّد وثعلبا، وجاد بالمال في سبيل نقل كتاب سيبويه من المبرّد وقراءته عليه، وبعد التزود رجع أدراجه إلى مصر، فهو أول من أدخل كتاب سيبويه البلاد المصريّة، توفي بمصر سنة ٢٩٨هـ، وله من التصانيف (المنمق في النحو) ينظر: بغيّة الوعاة للسيوطيّ، ج١، ص٢٥٩، ونشأة النحاة للطنطاوي ص١٤٨.
(٤) ابن ولادة، أبو العباس أحمد بن محمد ولّادة التميميّ (ت٣٣٢هـ)الانتصار لسيبويه على المبرد (تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان)، ط١، ص٢٥٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

منه كما زعم سيبويه؛ إذ لو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن تقع بعدها (إلى)"[1]. وبه أخذ الرضيّ[2] والشّاطبيّ[3].

واعترض ابن مالك على مذهب سيبويه أن تكون بمعنى التبعيض محتجاً بأمرين[4]:

الأوّل: عدم صلاحيّة (بعض) في موضعها.

الثاني: صلاحيّة كون المجرور بها عاماً كقولك:(الله أعظم من كلِّ عظيم، أرحم من كلِّ رحيم).

بهذه الحججّ تعيّن لابن مالك القول بأنّ (من) للمجاوزة، فقال:" وإذا بطل كون المصاحبة أفعل التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض، تعيّن كونها لمعنى المجاوزة"[5]

ورَدّه الصّبان بأنّه: " يؤخذ من قول سيبويه في هو (أفضل من زيد) فضله على بعض ولم َيـعُمّ، أن المراد بالتبعيض كون مجرورها ًبعضاً لا التبعيض المتقدم في حروف الجر وحينئذٍ لا ينهض الوجه الأوّل من وجهي إبطال التبعيض"[6]؛ أي يلاحظ فيه معنى التبعيض، وإن لم تكن (من) متمحضةً للتبعيض، وإن لم يصحّ حلول لفظ (بعض) محل (من) فاللفظ عام.

واعترض ابن هشام[7] بأنَّها لو كانت للمجاوزة لصحّ أن يوضع موضعها (عن) وردّ الصّبان على هذا الاعتراض بأنّه ضعيف ولا ينهض على حُجّة ابن مالك من جهتين[8]:

الأوّل: أنّ المراد بالمجاوزة زيادة الفاضل المفضول؛ بمعنى زيادته عليه في الوصف، والمراد أنَّها تفيد ذلك مع بقيّة التركيب لا وحدها.

الثاني: أنّ صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع، وهنا منع مانع وهو الاستعمال؛ لأنّ اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلّا (من).

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص١٣٤.
(٢) الرضيّ، شرح الرضيّ، مصدر سابق، ج٣، ص٥٩٤.
(٣) الشّاطبيّ، المقاصد الشافيّة، مصدر سابق، ج٣، ٥٩٤.
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص١٣٤.
(٥) المصدر السابق، ج٣، ص١٣٦.
(٦) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٣، ص٦٥.
(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص٤٣٢.
(٨) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٣، ص٦٥-٦٦ بتصرف.

المذهب الثاني: (**من**) **بمعنى ابتداء الغاية**.

قال المبرّد:" وقولك:(زيد أفضل من عَمْرو) إنَّما جعلت غَاية تفضيله عمراً فإذا عرفت فضل عَمْرو علمت أَنَّه فَوْقه"(١) أي ابتدأ إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو(٢).

خالف الأشمونيّ ابن مالك وذهب إلى أنَّ (من) لابتداء الغاية متابعاً للمبرّد والمراديّ(٣) فقال: " والظاهر -كما قال المراديّ- ما ذهب إليه المبرّد"(٤).

وممن اختار هذا المذهب أيضاً الأخفش الصغير(٥) وابن السّرّاج(٦) والسّيرافيّ (٧) والرمانيّ(٨) والعكبريّ(٩) وابن يعيش(١٠) وابن الحاجب(١١) وابن عصفور(١٢) وابن الضائع(١٣) وخالد الأزهريّ(١٤) والسّيوطيّ (١٥)في قوله الآخر.

قال السّيرافيّ :" فإذا قلت: (زيد أفضل من عمرو)؛ فقد زعمت أن فضل زيد ابتدأ من فضل عمرو راقياً صاعداً، فدللت بهذا على أنّه أفضل من كل أحد مقدار فضله كمقدار فضل عمرو، فكأنّك قلت: علا فضله عن هذا المقدار، فتبين المخاطب أنّه قد علا عن هذا الابتداء، ولم يعلم موضع الانتهاء، فصار كقولك:(سار زيد من بغداد) فقد علم المخاطب أن زيدا ابتدأ مسيره من بغداد، فجاوزها ولم يعلم أين انتهى، فلما كان معنى هذا الباب الدلالة على ابتداء التفضيل عن مقدار المفضل عليه، وكل من كان في محله ومنزلته"(١٦).

---

(١) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج١، ص٤٤.
(٢) ابن السّراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٩.
(٣) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٢، ص٩٣٤.
(٤) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٣٠١.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيّان، ج١١، ص١٢١، ومنهج السالك له،ص٢٣٩.
(٦) ابن السّراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٩.
(٧) السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص٦٥.
(٨) الرمانيّ، معاني الحروف، مصدر سابق، ص٩٧.
(٩) العكبريّ، اللباب، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٤.
(١٠) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٢، ص١٥٧.
(١١) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٧.
(١٢) ينظر رأيه في: الجنى الداني للمراديّ، ص٣١١.
(١٣) ابن الضائع، اللمحة في شرح الملحة، مصدر سابق، ج١، ص٤٢٦.
(١٤) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق، ج٢، ص٩٧.
(١٥) السّيوطيّ، البهجة المرضيّة، مصدر سابق، ص٣٢٠.
(١٦) السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص٦٥.

إنّ القول بابتداء الغاية يجري على مذهبين؛ لأنّه قَدْرٌ مشترك بين مذهبي سيبويه والمبرّد لكن بزيادة معنى التبعيض عند سيبويه، وعبّر ابن مالك بـ (الأولى) لرفضه أن تكون (من) هنا ابتدائيّة، فقال:" وهذا أولى من أن يقال لابتداء الارتفاع في نحو أفضل منه والانحطاط في شرّ منه كما زعم سيبويه" (١) واحتجّ بأنّ لو كان الابتداء مقصوداً، لجاز أن يقع بعدها (إلى).

وهذا القول يجري على مذهب المبرّد أيضاً؛ فردّه الأشمونيّ، و قال: " وما ردّ به الناظم ليس بلازم؛ لأنّ الانتهاء قد يترك الإخبار به، لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء"(٢).

وهذا ما رُدّ به على ابن ولّاد، كما قال أبو حيّان:" بأنّه لا يلزم من ذكر الابتداء ذكر الانتهاء، فقد لا تذكره، إمّا لكونك لا تعلم إلى أين انتهى، وإمّا لكونك لا تريد أن تخبر به، نحو خرج زيد من البصرة، وكذلك : زيد أفضل من عمرو، يكون الابتداء معلوماً والانتهاء مجهولاً، ويكون ذلك أمدح في حقّ المفضل ؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء،(٣).

وبهذا القول يقوى مذهب المبرّد والأشمونيّ من جهة أن (مِن) المصاحبة لـ(أَفعَل) التفضيل تفيد ابتداء الغاية، ولكن يبقى هل في (من) معنى التبعيض، وهذا سيناقشه الباحث من خلال عرض مذهب سيبويه.

بقي مذهب آخر في المسألة

المذهب الثالث: (**من**) **لابتداء الغاية**، **ولا تخلو من التبعيض**

وقد أشار سيبويه إلى أنَّ ابتداء الغاية قد يُقصد دون إرادة منتهى، فقال : " وكذلك: هو أفضل من زيدٍ، إنّما أراد أن يفضله على بعضٍ ولا يعم. وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيدٍ" (٤).

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص١٣٤.
(٢) الأشموني، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٣٠١.
(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج١١، ص ١٢٨.
(٤) سيبويّة، الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٢٦.

واعترضه ابن مالك كما سبق بيانه، وردّه أبو حيان فقال:" وأما ما ذكره المصنّف من امتناع أن تدل على التبعيض، كقوله: الله أعظم من كل عظيم - فهو قول المبرّد في رده على ادعائه أنَّها لا تخلو من التبعيض؛ واستدلاله أنك تقول: زيد أفضل الناس أجمعين، ولم يدع أنَّها يصحبها التبعيض في كل مكان، بل قال ذلك حيث أمكن التبعيض"(١)

وقال في موضع آخر: "وما ردّ به على سيبويه لا يلزم؛ لأنّ سيبويه لم يدع في نحو: (زيد أفضل من عمرو) أنَّها للتبعيض فقط، إنّما قال: إنّها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض، يعني حيث يمكن التبعيض. وتمثيله بقوله: (هو أفضل من زيد) وقوله (فضله على بعض، ولم يعم) معناه: فضله على زيد، وهو بعض من الناس. وهذا قول صحيح، لا شك أن زيداً ليس بلفظ عام، وإنّما هو بعض من عام." (٢).

ومن الملاحظ أن كلام أبي حيّان نقله الأشمونيّ في رده على مذهب ابن مالك، فاتفقا على أنَّ (من) هنا تفيد ابتداء الغاية، ولكن أبا حيّان أضاف إفادتها معنى التبعيض، مصححاً مذهب سيبويه، وتبعه والسّيوطيّ في أحد قوليه(٣).

واعترض الصّبان على هذا المذهب فقال :" إنّ (مِنْ) لا تُحمَل على غير الابتداء إلّا إذا منع منه مانع؛ لأنّه أشهر معانيها، وهنا لا مانع منه، فلا حاجة إلى إخراجها عنه"(٤)؛ لأنّها الأصل، فإذا كان كذلك فحينئذٍ تبقى على ما هي عليه.

وبقي أنّ ناظر الجيش اختار أنّ (مِن) المصاحبة لـ(أفعل) التفضيل بيانيّة متابعاً لابن هشام الخضراويّ، واحتجّ أنّ زيادة (من) في (زيد أفضل)؛ بمعنى التفضيل للبيان، فقال:" ولقائل أن يدعي أنّ (من) المصاحبة لـ(أفعل) التفضيل للبيان؛ لأنّ المذكور بعدها بيّن به المفضل عليه، وأما معنى ابتداء الغاية فيها فيحتاج إلى تأمل، وكذا معنى التبعيض يحتاج إلى تأمل أكثر"(٥).

---

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق،ج١١، ص١٢٩.
(٢) المصدر السابق،الصفحة نفسها.
(٣) السّيوطيّ: همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص٤٦٧.
(٤) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٣، ص٦٦.
(٥) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٦، ص٢٨٩٢.

ويَـردّ عليـه أنّ النحـاة ذكـروا أنَّ البيـان أو التبيـين مـن المعـاني الثابتـة لــ (مـن) ولهـا علامتان :

الأولى: أن يَصح وضع (الذي) موضعها.

الثانيّة: أن يَصح وقوعها صفة لما قبلها، أو أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها، فتكون لبيان الجنس.

وبهذا يسقط قول ناظر الجيش: "بأنّ ابتداء الغاية فيها فيحتاج إلى تأمل"(١)؛ لأنّ ما بعد أفعل التفضيل لا يستقيم فيه معنى (من) البيانيّة.

موقف الصّبان

عرض الصّبان - كعادته - أراء النحاة في هذه المسألة، وبين حُجّة كلّ مذهب، وما ردّ عليه، ووافق خلال عرضه للمسألة المبرّد والأشمونيّ، ولكنّه وقف من حُجّة الأشمونيّ عندما رفض معنى التبعيض موقف المستدرك.

مما سبق تبيّن لنا أنّ ابن مالك ردّ معنى التبعيض عند سيبويه من جهتين: الأولى منهما: عدم صلاحيّة (بعض) في موضعها. ووافقه الأشمونيّ؛ لأنّ مذهبه يرفض هذا المعنى.

فاستدرك الصّبان عليهما بأنّه لا ينهض على إبطال معنى التبعيض؛ لأنّ معنى التبعيض يحتاج إلى تأمل أكثر، ولأنّ المراد به هنا أن يكون مجرورها بعضاً وليس المقصود به (من) التبعيضيّة التي يَصحُّ وقوع (بعض) موقعها، فـ(من) هنا أشربت معنى التبعيض، فقال:" يؤخذ من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أنّ المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضاً لا التبعيض المتقدم في حروف الجر، وحينئذٍ لا ينهض الوجه الأوّل من وجهي إبطال التبعيض"(٢).

تابع الصّبان أبا حيّان الذي قال : " ولم يرد سيبويه إلّا أنّ ما دخلت عليه من ليس بعام، وأنّك إذا أردت العموم حذفتها، فما دخلت عليه من بعض، لا أنَّها دلت على التبعيض فيما دخلت

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٦، ص٢٨٩٢.
(٢) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٣، ص٦٥.

عليه، بل ما دخلت عليه هو بعض الشيء، فالتبعيض لفظ مشترك، يراد به أنّ ما دخلت عليه يكون بعضاً من عام، ويراد به أنّ ما دخلت عليه يكون عاماً، فتفيد تسليط العامل على بعضه"[١].

واستدرك الصّبان على ابن هشام بأنّ الحجّة على منع كون (من) المصاحبة لـ(أفعل) التفضيل بمعنى المجاوزة هي: "صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع. وهنا منع مانع وهو الاستعمال؛ لأنّ اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلّا (من)" [٢]. لا كما قال ابن هشام: لو كانت للمجاوزة لصحّ أن تقع موقعها (عن) لأنّه يسقط ولا ينهض على معنى المجاوزة

فقال الصّبان بأنّ المراد بالمجاوزة: هي: "مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد أنَّها تفيد ذلك مع بقيّة التركيب, فسقط الاعتراض بأنَّها لو كانت للمجاوزة لصحّ أن تقع موقعها (عن) "[٣].

وهذا الردّ نسبه الصّبان للأزهريّ[٤] والشمنيّ[٥] ونقله عنهما حواشي الأشمونيّ، منهم الصّبان فقال:" وهو أولى؛ لأنّ التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلاً للمنع يؤدي إلى عدم حسن تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أنّ المفيد لها من، وبقيّة التركيب قرينة على إرادة المجاوزة من (مِن)."[٦].

واحتجّ مصححاً حُجّة الأشمونيّ بقوله:" إنّ (مِنْ) لا تُحمَل على غير الابتداء إلّا إذا منع منه مانع؛ لأنّه أشهر معانيها، وهنا لا مانع منه، فلا حاجة إلى إخراجها عنه"[٧] وهذا الدليل اعتمد عليه الباحث في ترجيحه.

---

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج١١، ص١٢٩، وبنظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٨٩٢.
(٢) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٣، ص٦٥-٦٦ بتصرف.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٢، ص٩٧.
(٥) الشمنيّ، تقي الدين أحمد بن محمد، ت٨٧٢هـ، حاشيّة الشمنيّ على المغني، ج٢، ص٨٩، المطبعة البهية بمصر، مطبعة محمد أفندى مصطفى.
(٦) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٣، ص٦٥-٦٦ بتصرف.
(٧) المصدر السابق، ج٣، ص٦٦.

الترجيح

إن تعدّد المعاني تقتضيه طبيعة اللغة بسبب الغموض في معاني (من) المصاحبة لأفعل التفضيل نحو: (زيد أفضل من عمرو) فسيبويه ذهب إلى أنّ (من) في مثل هذا تفيد ابتداء الغاية، وفيه معنى التبعيض، وابن مالك شكّك في هذا التحليل؛ لأنّ معناه غير واضح في (من) فجعلها للمجاوزة، والتأويل: زيدٌ جاوز عمراً في الفضل. ثّم شكّك الأشمونيّ في صحّة معنى المجاوزة، وذهب إلى أنَّها لابتداء الغاية، دون تبعيض، ولعل الغموض في معنى (من) في مثل هذا التركيب هو الذي دفع ناظر الجيش إلى أنّ يغرد خارج السرب، ويرى أنَّها بيانيّة.

ويرى الباحث أن الأقوال السابقة – غير البيانيّة - ليست بعيدة، لأنّنا إذا قلنا: (زيدٌ أفضلُ من عمرو) فإنّ في هذا المثال ابتداء الغاية، وفيه معنى التبعيض، كما أن فيه معنى المجاوزة، ولكن يجد الباحث ميلاً إلى ترجيح قول المبرّد والأشمونيّ والصّبان لسببين:

الأوّل: لأنّه موافق للأصل، وهو ابتداء الغاية.

الثاني: أنّ أشهر معاني (مِنْ) ابتداء الغاية، فينبغي ألا تُحمَل على غيره إلّا إذا منع منه مانع، وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه، كما قال الصّبان.

الخلاف في حذف المعطوف عليه مع (لا).

قال ابن مالك في باب عطف النسق: [1]

وَحَذْفَ مَتبُوعٍ بَدَا هُنا استَبِحْ وَعَطفُكَ الفِعلَ علَى الفِعْلِ يَصِحْ

أقول إنّ العطف من التوابع، والعطف ينقسم إلى قسمين: عطف بيان، وعطف نسق[2] وعطف النسق: هو حمل اسم على اسم، أو فعل على فعل، أو جملة على جملة، بشرط أن يتوسطه أحد حروف العطف، وهي : (الواو، والفاء، وثُمّ، وحتى، وأمْ، و أو، وأمّا، ولكنّ، ولا، وبل) وقد انمازت هذه الحروف بمجموعة من الأحكام ذكرها النحاة في باب العطف، ومن بين أحكامها حذف المعطوف عليه، واختلف النحاة في تعيين الحرف الذي يجوز حذف المعطوف عليه فليس سائغاً مع جميع الحروف.

وجه الخلاف: أنّ ابن مالك في الألفيّة أطلق قصر الحذف على (الواو) و(الفاء) و(أو) فقط؛ أي أنّ ابن مالك لم يجز حذف المعطوف عليه مع (لا) أو غيرها من حروف العطف، وخالفه الأشمونيّ أضاف إليهنّ جواز الحذف مع (لا) وأضاف غيرهما جواز حذف مع جميع حروف العطف على تفصيل سيأتي بيانه.

المناقشة والتحليل

وفي هذه المسألة مذهبان، هما:

المذهب الأول: **قَصْرُ الحذف على**: (**الواو**، **والفاء**، **و أو**)

إنّ ظاهر كلام ابن مالك في الألفيّة أنّ حذف المعطوف عليه جائز مع كل حروف العطف، وقد اعترض المكوديّ على ابن مالك على الإطلاق في الحذف، فقال:" إنّ حذف المتبوع، وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه .. ومفهومه أنّ ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٤٨.

(٢) الفرّاء: هو أول من أصطلح على تسمية العطف بالحروف عطف النسق، فاطلق على (الواو) وأخواتها اسم النسق، فقال فِي قراءة عَبْد اللَّه بن مسعود (ولن يأمركم): " فهذا دليل على انقطاعها من النسق" معاني القرآن،ج١، ص٢٢٤.

كذلك بل، إنّما ورد في (الواو) و(الفاء) و(أو) وهو في (أو) قليل"[١] ويردّ عليه بأنّ ابن مالك أطلق العطف في النظم، اتكالاً على أنَّ مذهبه ظاهر في كتبه الأخرى.

قد اقتصر ابن الناظم[٢] على حذف المعطوف عليه جائز مع (الواو) و(الفاء) ومثّل لهما، وإهمال الحذف مع (أو) ومثّل لحذف المعطوف عليه مع (الواو) و (الفاء) وكذلك فعل ابن عقيل في شرحه للألفيّة[٣] وابن قيّم الجوزيّة[٤] وابن طولون[٥] والخضريّ[٦]

أمّا مذهب ابن مالك فهو جواز حذف المعطوف عليه، الاستغناء عنه بالمعطوف، وذلك مع ثلاثة أحرف هي : (الواو) و(الفاء) و(أو) فقط، أي أن ابن مالك لم يجز حذف المعطوف مع باقي الحروف، وقد صرّح بمذهبه في شرح عمدة الحافظ فقال: " وقد يُحْذَفُ ما عُطِفَ عليه بـ(الواو) و(الفاء) و(أو)" [٧] وقد بيّن أنّ الحذف مع (الواو) كثير، ومع (الفاء) قليل، ومع (أو) نادر، فقال بالتسهيل:" ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بـ(الواو) كثيراً وبـ(الفاء) قليلاً، ونذر ذلك مع (أو)" [٨]. وتبعه ابن عقيل في المساعد[٩] وناظر الجيش[١٠] والسلسيليّ[١١] وخالد الأزهريّ[١٢]

واستشهد ابن مالك على حذف المعطوف عليه مع (الواو) و(الفاء) و(أو) بشواهد[١٣] منها:

أولاً: حذفه مع الواو :

واستشهد بقوله تعالى: ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾ [١٤] أي : لو

---

(١) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على الألفيّة، مصدر سابق، ص٣٩٠-٣٩١.
(٢) المصدر السابق، ص٣٩٠.
(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفيّة، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٣.
(٤) ابن القيّم، إرشاد السالك، مصدر سابق، ج٢، ص٦٤٢.
(٥) ابن طولون، شرح ابن طولون على الألفيّة، مصدر سابق، ج٢، ص٩٧.
(٦) الخضريّ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج٢، ص٦٣٤.
(٧) ابن مالك، عمدة الحافظ، مصدر سابق، ج١ ص٥٦٨.
(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص٣٧٨.
(٩) ابن عقيل، المساعد، مصدر سابق، ج٢، ص٤٧٥.
(١٠) ناظر الجيش، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ج٧، ص٣٥٠٨.
(١١) السلسيليّ، شفاء العليل، مصدر سابق، ج٢، ص٧٩٦.
(١٢) الأزهريّ، خالد بن عبد الله، ت٩٠٥هـ، (١٩٩٨م) موصل النبيل إلى نحو التسهيل (تحقيق: د. ثريا عبد السميع إسماعيل، المشرف: أ.د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جامعة أم القرى، ص١١٣٦.
(١٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٣، ص٣٨١ وما بعدها. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣، ص١٢٦٧ وما بعدها. وعمدة الحافظ، ج٢، ص٦٦٨-٦٧٠.
(١٤) سورة آل عمران: ٩١.

ملكه ولو افتدى به، وقوله تعالى: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [1] أي: لتُرحمَ ولتصنعَ على عيني.

وقول بعض العرب: لمن قال : مرحباً وأهلاً، وبِكَ وأهلاً وسهلاً.

فالمجرور وهو (بك) متعلق بكلمة (مرحباً) المحذوفة, و(أهلاً) معطوف على مرحباً المحذوفة عطف مفرد على مفرد، فالمعطوف عليه محذوف, و(سهلاً) معطوف على مرحباً المحذوفة، فالمعطوف عليه محذوف, ولكن سيبويه يجعل (مرحباً) و(أهلاً) منصوبين على المصدر[2].

ثانياً: حذفه مع الفاء :

واستشهد بقوله تعالى :﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[3] وقوله: (أَنِ اضْرِبْ بِعَصاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ) [4]؛ أي: فضرب فانفجرت، فضرب فانفلق.

ثالثاً: حذفه مع (أو) :

وقد وَسَمَ ابن مالك هذا الحذف بالندرة، وقد قَصُرَ استشهاده على قول أُميّة بن أبي عائذ الهذليّ[5]:[من الطويل]

فَهَلْ لَكَ أَوْ منْ وَالدٍ لَكَ قَبلَنَا يُوَشّحُ أَوْلَادَ العِشَار وَيُفضِلُ

حيث حذف فيه المعطوف عليه، وتقدير الكلام: "فهل لك من أخٍ أو من والدٍ"، وهذا نادر و"من" في الموضعين حرف زائد.

المذهب الثاني: حذف المعطوف عليه مع (الواو، والفاء، و أو، ولا)

صرّح الأشمونيّ مجيزاً حذف المعطوف عليه مع(لا) فخالف ابن مالك، إذ يقول: "إنّه قد يحذف المعطوف عليه بـ(لا) نحو : (أَعطَيتُكَ لا لِتَظلِمَ) أي : (لِتعدِلَ لا لِتَظلِمَ)" [6].

---

(١) سورة طه: ٣٩.
(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص٣٠١.
(٣) سورة البقرة: ٦٠.
(٤) سورة الشعراء: ٦٣.
(٥) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذليّ، في شرح أشعار الهذليّين،ج٢، ص٥٣٧، وينظر: شرح التسهيل،ج٣، ص٣٨١، شرح الكافية، ج٣، ص١٢٦٨، وعمدة الحافظ، ج٢، ص٦٧٠، وتوضيح المقاصد، ج٣، ص١٠٣٣، وتمهيد القواعد، ج٧، ص٣٥٠٩، وشواهد المغنيّ، ج٤، ص١٦٦٦، وهمع الهوامع، ج٣، ص٢٢٧. وبلا نسبة في ارتشاف الضرب، ج٤، ص٢٠١٨، وشرح الأشمونيّ ج٣، ص٤٠٠.
(٦) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٣٨٩.

وقد أجاز أبو حيّان [١]الحذف مع (لا) وتابعه تلميذاه المراديّ[٢] وناظر الجيش، وتابعهم الأشمونيّ ناقلاً عن المراديّ، ونستدل على ذلك من عدة أمور:

أولاً: المطابقة الكبيرة بين عبارات المراديّ والأشمونيّ.

ثانياً: أنّ المراديّ قال بجواز الحذف مع (لا) عندما تكلم ابن مالك عن شروط العطف بـ(لا) أي أنّه قدمه قبل تسعة أبيات، وتابعه الأشمونيّ، وقد تنبه الصّبان إلى هذا التقديم، فقال:"قال شيخنا: كان الأولى تأخيره إلى قول الناظم[٣]:

وَحَذْفَ مَتبُوعٍ بَدَا هُنا استَبِح ....

وممن أجازه أيضاً: محمد بن قاسم الأنصاريّ[٤] والسّيوطيّ[٥].

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٤، ص١٩٩٨.
(٢) المرادي، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٢، ص١٠٢٠.
(٣) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٤٨.
(٤) الأنصاريّ، أبو عبد الله محمد بن قاسم، ت٨٩٤هـ، (١٣٥٠هـ) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الأمّام ابن عرفة الوافية (شرح حدود ابن عرفة للرضاع)، ط١، ص٣٤٦، المكتبة العلمية.
(٥) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق،٣، ص٢١٦. ينظر: البهجة المرضية للسيوطيّ، ص ٣٥١.

موقف الصّبان

استدرك الصّبان على الأشمونيّ أنّه لم يذكر جواز الحذف مع (أم) فقال:" لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في :﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾(١) إنّ أم متصلة فالتقدير: أعلمتم أن الجنة حفّت بالمكاره أم حسبتم. ومرّ عن الزمخشريّ، والواحديّ تجويز ذلك في ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾ (٢) وأسلف الشارح أنّ المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو: أعطيتك لا لتظلم أي: لتعدل لا لتظلم"(٣).

فقد ذكر الصّبان أنّ الزمخشريّ أضاف حذف المعطوف عليه مع (أمْ) المتصلة، وتبعه الواحديّ(٤) وخالد الأزهريّ(٥) وجعلوا منه قوله تعالى﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾ (٦) فقال الزمخشريّ:" ولكن الوجه أن تكون أم متصلة على أنْ يقدر قبلها محذوف" (٧) والتقدير أتدّعونَ على الأنبياء اليهوديّة أمْ كنتم شهداء، ويقول الرضيّ: وقد يحذف المعطوف عليه بـ(أمْ) قال تعالى﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ (٨) أي : الكافر خير أمْ مَن هو قانت (٩).

وجعلوا منه أيضاً قوله تعالى:﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾(١٠) فالتقدير : أعلمتم أنّ الجنّة حُفّتْ بالمكاره أمْ حسبتم؟

من خلال استدراك الصّبان على الأشمونيّ يمكن إدراج هذه المسألة تحت مذهبين:

الأوّل: قَصرُ الحذف على : (الواو، والفاء، و أو) وعليه ابن مالك.

الثاني: جواز حذف المعطوف عليه إن تلاه (الواو، والفاء، و أو، ولا، أم) وعليه أبو حيّان.

أمّا ما ذهب إليه الأشمونيّ من قَصرِ الحذف على (الواو، والفاء، و أو، ولا) فلم يقل به إلّا المراديّ والأشمونيّ.

---

(١) سورة آل عمران: ١٤٢.
(٢) سورة البقرة: ١٣٣.
(٣) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٣، ١٧٤.
(٤) نقل رأيه الصبّان في حاشيته، ج٣، ص١٧٤.
(٥) خالد الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق، ج٢، ص١٨٩.
(٦) سورة البقرة: ١٣٣.
(٧) الزمخشريّ، الكشّاف، مصدر سابق، ج١، ص١٩٣.
(٨) سورة الزمر: ٩.
(٩) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص٣٥٠.
(١٠) سورة آل عمران: ١٤٢.

ونستطيع القول بأنّ الأشمونيّ لم يذكر الحذف مع (أم) لأنّ المراديّ لم يذكره، فاستدرك الصّبان عليه جواز الحذف مع (أم) ليجعل مذهب الأشمونيّ موافقاً لمذهب أبي حيّان.

بقي مما لم يذكره الأشمونيّ والصّبان أنّ ابن هشام أضاف في المغني حذف المعطوف عليه مع (ثُمَّ) في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[١] إذ يقول : " وَالْجَوَاب عَن الْآيَة من خَمْسَة أوجه:...الْخَامِس: أَن (ثمَّ) لترتيب الْإِخْبَار لَا لترتيب الحكم، وَأَنه يُقَال بَلغنِي مَا صنعت الْيَوْم ثمَّ مَا صنعت أمس أعجب، أَي ثمَّ أخْبرك أَن الَّذِي صَنعته أمس أعجب"[٢].

الترجيح

يرجّح الباحث ما ذهب إليه ابن الناظم وتبعه ابن عقيل في شرحه للألفيّة[٣] وابن قيّم الجوزيّة[٤] وابن طولون[٥] والخضريّ[٦] من قصرهم حذف المعطوف عليه إنْ تلاه (الواو) أو (الفاء) وذلك لعدة أسباب:

الأوّل: أنّ النحاة كلهم أجازوا حذف المعطوف عليه مع (الواو، والفاء).

الثاني: أنّ الحذف مع (أو) نادر كما صرّح ابن مالك في التسهيل؛ لذا أسقطه ابن الناظم، ولم يذكر ابن مالك إلّا شاهداً واحداً عليه.

الثالث: أنّ ابن مالك بيّن أنّ نسبة الحذف المعطوف عليه مع (الفاء) قليل، ومع (أو) نادر، بالمقارنة مع الحذف مع (الفاء) وظاهر كلام الأشمونيّ أن الحذف مع (لا) دون (أو) فالنادر وما دون النادر لا يقوى أن تقوم عليه قاعدة، فلا يعوّل عليه، وكذلك باقي حروف العطف، فتُحفظ ولا يقاس عليها.

---

(١) سورة الزمر: ٦.
(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص١٨٤.
(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفيّة، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٣.
(٤) ابن القيّم، إرشاد السالك، مصدر سابق، ج٢، ص٦٤٢.
(٥) ابن طولون، شرح ابن طولون على الألفيّة، مصدر سابق، ج٢، ص٩٧.
(٦) الخضريّ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج٢، ص٦٣٤.

الخلاف حول نوع (أنْ) بعد أفعال الشك عند الفصل بـ(لا) النافيّة

قال ابن مالك في باب إعراب الفعل: (١)

فَانصِب بها وَالرَّفعَ صَحّح وَاعتَقِدْ تَخَفِيفَها مِن أنَّ فَهوَ مُطَّرِدْ

أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع بعد أفعال الشك إنْ لم يفصل بـ(لا) النافيّة، فإنّ (أنْ) فيه هي الناصبة للفعل المضارع، وليست المخففة من الثقيلة، كما في قوله تعالى:﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ (٢)

قال ابن الوراق" وَأمّا (لَا) : فقد تقع عوضاً وَغير عوض، فَإِذا كَانَت عوضاً ارْتَفع الْفِعْل بعْدهَا؛ لِأَنَّهَا فِي مَوضِع خبر (أَن) وَإِذا لم تكن عوضاً وَكَانَت (أَن) خَفِيفَة انتصب الْفِعْل بعْدهَا، كَقَوْلِه تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَا تكون فتْنَة﴾(٣) وَقُرِئَ بِالرَّفْع.

فَمن رفع جعل (أَن) مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة، وأضمر اسْمهَا، وَجعل (لَا) عوضاً، فارتفع الْفِعْل؛ لِأَنَّهُ فِي مَوضِع خبر (أَن) وَمن نصب جعل (أَن) خَفِيفَة نَفسهَا، وَلم يَجْعَل (لَا) عوضاً، فَعمِلت (أَن) فِي الْفِعْل فنصب بهَا"(٤).

واختلفوا حول (أنْ) إذا فُصِل بينها وبين الفعل المضارع(بلا) النافيّة إنْ تقدمها فعل شك، كقوله تعالى﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (٥) فهل هي مصدريّة، أو مخففة من الثقيلة؟ قال الجَوجَريّ: "فمن نصبه جعلها مصدريّة، ومن رفعه جعلها مخففة من الثقيلة" (٦)

وجه الخلاف: أنّ ابن مالك اختار أنّ (أنْ) بعد أفعال الشك عند الفصل بـ(لا) النافيّة أنَّها ناصبة، كما هو ظاهر في بيت الألفيّة السابق، وخالفه الأشمونيّ، ورجّح أنَّها مخففة من الثقيلة، وفيها قول ثالث، وهو استواء الوجهين؛ ذهب إليه سيبويه.

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٥٧.
(٢) سورة العنكبوت: ٢.
(٣) سورة المائدة: ٧١.
(٤) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، ت٣٨١هـ، (١٩٩٩م) علل النحو (تحقيق: محمود جاسم درويش) ط١، ص٤٤٩، مكتبة الرشيد-الرياض.
(٥) سورة المائدة: ٧١.
(٦) الجَوجَريّ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، مصدر سابق، ج٢، ص٥٢٤.

المناقشة والتحليل

مما سبق يتبين لنا أنّ في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: رجحان النصب للفعل المضارع:

صرّح بذلك ابن مالك، فقال :" وإن عمل فيها فعل ظن جاز أن تكون المخففة، وأن تكون الناصبة للفعل المضارع وهو الأكثر فيها، ولذلك اتّفق على النصب في: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾(١) واختلف في: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٢)(٣).

واحتجّ ابن مالك على ذلك بكثرة الاستعمال، فردّ ما اختلفوا فيه إلى حكم ما أجمعوا عليه، وهذا ما اعتمد عليه ابن الناظم في اختياره لهذا المذهب (٤) وأبو حيّان(٥) والمراديّ(٦) وابن هشام(٧) و خالد الأزهريّ(٨) والسّيوطيّ(٩).

وعلّل الأزهريّ ترجيحه، بأنّ النصب فيه مراعاة لأصله، فلا يحتاج إلى تأويل، بخلاف الرفع، فحين عرض قوله تعالى﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (١٠) قال في رواية النصب: " إجراء للظن على أصله، من غير تأويل، والنصب هو الأرجح، لأنّ التأويل في خلاف الأصل، ولهذا الترجيح أجمعوا عليه"(١١).

---

(١) سورة العنكبوت: ٢.
(٢) سورة المائدة: ٧١.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٧.
(٤) عبدالله بن بدر الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٤٧٦.
(٥) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٤، ص١٦٣٩.
(٦) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ٤، ص١٢٣٥.
(٧) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج١، ص٣٥٦.وانظر: شذور الذهب، ص (٣٧٩) قطر الندى، ص٦٤.
(٨) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق، ج٢، ص٣٦٦.
(٩) السّيوطيّ،همع الهوامع،مصدر سابق،٢، ص٣٦١،انظر:البهجة المرضيّة للسيوطيّ ٣٩٧.
(١٠) سورة المائدة: ٧١.
(١١) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق، ج٢، ص٣٦٦.

ومما يقوّي هذا المذهب اعتماده على القياس، بالإضافة إلى كثرة الاستعمال، كما قال ابن هشام حين رجّح هذا المذهب، قائلاً:" أَن يتَقَدَّم عَلَيْهَا (ظن) فَيجوز أَن تكون مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة .. وَ يجوز أَن تكون ناصبة، وَهُوَ الْأَرجح فِي الْقيَاس، وَالْأَكْثَر فِي كَلَام، وَلِهَذَا أَجمعُوا على النصب"(١).

المذهب الثاني: رجحان المخففة من الثقيلة:

أشار إلى ذلك الأشمونيّ مخالفاً ابن مالك فقال:" نعم، النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولهذا اتّفقوا في قوله تعالى:﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (٢)

ويفهم من هذا النص: أنّه لو وجد الفصل بـ(لا) فالأرجح الرفع على أنَّها مخففة من الثقيلة، وبهذا صرح الحفنيّ مستدلاً بأنّ الفصل بلا وبين (أنْ) المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين (أنْ) الناصبة ومدخولها، فقال: " أمّا عند الفصل فالأرجح الرفع؛ لأنّ الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها "(٣) وعليه ابن قاسم العباديّ(٤) وبه أخذ الخضريّ (٥) واعترض الصّبان بأنّ ذلك يفضي إلى استواء الوجهين.

موقف الصّبان

قال الصبان:" اعلم أنّ مذهب الجمهور أنَّها في هذه الحالة أفعال تامّة، وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم أنَّها ناقصة، وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ (٦) وكلام الناظم محتمل لها، ومعناه على مذهب الجمهور غني بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها وعلى مذهبه غني بأن يفعل عن أوّل وثان لكن لم يذكر الأوّل لظهور اغناء أن يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني. والشارح - رحمه الله تعالى - حمل

---

(١) ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ٦٤.
(٢) سورة المائدة: ٧١.
(٣) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، (تحقيق:) ص٤٠٠.
(٤) أبن قاسم، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج٢، ص١٦٣ ب.
(٥) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج٢، ص٧٢٣.
(٦) سورة العنكبوت: ٢.

كلامه على غير مذهبه، والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن يفعل في محل رفع، ونصب ولا مانع منه لوجود محلّين مختلفين لشيء واحد باعتبارين في نحو أعجبني كونك مسافراً"[١].

مما سبق تبين أن الحفنيّ موافق لابن مالك في رجحان النصب، فقال الحفنيّ معلقاً على بيت الناظم السابق:" قوله (والرفع صح) يفيد أنّه مرجوح" [٢] ووافق أبن قاسم العباديّ، والبليديُّ الأشمونيّ بأنّ الأرجح الرفع على أنَّها مخففة من الثقيلة، بينما ذهب الصّبان إلى استواء الوجهين فوافق سيبويه، وهذا هو المذهب الثالث.

المذهب الثالث: استواء الوجهين.

ذهب إليه الصّبان كما ظهر من اعتراضه على الأشمونيّ بأنّ أكثريّة الفصل بين المخففة ومدخولها قد يُعارض بكثرة وقوع(أن) الناصبة للمضارع، ومقتضى ذلك عند الصّبان: استواء الوجهين، واستدلّ على ذلك من وجهين:

الأوّل: اختلاف القرّاء عند الفصل بـ(لا) في قوله تعالى:﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [٣]

الثاني: لو كان راجحاً لاتّفقوا عليه، كما اتّفقوا على النصب ؛ لرجحانه في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[٤] ورفض الصّبان اعتراض الحفنيّ بأنّ القراء السبعة قد يتفقون على مرجّح، فقال رامزاً للحفنيّ بكلمة (بعضهم):" نعم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على المرجوح"[٥]

وهذا يدلّ على أنَّ الصّبان اعتمد على المعنى؛ أي إن أريد به الظن كانت ناصبة، وإن أُريد به العلم كانت مخففة، وهو ما اعتمد عليه سيبويه، ويظهر ذلك حين قال سيبويه:" فأمّا ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت، فإنَّ (أن) تكون فيها على وجهين: على أنَّها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون أنَّ الثقيلة. فإذا رفعت قلت: قد حسبت أن لا يقول ذاك، وأرى أن سيفعل ذاك. ولا تدخل

---

(١) الصّبان، حاشية الصّبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٩٠.
(٢) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج٢، ل١٢٤ ب.
(٣) سورة المائدة: ٧١.
(٤) سورة العنكبوت: ٢.
(٥) الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ٣، ص٤١٥.

هذه السين في الفعل ههنا حتى تكون أنّه وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (١) كأنّك قلت: قد حسبت أنَّه لا يقول ذاك. وإنّما حسنت أنَّه ههنا لأنّك قد أثبتَّ هذا في ظنك كما أثبتَّه في علمك، وأنَّك أدخلته في ظنك على أنّه ثابتٌ الأنّ كما كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن أنَّك ههنا ولا أنَّه، فجرى الظن ههنا مجرى اليقين لأنَّه نفيُهُ، وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت وخفت، فتقول: ظننت أن لا تفعل ذاك." (٢).

وما ذهب إليه الصّبان قد قال به المبرّد(٣) والزّجّاجيّ، وأبو علي الفارسيّ(٤) وعبد القاهر الجرجانيّ، والزمخشريّ(٥) والأنباريّ(٦) وابن خروف، وابن يعيش(٧) وابن عصفور، والرضيّ(٨) والمكوديّ(٩) والصّبان(١٠) والغلاييني(١١) وعباس حسن(١٢).

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بأنّ الظن قد ورد في اللسان العربي بمعنى العلم، فيمكن أن تحمل أن على المخففة؛ لأنّهما بمعنى العلم، أو على الناصبة، فيبقى الظن على بابه.

واحتجّ الأنباريّ بأن أضاف سبباً آخر فقال:"وإنّما حسُن هاهنا أن تقع المخففة من الثقيلة، والخفيفة ؛ لأنّ (حسب) فيه طرف من اليقين، وطرف من الشك، والمخففة من الثقيلة إنّما تقع بعد فعل اليقين كـ(علمت و عرفت) و(أن) الخفيفة إنّما بعد فعل الشك كـ(رجوت وطمعت) فلما كان في (حسب) طرف من اليقين والشك جاز أن يقع كل واحد منها بعدها"(١٣) وما ذكره الأنباريّ هو ما ألمح إليه سيبويه، والمبرّد.

---

(١) سورة المائدة: ٧١.
(٢) الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج٣، ص١٦٦-١٦٧.
(٣) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج٢، ص٣٢.
(٤) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، ت٣٧٧هـ، (١٩٩٣م) الحجة للقراء السبعة (تحقيق: بدر الدين قهوجيّ وبشير جويجابيّ) ط٢، ج٣، ص٢٤٧، دار المأمون- بيروت.
(٥) الزمخشريّ، المفصّل في صنعة الإعراب، مصدر سابق، ص ٣٩٧.
(٦) الأنباريّ، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٤٥٢.
(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٤، ص٥٥٥.
(٨) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ٤، ص٣٣.
(٩) المكوديّ، شرح المكوديّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٢٧٨.
(١٠) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ٣، ص٤١٥.
(١١) الغلاييني، مصطفى بن محمد بن سليم، ت١٣٦٤هـ، (١٩٩٣م) جامع الدروس العربيّة، ط٢٨، ج٢، ص١٦٨، المكتبة العصريّة- صيدا.
(١٢) عباس حسن، النحو الوافي، مصدر سابق، ٤، ص٢٨١.
(١٣)الأنباريّ، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٤٥٢.

واحتجّوا أيضاً بأنّه قد يقوى المرجّح فيستعمل بمعنى العلم واليقين، فتكون المخففة من الثقيلة، وقد يضعف فيصير ما بعده مشكوكاً فيه، فتكون ناصبة[١].

وعارض أبو حيّان هذا الدليل فقال بأن:" (حَسِبَ) مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي فِي أَصْلِ الْوَضْعِ لِغَيْرِ الْمُتَيَقَّنِ"[٢] ولا شك أنّ الرجوع إلى الأصل أولى من مجرد الاحتمال.

الترجيح

ظهر لي مما سبق: أن الأرجح كونها ناصبة للفعل، موافقاً لابن مالك؛ وذلك لأنّ ما أجمع عليه النحاة أولى وأرجّح مما اختلفوا فيه، وأقول إن قراءتهما بالرواتين سنة متبعة، فتقرأ بالنصب، وتقرأ بالرفع، ولا يُنكر أحدهما. أمّا في الكلام فيرجّح الباحث أن تأتي به منصوبًا ؛ لأنّه الأكثر في كلام العرب، والموافق للقياس[٣]، أمّا تعليل الصّبان في استواء الوجهين، ففيه نظر؛ إذ القول بأنَّها ناصبة يعضده القياس.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٤، ص٥٥٥.
(٢) أبو حيّان، البحر المحيط في التفسير، مصدر سابق، ٤، ص٣٢٧.
(٣) ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ٦٤.

الخلاف في استعمال (لن) للدعاء

قال ابن مالك في باب إعراب الفعل [١]:

وَبِلَن انصِبهُ وَكيْ كَذَا بِأنْ لاَ بَعدَ عِلم وَالَّتِي مِن بَعدِ ظَنْ

(لن) من نواصب الفعل المضارع، هِيَ حَرْفُ نَفيٍ، وَنَصْبٍ، واستِقْبال، و تَقَعُ على الأَفْعالِ المضارعة النَافِية، لكن اختلفوا في تضمنها مع النفي الدعاء.

وجه الخلاف: أنّ ابن مالك في الألفيّة ذكر (لن) مع نواصب الفعل المضارع، ولم يذكر في الكافية ولا العمدة أن (لن) تأتِي للدعاء، ولكنّه في شرح التسهيل صرّح بأنّ(لن) لا تأتي للدعاء، فقال:"ولا يكون الفعل معها- أي (لن)- دعاء، خلافاً لبعضهم" [٢] وخالفه الأشمونيّ أجاز استعمالها للدعاء، فقال:" تأتي (لن) للدعاء كما أتت (لا) كذلك، وفاقاً لجماعة منهم ابن السّراج، وابن عصفور"[٣]. وبيان هذا الخلاف كالآتي:

المناقشة والتحليل

مما سبق يتبيّن أنّ في هذه المسألة مذهبين:

المذهب الأوّل: لا تأتي (لن) للدعاء

ذهب جمهور النحويّين إلى أنّه لا يجوز أن يكون الفعل المنفي بـ (لن) إلّا خبراً ولا يجوز أن يكون دعاء، وممن نصّ على ذلك ابن مالك، فقال:" ولا يجوز أن يكون الفعل المنفي بـ(لن) إلّا خبراً... ولا يكون الفعل معها دعاءً، خلافاً لبعضهم." [٤] ونقل قول ابن السّرّاج :" والدعاء بـ(لن)

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٥٧.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٤، ص١٤
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق،ج٣، ص١٧٩.
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٤، ص١٤

غير معروف"[١]. وقال النحّاس: "إن جعله من باب الخبر أوفى، وأشبه بنسق الكلام فأصبح في المدينة خائفاً يترقّب"[٢].

وبه أخذ أبو حيّان[٣] وابن الناظم [٤] وابن هشام في أحد قوليه[٥] وابن عقيل[٦] والسليسليّ[٧] والمراديّ[٨] والأزهريّ[٩] وناظر الجيش[١٠].

واحتجّ ابن مالك بأنّ الفعل المنفي بـ (لن) لا يكون إلّا خبراً كالمنفي بغيرها من أدوات النفي؛ فإنه لا يكون غير خبر إلّا مع (لا) - خاصة - فإنها تستعمل في الدعاء كما تستعمل في الخبر، كقول ذي الرمّة[١١]:[من الطويل]

أَلاَ يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيّ عَلَى البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجِرْعَائِكِ الْقَطْرُ

تأتي (لن) للدعاء

أجاز الأشمونيّ استعمال (لن) للدعاء مخالفاً ابن مالك فقال:" تأتي (لن) للدعاء كما أتت (لا) كذلك، وفاقًا لجماعة منهم ابن السّراج وابن عصفور"[١٢] وتبعه ابن قاسم العباديّ[١٣] والبليديّ[١٤] والصّبان[١٥].

---

(١) نفسه، نفسها
(٢) الشوكانيّ، محمد بن علي، ت: ١٢٥٠هـ، (١٤١٤ هـ) فتح القدير، ط١، ج٤، ص١٩٠، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب – بيروت.
(٣) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٤٤.
(٤) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٤٧٤.
(٥) ابن هشام، شرح قطر الندى، مصدر سابق، ص ٥٨.
(٦) ابن عقيل، المساعد، مصدر سابق، ج٣، ص٦٧.
(٧) السلسيليّ، شفاء العليل، مصدر سابق، ج٢، ص٩٢٢.
(٨) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٣، ص١٢٢٩، وشرح التسهيل له، ج١، ص٤٧٨.
(٩) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٢، ص٣٥٨.
(١٠) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق،ج٨، ص٤١٣٩.
(١١) هو لذي الرمّة في ديوانه ص١٠٣؛ والإنصاف للأنباريّ، ج١، ص٨٣، وابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١ هـ(١٩٨٦م) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (د. عباس مصطفى الصالحيّ)، ط١، ص٢٣١، ٢٣٢، دار الكتاب العربي. والخصائص ج٢، ص ٢٧٨؛ والدرر ج٢، ص ٤٤، ٤، ص ٦١، وشرح التصريح ١، ص ١٨٥؛ وشرح شواهد المغنيّ ج٢، ص ٦١٧، والزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٣٧هـ، (١٩٨٥م) اللأمّات (تحقيق: مازن مبارك)، ط٣، ص٣٧، دار الفكر – دمشق، ولسان العرب ١٥، ص ٤٩٤ "يا" في شرح الشواهد الكبرى، ج٢، ص ٦٤، ص ٢٨٥، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك، ج٣، ص٣٨٩، ج٤، ص١٤، وشرح ابن الناظم، ص٩٣، أوضح المسالك ج١، ص ٢٣٥، والدرر ج٥، ص ١١٧؛ وشرح ابن عقيل ص١٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك، ج١، ص١٩٩؛ وشرح قطر الندى ص١٢٨، ولسان العرب ١٥، ص ٤٣٤ "ألا"؛ ومغني اللبيب ١، ص ٢٤٣؛ وهمع الهوامع ١، ص ١١١، ج٢، ص ٤، ٧٠.
(١٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق،ج٣، ص١٧٩.
(١٣) ابن قاسم، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج٢، ل١٦٢/ب.
(١٤) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج٢، ل ١٢٢/ب.
(١٥) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج٣، ص٤٠٨.

ونقل البليديّ عن الزيقانيّ رأيه في قول الشاعر:(لن تزالوا كذا لكم) فقال:" قال الزرقانيّ: هو دعاء لهم بأن يدوموا ما لهم عليه من الأنعام، وقوله: (ثم لا زلت لكم خالداً) دعاء له بأن يبقى على ما هو عليه، وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم، فقوله: (ثم لا زلت لكم)؛ أي لإنعامكم، وقوله: (خالداً) أي باقٍ بقاء الجبال"(١).

وممن أخذ به الكسائيّ(٢)والفرّاء(٣) وابن عصفور(٤) وابن الأثير(٥) وابن هشام في قوله الآخر(٦) والسّيوطيّ(٧) وعباس حسن(٨).

احتجّ الأشمونيّ لمذهبه بقوله تعالى على لسان موسى:﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِين﴾ (٩) فالتقدير(١٠) في الآيّة: (اللَّهُمَّ لن أكون لَهُمْ ظهيراً) أو (فاجعلني لا أكون ظهيراً لَهُمْ). ويُسْتَدَلُّ لهذا المعنى بقراءة عبد الله بن مسعود: (فَلَا تَجْعَلْنِي ظَهِيراً).

واستدلّ أيضاً بقول الأعشى(١١):[من الخفيف]

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلـ ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ

فعلى ما اختاره الأشمونيّ تكون (لن) للدعاء لا خبر، وأيّده الصّبان، فقال:" الدليل على أنّه

---

(١) البليديّ، حاشية البليديّ، مصدر سابق، ج٢، ل ١٢٢/ب. وينظر: شرح التصريح بهامش حاشية يس، ج٤، ص١٢٣.
(٢) ينظر: رأي الكسائيّ والفرّاء في فتح القدير للشوكانيّ، مصدر سابق، ٤، ص١٩٠.
(٣) الفرّاء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص٣٠٤.
(٤) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ، (١٩٩٨م) المقرب (تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد)، ط١، ص٣٤٠ وما بعدها، دار الكتب العلمية- لبنان.
(٥) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ت ٦٠٦ هـ، (١٤٢٠هـ) البديع في علم العربيّة (تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين)، ط١،ج١، ص٦٥٠، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص٣٧٤.
(٧) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص٣٦٧.
(٨) عباس حسن، النحو الوافي، مصدر سابق، ج٤، ص٣٠٠.
(٩) سورة القصص: ١٧.
(١٠) ينظر: معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص٣٠٤.
(١١) للأعشى من قصيدة طويلة يمدح فيها الأسود بن المنذر، وهي في ديوانه ص١٣. وينظر: الدرر، ج١، ص٢٠٥، وشرح شواهد المغني، ج٢، ص ٦٨٤، وبلا نسبة في الأصول لابن السراج، ج٢، ص١٧١، تذكرة النحاة لأبي حيان، ص٦٨ومغني اللبيب ج٢، ص ٢٨٤، وشرح الأشمونيّ، ج٣، ص٥٤٨، وهمع الهوامع، ج١، ص١١١، ج٢، ص٤.

دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه، وهو (ثم لا زلت... إلخ) أفاده سم" [1].

واعترض ناظر الجيش على هذه الحجّة فقال:" ولا حُجّة في الآيّة الشريفة ؛لأنّ الدعاء لا يكون للمتكلم، لا يقال: لا أسقي زيداً، ولا سقيت زيداً على طريق الدعاء، وإنّما يكون ذلك للمخاطب، والغائب - يعني أنّ فاعل الدعاء إنّما يكون مخاطباً أو غائباً نحو: يا رب لا غفرت لفلان، ونحو: لا غفر الله لفلان، وأمّا البيت فهو محتمل للخبريّة"[2].

ويردّ عليه بقول الأشمونيّ فقال: " ويرده قوله: "ثم لا زلت لكم..."[3]؛ لأنّ (لا) للدعاء، فتعيّن أنّ (لن) في (لن تزالوا) للدعاء – أيضاً -، فقد تضمّنت مع النفي الدعاء لهم بالاستمرار على ما هم عليه من الإنعام، واختاره السّيوطيّ فقال: "وهو المختار عندي ؛ لأنّ عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر"، وردّ بأنّ المعطوف بـ(ثم) دعاء لا يتعين أن المعطوف عليه كذلك، بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر.

ورجّح عباس حسن أن (لن) دعائيّة، فقال:" لأنّ أدب المتكلم مع ربه، وجهله بالغيب يقتضيان أن يكون الكلام متضمّناً الدعاء، لا النفي القاطع لأمر يكون في المستقبل، لا يدري المتكلم عنه شيئاً؛ فكيف يقطع فيه برأي حاسم، وأنّه سيظل خالدا لأعدائه خلود الجبال؟"[4].

بقي أن ما نسبه الأشمونيّ إلى ابن السّراج القول بوقوع (لن) للدعاء لا تثبت إذا قرأنا قول ابن السّراج في ذلك، فهو يقول : "وقال قوم : يجوز الدعاء بـ(لن) مثل قوله تعالى:﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ وقول الأعشى: [5] [من الخفيف]:

لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلـ ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ

والدعاء بـ(لن) غير معروف، إنّما الأصل ما ذكرنا، أن يجيء على لفظ الأمر، والنهي،

---

(١) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج٣، ص٤٠٨..
(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق،ج٨، ص٤١٣٩.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص١٨٠.
(٤) عباس حسن، النحو الوافيّ، مصدر سابق، ج٤، ص٣٠٠.
(٥) سبق تخريجه، ينظر الرسالة، ص١٢٧، حاشية رقم (١١).

ولكنّه قد تجيء أخبار يقصد بها الدعاء، إذا دلّت الحال على ذلك ألا ترى أنّك إذا قلت (اللهم افعل بنا) لم يحسن أن تأتي إلّا بلفظ الأمر، وقد حكى قوم : اللهم قُطعت يده، وفُقئت عينه"[١].

ومن قول ابن السرج (قال قوم) يُحتمَل أنّه لم يقل بأنّ (لن) تأتي للدعاء، إنّما ذلك القوم، وهما : الكسائيّ، والفرّاء، بدليل قول الشوكاني :" قال الكسائيّ، والفرّاء : ليس قوله (فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِين) [٢] خبراً بل هو دعاء، أي : لا تجعلني يا رب ظهيراً لهم، وقال الكسائيّ : وفي قراءة عبد الله (فلا تجعلني يارب ظهيراً للمجرمين) وقال الفرّاء : المعنى : اللهم فلن أكون ظهيراً للمجرمين"[٣].

إن قول ابن السّرّاج : (والدعاء بـ(لن) غير معروف) وهذا القول مطابق لقول ابن مالك السابق؛ لذا فابن السّرّاج موافق للجمهور، وتكشف لنا أيضاً إنكاره لقول من قال بدعائيّة (لن) ويتضح رفضه أكثر بقوله : (إنّما الأصل ما ذكرنا) وشرح هذا الأصل، فقال: " أن يجيء - الدعاء على لفظ الأمر، والنهي، ولكنّه قد تجيء أخبار يقصد بها الدعاء إذا دلت الحال على ذلك

وقد حكى قوم: اللّهمّ قطعت يده وفقئت عينه "[٤] وردّ ابن الأثير حكاية القوم، فقال: " وهذا اتّساع، وإنّما يجوز مثله مع عدم اللبس"[٥].

وهذه الأخبار التي استدرك بها على الأمر، والنهي، مثّل لها ابن السّراج في فقرة سابقة فقال :" وقد يجيء الأمر، والنهي، والدعاء على لفظ الخبر إذا لم يلبس، تقول : أطال الله بقاءه، فاللفظ لفظ الخبر، والمعنى دعاء، ولم يلبس ؛ لأنّك لا تعلم أن الله قد أطال بقاءه لا محالة، فمتى ألبس شيء من ذا بالخبر لم يجز حتى يبين، فتقول على ذا : لا يغفر الله له، ولا يرحمه"[٦].

---

(١) ابن السرّاج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ج٢، ص١٧١.
(٢) سورة القصص: ١٧.
(٣) الشوكانيّ، فتح القدير، مصدر سابق، ج٤، ص١٩٠.
(٤) ابن السرّاج، الأصول في النحو، مصدر سابق،ج٢، ص١٧١.
(٥) أبو السعادات، البديع في علم العربيّة، مصدر سابق،ج١، ص٦٥٠.
(٦) ابن السرّاج، الأصول في النحو، مصدر سابق،ج٢، ص١٧٠.

موقف الصّبان

ظاهر كلام الصّبان أنّه تابعَ الأشمونيّ، فقال: " الدليل على أنّه دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه، وهو (ثم لا زلت... إلخ) أفاده سم" [1]." فأجاز استعمال (لن) للدعاء، مستأنساً برأي ابن قاسم العباديّ الذي قال في قول الأشمونيّ:" نوقش في الاستدلال به باحتمال حمله على الإخبار، ولا ينافيه كون المعطوف بـ(ثمّ) دعاء، وقد يجاب بأنّ المعطوف لكونه دعائيّة قرينة ظاهرة على أنّ المعطوف عليه كذلك"

الترجيح

يرجّح الباحث ما ذهب إليه ابن مالك، بأنّ (لن) لا تكون في الدعاء، وذلك لعدة أسباب:

الأوّل: أنّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أوالغائب.

الثاني: حتى ولو قيل بأنَّ (لا) بعدها للدعاء في بيت الأعشى؛ فإنَّه لا يلزم أن يَتَّحِد المعطوف والمعطوف عليه خبراً، أو إنشاءً.

الثالث: ما قاله ابن السّراج في تعليله أنّه متى ما أُمِنَ اللبس، ولاسيما في دلالة تراكيب الأمر والنهي، والدعاء، جاءت على لفظ الخبر.

---

(١) الصبّان، حاشية الصبّان، مصدر سابق، ج٣، ص٤٠٨..

الخلاف في (ما) و (مهما) بين الظّرفيّة والتجريد

قال ابن مالك في باب عوامل الجزم[١]:

وَاجزِم بِإنْ وَمَن وَمَا وَمَهمَا أيٌّ مَتَى أيَّانَ أيـــــنَ إذْ مَا
وَحَيثُما أنَّى وَحَــرفٌ إذْ مَا كـــإن وَبَاقِي الأدَوَاتِ أَسْمَــا

وجه الخلاف: يرى ابن مالك أنّ (ما) و (مهما) قد تفيدان الزمن مع الشرط، واحتجّ بشواهد عديدة من أشعار العرب تدعم رأيه كما سيأتي، وخالفه الأشمونيّ وتأوّل هذه الشواهد، وذهب إلى أنّهما شرطيتان مبهمتان من ناحيّة الزمن، بمعنى: أنّهما لا تدلّان على زمن معين معروف البداية والمقدار، يربط الجواب بالشرط؛ فكل واحدة منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط؛ فنحو: ما تزرع تحصد، فـ(ما) لا تدل على مبدأ زمن الحصد، ولا على تحديد مدته، أو توقيتها، ومثلها (مهما) وبيان هذا الخلاف كالآتي:

المناقشة والتحليل

في هذه المسألة مذهبان؛ هما:

المذهب الأوّل: (**ما**) **و** (**مهما**) **ظرفا زمان**

أجاز ابن مالك أن تكون (ما) و (مهما) ظرفي زمان، فقال في الكافية[٢]:

وقَدْ أَتَتْ (مَهْمَا) وَ(مَا) ظَرْفَيْنِ فِيْ شَوَاهِدٍ مَنْ يَعْتَضِدْ بِهَا كُفِيْ

وبين مراده في شرحه للبيت فقال: " وإنّما قلت: و(ما) و(مهما) في الأشهر؛ لأنّ جميع النحويّين يجعلون (ما) و(مهما) مثل (مِنْ) في لزوم التجرّد عن الظّرفيّة مع أنّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب"[٣].

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٥٨، دار التعاون، وينظر: ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٤٦، دار العروبة للنشر والتوزيع.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مصدر سابق، ٣، ص١٦٢٠.
(٣) المصدر السابق، ج٣، ص١٦٢٥.

وممن ذهب الى ظرفيتهما الرضيّ، وناظر الجيش[1] قال الرضيّ:"(ما) و(مهما) ظرفا زمان، تقول: ما تجلس أجلس، ومهما تجلس أجلس، أي: ما تجلس من الزمان أجلس فيه." [2].

واحتجّ ابن مالك لظرفيّة (ما) بالسّماع الشّعري الفصيح الصادر عن فصحاء العرب:-

وكقول تميم العجلاني: [3][4][من الوافر]

ولو كَحِلَتْ حَوَاجِبُ خَيْلِ قَيْسٍ بِتَغْلِبَ بَعْدَ كَلْبٍ ما قُذينا

وكقوله أيضاً:[5][من الوافر]

فَمَا تَسْلَمْ لَكُمْ أَفْرَاسُ قَيْسٍ فَلَا تَرْجو البنَات وَلَا البَنِيْنَا

وكقول عبد الله بن الزبير الأسدي:[6] [من الطويل]

فما تَحْيَ لا نَسْأمُ حياةً وإن تمُتْ فَلَا خَيرَ فِيْ الدّنيَا وَلَا العَيْشَ أَجْمَعَا

كقول الفرزدق: [7][من الطويل]

وَمَا تَحْيَ لَا أَرْهَبْ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمَاً وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِي عَلَيَّ لَهُمْ دَحْلَا

---

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ٩، ص ٤٣٣٦.
(٢) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ٤، ص ٨٩.
(٣) تميم بن أبيّ بن مقبل العجلانيّ: من عامر بن صعصعة، شاعر جاهلي أدرك الإسلام وأسلم، كان يبكي أهل الجاهلية، عاش نيّفا ومئة سنة، وعدّ في المخضرمين، كان يهاجي النجاشي الشاعر، توفي سنة ٣٧ هـ. ينظر: الوافي بالوفيات للصفديّ، ج١٣، ص١١٨.
(٤) البيت لابن مقبل العجلانيّ، ت٣٧هـ، في ديوانه، ص٢٢٣، (تحقيق: د. عزة حسن، ص١٩٩٥م) دار الشرق العربيّ-بيروت.ينظر: الجرجانيّ، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي، ت٣٩٢هـ، الوساطة بين المتنبي وخصومه (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، ص(٣٩٦، ٤٢٣)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ج٣، ص١٦٢٦، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٩، ص٤٣٣٦، والرواية في الديوان
..... بِكَلْبٍ بَعْدَ تَغْلِبَ مَا قَذِينَا
(٥) البيت لتميم العجلاني، ت٣٧هـ، في ديوانه ص٢٢٣، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣، ص١٦٢٦، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٩، ص٤٣٣٦.
(٦) نسبه ابن مالك لعبد الله بن الزبير الأسديّ، ولم أجده في ديوانه الذي جمعه د. يحيى الجبوريّ، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج٤، ص٦٩، وشرح الكافية لابن مالك، ج٣، ص١٦٢٧، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٩، ص(٤٣٢٤، ٤٣٣٦).
(٧) البيت للفرزدق، ت١١٤هـ، في ديوانه ٤٦٧، ينظر: وشرح الكافية الشافية ٣، ص١٦٢٥، وتوضيح المقاصد ٣، ص١٢٧٥، شرح التسهيل للمرادي ١، ص ٥٤٦، وتمهيد القواعد ٩، ص٤٣٣٥، والرواية في الديوان:
فَمَا تَحْيَ لَا أَرْهَبْ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمَاً .....

وكقول الفرزدق: [1] [من الوافر]

فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ الله فِينَا فَلَا ظُلْماً نَخَافُ وَلَا افْتِقَارَا

وكقوله أيضاً:[2][من الطويل]

فَمَا تَحْيَ لَا أَخْشَ العَدُوَّ وَلَا أَزَلْ عَلَى النَّاسِ أَعْلُو مِن ذُرَى المَجْدِ مَفْرَعا

أمّا حجته في ظرفيّة (مهما) فقول طفيل الغنوي: [3] [من الكامل]

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا شَتِيْمٍ يَدّعِى مَهْمَا تعِش تَسمَعْ بِمَا لَمْ تَسْمَعِ

وكقول حاتم الطائي: [4] [من الطويل]

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤَلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجمعَا

وردّ الأشمونيّ هذا السّماع بحكاية ابن الناظم، فقال:" قال ابنه: الذي قال:" ولا أرى في هذه الأبيات حجّة؛ لأنّه يصحّ تقديره بالمصدر"[5] وردّ ابن الناظم أبيات أبيه، ونعتها بالشذوذ، وعلّل ذلك بقوله: " لأنّه كما يصحّ تقدير ما، ومهما فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر على معنى: أي كَوْنٍ قصير، أو طويل تكن فينا فلا نخاف، وأي حياة هنيئة، أو غير مرضيّة تحي فينا لا نسأم، وأي عطاء قليل أو كثير تعطي نفسك سؤلها وفرجك نالا منتهى الذل. لكن يتعين جعل ما ومهما في الأبيات المذكورة مصدرين؛ لأنّ في كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه"[6].

---

(١) البيت للفرزدق، ت١١٤هـ، في ديوانه ١٧٣، ينظر: شرح التسهيل ٤، ص٦٩، وشرح الكافية الشافية ٣، ص١٦٢٦، ومغني اللبيب ٣٩٨، تمهيد القواعد ٩، ص٤٣٢٣، ٤٣٣٥، شرح شواهد المغني ج٢، ص٧١٥، وشرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية ١، ص٤٤٦، ٥٢٤.

(٢) البيت للفرزدق، ت١١٤هـ، وهو في ديوانه ٣٦٧، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣، ص١٦٢٦، وتمهيد القواعد ٩، ص٤٣٣٥. والرواية في الديوان:

فَمَا يَحْيَ لَا أَخْشَ العَدُوَّ وَلَا أَزَلْ .....

(٣) البيت لطفيل الغنويّ، في ديوانه، ص٢٢٣، (تحقيق: د. حسّان فلاح أوغليّ، ص١٩٩٧م) ط١، دار صادر-بيروت. ينظر: العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله، ت٣٩٥هـ، جمهرة الأمثال ج٢، ص٥٣، دار الفكر-بيروت، وشرح الكافية الشافية ٣، ص١٦٢٧، وتمهيد القواعد ٩، ص٤٣٣٦.

(٤) البيت لحاتم الطائيّ في ديوانه ٣٥، (تحقيق: أحمد رشاد، ص٢٠٠٢م) ط٢، دار الكتب العلميّة – بيروت. ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٠٢، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٣٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ج٣، ص١٦٢٧، الجنى الداني للمرادي، ص٦١٠، توضيح المقاصد للمراديّ، ج٣، ص١٢٧٥، شرح التسهيل للمراديّ ١، ص ٥٤٦، الدرر المصون للسمين الحلبي، ج٥، ص٤٢٩، مغني اللبيب لابن هشام، ص ٤٣٧، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٩، ص٤٣٣٦، وشرح الشواهد الشعرية لمحمد شُرّاب، ج٢، ص٧٨.

(٥) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥١.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٤، ص٦٩. ما أكمله ابنه

وقد وافقه أبو حيّان على ذلك حتى قال: "فقد كفانا ولده الردّ عليه" وردّ ناظر الجيش عليه فقال:" والظاهر أنّ ما قاله المصنّف أولى وأقرب، والطباع تقبله، بخلاف ما ذكره ولده، والمصنّف يقول لولده كما قلت إنّه لا مانع من أن يُكَنّى بـ (ما) و (مهما) عن مصدر فعل الشرط، كما لا مانع من أن يُكَنّى بهما عن المفعول به. أنا أقول: لا مانع من أن يُكَنّى بـ (ما) و (مهما) عن زمان فعل الشرط كما لا مانع من أن يُكَنّى بهما عن المفعول به"(١).

ويردّ على هذا الاعتراض – أيضاً - من جهتين:

الأولى: باعتراض محمد حسن شُرّاب على حُجّة ابن الناظم أنّ النحويّين لم يعرفوا هذا المعنى الذي ذكره ابن مالك قال:" وهي عندي حُجّة باطلة، فكون النحويّين السابقين على ابن مالك لم يقولوا بقوله ليس حجّة، فكم ترك الأوّل للآخر، والمعنى الذي ذكره ابن مالك ليس بعيداً، بل إنّ المصدريّة التي زعمها الابن – يقصد فيها معنى الظّرفيّة، فقوله (أيّ كونٍ قصيرٍ أو طويلٍ) هو الزمن بعينه، و(ما) في البيت شرطيّة، (تك): فعلها، وجملة (فلا ظلما) جوابها"(٢).

الثانية: أنّ ابن مالك لم يكن أوّل من قال بهذا المذهب، فقد سبقه إلى القول بظرفيّة (ما) أبو علي الفارسيّ والعكبريّ، وَأَبُو شامة، وَابْن برّيّ - ذكر ذلك ابن هشام(٣)- وقد ذكر العكبريّ وجهين لـ(ما) عند قوله تعالى:﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا ﴾(٤) قال:" في (ما) وجهان: أحدهما: هي زمانيّة، وهي المصدريّة على التحقيق، والتقدير: فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. والثاني: هي شرطيّة"(٥).

وكما سبقه قوم - أيضاً - إلى القول بظرفيّة (مهما) ودليل ذلك أن الزمخشريّ قد شدد في إنكاره على قوم ذهبوا إلى القول بظرفيّة (مهما) حين تعرّض لتفسير قوله تعالى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ

---

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ٩، ص ٤٣٣٦.
(٢) محمد حسن شُرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مصدر سابق، ج١، ص٥٢٤ وما بعدها.
(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٣٩٨. وينظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص ٢٧٩، ٣٣٩، ٣٥١.
(٤) سورة التوبة: ٧.
(٥) العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص٦٣٦.

مِنْ آيَةٍ﴾ [1] وعدّ القول به يوقع بالإلحاد، فقال:" وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرّفها من لا يد له في علم العربيّة، فيضعها غير موضعها، ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربيّة في شيء، ثم يذهب فيفسر: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [2] بمعنى الوقت، فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر، "[3] وقد بين الزمخشريّ أن الوجه هو أن الضمير عائد على (مَهْمَا). و(مِنْ آيَةٍ) مُفسِّر لهذا الضمير، وعلى كلام الزمخشريّ تكون (مَهْمَا) اسماً لا ظرفاً؛ لأنّ الضمير لا بدّ أن يرجع إلى اسم قبله.

ولعل من الملاحظ أنّ هذه الأبيات صحّ بها تأويلان: أحدهما متّفق عليه وهو: المصدر، والثاني معارَض يعضده السماع الفصيح، وهو: ظرف زمان. فاختار ابن مالك الثاني خرقاً للإجماع، فدلّ على أنّه يقدّم السماع الفصيح وإن عورض بتأويل اجتمع عليه من النحاة.

وقال حسن عباس مؤيّداً مذهب ابن مالك:" أمّا للكثرة فتؤول تلك الشواهد تأويلاً لا داعي له، ولا فائدة منه، إلّا الرغبة في اطّراد قاعدتهم، بل إنّهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل؛ إذ لا يجدون لها تأويلاً مقبولاً، ويحكمون عليها بالشذوذ. وخير من هذا التكلّف الأخذ برأي الأقليّة هنا"[4]

المذهب الثاني: (ما) و (مهما) أسماء شرط خالية من الظّرفيّة

ذهب الأشمونيّ إلى اجماع النحاة على أنَّ (ما) و (مهما) أسماء شرط خالية من الظّرفيّة، بمعنى: أنّهما لا يدلان على زمن معين معروف البداية والمقدار، يربط الجواب بالشرط؛ فكل واحدة منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط، فقال الأشمونيّ" وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف، وغير ظرف، فغير الظرف (من) و(ما) و(مهما) فـ(من) لتعميم أولي العلم، و(ما) لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة، وكلتاهما مبهمة في أزمان الربط"[5].

---

(١) سورة الأعراف: ١٣٢.
(٢) سورة الأعراف: ١٣٢.
(٣) الزمخشريّ، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، مصدر سابق، ج٢، ص١٤٦.
(٤) حسن عباس، النحو الوافي، مصدر سابق، ٤، ص٤٢٩.
(٥) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٨.

وممن قال بهذا المذهب سيبويه[١] والمبرّد[٢] وابن السّرّاج [٣] وابن يعيش، وأبو حيّان[٤] والمراديّ[٥] والسمين الحلبيّ[٦] وابن هشام[٧] وابن عقيل[٨] والشّاطبيّ[٩] والسّيوطيّ[١٠].

وحجّة الأشمونيّ أنّ(ما) و(مهما) لا تدلان على زمنٍ مُعيَّن من أزمان ربط الجواب بالشَّرط؛ لأنّ الزمن فيهما مُطلق، ومبهم، وغير مُعيَّن، ولذلك قال: (وكلتاهما مُبهمةٌ في أزمان الرَّبط) أي: لا تدلُّ على زمنٍ مُعيَّن من أزمان ربط الجواب بالشَّرط.

ما ذكره الأشمونيّ ذكره المراديّ[١١] بنصه، ولكن الأشمونيّ لمْ يشرْ إلى هذا النقل، وقد احتجّ المراديّ بخلو (ما) و(مهما) من الزمن، بما قاله الزمخشريّ عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [١٢] الذي عدّ القول به يوقع بالإلحاد[١٣].

إنّ اعتراض الأشمونيّ على الشواهد الشعريّة عند ابن مالك قال به أبو حيّان، فقال :"وزعم ابن مالك أنّ: (ما) تكون شرطاً ظرف زمان، وقد ردّ ذلك عليه ابنه بدر الدين محمد في بعض تعاليقه، وتأوّل ما استدل به والده، وتأوّلنا نحن بعض ذلك، بخلاف تأويل ابنه، وذلك كله ذكرناه في كتاب (التكميل) من تأليفنا. على أنَّ ابن مالك ذكر أن ما ذهب إليه لا يقوله النحويون، وإنّما استنبط هو ذلك من كلام الفصحاء على زعمه"[١٤].

ويردّ على أبي حيّان أنّ ابن مالك لم يكن أوّل من قال بظرفيّة (ما) و(مهما) بل كان تابعاً لنحاة سبقوه كما تقرر سابقاً.

---

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٣، ص٥٦.
(٢) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج٢، ص٤٦.
(٣) ابن السّرّاج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ج٢، ص١٥٩.
(٤) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٤، ص١٨٦٣.
(٥) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٣، ص١٢٧٤ وما بعدها.
(٦) السمين الحلبيّ، الدرر المصون، مصدر سابق، ج٥، ص٤٢٦.
(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٣٩٨.
(٨) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج٣، ص١٤٢.
(٩) الشّاطبيّ، المقاصد الشّافية، مصدر سابق، ج٦، ص١٠٤.
(١٠) السّيوطيّ، البهجة المرضيّة، مصدر سابق، ص٤٠٨. ينظر: همع الهوامع، ج٢، ص٥٤٧.
(١١) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٣، ص١٢٧٤ وما بعدها.
(١٢) سورة الأعراف: ١٣٢.
(١٣) الزمخشريّ، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، مصدر سابق، ج٢، ص١٤٦.
(١٤) أبو حيّان، البحر المحيط، مصدر سابق، ج٣، ص٥٢٨.

الترجيح

الذي يترجّح لدى الباحث قول ابن مالك، وهو أنّ (ما) و(مهما) الشرطيتين تكونان ظرف زمان لعدة أسباب:

الأوّل: أنّ السماع صريح بورود (ما) الشرطيّة ظرف زمان مع صحة المعنى كما مرّ، وما نقله ابن مالك في (ما) و (مهما) مما ثبت من أشعار فصحاء العرب.

الثاني: أنّ حُجّة المانعين بأنّ النحويّين لم يقولوا بظرفيّتها ليست بحجّة، ويزداد ضعفها بنحاة سبقوا ابن مالك قالوا بما ذهب إليه.

الثالث: أنّ قولهم إنّ (ما) في الأية مصدريّة زمانيّة لا يستقيم لوجود الفاء في جواب الشرط، والمصدريّة الزمانيّة لا تحتاج إلى فاء، كما قال أبو حيّان.

الرابع: أنّ الأقرب في الأبيات أنّ (ما) زمانيّة لا مصدريّة، إذ لا تخلوا تأويلاتهم من التكلّف والتعسّف كما قال عباس حسن، ومحمد حسن شُرّاب.

الخامس: نعت ابن الناظم هذه الأبيات بالشذوذ، ووافقه الأشمونيّ، فكيف يكون شاذاً وقد ورد عن فصحاء العرب، كأمثال تَمِيم بن مقبلٍ العجلانيّ، الذي قال فيهما الأصمعيّ" الفصحاء من شعراء الْعَرَب فِي الْإِسْلَام أَرْبَعَة ... وَتَمِيم بن مقبلٍ العجلانيّ ... وَكلهمْ من قيس عيلان" [١] وذكر ابن سلّام الجمحيّ عن الأصمعيّ برواية أبي حاتم أنّ شيخاً من أهل نجد أنّه قال عن طفيل الغنويّ: "كان طفيل الغنويّ يسمى في الجاهليّة محبراً لحسن شعره، قال: " وطفيل عندي في بعض شعره أشعر من امرىء القيس "[٢]" وذكر أنّ الأصمعيّ قال: " وقد أخذ طفيل من امرئ القيس شيئاً "[٣].

وبثبوت فصاحتهم ترجّح عند الباحث مذهب ابن مالك.

---

(١) ينظر: الصفديّ، الوافي بالوفيات، مصدر سابق، ج١٣، ص١١٨.
(٢) الجمحيّ، طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق، ص١٠.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني : الخلاف الصرفي بين ابن مالك والأشمونيّ

رقم	عنوان الخلاف	الصفحة
١	(سِوَى) بين الصرف والجمود	١٣٩
٢	اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره بين الإعمال والإهمال	١٥١
٣	العدول عن صيغة (فعول) إلى صيغة (أفعال)	١٥٧
٤	أبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد	١٦٣
٥	الخلاف في اشتراط (الألف) عند قلب الواو ياءً في جمع ما أُعلَّتْ عينه أو سُكِّنَتْ في المفرد في وزن (فِعَال) و (فِعلة) و (فِعَل)	١٦٩
٦	زيادة همزة الوصل في أوّل المضارع	١٧٨

(سِوَى) بين التصّرف والجمود

قال ابن مالك في باب الاستثناء[1]:

وَلِسِوىً سُوىً سَواءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

يكثر استعمال (سوى) في باب الاستثناء، وفيها لغات (سِوىً، سُوىً سَواْءٍ، سِواءٍ) والمستثنى بها كالمستثنى بـ(غير) في وجوب جره لإضافتها إليه.

إنّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين التي ناقشها صاحب الإنصاف[2] واختلفت آراء النحاة في (سوى) أهي متصرفة أم جامدة ؟

وجه الخلاف: أنّ ابن مالك ذهب إلى أنَّ (سِوى اسم كـ(غير) كما صرّح في ألفيته في البيت السابق؛ أي أنَّها عنده متصرفة مطلقاً، وخالفه الأشمونيّ، وقال إنَّها (سوى) ظرفٌ غالبٌ، وكـ(غير) قليلاً؛ أي إنَّها ذات وجهين؛ متصرفة أحيّاناً وجامدة كثيراً، وبذلك يكونان قد خالفا سيبويه الذي ذهب إلى لزوم (سوى) الظّرفيّة.

المناقشة والتحليل

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب، هي:

المذهب الأوّل: استعمالها كـ(غير)

ذهب ابن مالك إلى أنَّ استعمال (سوى) كـ(غير) في الاستثناء؛ أي أنَّها من الأسماء المحضة متأثرة بالعوامل الداخلة عليها؛ رفعاً ونصباً وجراً، إليه أشار الزمخشريّ في تفسيره قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم﴾[3] فقال:" (وسَواءٌ): اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٣٢، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص ٢٢،دار العروبة.
(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٩، (م:٣٩).
(٣) سورة البقرة: ٦.

بالمصادر"[1] وبه أخذ ابن هشام في أحد قوليه[2] وابن قيم الجوزيّة[3] ونسبه أبو حيّان والسّيوطيّ[4] للزّجّاجيّ، فقال:" هذا الذي ذهب إليه المصنّف من أنّ الأصحّ عدم ظرفيّة سوى لا نعلم له سلفا في ذلك إلّا الزّجّاجيّ"[5] ولكن الذي في كتاب الزّجّاج[6] أنّ (سوى) لها أربعة مواضع تكون اسماً، وظرفاً، وتحقيقاً، ومصدراً، ولم يُرجّح أيّ مذهب من المذاهب، وهذا خلاف ما نقله أبو حيّان.

وقد احتجّ ابن مالك - انتصاراً لمذهبه - بالآتي [7]:

الأوّل: إجماع النحاة على أنَّ : (قاموا سواك) و(قاموا غيرك) واحد، وأنّه ليس أحد من النحاة يقول: إنّ (سوى) عبارة عن مكان، أو زمان. وما لا يدلّ على مكان، ولا زمان فبمعزل عن الظّرفيّة.

الثاني: لم يقل واحد من أهل اللغة: إنّ (سوى) عبارة عن مكان أو زمان؛ حتى تكون ظرفاً؛ وإنّما تأوّلها البصريون بمعنى (بَدَلَك) ثم جعلوا (بدلك) بمعنى (مكانك) فحكموا بمقتضى ذلك التأويل بأنَّها ظرف.

الثالث: كثرة السّماع؛ بأنّه ورد في كلام العرب نثراً وشعراً تصرفها، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعملت فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظيّة، وأنشد ابن مالك في شرح التسهيل والكافية كثيراً من الشواهد الدالة على تصرفها، من النثر:

قول الرسول ﷺ:" وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ "[8] وكقول الرسول ﷺ:" مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ

---

(١) الزمخشريّ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مصدر سابق، ج١، ص٤٧.
(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص١٨٩.
(٣) ابن القيم، إرشاد السالك، مصدر سابق، ج١، ص٣٩٥.
(٤) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص (١٥٥، ١٦١).
(٥) أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مصدر سابق، ج٨، ص٣٥٢. وانظر: ارتشاف الضرب له، ج، ص١٥٤٦.
(٦)الزّجّاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، ت٣٣٧هـ،(١٩٨٤م) حروف المعاني والصفات (تحقيق:علي توفيق الحمد)، ط١، ص ٢٣-٢٤، مؤسسة الرسالة، بيروت.
(٧) ابن مالك، شرح الكافية الشافيّة، مصدر سابق، ج٢، ص٧١٦وما بعدها.
(٨) مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، رقم (٢٨٨٩) ج٤، ص٢٢١٥. برواية:" وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ "وينظر: سنن الترمذيّ، كتاب الفتن١٤، رقم (٢١٧٦) ج٤، ص٤٢. (أي أنّ ابن مالك والأشموني والصبّان ذكروا الحديث بالمعنى) أمّا في سنن ابن ماجه، رقم (٣٩٥١) ج٢، ص١٣٠٣، ورد برواية: «سألته ألا يسلط عليهم عدوّا من غيرهم». فلا شاهد فيه بهذه الرواية.

فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَبْيَضِ"[١].

ومن الشعر وقوعها مجرورة بالحرف كقول أبو دُواد الأيادي[٢]: [من البسيط]

وَكلُّ مَنْ ظَنّ أنّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسواءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ

ومرفوعة بالناسخ كقول قيس بن الملوّح[٣]: [من الطويل]

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْس بَيْني وبَينها سوى لَيْلةٍ إنّي إذن لصَبُورُ

وردّ ابن مالك مذهب سيبويه القائل بظرفيتها، فقال: "فإنّ تعلق في ادّعاء الظّرفيّة بقول العرب: (رأيت الذي سواك) فوصلوا الموصول بـ (سواك) وحده، كما وصلوه بـ (عندك) ونحوه من الظروف، فالجواب أن يقال: لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفاً، فإنّ حرف الجر يعامل معاملة الظّرف، ولم يكن بذلك ظرفاً، فإن ضُمِّنَ ظرفا فجائز، فإن أطلق على(سوى) ظرف إطلاقاً مجازياً لم يمتنع، وإنمّا يمتنع تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة"[٤].

واعترض الأشمونيّ على أدلّة ابن مالك، ولم يسلّم بما ذكره ابن مالك من إجماع أهل اللغة، محتجاً بما نقله سيبويه عن الخليل، فقال:" ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أنّ "سوى" من الظروف اللازمة؛ لأنّها يوصل بها الموصول، نحو: (جاء الذي سواك)؛ قالوا: ولا تخرج عن الظرفيّة إلّا في الشعر"[٥] فـ(سوى) هنا ظرف مكان، وبذلك يسقط الإجماع بقول سيبويه: " وأمّا (أتاني القوم

---

(١) مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، رقم (٣٧٨ - ٢٢١) ج١، ص٢٠٠. وينظر: أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، ت٣١٦هـ، (١٩٩٨م) مستخرج أبي عوانة (تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي)، ط١، رقم (٢٥٢) ج١، ص٨٤، دار المعرفة - بيروت. والإيمان لابن منذر، رقم(٩٨٦) ج٢، ص٩٠١. وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه رقم (٣٧٧ - ٢٢١) ج١، ص٢٠٠، برواية: "وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَحْمَرِ". وينظر: البخاريّ في صحيحه، رقم (٦٥٢٨) ج٨، ص١١٠، وابن ماجه في سننه، رقم (٤٢٨٣) ج٢، ص١٤٣٢، وأحمد في مسنده، رقم (٤١٦٦) ج١، ص٤٣٧، فلا شاهد فيه بهذه الرواية، وفيه روايات أخرى.

(٢) البيت لأبي دُواد الأيادي، وهو في ديوانه ص ٢٩٤ الذي نشر غوستاف فون غرنباوم، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عباس/١٩٥٩م، ط١، مكتبة الحياة-بيروت. برواية (خال) بدل (ظن) وروي (ظن) كما أثبتناه على الصحيح في شرح الشواهد الشعريّة لحسن شُرّاب، ج١، ص١٨٣، وينظر: الإنصاف للأنباريّ، ص ٢٤٠. وشرح المفصّل لابن يعيش، ج٢، ص٦٢. وشرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٣١٥. والتكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٨، ص٣٥٥. وخزانة الأدب للبغداديّ، ج٣، ص٤٣٨. وبلا نسبة في شرح الكافية لابن مالك، ج٢، ص٧١٧. وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ص٢٢٢٨. وشرح الأشمونيّ، ج١، ص٥١٨. وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص١٦٢. وكل الروايات بـ(ظن) سوى الديوان، لهذا رجحّ الباحث هذه الروايات على رواية الديوان.

(٣) اختلف في قائله، فقيل: لمجنون ليلى، وهو في ديوانه ص ١٠٨(تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج) مكتبة مصر – ٣٧ شارع كامل صدقيّ. وقيل: لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحقات ديوانه، ص ٤٩٤، دار القلم، لبنان، وقيل: أبو دهبل الجمحي. وهو في ديوانه ص ٢٩، (تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن/١٩٧٢) ط٢، مطبعة النجف الأشراف. ونسب في الأغاني للأصفهاني للثلاثة، ج٢٠، ص٣٨٦.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٣١٦.

(٥) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٥٢١.

سواك) فزعم الخليل -رحمه الله- أنّ هذا كقولك: (أتاني القوم مكانك) و(ما أتاني أحدٌ مكانك) إلّا أنّ في (سواك) معنى الاستثناء"[١].

واعترض أيضاً بأنّه لا حُجّة لابن مالك بما استشهد به من الشِّعر؛ لأنّ سيبويه ومن تبعه مقرون بتصرفه بالشعر، لكنّه لم يسلم لهم ذلك أيضاً؛ لأنّ سيبويه ومن تابعه لم يعترفوا بتصرف (سوى) فهي عندهم لازمة الظرفيّة، وما خرج عنها فهو مؤول على معنى (غير) أو ضرورة شعريّة، كما سيأتي، فقال سيبويه: "ومن ذلك أيضا: هذا سَواءَك، وهذا رجلٌ سَواءَك، فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلته في معنى (بدلك) ولا يكون اسماً إلّا في الشعر، قال بعض العرب: لما اضطُرَّ فى الشِّعر جعله منزلة (غير)" [٢].

ويقوي مذهب الأشمونيّ أنّ ابن مالك لم يذكر من تصرفه في النثر إلّا جره بـ(من) في الحديث، قال أبو حيّان:" وإنّما كثر الشواهد على زعمه لأنّه ذهب مذهبا قل أن يتبع عليه؛ لأنّ مستقري اللغة وعلم النحو لا يكاد أحد منهم يذهب إلى مقالته, وهي عندهم منصوبة على الظرف, ولا حُجّة فيما كثر به من الشواهد؛ لأنّها كلها جاءت في الشعر, وهو محل ضرورة, ولم يجئ شيء منه في الكلام"[٣] وبه أخذ الأشمونيّ، فقال: "ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة؛ لأنّ كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم، وهو الجر، وبعضه قابل للتأويل " [٤].

أما قول بعض العرب: (أَتَانِي سِوَاكَ) فعده المراديّ أقوى ما احتجّ به ابن مالك، لكنّه لا يقوى أن يخرج الظرف عن عدم لتصرفه؛ لقلته ولشذوذه كما قال ابن العلج عن البصريّين، وقال المراديّ :" وأما (أَتَانِي سِوَاكَ), فهو أقوى ما احتجّ به، قال في البسيط: قال البصريون: هذا من الشاذ "[٥].

وقد ردّ الأنباريّ رواية الفرّاء (أَتَانِي سِوَاكَ): فقال عنها وهي رواية شاذة غريبة؛ فلا يكون فيها حُجّة"[٦] وتابعه أبو حيّان فقال :" وأما رواية الفرّاء (أَتَانِي سِوَاكَ) فهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[٧] وبذلك يكون الأشمونيّ متابعاً لأبي حيّان والمراديّ.

---

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص٣٥٠.
(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٨.
(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٨، ص٣٥٨.
(٤) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٥٢١.
(٥) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب ج٣، ص١٥٤٧. والتكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٨، ص٣٢٥. و توضيح المقاصد للمراديّ، مصدر سابق، ج٢، ص٦٨٢. تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ص٢٢٣٠. شرح شذور الذهب للجَوجَريّ، ج٢، ص٤٨٧. شرح التصريح للأزهريّ، ج١، ص٥٦٠. وحاشيّة الصبّان، ج٢، ٢٣٤.
(٦) الأنباريّ، الإنصاف، مصدر سابق، ص٢٤٢.
(٧) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٨, ص٣٥٨. وينظر: ارتشاف الضرب له، ج١، ص٢٤٢.

المذهب الثاني : (سوى) ظرف غالبا، وكـ(غير) قليلاً

ونسبه ابن هشام للكوفيّين وجماعة[١] وبه أخذ الأشمونيّ مخالفاً لابن مالك، ومؤيداً لمذهب الرمانيّ والعكبريّ[٢] فقال: "وقال الرمانيّ والعكبريّ: تستعمل ظرفاً غالباً، وكـ(غير) قليلاً، وهذا أعدل، ولا ينهض ما استدل به الناظم حُجّة"[٣] وأيده الصّبان فقال في قوله: "وهذا أعدل" وبين الصّبان مراد الأشمونيّ بـ(أعدل) فقال:" لأنّه لا يحوج إلى تكلّف في موضع من المواضع"[٤].

فعند الأشمونيّ (سوى) تستعمل ظرفاً، لأنّه الأصل فيها، وقد تكون اسماً كـ(غير) فتعامل معاملتها، فليس مجيئها مقصوراً على الضرورة الشعريّة. فقال بعد أن ذكر مذهب ابن مالك:" والواقع في كلام العرب نظماً ونثراً غير ذلك"[٥] بهذا المذهب أخذ ابن الشجري فقال : "... والكوفيون يرون استعمالها بمعنى (غير) وأقول: إدخال الجار عليها في قول الأعشى[٦]:[من الطويل]

.... ومَـا قَصَدَتْ مِـن أهلِهـا لِسِوائِكَـا

يخرجها من الظّرفيّة، وإنّما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً لها بِـ(غير) من حيث استعملوها استثناء، وعلى تشبيهها بِـ(غير) قال أبو الطيب[٧]:[من الكامل]

أرضٌ لها شَرَفٌ سِوَاهَا مِثْلُهَا لَو كانَ مِثْلُكَ فِي سِوَاهَا يُوجَـــدَ

رفع (سوى) الأولى بالابتداء، وخفض الثانية بـ(في) فأخرجهما من الظّرفيّة، فمَن خَطَّأَه فقد

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ١٨٨.
(٢) العكبري، اللباب، مصدر سابق، ج١، ص٣٠٩. وانظر: إعراب لاميّة العرب للعكبريّ ص٥٨.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٥٢١.
(٤) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق،ج٢، ص٢٣٦.
(٥) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٥١٧.
(٦) البيت من للأعشى، (ميمون بن قيس، من قصيدة قالها في مدح هوذة بن علي بن ثمامة الحنفي، وهو في ديوانه، ص٨٩، والبيت بتمامه:
تَجانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمامةِ نَاقَتي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهِ لِسَوائِكا
ينظر: الكتاب لسيبويه، ج١، ص٣٢، ٤٨، والمقتضب للمبرّد، ج٤، ص٤٩، وشرح كتاب سيبويه لسيرافيّ، ج١، ص٢٥٦، ج٢، ص٢٩٨، وأمالي ابن الشجري، ج٢، ص٣٧٢، وخزانة الأدب للبغداديّ، ج٣، ص٤٣٨، والشواهد الشعريّة لمحمد شُرَّاب، ج٢، ص٢٠٠، وبلا نسبه في المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ، ص٢٤٢، وارتشاف الضرب، ج٥، ص٢٤٥١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ص٢٢٣٠، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص١٦٣، وبرواية (جوّ بدل جُلّ) في شرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص٦٢، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص٢٩٢، شرح الرضيّ، ج٢، ص١٣٣، الإنصاف للأنباريّ، ج١، ص٢٤٠، وبرواية (أهلّ بدل جُلّ) في التبيين عن مذاهب النحويين للعكبريّ، ص٤٢٠، واللمحة في شرح الملحة لابن الضائع، ج١، ص٢٨٧، والتذييل والتكميل لأبي حيّان.
(٧) البيت للمتنبي، وهو في ديوانه، ج٢، ص٥٧. وينظر، ابن وكيع، الحسن بن علي الضبيّ، ت٣٩٣هـ، (١٩٩٤م) المنصف للسارق والمسروق منه (تحقيق: عمر خليفة بن أدريس) ط١، ص٣٥٢، جامعة قات، تونس-بنغازي. العميدي، أبو سعيد محمد بن محمد، ت٤٣٣هـ، ١٩٦١م والإبانة عن سرقات المتنبي لفظاً ومعنى (تحقيق: إبراهيم الدسوقيّ) ط١، ص١٦٨، دار المعارف-القاهرة. وخزانة الأدب للبغداديّ، مصدر سابق، ج٣، ص ٤٣٦. وبرواية (بلد لها...) في عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكيّ، ت٧٧٣هـ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداويّ /٢٠٠٣هـ) ط١، ج٢، ص١١٧، المكتبة العصريّة – بيروت. والصحيح رواية الديوان. والأشباه والنظائر، ج٥، ص ١٧٢، وخزانة الأدب، ج٣، ص ٤٣٦، والتبيان للعكبرىّ، ج١، ص٢٣١، وروايته:" أرض لها ... ".

خطّأ الأعشى في قوله : (لسوائكا) ومن خَطَّأ الأعشى في لغته التي جبل عليها، وشعره يستشهد به في كتاب الله، فقد شهد على نفسه بأنّه مدخول العقل ضارب في غمرة الجهل"[١] و قال بهذا العكبريّ[٢] وذكر ابن الضائع أنّ هذا مذهب ابن عصفور، واعترض عليه أبو حيّان فقال:"والذي في تآليفه[٣] أنَّه ظرف لا يتصرف، كقول الجمهور"[٤].

وممن رجّح هذا المذهب أيضاً ابن الناظم[٥] والمراديّ[٦] وابن هشام في قوله الآخر[٧] والخضريّ[٨].

والحقيقة أني لم أجد نصاً لأصحاب هذا المذهب يوحي بالأصل الذي اعتمدوا عليه، ولكن يمكن أن نستشف من كلامهم أنّهم احتجّوا بـ:-

أولاً : كثرة المسموع، فقد ورد تصرُّفها في الشعر والنثر، كما في الشواهد السابقة.

ثانياً : القياس، إذ الأصل فيها أن تكون ظرفاً.

ثالثاً : أنّ (سواء) بمعنى مكان، وكما أنَّ المكان يكون ظرفاً وغير ظرف، كذلك (سواء) يدلّ عليه أنَّها قد وقعت فاعلاً في قول الشاعر[٩] [من الهزج]

ولم يَبْقَ سِوى العُدْوا (م) نِ دِنَّاهُم كما دَانُوا

---

(١) ابن الشجريّ، الأمالي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٧٢ وما بعدها
(٢) العكبريّ، الأمالي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٧٢ وما بعدها
(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٥٩
(٤) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٢، ص١٥٤٧.
(٥) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٦.
(٦) المرادي، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٢، ص٧٠٥.
(٧) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٨.
(٨) الخضريّ، حاشيّة الخضريّ على شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٤٢٤.
(٩) البيت لشَهْل بن شيْبان الملقب بالفِنْد الزِّمَّانيّ، من قصيدةٍ قالها في حرب البَسوس. يُنظر في: أمالي القالي، ج٢، ص(٢٦٤، ٢٩٨) الأغانيّ للأصفهانيّ، ج٢٤، ص٨٣، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ، ج٣، ص١٠٩٧، وشرح التصريح للأزهريّ، ج١، ص٥٦٠، وشرح شواهد المعينيّ للسيوطيّ، ج٢، ص٩٤٥، وشرح الشواهد الشعريّة لحسن شُرَّاب، ج٣، ص٢٣١، وبلا نسبة في إعراب لامية الشنفرى للعكبريّ، ص٥٨، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبريّ، ص٤٢١، وشرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٣١٥، ج٣، ص٢٨٥، وشرح الكافيةلابن مالك، ج٢، ٧١٩، وشرح ابن الناظم، ص٢٢٣، اللمحة في شرح الملحة لابن الضائع، ج١، ص٤٧٧، والتكميل لابي حيّان، ج٨، ص٣٥٥، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٢٨، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٢، ص٢٢٢٨، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص١٦١.

مذاهب أخرى في المسألة

المذهب الثالث : لزوم (سوى) الظّرفيّة.

يرى أصحاب هذا الرأي أنّ (سوى) تصنّف ضمن ظروف المكان الملازمة للظرفيّة، فلا تفارقها إلّا في ضرورة الشعر، ذلك لأنّها بمعنى(مكانك) الذي يدخله معنى (عوضك) و (بدلك) فإذا قلت: (هذا سواءك) و(هذا رجل سواءك) فهو بمنزلة (مكانك) إذا جعلته في معنى (بدلك).(١).

وهذا مذهب جمهور البصريّين، وبه صرح سيبويه في قوله:" وجعلوا ما لا يَجرى في الكلام إلّا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء"(٢) واحتجّ بقول الأعشى السابق، و قول المَّرار بن سَلاَمة العِجلىّ(٣): [من الطويل]

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كْان منهْم إذا جلسوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائنا

وقال فيهما:" فعلوا ذلك؛ لأَنَّ معنى (سَواء) معنى (غيرٍ) ...وليس شيء يضُطَرّون إليه إلّا وهمْ يحاوِلون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا"(٤)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص(٧٤-٨٣) شرح الكافية للرضيّ، ج٢، ص١٣٢، أوضح المسالك لابن هشام، ج٢، ص٢٨١، شرح الأشمونيّ، ج١، ص٥٢١.

(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق،ج١، ص٣١.

(٣) للمرار بن سلامة العجليّ، وهو في الفخر بالعفة وحفظ اللسان، ينظر: الكتاب لسيبويه، ج١، ص٣١، والتكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٨، ص٣٥٦، شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ، ج١، ص٢٥٦، ضرائر الشعر لابن عصفور، ص٢٩٢، وشرح التسهيل لأبن مالك، ج٢، ص٣١٦، وشرح ابن الناظم، ص٢٢٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ص٢٢٢٦، وشواهد العينيّ، ج٣، ص١١٠١، وخزانة الأدب للبغداديّ، ج٣، ص٤٣٨، شرح الشواهد الشعريّة، امحمد شُرّاب، ج٣، ص٢٣٠. وبلا نسبة في: المقتضب للمبرد، ج٤، ص٣٥٠، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبريّ، ج١، ص٤٢١، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٢٧، وشرح الأشمونيّ، ج١، ص٥١٧. وورد برواي(قعدوا بدل جلسوا) في الكتاب لسيبويه، ج١، ص٤٠٨، وورد برواية(المكروه بدل الفحشاء) في الإنصاف للأنباريّ، ج١، ص٢٣٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٣١.

وتابعه جمهور النحاة منهم: الأخفش[١] والمبرّد[٢] وابن السراج[٣] وابن الوراق[٤] وابن جني[٥] والجرجانيّ[٦] والصيمريّ[٧] والأنباريّ[٨] وابن خروف[٩] والشلوبين[١٠] وابن يعيش[١١] وابن الحاجب[١٢] وابن عصفور[١٣] وأبو حيّان[١٤] ونُسب للفرّاء[١٥].

واحتجّ البصريون لمذهبهم بالاستِقراءُ: أنّ العرب لم تستعمل (سِوى) في اختيار الكلام إلّا ظرفاً، أما إنّ وقعت غير ظرف فهي مُتَأَوَّلةٌ[١٦]فلو كانت تستعمل اسماً لكثر استعمالها[١٧].

واستدل العكبريّ على ظرفيّة (سوى) مستخدماً المنطق، فقال: إنَّها وَقَعَتْ ظَرْفاً بلا خِلافٍ، فأمَّا أن يكونَ ذلك وضَعُها، واستِعْمالُها في غيرِه مَجازاً، أو بالعَكْسِ، أو هي في كلِّ ذلك حَقيقةً، لا وجهَ إلى الثَّاني؛ إذْ لا قائِلَ به. ولا وَجْهَ إلى الثَّالث؛ لأنَّه يُؤَدّي إلى الاشتِراكِ، والأَصلُ عَدَمُهُ، فتعيَّن الأولُ"[١٨].

ويرى الباحث أنّ العكبريّ بنى دليله على مقدمتين خاطئتين:

الأولى: أنّ (سِوى) كـ (غير) لم يقل بها أحد، ولكن ثبت بأنّ من النحاة مَن ذهب إلى أنَّ (سوى) اسم كـ(غير) وقد ساق أصحاب هذا الرأي شواهد عديدة لتدعيم رأيهم، وهذا المذهب رجّحه ابن مالك.

الثانية: بأنّ استعمال (سِوى) ظرفاً كثيراً وكـ(غير) قليلاً يؤدي إلى الاشتراك، وهذا المذهب مبني على أنَّ الأصل في (سوى) أن تكون ظرفاً، وهو الكثير، وقد استعملت كـ(غير) وعلى ذلك شواهد لا يمكن إنكارها.

---

(١) الرضيّ، شرح الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص١٣٣.
(٢) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، ج٤، ص٣٤٩.
(٣) ابن السراج، الأصول، مصدر سابق، ج١، ص٢٨٧.
(٤) ابن الورّاق، علل النحو، مصدر سابق، ص٤٠٠.
(٥) ابن جني، اللمع، مصدر سابق، ١٢٥.
(٦) الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، مصدر سابق، ج١، ص٦٥٢.
(٧) الصيمريّ، التبصرة، مصدر سابق، ج١، ص٣١٣.
(٨) ابن الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج١، ص٢٩٧.
(٩) ابن خروف، شرح جمل الزّجّاجيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٩٦٥.
(١٠) الجزوليّ، المقدمة الجزوليّة، مصدر سابق، ج٢، ص٧٢٤.
(١١) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٢، ص ٨٤
(١٢) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، مصدر سابق، ج١، ٣٢٠ وما بعدها.
(١٣) ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجيّ، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٥٩
(١٤) ابن حيّان، منهج السالك، مصدر سابق، ص١٧٣.
(١٥) ينظر: المساعد لابن عقيل، ج١، ص٥٩٤، تعليق الفرائد للدماميني، ج٦، ص ١٤١.
(١٦) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريّين والكوفيّين، مصدر سابق، ص ٤١٩.
(١٧) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ص ٤٠٩.
(١٨) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريّين والكوفيّين، مصدر سابق، ص ٤١٩ وما بعدها.

ومن حججهم – أيضاً - : وقوعها صلة، وإلى هذا أشار سيبويه فقال:" ويدلك على أنَّ سواءك وكزيد بمنزلة الظروف، أنَّك تقول: مررتُ بمن سَواءَك وعلى من سواءك، والذى كزيدٍ، فحَسُنَ هذا كحُسْن مَنْ فيها والذى فيها، ولا تَحسن الأسماءُ ههنا ولا تَكثُر فى الكلام. لو قلتَ: مررتُ بمن فاضِلٌ، أو الذى صالحٌ، كان قبيحاً، فهكذا مُجْرَى كزَيْدٍ وسَواءَك"(١)

وعلق أبو علي الفارسيّ على هذا بقوله:" يدلّ قولك: مَرَرْتُ بِمَنْ سِواءك على أنَّ سواءك ظرف؛ لأنّ الأسماء الموصولة يوصل بها الجُمل، فإذا وصل بها الظرف فعلى أنَّ الظرف متعلق بجملة من فعلٍ وفاعل محذوفة، كأنّك قلت: مررت بمن استقرَّ سواءك، فالضمير يرجع إلى الموصول مِن استَقَرَّ،إلا أنّه لما حذِفَ قام الظرف مَقامه، وعلى ذلك قولك: الذي كَزَيْدٍ."(٢) وتبعه الأنباريّ(٣) وابن يعيش(٤).

واعترض ابن مالك عن هذا الدليل بقوله:" فالجواب أن يقال لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفاً فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً وإن سُمّي ظرفاً فمجاز، وإن أُطلق على (سوى) ظرف إطلاقاً مجازياً لم يمتنع. وإنّما يمتنع تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة. وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقُّ."(٥)

ولكن (سوى) و(غير) بمعنى واحد، فلِمَ استجِيز الوصل بـ(سوى) ولم يُستجَز بـ(غير) ؟ فأجاب ابن مالك عن ذلك بجوابين(٦):

الأوّل: أنّ هذا من النوادر كنصب "غُدْوةً" بعد "لدُنْ" وكإضافة "ذي" إلى تسلم في قولهم: اذهبْ بذي تَسْلَم.

الثاني: أنّ (سوى) لازمة الإضافة لفظا ومعنى، فشبّه بـ(عند) و(لدى) في ذلك مع كثرة الاستعمال، فعُومِل بالوصل به معاملتهما، ولم تعامل (غير) هذه المعاملة؛ لأنّها قد تنفك عن الإضافة لفظاً.

---

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ص ٤٠٩.
(٢) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، ت: ٣٧٧هـ، (١٩٩٠م) التعليقة على كتاب سيبويه(د. عوض بن حمد القوزي)، ط١، ج١، ص(٢١٦-٢١٥)، مركز النخب العلمية.
(٣) ابن الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج١، ص٢٩٧.
(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٢، ص ٨٤
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٣١٦.
(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

واحتجّ ابن يعيش على ظرفيّة (سوى) فقال: "ومما يدلّ على ظرفيتها : أنَّ العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلّا ما كان ظرفاً "(١) واحتجّ على ذلك بقول لبيد بن ربيعة(٢): [مجزوء الكامل]

وابذُلْ سَوامَ المالِ إنَّ (م) سِواءَها دُهْماً وجُونا

أي أنّ (سواء) هنا استعملت ظرفاً متعلقًاً بمحذوف يقع خبراً لِـ(إنّ) وقد تقدّم على اسمها (دهماً) ولو أنّه لم يستعمل (سواء) ظرفاً لنصبه على أنّه اسم (إنّ) ورفع ما بعده؛ لأنّ اسم إنّ لا يتأخر عن خبره، إلّا إذا كان خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

وحاول محمد حسن شُرّاب التوفيق بين مذهب ابن مالك ومذهب سيبويه، فذهب مذهباً بعيداً–فيما أحسب-، فرفض القول بالضرورة الشعريّة، ولكنّه وضع بديلاً عنه، وهو أنَّها لغات تجوز في الشعر والنثر، فقال في هذه المسألة: "ليست مما يقال فيه: "يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره"، وإنّما تجوز في النثر أيضاً؛ لأنّ نسبتها إلى الضرائر الشعريّة فيها إساءة إلى الشعر والشعراء.... ويدلّ على ضعف الشعراء فلا يلجأ إلى الضرورات والرخص إلّا الضعيف العاجز. وأحسن من هذا أن نعدّها لغات تجوز في الشعر والنثر"(٣).

يرد عليه من جهتين:

الأولى: من هم الذين قالوا بهذه اللغة؟ ومن نقل عنهم؟ وهل تنطبق عليهم مقاييس النحاة في الاحتجاج بقولهم؟ وغيرها من الأسئلة تحتاج اجابتها إلى السّماع أولاً، والسماع يستلزمه استقراء، فالقرآن الكريم لم يقل به، أمّا الحديث الشريف فلم يذكر من (سوى) إلّا في حال جرها بمن، فلم يبق إلّا كلام العرب شعراً وقد ثبتت اللغات التي يحتجّ بها.

الثانيّة: أن الوقوف مع رواية الفرّاء: (أَتَانِي سِوَاكَ) تحفظ ولا يقاس عليها لشذوذها

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٢، ص٦٢.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة، وهو في ديوانه ص ١٣٨، وينظر: الإنصاف للأنباري، ج١، ص٢٤١، شرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص٦٢، وخزانة الأدب، ج٣، ص ٤٣٨.ورواية الديوان هي: (وابذل سوام القدر)، ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت٢٧٦هـ، (١٩٨٤م) المعاني الكبير في أبيات المعاني (تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣ هـ))،ط١، ج١، ص٣٧١، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٣) شرّاب، شرح الشواهد الشعريّة، مصدر سابق، ج٣، ص٢٣١.

موقف الصّبان

رجّح الصّبان ما ذهب إليه الأشمونيّ بكون (سِوَى) ظرفاً غالباً، وكـ(غير) قليلاً، ويظهر ذلك من خلال تأييده لقول الأشمونيّ: " وبعضه قابل للتأويل" [١] فقال الصّبان مؤيداً:"أي بكونه شاذاً أو ضرورة." [٢]وعلّل ترجيحه فقال: " لأنّه لا يحوج إلى تكلّف في موضع من المواضع"[٣].

أمّا العباديّ[٤] والبليديّ[٥] فلم يرجّحا أيّاً من المذاهب، بل اكتفيا بعرض المذاهب وأدلته، وتوقف كلّ من التونسيّ والحفنيّ وتبعهم الصّبان على تفسير مراد الأشمونيّ بكلمتي (كثيرا) و (بعضه) حين ردّ حُجّة ابن مالك، فقال: "لأنّ كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم، وهو الجر "[٦].

ذهب التونسيّ إلى أنَّ الأصل والمشهور: " أنّ الذي لا يخرج الظّرفيّة من التصرف هو الجر بـ(من) وهذا ليس في الكثير من ذلك، فإنّ الحقّ بالجر بـ(من) و (الباء) وبالإضافة، كان من المجموع من ذلك هو الكثير فتأمل" [٧].

وفسّر الحفنيّ[٨] المراد بكلمة (كثيراً)؛ أنّ ابن مالك ذكر أربعة أدلّة فيها الجر بالحرف، وستة في كتبه الأخرى، فاعترض عليه الصّبان[٩] بأنّ الحفنيّ غفل عن كون المراد بالجر بـ(من) خاصة؛ لأنّه الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم.

وذهب الحفنيّ إلى أنَّ المراد بكلمة (أو بعضه)؛ لعدم اطلاع الأشمونيّ على ما استدل به المصنّف، واحتمال أنّ ما استدل به كثيراً جداً بحيث لا تعد الأدلّة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه،

---

(١) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٥٢١.
(٢) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٢، ص٢٣٦.
(٣) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٢، ص٢٣٦.
(٤) العباديّ، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشموني، مخطوطة، ج١، ل٥٦/ ب.
(٥) البليديّ، حاشيّة البليديّ، مصدر سابق، ج١، ل٢٢٦/ أ.
(٦) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٥٢١.
(٧) التونسيّ، زواهر الكواكب لبواهر المواكب، مصدر سابق، ج١، ص٢٩٣.
(٨) الحفنيّ، حاشيّة الحفنيّ، مصدر سابق، ص٣٦٠.
(٩) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٢، ص٢٣٦.

واعترض الصّبان[1] بأنّ الحفنيّ غَفِلَ عن قول الأشمونيّ سابقا هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره.

فاستدرك الصّبان على الحفنيّ متأثراً بالتونسيّ، فقال:" الذي يظهر لي حل هذه العبارة أنّ (أو) بمعنى بل الإضرابيّة عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض؛ لأنّ الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بـ (من) خاصة اثنان فقط مما تقدم، وليسا بكثير، ولعل الحامل له على التعبير أولى به، أنّ بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه"[2]

الترجيح :

الذي أميل إليه في هذه المسألة هو ما رجّحه الأشمونيّ والصّبان تبعاً للرمانيّ وأبي البقاء من أنّ (سوى) تستعمل ظرفاً غالبًا، وكـ(غير) قليلاً؛ لعدة أسباب:

الأوّل: أجمعت المذاهب على ذكر أبيات كثيرة خرجت فيها (سوى) عن الظرفيّة، فلا يمكن إهمال ذلك المسموع وتأويله.

الثاني: مراعاة للأصل؛ لأنّ الأصل في(سوى) استعمالها ظرفاً.

الثالث: الأقرب إلى مجموع الأدلّة.

---

(١) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٢، ص٢٣٦.
(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره بين الإعمال والإهمال

قال ابن مالك في إعمال اسم المصدر في باب إعمال المصدر(١):

إن كانَ فِعلٌ مَعَ أنْ أوْ مَا يَحُلْ مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصدَرٍعَمَلْ

يقسّم النحاة اسم المصدرعلى ضربين: علم، وغير علم، فالعلم: ما دلّ على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ؛ لتضمُّن الإشارة إلى حقيقته كيسار وبرّة، وفجّار، فهذه وأمثالها لا تعمل عمل المصدر؛ لأنّها خالفت المصادر الأصليّة بكونها لا يقصد بها الشياع، ولا تضاف، ولا تقبل الألف واللام، وتوصف، ولا تقع موقع الفعل، ولا موقع ما يوصل بالفعل، ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل وتبيين نوعه،أو مرآته.

وغير العلم: ما كان أصل وضعه لغير المصدر من الأسماء التي أخذت من موادّ الأحداث لغيرها، كـ(الثّواب) لما يثاب به، و(العطاء) لما يعطى، و(الدّهن) لما يدهن به، و(الخبز) لما خبز، و(الكلام) للجمل المقولة، و(الكرامة) لما يكرم به، و(الكحل) لما يكحل به، و(الرعي) لما يرعى، و(الطّحن) لما يطحن، واختلف النحاة في هذا الضرب من جهة العمل.

وجه الخلاف: أنّ البصريّين لا يعملون شيئا من هذه، وأجاز الكوفيّون الإعمال وهو ما اختاره الأشمونيّ، وذهب ابن مالك إلى التفصيل.

المذهب الأوّل: إعمال بعض أسماء المصادر دون بعض.

يرى الكسائيّ أنّ اسم المصدر يعمل عمل المصدر إلّا ثلاثة ألفاظ لم يعملها، وهي (الخبز) و(القوت) و(الدّهن) فلا تقول: عجبت من خبزك الخبز، ولا عجبت من دهنك رأسك، ولا عجبت من قوتك عيالك(٢) وقيّده ابن مالك بكل تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه، كـ (الكحل) لما يكحل به، و(الدّهن) لما يدهن به، و(الكفات) ما تكفت فيه الأشياء، أي تجمع، وتحفظ،

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٣٨، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص ٢٨،دار العروبة.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص١٢١. ينظر أيضا: التذييل والتكميل لأبي حيّان، ج١١، ص٩٨، تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج، ص٢٨٥٩، و همع الهوامع للسيوطيّ، ج٣، ص٦٦.

فقال:" فإن وُجد بعد شيء منه عمل أضمر له عامل من معناه كقولك أعجبني دهن زيد لحيته، وكحل هند عينها، فقد روي مثل هذا عن العرب، وجعل النصب فيه بعامل مضمر، كأنَّه قيل دَهَن لحيته وكحلت عينها. ومنه - والله أعلم - قوله تعالى﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفاتاً * أَحْياءً وَأَمْواتاً﴾(١) لأنّ الكفات: هو ما تكفت فيه الأشياء؛ أي تجمع وتحفظ فكان ذكره منبها على فعله، أو ما هو بمنزلة فعله، كأنَّه قيل تكفّت أحياءً وأمواتاً "(٢).

وبيّن ناظر الجيش مذهب ابن مالك فقال معلقاً :"وأشار المصنّف بقوله: (فإن وجد عمل) إلى أنّ ما يضمّن حروف الفعل من اسم ما يفعل به،أو فيه لا يعمل، فإن وجد بعد شيء منه عمل، أضمر له عامل من معناه كقولك: أعجبني دهن زيد لحيته، وكحل هند عينها"(٣).

لم يذكر الكسائيّ وابن مالك من نقلا عنه، أو حُجّة كل منهما على اختياره هذا المذهب، ويبدو أنّهما راعيا استعمال هذه الألفاظ، ويظهر ذلك من الضابط الذي وضعه ابن مالك؛ لذا يمكن القول بأنّ هذه الأسماء الثلاثة وما جرى مجراها، قد جرت مجرى الأسماء المحضة، فإذا أطلق الكحل لم يذهب إلّا إلى الجسم المعروف، وكذلك الدّهن والقوت، فكأنّ الحدث قد اختفى تماماً من هذه الكلمات، بل إنّه في الاستعمال لا وجود له.

المذهب الثاني: اسم المصدر يعمل مطلقاً

ينسب هذا المذهب للكوفيين(٤) إلّا الكسائيّ، وبه أخذ الأشمونيّ، فقد ذهب إلى جواز قيام اسم المصدر مقام المصدر، وإنزاله منزلته، كما ورد عن العرب - شعراً ونثراً -، فقضَى بإعماله مطلقاً، وإن قلَّ، فقال منبهاً: " إعمال اسم المصدر قليل، وقال الصيمريّ: إعماله شاذ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير (عمل)"(٥)؛ أي إشارة إلى أنَّ اسم المصدر قد يعطي حكم المصدر، فيعمل عمل فعله، فوافق الناظم في جواز إعماله لكنّه خالفه حين لم يقيّده بألفاظ محددة.

---

(١) سورة المرسلات:٢٥-٢٦.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص١٢٣.
(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، ج٦، ص٢٨٦٠.
(٤) ينظر: أمالي ابن الشجريّ، ج٣، ص٣٩٦. وارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٥، ص٢٢٦٤، والتذييل والتكميل له، ج١١، ص١٠٣، وتوضيح المقاصد للمراديّ، ج٢، ص٨٤٦، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٨٥٩.
(٥) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٢٠٧.

واحتجّ الأشمونيّ لهذا المذهب بأصلين رئيسين، هما السماع والقياس:

الأوّل: السماع، فقد سُمِع نصب ما بعد اسم المصدر المأخوذ من مادة الحدث لغيره في الشعر والنثر؛ فمن النثر: حديث الموطأ: " من قُبلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوُضوءُ"(١).

ومن الشعر: قول القطامي (٢) [من الوافر]

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطائِكَ الْمِئَةَ الرِّتاعا

وقول الشاعر(٣): [من الوافر]

بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلا تُرِيَنْ لِغَيْرِهِمُ الوَفَاءَ

العشرة: اسم مصدر بمعنى المعاشرة، وهو هنا شاهد على جواز عمل اسم المصدر عمل الفعل الذي بمعناه، فنصب هنا المفعول به (الكرام) وأضيف إلى الفاعل.

وبقول الشاعر(٤):[من البسيط]

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كانَا

قول حسان بن ثابت(٥) [من الطويل]

لأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانٌ مِنْ الفِردَوسِ فِيْهَا يُخَلَّدِ

---

(١) الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ، رقم(١٣٥، ١٣٦) ج٢، ص٦٠، من كتاب الطهارة.(تحقيق: محمد مصطفى الأعظميّ/٢٠٠٤م) ط١، مؤسسة زيد بن سلطان – أبو ظبي.

(٢) قائله لعمير بن شبيم التغلبي المعروف بالقطامي، ت١٠١هـ، وهو في ديوانه (ص ٢٦) (تحقيق: د. محمود الربعي/ ٢٠٠١م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وفي هذه القصيدة يمدح زفر بن الحارث الكلابي، ينظر: ديوان الحماسة، ص٧٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك، ج٣، ص١٢٣، ولسان العرب لابن منظور، ج٩، ص١٤١، والتذييل والتكميل لأبي حيّان، ج١١، ص٩٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٨٥٧، وشواهد العيني، ج٣، ص١٤٠١، وشرح التصريح للأزهريّ، ج٢، ص٧، وشرح شواهد العينيّ للسيوطيّ، ج٢، ص٨٤٩، وخزانة الأدب للبغداديّ، ج٨، ص١٣٥، وشرح الشواهد الشعريّة لحسن شُرَّاب، ج٢، ص٧٣، وبرواية (أكفر) عند ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت: ٥٧١هـ) تاريخ دمشق (تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي)، ج٤٦، ص١٠٢، دار الفكر، ١٩٩٥م. وبرواية(أأكفر) في الشعر والشعراء لابن قتيبة، ج٣، ص٧١٣، وكتاب الشعراء لأبي علي الفارسيّ، ص٣٧٧.

(٣) لم يُعرف قائله، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج٣، ص١٢٣، التذييل والتكميل لأبي حيّان، ج١١، ص١٠٠، شرح ابن عقيل، ج٣، ص١٠٠، تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٨٥٧، شرح الشواهد الكبرى للعيني، ج٣، ص١٤١٥،شرح الأشمونيّ، ج٢، ص٢٠٦.

(٤) لم يُعرف قائله، ينظر في التذييل والتكميل لأبي حيّان، ج١١، ص١٠٠، وشذور الذهب لبن هشام، ص ٥٣٠، وشرح الأشمونيّ، ج٢، ص٢٠٦، العطار، حسن بن محمد بن محمود ت١٢٥٠هـ، حاشيّة العطار، ج١، ص٤١، دار الكتب العلمية، وبرواية (دعداً) في شرح التسهيل، ج٣، ص١٢٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٨٥٨. وبرواية (يكفيك) في شرح شذور الذهب للجوجريّ، ج١، ص١٦٤.

(٥) البيت في ديوانه رضي الله عنه (ص ٩٣)، (تحقيق: الأستاذ عَبدأ مهنّا)، ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت،١٩٩٤م. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج٣، ١٢٣، والتكميل والتذييل لأبي حيان، ج١١، ص٩٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٨٥٧، وشرح الشواهد الكبرى للعيني، ج٣، ص١٤١٤، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام، ص٥٢٩، وشرح الأشموني، ج٢، ص٢٠٧. ولفظه في الديوان:

(وإنّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانٌ مِنْ الفِردَوسِ فِيْهَا يُتَلَّدِ)

وفي هذا البيت إقواء، وهو اختلاف حركة الروي في الكسر والضم مع ما قبله من أبيات القصيدة، وهذا يعتبر عيب من عيوب القافية. ولم أجد من روى هذه الرواية غير الديوان في حدود ما لديّ من مصادر.

وغيرها من الشواهد، وقد حملت هذه الشواهد على ظاهرها، وجُعِلت المصادر هي الناصبة بنفسها أولى من تكلّف تقدير عامل مضمر، بخاصة أنّ هذه الاسم فيه مادة المصدر، وأكثر حروفه، فشابهه كثيراً في اللفظ والشكل.

الثاني: القياس، للمشابهة الكبيرة بين اسم المصدر والمصدر؛ فقاسوا اسم المصدر على المصدر، فأجازوا أن يعمل عمله(١).

وتبع هذا المذهب أكثر المتأخرين، كالرضيّ(٢) وابن الناظم(٣) والمراديّ(٤) وابن هشام(٥) وابن قيّم الجوزيّة(٦) وابن عقيل(٧) والسلسيليّ(٨) والأزهريّ(٩) وغيرهم.

موقف الصّبان

لم يقف الصّبان في هذه المسألة موقفاً واضحاً، بل صرف همّه إلى الوقوف على معاني كلمات الأبيات وضبطها، ولكن ظاهر كلامه موافقة الأشمونيّ، ونستدلّ على ذلك إعماله لاسم المصدر (ثواب) في قول حسان بن ثابت السابق فقال في إعراب (جنانـاً) في البيت المذكور:"مفعول ثانٍ لـ(ثواب)"(١٠).

---

(١) ابو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج١١، ص٩٨. ينظر أيضا: تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٨٥٩، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٣، ص٦٦.
(٢) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٣، ص٤١٢.
(٣) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٢٩٨.
(٤) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٢، ص٨٤٤.
(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٣، ص١٧٤. وينظر شذور الذهب له، ص٥٢٦.
(٦) ابن قيم، أرشاد السالك، مصدر سابق، ج١، ص٥٢٣.
(٧) ابن عقيل، المساعد، مصدر سابق، ج٢، ص٢٣٨.
(٨) السلسيليّ، شفاء العليل، مصدر سابق، ج٢، ص٦٥٣.
(٩) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق، ج٢، ٦٦.
(١٠) الصبّان، شرح الصبّان، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٦.

بقي مذهب آخر في المسألة

المذهب الثالث: اسم المصدر لا يعمل مطلقًا

ذهب البصريون إلى أنَّ أسماء المصادر التي أخذ من مواد الأحداث لغيرها كالثّواب، والعطاء، والدّهن... لا تعمل مطلقاً، فلا تقول في قول حسان بن ثابت السابق، أن (كلّ موحد) منصوب بـ(ثواب) ولا تقول في قول القطامي السابق، أن: (المائة الرتعا) منصوب بـ(عطاء). إنمّا هما منصوبان بفعل محذوف يدلّ عليه اسم المصدر المذكور؛ أي (يثيب كلَّ) و(اعطيت المائة الرتاع) وكل ما جاء مما ظاهره أنّه منصوب باسم المصدر من هذا النوع ليس كذلك، بل العامل محذوف وهو فعل يدلّ عليه المذكور(١).

نسب هذا المذهب إلى البصريّين(٢) وصرّح به الصيمريّ(٣) وابن الشجري(٤) وقد تحدث ابن السّراج عن وضع هذه الأسماء موضع المصادر وسكت عن إعمالها، كما في حديثه السابق، وكذلك فعل أبو علي الفارسيّ؛ إذ تحدث عن بعض أسماء المصادر وسكت عن إعمالها(٥) واختار أبو حيّان هذا المذهب فقال:" والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه بمضمر يفسره ما قبله وليس باسم المصدر ولا جرى مجرى المصدر في العمل لا في ضرورة ولا في غيرها"(٦).

واحتجّ البصريون ومن تابعهم بأن الأصل في هذه الأسماء أنَّها وضعت للدلالة على الذات، فالغسل وضع لما يغسل به، والوضوء لما يتوضأ به.... ثم استعمل في الحدث، فالاسميّة فيه هي الأصل، والاسميّة لا تقتضي محدثاً ولا محلاً يقع عليه الحدث؛ لذا تعيّن عند البصريّين عدم إعماله لهذه العلّة؛ أي علّة استصحاب الأصل.

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ج١، ص(١٤٠-١٣٩) التبصرة والتذكرة للصيمريّ، ج١، ص(٢٤٥-٢٤٤) وأماليّ ابن الشجريّ، ج٢، ص٣٩٦، والتكميل لأبي حيّان، ج١١، ص٩٩.
(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج٥، ٢٢٦٤، وينظر: أوضح المسالك لابن هشام، ج٣، ص٢١١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج١، ص١٤٣، وشرح الأشمونيّ، ج٢، ص٢٠٥، وشرح التصريح للأزهريّ، ج٢، ص٧.
(٣) الصيمريّ، التبصرة والتذكرة، مصدر سابق، ج١، ص٢٤٤-٢٤٥.
(٤) ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجريّ، مصدر سابق، ج٢، ص٣٩٦.
(٥) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، ت٣٧٧هـ، (١٩٨٨م) الشعر أو شرح الأبيات المشكلة، (تحقيق: د. محمود محمد الطناحيّ) ط١، ص(٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٧) مكتبة الخانجي- القاهرة.
(٦) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج١١، ص١٠٤.

الترجيح

يرجّح الباحث مذهب الكسائيّ وابن مالك، وذلك لسببين، هما:

الأوّل: أنّ معنى الحدث قد انتفى، فلا وجود له، وان كان الاسم من مادة الفعل وفيه حروفه، أو بعضها، فإذا قلت: (دُهْن، وكحل، وقوت) انصرف الذهن إلى ذاتها المعرفة، فتجرّدت من الحدث، فكيف لها أن تعمل؟

الثاني: أنّ حمل الشواهد على ظاهرها أولى من اللجوء إلى التأويل أو التقدير مع عدم الحاجة إليها.

العدول عن صيغة (فعول) إلى صيغة (أفعال)

قال ابن مالك في باب العدد [1]:

.... والمُمَيِّزَ اجرُرِ جَمعاً بِلَفظِ قِلَّةٍ فِي الأكثَرِ

قُرُوء : جمع كثرة، والعدد من ثلاثة إلى عشرة يُميَّز بجموع القلة غالباً، ولا يُعدَل عن ذلك إلَّا عند شذوذ جمع القلة، أو ندور استعماله، وفي هاتين الحالتين هل يكون استعمال جمع الكثرة من قبيل الكثير أو القلة؟

وجه الخلاف: ذهب ابن مالك إلى أنّه من قبيل القلة، وخالفه الأشمونيّ فعده جمع كثرة. وبيان ذلك كالآتي.

المناقشة والتحليل

في هذه المسألة مذهبان، هما:

المذهب الأوّل: أنّه من قبيل القلة

أشار إلى ذلك ابن مالك؛ إذ الغالب في تمييز العشرة فما دونها إضافته إلى جمع القلة، وما كان له جمع قلّة وكثرة، فإضافته إلى القلة أكثر، كما في بيته السابق، وقال في الكافية: وقد يُضاف إلى جمع كثرة مع وجدان جمع قلة، كقوله تعالى﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [2][3]

واحتجّ ابن مالك لمذهبه فقال:" وقد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة لخروجه عن القياس، أو لقلة استعماله، فالأوّل نحو (ثلاثةَ قروء) والثاني نحو ثلاثة شسوع، فأوثر (قروء) على (أقراء)؛ لأنّ واحده قَرْء كفَلْس وجمع مثله على أفعال شاذ.

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٦٠، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص ٤٨،دار العروبة.
(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.
(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافيّة، مصدر سابق، ج٣، ص١٦٦٤.

وأوثر (شسوع) على (أشساع)؛ لقلة استعماله، وإن لم يكن شاذا؛ لأنّ واحده شِسع وجمع مثله على أفعال مطّرد، لكن أكثر العرب يستغنون في جمع شسع بفُعول عن غيره. ومثال إيثار قروء على أقراء لخروجه عن القياس[١]" وبه أخذ ابن الناظم[٢] والرضيّ[٣] وابن عقيل[٤] والمكوديّ[٥] والسّيوطيّ[٦] والشّاطبيّ[٧] وياسين الحمصيّ[٨] والخضريّ[٩] ورجّحه الصّبان[١٠].

وحُجَّتهم في ذلك : أنَّ (قُرء) له جمع قلة قياسي، وهو (أَقْرَاء) وإذا كان للَّفظ جمع قلَّة وكثرة، فإنَّ العدد يضاف إلى القلَّة – غالباً - ؛ للمشاكلة بين العدد والمعدود، قال ابن الناظم: "وقد يجاء به جمع كثرة، كقوله تعالى﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [١١] مع مجيء الأقراء"[١٢].

أيضا : فإنَّ في إضافة العدد إلى جمع الكثرة خروجاً عن القياس، بخلاف إضافته إلى القلة، وهو ما ذكره الرضيّ قائلاً " وقد جاء (ثلاثة قروء) مع وجود أَقْرَاء، وليس بقياس"[١٣].

واعترض الأشمونيّ بإنَّ جمع (قَرْء) على (أَقْرَاء) شاذ قياساً، ولشذوذ قلته عدل به إلى جمع الكثرة؛ ولذلك كانت إضافته إلى جمع الكثرة من قبيل الكثير[١٤] فرده الصّبان بأنَّه قد وردت لغتان في (قرء) في اللسان العربي، إحداهما : بفتح القاف، فله جمع قلة قياسي، وهو أَقْرُؤ، كفَلْس، وأفْلُس. والآخر بضمها (قُرء) فله جمع قلة قياسي –أيضاً، وهو (أَقْرَاء) كقُفْل وأَقْفَال[١٥] وبقول الصّبان يسقط ما أدعاه الأشمونيّ[١٦] أنَّ قُرُوء جمع (قَرء) بالفتح خاصة.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٣٩٦.
(٢) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٥١٧.
(٣) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٣، ص٣٩٨.
(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص٦٨.
(٥) المكودي، شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٣٠٢.
(٦) السّيوطيّ، البهجة المرضيّة في شرح الألفيّة، مصدر سابق، ص ٤٢١.
(٧) الشّاطبيّ، المقاصد الشافيّة في شرح الخلاصة الكافية، مصدر سابق، ج٦، ص٢٥٠.
(٨) ياسين الحمصيّ، حاشيّة ياسين على شرح التصريح، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦٤.
(٩) الخضريّ، حاشيّة الخضريّ على شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج٢، ص٧٧٧.
(١٠) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق،ج٤، ص٩٣ وما بعدها.
(١١) سورة البقرة: ٢٢٨.
(١٢) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٥١٧. ينظر: حاشيّة ياسين على شرح التصريح، ج٤، ص٢٦٤.
(١٣) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق،ج٣، ص٣٩٨.
(١٤) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٣١٩.
(١٥) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق،ج٤، ص٩٣ وما بعدها، بتصرف.
(١٦) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٣١٩.

المذهب الثاني: أنّه من قبيل الكثرة

أخذ به الأشمونيّ فقال:" ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحداهما: أن يهمل بناء القلة نحو: (ثلاثُ جوارٍ) و(أربعةُ رجالٍ) و(خمسةُ دراهمٍ).

والثانيّة: أن يكون له بناء قلة ولكنّه شذ قياساً أو سماعاً؛ فينزل لذلك منزلة المعدوم.

فالأوّل نحو: : "ثَلاثَةَ قُرُوءٍ"(١) فإن جمع (قَرء) – بالفتح - على (أقراء) شاذ، والثاني نحو: (ثلاثة شسوع) (٢) فإن (أشساعاً) قليل الاستعمال"(٣).

ويُفهم من النص: أنَّ الأشمونيّ يرى أنّ نحو: (أشساع) و(أَقْرُؤ) قد استُغني عنهما في كلام العرب، فنُزِّلا منزلة المهمل، فصار جمع الكثرة مستعملاً ؛ لتركهم استعمال القلة، فكان استعمال جمع الكثرة هنا من قبيل الكثير، وهو بذلك متابع لسيبويه الذي أشار إلى أنّه من الكثرة؛ لكثرة استعمال العرب له، وتركها لبناء القلة، فقال : "وقد يكسَّر على (فِعلة) نحو : قِرْدٍ وقِرَدَةٍ، وحِسْلٍ وحِسَلَةٍ، وأحْسَالٍ، إذا أردت بناء أدنى العدد، فأمَّا القِرَدةَ فاستُغني بها عن أقراد، كما قالوا : ثلاثةُ شُسوعٍ، فاستغنوا بها عن أَشْسَاعٍ، وقالوا : ثلاثة قُرُوءٍ، فاستغنوا بها عن ثلاثة أَقْرُؤٍ"(٤)

فإن قيل : إنَّ سيبويه قد جعل قُرُوءاً مستغنى بها عن (أَقْرُؤ) وقد ذكرتم أنّه لا يعدل إلى الكثرة إلَّا عند شذوذ جمع القلة أو ندوره، و(أَقْرُؤ) جمع قلة قياسي لـ(قَرْء) بفتح فسكون، قيل : إنَّ في نصِّ سيبويه السابق ما يشير إلى ندور الاستعمال، أو الشذوذه، وهو ما أشار إليه الفارسيّ بقوله : "فإن قلت : فقد جاء في التنزيل: " يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ"(٥)

فهلاَّ قلت: إنّ إضافة ذلك إلى العدد الكثير سائغ؟

قيل : لا يلزم أن تقول ذلك من أجل ما ذكرت ؛ لأنّ ذلك في بابه مثل (استحوذ) فكما لا

---

(١) سورة البقرة: ٢٢٨.
(٢) هو جمع شِسْع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل. ينظر: مادة (شسع) في اللسان، ج٢٥، ص٢٢٥٧، وتاج العروس للفيروزآباديّ، ج٢١، ص٢٧١.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٣١٩.
(٤) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٣، ص٥٧٥
(٥) سورة البقرة: ٢٢٨.

يصلح (استقوم) قياساً على (استحوذ) كذلك لا يقاس على ذلك، وما جاء من نحو هذا فقد ردّوه في التأويل إلى إضافته إلى العدد القليل؛ لئلا يتباين ويلتئم، فقالوا: تقديره: ثلاثة أقراء، من القُرء... فكذلك تقدير إضافة (ثلاثة) إلى (الأقراء) وإنّما يجيء هذا النحو إذا كان الجمع الكثير أكثر في الاستعمال من الجمع القليل، كما أنَّ ما يُطرح فيه بناء القليل البتة، نحو : شُسُوع يضاف العدد القليل فيه إلى بناء الكثير، والتقدير في ذلك- أيضاً - : التقدير فيما ذكرت لك في قوله: " يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ"(١)(٢).

فأبو علي الفارسيّ يرى عدم الإضافة إلى الكثرة قياساً على القلة، كما لا يقاس (استقوم)على (استحوذ) فإن جاء شيء من ذلك فإنه يؤول بإضافته إلى العدد القليل؛ لئلا يتباين؛ إذ العدد الكثير يدخل في حد التباين والبعد عن التشاكل، ولذلك فضّلت اللغة العربية القلة على الكثرة، وما جاء فيه تقدير الإضافة إلى الجمع الكثير – كما في (ثلاثة قروء)- فإنَّما يرجع إلى أنَّ جمع الكثير أكثر في الاستعمال من جمع القليل، كما أنَّ بناء القليل قد يطرح كما في: شسوع، فيضاف إلى بناء الكثرة، فالتقدير فيه كالتقدير في: (ثلاثة قروء) فقد صرَّح أنَّ إضافته إلى بناء الكثرة من قبيل الكثير، بناء على استعماله في الكلام العربي.

وممن قال بهذا أيضاً : الزمخشريّ(٣) وابن يعيش(٤) وابن الحاجب(٥) وابن هشام(٦) وابن طولون(٧) والأزهريّ(٨).

وأضاف ابن الحاجب دليلاً آخر غير كثرة الاستعمال عند اختياره لهذا المذهب، فهو يرى أنّ حسْن استعمال الكثرة مكان القلَّة ؛ لكثرة استعماله في كلام العرب، ولخفته على اللسان؛ حيث إنَّ بناء القلة فيه ثقل؛ لوجود همزتين، بخلاف قروء؛ ففيه خفَّه؛ لقلّة عدد حروفه، ولهذه الأسباب مجتمعة اختير بناء الكثرة على بناء القلة، فاستُغني به عنها، فقال : "والذي حسَّنه أنَّ قُرُوءاً في كلامهم كثير، ولكثرته استخف، فوُضع موضع أَقْرَاء، وأيضاً : فإنَّ أَقْرَاء أثقل من قُرُوء؛ لأنّ فيه همزتين، وهو أكثر بحرف، وكان قروء ههنا حسناً لهذا التعارض"(٩).

---

(١) سورة البقرة: ٢٢٨.
(٢) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، ت: ٣٧٧هـ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات (تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي)، ص ٥١٦ وما بعدها ، مطبعة العاني – بغداد.
(٣) الزمخشريّ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مصدر سابق، ج١، ص٢٧٢.
(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٤، ص١٤ وما بعدها.
(٥) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، مصدر سابق، ج١، ص٦١٣.
(٦) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص٢٢٠ بتصرف.
(٧) ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٥.
(٨) الأزهري، شرح التصريح بمضمون التوضيح، مصدر سابق، ج٢، ص٤٥٥.
(٩) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، مصدر سابق، ج١، ص٦١٣.

كما أضاف ابن هشام إلى ذلك: أنَّ السبب في العدول إلى الكثرة إنَّما هو شذوذ بناء القلة؛ إذ إنَّ جمع قرء - بالفتح- على أَقْرَاء شاذ، وما كان له بناء قلة شاذ قياساً كأقراء، أو سماعاً كـ(أشساع) فإنه ينزل منزلة المهمل، فحينئذٍ يضاف العدد إلى جمع الكثرة، فيكون استعمال بناء الكثرة من قبيل الكثير(١) وبه أخذ الأشمونيّ.

موقف الصّبان

صرّح ابن مالك وتابعه الأشمونيّ أنَّ جمع (قُرْء) على (أَقْرَاء) شاذ، ولشذوذ قلته عدل به إلى جمع الكثرة؛ ولذلك كانت إضافته إلى جمع الكثرة من قبيل الكثير، فقال:" جمع (قرء) بالفتح على (أقراء) شاذ"(٢) فقال الواحديّ: "والقروء: جمع قرء، وجمعه القليل: أقرؤ، وأقراء، والكثير: قروء"(٣).

واستدرك الصّبان على ابن مالك نقلاً عن المراديّ : فقال:" يرد عليه أمران(٤):

الأولى: أن بعضهم قال انه جمع (قُرء) - بضم القاف- فلا يكون شاذاً.

الثانية: أنّ لـ(قَرء) بالفتح بناءَ قلة مطّرداً، وهو(أَقْرُؤ).

قال المراديّ:" وذكر غيره أنّه جمع (قُرء) -بضم القاف- فلا يكون شاذاً ولا يؤثر جمع قلة في غير ذلك إلّا نادراً"(٥) أي أنّه قد وردت لغتان في (قرء) في اللسان العربي:

الأوّل: بفتح القاف، فله جمع قلة قياسي، وهو (أَقْرُؤ)(٦) كفَلْس، وأفْلُس.

الثاني: بضمها (قُرء) فله جمع قلة قياسي- أيضاً -، وهو (أَقْرَاء) كقُفْل وأَقْفَال.

لذلك ترجّح عند الصّبان مذهب ابن مالك، وهذا أيضاً ما استند عليه أبو القاسم العباديّ(٧) والحفنيّ(٨) في استدراكهما على الأشمونيّ.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص٢٢٠ بتصرف.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٣١٩.
(٣) الواحديّ، التفسير الوسيط، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٢.
(٤) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق،ج٤، ص٩٣ وما بعدها.
(٥) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٣، ص١٣٢٢.
(٦) أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص٢٤٩.
(٧) ابن قاسم، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج٢، ل١٨٥/ب.
(٨) الحفنيّ، حاشيّة الحفنيّ على شرح الأشمونيّ، رسالة، ٢٥٢.

الترجيح:

اتَّضح لي مما سبق أنَّ مذهب ابن مالك من جعل استعمال الكثرة مع وجود جمع القلّة القياسي هو من القليل، هو الأرجح ؛ وذلك للأسباب الآتيّة :

الأول: لأنّه اعتمد على القياس، وما اعتمد على أصل أولى مما لم يعتمد.

الثاني: وإذا كان للفظ جمع قلة قياسي فالأولى الحمل عليه، فإن استعمل جمع كثرة في موضعه حينئذٍ يكون من قبيل القلة لا الكثرة، وهذا ما اعتمدت عليه حواشي الأشمونيّ في ترجيحها مذهب ابن مالك.

الثالث: سلامته من الاعتراض الذي وقع فيه المذهب الثاني.

أبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد

قال ابن مالك في باب التصريف[١]:

وَفِعْلٌ أُهْمِلَ والعَكسُ يَقِلْ لِقَصدِهِمْ تَخصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

الاسم في اللغة العربيّة ينقسم على قسمين: مجرّد، ومزيد، فالمجرّد هو ما كانت جميع حروفه أصليّة، أمّا المزيد فهو الذي احتوى حرفاً أو أكثر من حروف الزيادة، وذهب كثير من اللغويين إلى أنَّ بناء الكلمة في العربيّة لا يقل عن ثلاثة أحرف : حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقف عليه[٢] ولا يتجاوز خمسة أحرف فما قل عن الثلاثة فمحذوف منه وما تجاوز الخمسة فمزيد، قال سيبويه: " فما قصر عن الثلاثة فمحذوف، وما تجاوز الخمسة فمزيد فيه "[٣].

إنّ القسمة العقليّة تقتضي أن يكون لأبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد اثنا عشر بناءً؛ لأنّ الفاء لها ثلاثة أحوال: الفتح، والضم، والكسر، والعين لها أربعة أحوال الفتح، والضم، والكسر، والإسكان، فإذا ضربت ثلاثة أحوال في أربعة أحوال خرج من ذلك اثنا عشر ويمثل لهذه الأبنية بـ(فَلْس، فَرَس، كَتِف، عَضُد، حِبْر، عِنَب، إبِل، قُفْل، صُرَد، دُئِل، عُنُق) والمهمل منها (فِعُل)

وجه الخلاف: أنّ النحاة اجتمعوا على أن يكون لأبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد عشرة أبنية، ولكنّهم اختلفوا في البناء الحادي عشر (فُعِل) فذهب ابن مالك إلى أنّ (فُعِل) قليل أو نادر، وخلفه الأشمونيّ وعدّ أبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد أحد عشر بناءً، ولكن مذهب سيبويه: أنّ (فُعِل) ليس من أبنية الاسم الثّلاثيّ، وتفصيل هذا الخلاف كالآتي:-

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٧٤، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص ٥٩،دار العروبة.
(٢) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، ت١٧٠هـ، كتاب العين (تحقيق: د مهدي المخزومي)، ج١، ص٤٩، دار ومكتبة الهلال، والكتاب لسيبويه، ج٣، ص٣٢٢، الخصائص لابن جنيّ، ج١، ص٥٦، والمنصف لابن جنيّ، ج١، ص٣٢، والأصول في النحو لابن السراج، ج٣، ص١٨٠.
(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص٢٣٠.

المناقشة والتحليل

بان مما سبق أنّ في هذه المسألة ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأوّل: **إنّ (فُعِل) قليل أو نادر**.

وإليه ذهب ابن مالك، فقال في الألفيّة[١]:

وَفِعْلٌ أُهْمِلَ والعَكسُ يَقِلْ لِقَصدِهِمْ تَخصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

إنّ الصور العقليّة للاسم الثّلاثيّ المجرّد اثنتا عشرة صورة جميع هذه الصور العقليّة لها ألفاظ عربيّة كثيرة تؤيدها إلّا صورتين[٢]:

الأولى: ممنوعة؛ وهي الصورة التي يكون فيها أوّل الاسم مكسوراً وثانيه مضموماً، وهذا بناء على عدم إثبات (حِبُك) في قراءة أبي السّمال (وَالسَّمَاءِ ذاتِ الحُبُكِ) وعده شاذة؛ لأنّها من تداخل اللغتين على القارئ، يعني: أنّه أخطأ، فأراد أن يقول: (حِبِك) فقال: (حِ) ثُمَّ انتقل إلى اللغة الأخرى وقال:(حِبُـ).

الثانيّة: قليلة؛ وهي عكس السالفة؛ أي: يكون الاسم فيها مضموم الأوّل مكسور الثاني، نحو: دُئِل - اسم قبيلة- وإنّما قلَّ ذلك في الأسماء لأنّهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بالفعل الماضي المبني للمجهول كـ(ضُرِب وقُتِل).

لذلك تعيّن عند ابن مالك عشرة أوزان للاسم الثّلاثيّ المجرّد، فقال الأشمونيّ منبّهاً على ذلك" قد فُهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا، أي ليس بمهمل ولا نادر، وهي عشرة أوزان"[٣].

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٧٤، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص ٥٩،دار العروبة.
(٢) شرح ابن الناظم، مصدر سابق، ص ٥٨٤. وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج١، ص٣٣. وشرح ابن عقيل، ج٤، ص١٩٤. وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٨، ص٣٩٨٠، و شرح الأشمونيّ، ج٤، ص٤٤، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، ج٢، ص٦٥٩.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٤، ص٤٤.

وممن اختار هذا المذهب أيضاً؛ ابن جنيّ[١] وابن الناظم[٢] وأبو حيّان[٣] وابن عقيل[٤] والمكوديّ[٥] والأزهريّ الذي قال:" (فُعِل) بضم أوّله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل" [٦] والنادر والقليل لا حكم له كما قال ناظر الجيش[٧].

المذهب الثاني : أنّ (فُعِل) من أبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد

وذهب إلى ذلك الأشمونيّ، إذ عدّ أبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد أحد عشر بناءً، ولو كان قليلاً، فقال بعد أن ذكر أمثلة هذا الوزن وهي : الدُّئِل، والرُّئِم، والوُعِل: " فثبت في هذه الألفاظ أنّ هذا البناء ليس بمهمل خلافاً لمن زعم ذلك، نعم هو قليل كما ذكر " [٨] وكذلك السّيوطيّ في المزهر[٩].

ونسب أبو حاتم السجستانيّ هذا المذهب للأخفش، فقال: " سمعت الأخفش يقول : قد جاء على (فُعِل) حرف واحد وهو (الدُّئِل) وقال : هي دويبة صغيرة تشبه ابن عرس، قال : وأنشدني الأخفش[١٠]: [من المنسرح]

جاؤوا بجَيْشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ ما كان إلّا كَمُعْرَسِ الدُّئلِ

قال: وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي وهي من كنانة" [١١].

---

(١) ابن جني، المنصف، مصدر سابق، ص٣٢، وينظر: الخصائص لابن جني، ج١، ص٥٦.
(٢) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، مصدر سابق، ص ٥٨٤.
(٣) ابو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج١، ص٣٣.
(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج٤، ص١٩٤.
(٥) المكوديّ، شرح الكوديّ، مصدر سابق، ص٣٢٦.
(٦) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٢، ص٦٥٩.
(٧) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٨، ص٣٩٨٠.
(٨) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص٤٤.
(٩) السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ، (١٩٩٨م) المزهر في علوم اللغة (تحقيق: فؤاد علي منصور)، ط١، ج٢، ص٥، دار الكتب العلمية – بيروت.
(١٠) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في وصف جيش أبي سفيان الذي ورد المدينة في غزوة السويق، وأحرقوا النخيل ثم انصرفوا. وهو في ديوان كعب ، ص٢٥١، (تحقيق: سامي مكي العاني)، مكتبة النهضة – بغداد، وتوضيح المقلصد للمراديّ، ج٣، ص١٥١٣، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ، ج٤، ص٢٠٨٢، وشرح أدب الكاتب لابن قتيبة، ج١، صص٢٩٢، وشرح الشواهد الشعرية لحسن شُرّاب، ج٢، ص٣٩٩، وبلا نسبه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج٣، ص٤٧١، والمنصف لابن جني، ج١، ص٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص١٠٢، وشرح الأشمونيّ، ج٤، ص٤٣، وبرواية (منزله) في الأغاني للأصفهاني، ج٦، ص٣٧٥، ولكن رواية الديوان (كَمُفحص) ويرى الباحث أنها تصحيف.
(١١) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت: ٢٧٦هـ، أدب الكاتب (تحقيق: محمد الداليّ)، ط١، ص٤٧٣، مؤسسة الرسالة. وينظر: البديع في علم العربيّة لمجد الدين ابن الأثير، ج٢، ص٣٨٤، والبَطَلْيَوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، ت: ٥٢١ هـ (١٩٩٦م) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا)،ج٢، ص٣٢٣، مطبعة دار الكتب المصرية-القاهرة. وابن الجواليقيّ، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور (ت: ٥٤٠هـ) شرح أدب الكاتب (تحقيق: مصطفى صادق الرافعيّ) ص٢٩١، دار الكتاب العربي-بيروت، وشرح المفصل لابن يعيش، ج٦، ص١١٣، والمزهر، ج٢، ص٤٩-٥٠.

وهذا مذهب ابن هشام، نتبيّن ذلك من رده على من أهمل (فُعِل) بقوله :"وزعم قوم إهمال (فُعِل) أيضاً، وأجابوا عن (دُئِل) و(رُئِم) بأنّهما منقولان من الفعل، واحتجّ المثبتون بـ (وُعِل) لغة في (الوَعِل) وإنّما أهمل،أو قل لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول " [١].

ولكن الملاحظ على ابن هشام أنّه عدّ أبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد عشرة في كتابه شرح جمل الزّجّاجيّ، وكذلك كتابه نزهة الطرف في علم الصّرف، بينما نراه في أوضح المسالك يعدها أحد عشر بناءً ولا ضير في هذا إذا عرفنا أنّ كتابه نزهة الطرف هو من المختصرات التي ابتعد فيها عن ذكر المسائل الخلافيّة، كالشذور والقطر، فالمعروف أنّ العلماء في مختصراتهم لا يميلون إلى ذكر المسائل الخلافيّة ؛كونهم يؤلفونها للناشئة، وفضلاً عن أنّه ألفه سنة (٧٤٣ هـ) وسنّه آنذاك(خمس وثلاثون سنة) كما أنّه ذكر فيه القولين، أي القول بأنّه مستعمل، والقول بأنّه منقول. دون أن يرجّح[٢].

ولقد وجدتُ إشارة عند أبي حيّان وتابعه السّيوطيّ تشير إلى أنَّ بعض النحويّين قد سبقوا ابن هشام في عدّ (فُعِل) من أبنية الاسم المجرّد، قال أبو حيّان: " وقال أبو الفتوح نصر بن أبي الفنون أما (دُئِل) و (رُئِم) فقد عدّه قوم من النحويّين قسماً حادي عشر لأوزان الثّلاثيّ وإنّما هي عند المحققين عشرة) [٣].

بقي مذهب آخر في المسألة

المذهب الثالث : إنّ (فُعِل) ليس من أبنية الأسماء

وهو مذهب سيبويه، قال: " وأعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات (فُعِل) ولا يكون إلّا في الفعل" [٤] وتبعه في هذا بعض العلماء، متخذين طرائق عدة في رفضهم لهذا البناء، فمنهم من صرّح برفضه له علانيّة كالمبرّد حين قال : " ولا يكون في الأسماء شيء على فُعِل" [٥] وابن

---

(١) العكبري: إعراب لاميّة العرب، مصدر سابق، ص٧٩.
(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها..
(٣) ابو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج١، ص٣٣. المزهر للسيوطيّ، ج٢، ص٥.
(٤) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص٢٤٤.
(٥) المبرّد: المقتضب، مصدر سابق، ج١، ص٥٥.

قتيبة[١] وابن السراج[٢] والسّيوطيّ الذي قال :" وسقط فُعِل ... وما ورد فيها فهو شاذ "[٣]. ومنهم من أهمله ولم يشر إليه بأيّة إشارة.

وهناك من ذهب إلى تأويله وفي مقدمتهم ابن السيد البطليوسيّ الذي عد (دُئِلا ورُئِماً) منقولين من الفعل، قائلاً : " والوجه في هذين الاسمين أن يجعلا فعلين في أصل وضعهما نقلاً إلى تسمية الأنواع، كما ينقل الفعل إلى العلميّة فيسمى الرجل ضُرِبَ، فإذا أعتقد فيهما هذا لم يكونا زيادة على ما حكاه سيبويه"[٤]. وكذلك ابن الحاجب الذي قال: " للاسم الثّلاثيّ المجرّد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشر، سقط منها (فُعِل وفِعُل) استثقالاً وجعل الدُّئِل منقولاً"[٥] وتبعه في هذا شرّاح شافيته[٦]. أما ابن عصفور فقد عدّه منقولاً من الفعل، قال: "فأما (دُئِلٌ) و (رُئِمٌ) فلا حُجّة فيهما لاحتمال أن يكونا منقولين من (دُئِلَ) و (رُئِمَ) وهما فعلان مبنيان للمفعول إلى الأسماء ... فلم يبق للثلاثي من الأصول إلّا عشرة أبنية"[٧].

موقف الصّبان

وافق الصّبان الأشمونيّ في عدّ أبنية الاسم الثّلاثيّ المجرّد أحد عشر بناءً، فوقف على المعنى المعجمي، الدُّئِل، والرُّئِم، والوُعِل، وذكر أنّ الشاهد في بيت كعب بن مالك الأنصاريّ، فقال:" الشاهد في (الدُّئِل) - فإنّه بضم فكسر- فيكون هذا الوزن مستعملاً"[٨] لذلك ترجّح عند الصّبان مذهب الأشمونيّ، وهذا أيضا ما استند عليه ابن القاسم العباديّ[٩] الحفنيّ[١٠] في استدراكهما على الأشمونيّ.

---

(١) ابن قتيبة: أدب الكاتب، مصدر سابق، ص٤٧٣.
(٢) ابن السراج: الأصول، مصدر سابق، ج٣، ص١٨١.
(٣) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٣، ص٢٩٦.
(٤) البَطَلْيَوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، مصدر سابق، ج٢، ص٣٢٣.
(٥) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، ت٦٤٦هـ، (٢٠١٠م) الشافيّة في علمي التصريف والخط ، (تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر)، ط١، ج١، ص٦٠، مكتبة الآداب – القاهرة.
(٦) ينظر: شرح الرضيّ للكافية، ج١، ص٣٥-٣٦
(٧) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مصدر سابق، ص٥١.
(٨) الصبّان، حاشيّة الصبّان، مصدر سابق، ج٤، ص٣٣٦.
(٩) ابن قاسم، حاشيّة ابن قاسم العباديّ، مخطوطة، ج٢، ل٢٣٠ / أ.
(١٠) الحفنيّ، حاشيّة الحفني،سالة ماجستير (تحقيق: عبد الرحمن العمري) ص٢٥٢.

الترجيح

وإذا أردنا أن نرجح مذهباً من هذه المذاهب الثلاثة، فلا بدّ لنا من مناقشتها، أمّا أصحاب المذهب الثالث الذين رفضوا أن يكون (فُعِل) من أبنية الاسم المجرّد، وحجتهم في ذلك أنّه لا يوجد في الاسم، وما وجد فهو منقول، نقول: إنّ هذا لا حُجّة فيه؛ لأنّ كثيراً من أسماء الأعلام والأجناس منقولة من الأفعال أو المصادر كـ (شمّر و يزيد، وتغلب، وأسد، وكَلْب، ويَمَن، وبَقَر) ولو كان رفض هذا الوزن لأنّ ما ورد عليه منقول من الفعل لكان بناء (فَعَل) أولى بالرفض؛ لأنّ أغلب ما ورد عليه من الأسماء نقل من الفعل.

أمّا من قال : إنّه قليل وَهُمْ أصحاب المذهب الأول، فهناك بعض الأبنية من نحو(افْعَوَّل) لم يأت عليها إلّا أمثلة قليلة، وهي (اعْلَوَّط، واجْلَوَّذ، واخْرَوَّط) جمعها الباحث سالم جاري بقوله:"وهي : اعْلَوَّط، واخْرَوَّط، واجْلَوَّذ، واعْلَوَّد " [١] وهناك فعل خامس لها وهو (اكْلَوَّح)؛ يقال: اكْلَوَّح وجهه : تَكشَّرَ فِي عُبُوس[٢] ورغم قلة ما ورد عليه إلّا أنّه عُدَّ من أبنية الفعل الثّلاثيّ المزيد.

أما المذهب الثاني، وهو ما ذهب إليه الأشمونيّ وابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) من أن (فُعِل) هو البناء الحادي عشر للاسم الثّلاثيّ المجرّد، فما نراه فيه لا يخرج عما رآه فيه الباحث سالم جاري[٣] إذ رجّحه على المذهبين السابقين، بعد أن تبين لنا أن حجج المذهبين السابقين يمكن دفعها، ولو أخذنا بها - بناء على ما ذكره أصحابها -، لكان لزاماً علينا أن نرفض أبنية أثبتها الصّرفيون، كما ذكرنا سابقاً؛ لأنّ هذه الحجج تنطبق عليها أكثر مما تنطبق على(فُعِل).

وهما (فُعِلٍ) و (فِعُلٍ) فأهمله بعضهم؛ لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه، وقالوا: إنّ الأوّل لم يرد إلاّ في (الدُّئِلِ) وهو دويبة شبيهة بابن عِرْس، وجاء الثّاني في (الحِبُك) على قراءة أبي مالك الغفّاري: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ}. وقد قيل إنَّ (الحِبُك) من تداخل اللُّغات.

---

(١) ابن مالك صرفياً، سالم جاري، رسالة ماجستير: ١٤٦.
(٢) ينظرمالك،اح للجوهري ج١، ص٣٩٩، مختار الصحاح للرازي ص ٢٧٢، لسان العرب لابن منظور، ج٢، ص٥٧٤، القاموس المحيط للفيروزآبادي مادة "ك ل ح" ص ٢٣٨، تاج العروس لزبيديّ، ج٧، ص٨٠.
(٣) ابن مالك صرفياً: ١١٦.

الخلاف في اشتراط (الألف) عند قلب الواو ياءً في جمع ما أُعلَّتْ عينه أو سُكِّنَتْ في المفرد في وزن (فِعَال)و (فِعلة)و (فِعَل).

قال ابن مالك في باب الإبدال[١]:

وَصحَّحُـــوا فِعلة وفِي فِعَلْ وَجهانِ وَالإعـــــلالُ أَوْلَى كَالحِيَلْ

تقلب الياء في عشر مسائل[٢] ذكرها الصرفيون، منها: أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في المفرد أمّا معتلّة، نحو: دار وديار، وحيلة وحيل، وأمّا شبيهة بالمعتلّة، وهي ساكنة، نحو: سَوْط وسِيَاط، وحَوْض وحِيَاض، ولكن هل وجود الألف بعد المعتلّة في الجمع شرط لازم كالساكنة أو لا ؟

وجه الخلاف: أنّ ابن مالك ذهب إلى ترجيح اشتراط الألف في وجوب قلب الواو ياءً، فوافقه الأشمونيّ على اشتراط وجود (الألف) فما كان جمعاً على وزن (فِعَال) والتصحيح في وزن(فِعلة)؛ لعدم وجود (الألف) وخالفه في وزن (فِعَل) كما سيأتي بيانه.

المناقشة والتحليل

بان مما سبق أنّ في هذه المسألة خمسة مذاهب هي:

المذهب الأوّل: **ترجيح اشتراط (الألف) في وجوب القلب**

أشار إليه سيبويه[٣] في باب (قلب الواو ياءً، لا لياء قبلها ساكنة) وذهب إليه ابن مالك، كما بينه المراديّ فقال:" فإن قلت: من أين يؤخذ اشتراط الألف؟

قلت: من قوله[٤]:

وَصحَّحُـــوا فِعلة وفِي فِعَلْ وَجهانِ وَالإعـــــلالُ أَوْلَى كَالحِيَلْ

---

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٧٦، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص ٦٢، دار العروبة.
(٢) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص٣٤٤.
(٣) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٣٦٠ وما بعدها.
(٤) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج١، ص٧٦.

بيان ذلك أنّ كلّ (واو) مكسور ما قبلها هي (عين) لجمع أُعلَّتْ في واحده أو سكنت ـــ لا تخلو من أن يكون بعدها(ألف) أو لا، فإن لم يكن بعدها (ألف) لم تقع إلّا في وزنين:

- **الأوّل:** (فِعلة)
- الثاني: (فِعَل)

وقد بيّن حكمهما في هذا البيت، فِعَلم أن وجوب الإعلال إنّما هو في غيرهما وهو(فِعَال)"(١)

إنّ الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع، وكان على وزن فِعَله (بكسر ففتح) فإنها تصح وتبقى؛ نحو كِوَز وكوزة، وعِوَد وعودة ... فإن كان الجمع على وزن فِعَل (بكسر ففتح) جاز عند ابن مالك الإعلال -وهو الأولى- والتصحيح؛ نحو: حاجة وحوج أو حيج، وحيلة وحيل وحول. ويفهم من كلام ابن مالك أنّ التصحيح مطّرد ولكنّه غير الأولى. أما عند الأشمونيّ فالتصحيح شاذ لا يُقَاس عليه، ويُقتصَر على السماع، فأوجب الإعلال في وزن (فِعَل) كما سيأتي.

واحتجّ ابن مالك لمذهبه فقال في شرح الكافية الشافية:" إنّما كان (فِعلة) أحقّ بالتصحيح من (فِعَل) بحيث التزم تصحيح (فِعلة) وجاز الوجهان؛ لأنّ عين (فِعلة) تباعدت من الآخر بزيادة التاء، والبعد من الآخر يضعف سبب الإعلال، لأنّ الآخر ضعيف، ومجاورة الضعيف ضعيف"(٢)

أشار إلى ذلك سيبويه، فقال: " وأمّا ما كان قد قلب في الواحد فإنّه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر؛ لأنّهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قلب في الواحد، وذلك قولهم: ديمةٌ وديمٌ، وقامةٌ وقيمٌ، وتارةٌ وتيرٌ، ودارٌ وديارٌ. وهذا أجدر أن يكون إذا كانت بعدها ألف. فلما كانت الياء أخفَّ عليهم والعمل من وجهٍ واحدٍ، جسروا عليه في الجمع إذ كان في الواحد محولاً، واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تستثقل بعد الياء"(٣).

يتبيَّن من النصِّ السَّابق أنَّ سيبويه يرى ترجيح اشتراط الألف في وجوب القلب بدليل قوله : " وهذا أجدر أن يكون -وهو انقلابها ياء-؛ إذ كانت بعدها ألف"، أي إن وُجِد بعدها ألف كان انقلابها ياء أولى، مستدلّاً على ذلك بأنَّ العمل من وجه واحد أخَفُّ عليهم - أي أنَّ الخروج من الكسرة إلى الياء، ثمَّ إلى الألف التي تشبه الياء- أخفُّ عليهم من الخروج من

(١) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص١٥٨٤.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافيّة، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٤.
(٣) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٣٦٠ وما بعدها.

الكسرة إلى الواو- والله أعلم بالصواب- فوقوع الواو بين كسرة هي بعض الياء، وألف شبيه بالياء، يقوي انقلابها ياء، على عكس وقوع الواو بعد كسرة فقط، ومن هنا كان وجود الألف بعدها في الجمع أولى، وأخذ بهذا المذهب الرضيّ(١) وابن طولون(٢) والشّاطبيّ(٣).

ومما يُضعف هذا المذهب - فيما أحسب- : أنَّ معنى كون وجود الألف أولى، أنَّ ما اعتلَّت عينه في المفرد لا يشترط عند جمعه وجود هذه الألف ؛ لأنَّ وقوع الواو في الجمع إثر كسرة يوجب إعلالها بقلبها ياء، وإن لم توجد الألف، نحو : حِيْلة وحِيَل، وقِيْمة وقِيَم، فالذي قوَّى انقلابها ياء وجود الكسرة قبلها، فلا أثر لوجود الألف بعدها في تقوية أو ضعف، فكان الأولى أن يقال بعدم اشتراط وجود الألف.

المذهب الثاني : التفصيل :

ذهب الأشمونيّ إلى التفصيل؛ فرأى أن:

- ما كان على وزن (فِعَال) نحو: ديار وثياب، يجب إعلاله.
- وما كان على وزن (فِعلة) نحو: عُوْد وعِوَدة، وكُوز وكِوَزة، تعيّن تصحيحه.
- أمّا ما كان على وزن (فِعَل) حاجة وحِوَج وحيلة وحيل، يجب إعلاله.

بذلك يكون الأشمونيّ موافقاً لابن مالك في الأولين، ومخالفاً له في الثالث، فابن مالك كما عُلم جعل وزن(فِعَل) حاجة وحِوَج، مما جاز فيه الوجهان التصحيح والإعلال، والثاني أولى، هذا ما قرره بيته السابق، أنّ التصحيح مطّرد ولكنّه غير الأولى. فخالفه الأشمونيّ بأنّ التصحيح شاذ لا يقاس عليه، ويقتصر على السماع، فكان اللائق أن يقول(٤):

وَصحَّحُـــوا فِعلة وفِي فِعَلْ قَدْ شَذَّ تَصْحِيْح فَخَتْمَ أنْ يُعَلْ

ووافقه الأزهريّ في شذوذ حَاجَه فقال:" "وشذّ: حَاجَة، وحوْج"، والقياس: "حِيْج"، لأنّ قبلها كسرة، والواو أُعلَّتْ في الواحد"(٥).

---

(١) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٣، ص١٧٣.
(٢) ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٢، ص٤٢٥.
(٣) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، مصدر سابق، ج٩، ص١٣٢.
(٤) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص١٠٦.
(٥) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٢، ص٧١٣.

واحتجّ الأشمونيّ لمذهبه فقال: "إنّما خالف (فِعَل)(فِعلة)؛ لأنّ (فِعلة) لما عدمت الألف، وخفّ النطق بالواو بعد الكسرة؛ لقلة عمل اللسان، وانضمّ إلى ذلك تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث، فوجب تصحيحها بخلاف (فِعَل)"(١).

أي أنَّ ما كان على (فِعَال) وجب قلبت الواو فيه ياء؛ لوجود الألف، بخلاف ما كان على وزن (فِعَل) نحو: (حاجة وحِوَج) و(حيلة وحيل) يجب إعلاله، و(فِعلة) نحو: عَوْد وعِوَدة، وكُوز وكِوَزة، تعيّن تصحيحة.

فالأشمونيّ بنى مذهبه على أساس تأثير الكسرة قبل الحرف المعلّ في حالة الجمع في وزن (فِعَل) حاجة وحِوَج وحيلة وحيل، فيجب أن يعل بقلب الواو فيه ياء، وكذلك إن بقي الألف بالجمع يقوى تأثير الكسرة، فيجب أنّ يعل أيضاً، نحو: (دار، دِيار) أمّا (فِعلة) تعين تصحيحه؛ لأنّه خفّ النطق بالواو؛ لتأثره بالكسرة، وساعد بُعْدُ الواو عن آخر الكلمة على عدم قلب الواو ياء؛ لوجود هاء التأنيث بعدها نحو: نحو: عَوْد وعِوَدة، وكُوز وكِوَزة.

وقد أشار إلى ذلك الزمخشريّ حين تحدَّث عن شروط قلب الواو ياء إذا كان جمعًا، فقال: "... ونحو ديار ورياح وجياد تشبيهاً لإعلال وحدانها بإعلال الفِعَل مع الكسرة والألف...، وقالوا : تِيَر ودِيَمَ ؛ لإعلال الواحد والكسرة"(٢) وبه أخذ المكوديّ(٣).

يتَّضح من النصِّ السَّابق أنَّ ما كان على (فِعَال) وجب قلب الواو فيه ياء؛ لوجود الألف، وما كان على وزن (فِعَل) نحو: (دِيَم) لإعلال الواحد والكسرة.

(١) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص١٠٦.
(٢) الزمخشريّ، المفصل، مصدر سابق، ج٤، ص١٠٦.
(٣) المكوديّ، شرح المكوديّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص١٠٦.

موقف الصّبان

ذهب الصّبان مذهبا ثالثاً فلم يشترط وجود الألف، فخالف ابن مالك والأشمونيّ، فقال:" ولا يشترط أن يكون بعدها في الجمع ألف، كما يؤخذ من التمثيل بـ(حيلة وحيل) (قيمة وقيم)" [١]

وأضاف دليلاً آخر عند اختياره لهذا المذهب، وهو قرب الواو من الطرف، والطرف محل التغيير، ولذلك قلبت ياء؛ إذ الواو لا تثبت إذا وقعت طرفًا، فقال:" إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها و لوقوعها طرفاً إثر ألف زائدة فاقتصر على إعلال اللام لأنّها محل التغيير"[٢]

وقد صرّح الشنتمريّ بعدم اشتراط الألف حين ذكر قول سيبويه السَّابق، فقال : " يعني أنَّ ما قلب من الواحد أولى بالإعلال ممَّا سُكِّنت الواو فيه ولم تقلب، فصار ما قلب واوه في الواحد يقلب في الجمع، وإن لم يكن بعدها ألف، كقولك : (دِيْمة و دِيَم) وأصلها من (دام يدوم) وكذلك (قَامَة وقيام) وهي من (قام يقوم)" [٣] وممن قال بهذا المذهب، الأزهريّ[٤] والخضريّ[٥] وعبَّاس حسن[٦].

وعللوا اختيارهم لهذا المذهب بأنَّ الاسم قد اعتُلَّ في المفرد، فضَعُف في الجمع لهذا الاعتلال، فَقَوِيَ تسلّط الكسرة عليه، فانقلب ياء في الجمع، وإن لم يكن بعده ألف.

قال الأزهريّ:" لما انكسر ما قبل الواو في الجميع، وكانت في المفرد معلّة بقلبها ألفاً في الأوّل والأخير، وياء فيما بينهما، ضعفت، فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الأمثلة أنّه إذا كانت الواو معلّة في الواحد لا يشترط وقوع الألف بعدها كما في (ديار) خلافاً للمراديّ"[٧].

---

(١) الصبّان، حاشيّة الصبّان على شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٤، ص٤٢٥.
(٢) المصدر السابق، ج٤، ص٤٢٧.
(٣) الشنتمريّ، النكت، مصدر سابق، ج٢، ص١٢٠١.
(٤) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٢، ص٧١٣.
(٥) الخضريّ، حاشيّة الخضريّ على شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج٢، ص٩١١.
(٦) عباس حسن، النحو الوافي، مصدر سابق، ج٤، ص٧٧٧.
(٧) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٢، ص٧١٣.

ومما يُضعف هذا المذهب أنّ وجود الألف في نحو : (ديار) شرط لوجوب القلب، بينما عدم وجودها يجيز التصحيح والإعلال – عند ابن مالك-، نحو : (حيل) و (ديّم).

تباين موقف حواشي الأشموني، فظاهر كلام ابن قاسم العباديّ[١] اشتراط (الألف) في وجوب القلب، لكن البليديّ صرّح باشتراطه حين عرض للفرق بين المصدر والجمع في لزوم (الألف) فقال:" الفرق بين المصدر والجمع حيث لزوم الألف في الإعلال، الأوّل دون الثاني؛ إنّ الجمع أقرب إلى المفرد من المصدر إلى فعله؛ لذا كان الجمع يرد الشيء إلى أصله مع كون الجمع أقرب متمحصاً إلى الفرعيّة عن المفرد دون المصدر؛ لأنّه فرع في الأفعال، وأصل في الاشتقاق"[٢].

نسب البليديّ إلى ابن مالك في الكافية والتسهيل اشتراط (الألف) فقال:" قال في شرح الكافية وفي التسهيل كذلك وتبعه التوضيح في لزوم الألف"[٣] ولكن الصّبان استدرك فقال:"هذا محل مخالفة التسهيل للنظم"[٤]

وقد نبّه الأشمونيّ وتبعه ابن قاسم العباديّ[٥] والصّبان على اختلاف رأي ابن مالك في هذه المسألة، فقال:" المصدر على –وزن- (فِعَل) من الجمع؛ فإن الغالب فيه الإعلال ...، لكن قال في التسهيل: وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدراً أو جمعاً وفعال مصدراً، فسوّى بين هذه الثلاثة – يقصد وزن (فِعَال) و(فِعلة) و(فِعَل)- في أنّ حقها الإعلال"[٦]وقال الصّبان معلقاً:" هذا محل مخالفة التسهيل للنظم"[٧]

فقوله في التسهيل: " تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين، أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقا أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام، وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا." [٨] ينافي ما ذكره في متن الكافية والألفيّة، فاشترط في التسهيل أنّ الواو الواقعة بعد كسرة إذا كانت عين مصدر (فِعَل) معتل العين، تبدل ياء كصيام

---

(١) ابن قاسم، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج٢، ل٢٣٨/ ب.
(٢) البليديّ، حاشيّة البليديّ مخطوطة، ج٢، ل١٩٣/ ب.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) الصبّان، حاشيّة الصبّان على شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٤، ص٤٢٥.
(٥) ابن قاسم، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج٢، ل٢٣٨/ ب.
(٦) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص١٠٤.
(٧) الصبّان، حاشيّة الصبّان على شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٤، ص٤٢٥.
(٨) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مصدر سابق، ص ٣٠٤.

وقيام، لم يشترط لإبدال الواو ياء شرط آخر، ولكنّه في الكافية اشترط وجود ألف بعد العين، كما سبق بيانه.

فعلى كلامه في التسهيل يقتضي تحتُّم التصحيح في نحو: حِوَل وعِوَد وعِوَج؛ لعدم وجود الألف بعد العين، و أمّا في متن الكافية والألفيّة يقتضي أنّ التصحيح أغلب من الإعلال.

ذكر ناظر الجيش أنّ ابن مالك في التسهيل موافق لابن الحاجب، فقال: " جعل في التسهيل حق الكلمة الإعلال، وعليه سيكون التصحيح مرجوحاً، وربّما يعد شاذّاً، وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي أنّه إمّا واجب أو راجح، وبهذا يكون ابن مالك في التسهيل موافقاً لابن الحاجب[١] فإنّه أوجب إعلاله، وجعل تصحيحه في بابه شاذّاً، لتصحيح العِوَد في بابه، وتقدّم أنّ الواو المكسور ما قبلها في جمع الواحد المعتلّ عينه تبدل ياء، وسواء وجدت الألف بعد العين، كـ(ديار) أو لم توجد كـ(قيم) فعلى هذا قولهم: حوج في جمع حاجة شاذ" [٢].

بقي مذاهب أخرى في المسألة

المذهب الرابع : **اشتراط الألف في وجوب القلب** :

جعل ابن عصفور(الألف) في المعتلّة والساكنة شرطًا لقلب الواو ياء، فقال: "وقلبت الواو في (سِيَاط) و(دِيَار)؛ لانكسار ما قبلها، وكون الألف بعدها، وهي تشبه (الياء) وكون (الواو) قد توهَّنت في مفرد (سِيَاط) بالسكون، وفي مفرد (دِيَار) بقلبها (ألفًا) وكون الكلمة جمعاً، والجمع ثقيل، ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تقلب الواو ياء"[٣] فهو يرى وجوب توفّر جميع الشروط حتى يتحقق القلب، فإن نقص شرط منها وجب التصحيح، ومنها وجود الألف.

وبه أخذ ابن الناظم حين اعترض على ابن مالك فقال: "وليس ذلك على إطلاقه، بل وجوب القلب فيه مشروط بوقوع (الألف) بعد (الواو) وذلك نحو: (دِيَار) (وثِيَاب)... فامّا (فَعلّة) فألزموا عينه التصحيح، نحو:(عَوْد وعِوَدَة) و(كَوْز وكِوَزَة) لأنّه لما عدمت الألف قل عمل اللسان، فخفَّ النطق بالواو بعد الكسر فَصُحِّحَتْ، ولم يجز اعتلالها، إلّا فيما شذّ من قول بعضهم:

---

(١) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٣، ص١٣٧.
(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، ج١٠، ص٥٠٦٢ بتصرف
(٣) ابن عصفور، المتع، مصدر سابق، ج٢، ص٤٩٥ وما بعدها.

ثِيِّرَة ؛ لأنّه انضم الى عدم الألف تحصين الواو، ببعدها عن الطرف بسبب تاء التأنيث... وأما (فِعَل) فجاز فيه التصحيح كـ(حاجة و حِوَج) نظراً إلى عدم الألف والإعلال أيضاً كـ(قَامَة وقيَم، وحيلة و حيَل، وديمة و ديَم) نظراً لقربها من الطرف فضعّفت وثقل فيها التصحيح فأُعلَّتْ غالباً"[١].

ويُردُّ عليه بأنَّ ابن مالك ذهب إلى أنَّ اشتراط وجود الألف قوَّى تسلّط الكسرة وبالتالي انقلابها ياءً، ولم يوجب ذلك.

وأخذ بهذا المذهب: ابن هشام[٢] والمراديّ[٣] وابن عقيل[٤] والسّيوطيّ[٥] والبليديّ[٦].

وقد يُستدل لهذا المذهب بأنَّ المعتلّة فيها قد حملت على الساكنة، فكما أنَّ الساكنة في المفرد اشترط لقلبها ياء وجود الألف باتفاق، فكذلك المعتلّة؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة، بدليل أنَّهم حين عرضوا شروط هذا الجمع جعلوها عامة للمعتلة والساكنة جميعاً دون تفريق.

ومما يضعف هذا المذهب: أنَّ النُّحاة قد أوجبوا التصحيح في نحو: كوْز وكوَزة؛ لعدم وجود الألف في الساكنة، في حين أنّهم أجازوا التصحيح والإعلال في نحو: حِيل ودِيم، مع عدم وجود الألف في الجمع، وفي هذا دليل على أنَّ وجود الألف إنما هو شرط في الساكنة لا المعتلّة.

المذهب الخامس : جواز وجود الألف وعدمها فيما اعتلت عينه في المفرد

نسب البليديّ إلى ابن الحاجب عدم اشتراط (الألف) فقال:" وذهب الشيخ العلامة ابن الحاجب في متن الشافية إلى عدم اشتراط وجود(الألف)"، فقال ابن الحاجب :"فهذا قسم من المزيد يُعل لإعلال واحده مع الكسرة، وذكر الألف أيضاً، وهي في هذا المحل خير منها في الأول، وبيان

---

(١) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص ٦٠٣ وما بعدها.
(٢) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق،ج٤، ص٤٣٣.
(٣) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص١٥٨٤.
(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق،ج٤، ص٢٢١.
(٥) السّيوطيّ، البهجة المرضيّة في شرح الألفيّة، مصدر سابق، ص ٤٧٦.
(٦) البليديّ، حاشيّة البليديّ، مخطوطة، ج٢، ل١٩٣/ ب.

ذلك أنَّه لو لم يكن الواحد معلاً، بل كان ساكناً، لاعتُبرت الألف باتفاق، وقد اتّفق أنَّها معتلة ساكنة، فيجوز أن يكون الإعلال في الجمع لسكونها في الواحد والكسرة والألف، كما علّوا نحو: (رِيَاض، وثِيَاب) ويجوز أن يكون لأجل الإعلال في الواحد والكسرة من غير ألف، كما أعلُّوا نحو: (تِيَر جمع تارة) و(دِيَم) وإذا احتمل الأمرين واشتملهما فليس إلغاء أحدهما بأولى من الآخر، وهما في ذلك بمنزلة علّتين إذا اجتمعتا فإنَّ الحكم عند المحققين ينسب إليهما جميعاً، وتصيران عند اجتماعهما كجزئي علّة"(١).

يتبيَّن من النصِّ السَّابق أنَّ المعتلّة قد تحمل على الساكنة وقد لا تحمل، فإذا حملت وجدت فيها الألف؛ لأنَّ الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، وإذا لم تُحمل لم تكن هناك ألف، فاحتمال الأمرين جميعاً لا يجعل أحدهما أولى.

ذلك لأنَّ وجود الألف إنَّما كان شرطًا في الساكنة، نحو: رَوْض ورِيَاض، وحَوْض وحِيَاض باتفاق، وقد اتّفق على أنَّ الساكنة شبيهة بالمعتلّة، وعلى هذا فإنَّه يجوز في : (دِيَار، ورِياح) ونحوهما وجود الألف حملاً على الساكنة، وعدم وجودها، وليس أحد الأمرين بأولى من الآخر

الترجيح

ترجّح عند الباحث ما ذهب إليه ابن الحاجب من جواز وجود الألف وعدمها فيما اعتلت عينه في المفرد؛ ذلك لقوَّة هذا الدَّليل، مع ما يرد على بقيّة المذاهب.

(١) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، مصدر سابق،ج٢، ص٤٤٣.

زيادة همزة الوصل في أوّل المضارع

قال ابن مالك في ألفيته في باب الإدغام[١]:

.... وَادَّغِمْ دَونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

وجه الخلاف: أنّ ابن مالك ذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام، والفكّ، الثاني منها نحو (تَتَجَلَّى)؛ وهو ما كان فعلاً مضارعاً مبدوءاً بتاءين، قياساً على الفعل الماضي إذا كان مبدوءًا بالتاء، وزيدت عليه تاء المضارعة فاجتمع مثلان، يجوز فيهما الإدغام، والفكّ، فمن فَكَّ كان على القياس، ومن أدغم كان على خلاف القياس، هذا تقرير عبارة ابن مالك وما عليها مذهبه، وخالفه الأشمونيّ فلم يُجَوِّز الإدغام، وبيان ذلك كالآتي:

المناقشة والتحليل

في هذه المسألة مذهبان، هما:

المذهب الأوّل: **جواز الإدغام والفكّ**:

يرى ابن مالك جواز زيادة همزة الوصل في أوّل المضارع المبدوء بتاءين عند إدغام إحداهما في الأخرى، لكن الفك عنده أولى لذلك قدّمه كما في البيت السابق، وقال في الكافية[٢]:

وَمُدْغَماً بِالهَمْزِ ابْدَ الأَوَّلا وَلِيُعَر مِنْهَا الثَّانِ نَحْوَ(قتّلا)

أي: إذا أدغمت فيما اجتمع في أوّله تاءان، زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام، فقلت في (تَتَجَلَّى) (اتَّجَلَّى)...وعُني بالأوّل نحو: (تَتَجَلَّى) مما اجتمعت فيه

(١) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٧٩، دار التعاون. وبنظر: ألفيّة ابن مالك، ص ٦٤،دار العروبة.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية، مصدر سابق، ج٤، ص٢١٨٥.

التـاءان أولـه، وعُنـي بالثـاني نحـو (اسـتتر)"[١] وتبعـه ابنـه[٢] وابـن عقيـل[٣] والسّـيوطيّ[٤] والدنوشريّ[٥] وشيخ الإسلام[٦] والبليديّ[٧] والخضريّ[٨] والحملاويّ[٩].

قال ابن عقيل: "إنّ الفعل المبتدأ بتاءين مثل (تَتَجَلَّى) يجوز فيه الفكّ والإدغام؛ فمن فكّ وهو القياس نظر إلى أنَّ المثلين مصدران، ومن أدغم أراد التخفيف فيقول (اتَّجَلَّى) فيدغم أحد المثلين في الآخر فتُسكّن إحدى التاءين فيؤتى بهمزة الوصل لتوصلا النطق بالساكن"[١٠].

انفرد ابن مالك بهذا الرأي، فلم يذكره أحد من الصرفيّين، وبهذا صرّح ابن هشام معترضاً عليه فقال: وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل لم يخلق الله همزة الوصل في أوّل المضارع وإنّما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء"[١١].

المذهب الثاني: لا يجوز الإدغام بل يتعين الفكّ:

يذكر كثير من الصرفيّين أنَّ الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً نحو (تتابع) يجوز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال (اتّابع) وإذا كان مضارعاً نحو(تَتَجَلَّى) لم يجز الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في أوّل المضارع.

وهذا ما اعتمد عليه الأشمونيّ في مخالفته، فقال معلقاً على الكافية:" هذا كلامه، وفيه نظر؛ لأنّ (تَتَجَلَّى) فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع"[١٢].

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافيّة، مصدر سابق، ج٤، ص٢١٨٥.
(٢) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ص٦١٩.
(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص٢٥١.
(٤) السّيوطيّ، البهجة المرضيّة في شرح الألفيّة، مصدر سابق، ص٤٨٨، وينظر همع الهوامع للسيوطيّ ج٣، ص٤٨٦.
(٥) ياسين الحمصيّ، شرح التصريح بهامش حاشية ياسين الحمصيّ، مصدر سابق، ج٤، ص٦٥٨.
(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٧) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج٢، ل٣٢١ / أ.
(٨) الخضريّ، حاشية الخضريّ شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج٢، ص٩٤٤.
(٩) الحملاويّ، شذا العرف، مصدر سابق، ص١٤١.
(١٠) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص٢٥١.
(١١) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٤، ص٤١٠.
(١٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٤، ص١٥٩.

وممن ذهب هذا المذهب؛ ابن هشام[١] والمراديّ[٢] والشّاطبيّ[٣] وابن طولون[٤] الأزهريّ[٥] وياسين الحمصيّ[٦] والغلاييني[٧] ومحمد النجار[٨].

وحجة الأشمونيّ ومن وافقه أنّه لو أدغمت التاءان للزم تسكين التاء الأولى، ولتعذَّر الابتداء بالساكن واحتاجت إلى همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع، فتعيَّن الفَكُّ وهو القياس فلا إدغام مع التَّصدير، بل يجوز تخفيفها بحذف إحدى التاءين، أمّا إن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو حرف لين، نحو قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [٩] وقوله تعالى﴿ وَلا تَيَمَّمُوا﴾:""[١٠] لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل.

أي أنّ الفعل المبدوء بتاءين؛ إن كان ماضياً نحو: تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام ابتداء واجتلاب همزة الوصل فيه وفي مصدره، فيقال: اتبع اتباعاً واتابع اتابعا، وإن كان مضارعا، لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به، نحو: تتذكر؛ لأنّ ذلك يستلزم اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع، بل يخفف بحذف إحدى التاءين.

موقف الصّبان

لم يَرُقْ للصّبان ما نُعت به ابن مالك من هذه المسألة فوقف موقف المدافع، وأنّه لا يُصدِرُ رأياً دون حجّة، فقال:" ولا يصحّ حمل كلام شرح الكافية على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه، وقد يقال: لا يُظَنُّ بالمصنّف إقدامه على ذلك بمجرد التشهّي بلا سند كسماع أو استنباط من اللغة، أو قياساً لا ينافيها، وناهيك بمن قال: طالعت صحاح الجوهري كله فلم أستفد منه إلّا ثلاث مسائل، ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً ؛لأنّه ثقة"[١١].

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق ج٤، ص٤١٠، وينظر شذا العرف لابن هشام ص١٤١.
(٢) المرادي، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج٣، ص١٦٤٤.
(٣) الشّاطبيّ، المقاصد الشافيّة، مصدر سابق، ج٩، ص٤٥٦.
(٤) ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٢، ص٤٥٩.
(٥) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٢، ص٧٦١.
(٦) ياسين الحمصيّ، شرح التصريح بهامش حاشيّة ياسين الحمصيّ، مصدر سابق، ج٤، ص٦٥٨.
(٧) الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، مصدر سابق، ج٢، ص١٠١.
(٨) النجار، ضياء السالك، مصدر سابق، ج٤، ص٤٢٧.
(٩) سورة الملك: ٨.
(١٠) سورة البقرة: ٢٦٧.
(١١) الصبّان، حاشية الصبّان على ألفيّة ابن مالك، مصدر سابق، ج٤، ص٤٩٢.

وقد ذكر ياسين الحمصيّ أنّ ابن مالك له رأي ثانٍ في المسألة نقله الصّبان فقال:" قال يس: نص ابنه على أنّه ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور"(١) ولا يتنافى هذا النقل من تأييده لابن مالك في جواز الإدغام، ذلك لأنّه اسقط عند نقله من ياسين الجمصيّ كلمة(على الصواب) فقال:" ويلزم على هذا أن لا يُحكم بسهو أحد العلماء ولا خطئه، والإنسان محلّ النسيان، وقد ذكر الشارح أنّ ابن مالك نفسه ذكر المسألة على الصواب في بعض كتبه "(٢) فلم يحكم على ابن مالك بالسهو، ولا التخطئة، لكنّه نسي، والإنسان محلّ للنسيان، فهكذا يكون أدب العالم مع العالم إذا خالفه.

قد أحسن أصحاب الحواشي بالردّ على من خطّأ ابن مالك، فحسبي في الدفاع دون ترجيح أن أورد مقولة (ومن حفظ حُجّة على من لم يحفظ... وسوء الظن بالأئمة غير لائق)، وهذه المقولة نقلها ياسين الحمصيّ عن الدنوشري في رده على ابن هشام، فقال يس:" وعلى كل حال لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم، ويأتي الله لم يخلق همزة وصل في أوّل المضارع لأنّهما مثبتان، والردّ عليهما نافٍ، والمثبت مقدم على النافي، ومن حفظ حُجّة على من لم يحفظ... وسوء الظن بالأئمة غير لائق... ولا يضرّهما عدم ذكر المستند في ذلك صريحاً، وإن ذكراه تلويحاً، قال ابن المصنّف: ومنهم من يدغم ويسكّن أوّله، ويدخل عليه همزة وصل فيقول: (اتّجلى)" (٣).

الترجيح

ولا بدّ أن يكون ابن مالك قد استند على سماع أو استنباط أو قياس، وليس في اللغة ما ينافيه، ولكن الذي يترجّح لدى الباحث قول الأشمونيّ الذي عليه الجمهور، وأنّه لا يبدأ بهمزة الوصل في المضارع؛ لأنّ اللغة العربيّة لا تبتدئ بساكن، وإن بدأت فإنها تجتلب همزة الوصل توصّلاً للنطق بالساكن، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع.

مما يؤيّد مذهب الأشمونيّ قول أبي حيّان عندما تحدث عن إدغام المثلين، قال: "فإن تصدّر المثلان أصلين أوّل كلمة، ففي الاسم نحو: (ددن) لا في الفعل، أو الثاني زائد نحو (تتذكر) فلا إدغام، ويجوز حذف الثانية على مذهب البصريين والأولى على مذهب الكوفيين، أو أصل، وأدى إلى اجتلاب همزة الوصل في المضارع نحو: (تتابع) فلا يجوز الإدغام، والمحذوف الثانية أي تتابع وتتبع"(٤).

---

(١) ياسين الحمصيّ، شرح التصريح بهامش حاشية ياسين الحمصيّ، مصدر سابق، ج٤، ص٦٥٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) أبو حيّان،ارتشاف الضّرب، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٩.

الفصل الثالث : **استدراكات الصّبان**، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: **استدراكات الصّبان على ابن مالك**.

المبحث الثاني: **استدراكات الصّبان على الأشمونيّ**

المبحث الأوّل: استدراكات الصّبان على ابن مالك.

رقم	استدراكات الصّبان على ابن مالك	الصفحة
١	علّة إعراب الأسماء	١٨٤
٢	المذاهب في المُعرِّف من أداة التعريف	١٨٧
٣	حذف نون (كان (عند الجزم	١٩٣
٤	من أحكام تعدد الفاعل وحدته	١٩٦
٥	حكم الفاعل إذا كان ضميراً غير محصور	٢٠٠
٦	شروط إعمال المصدر	٢٠٣
٧	شروط عمل الصفة المشبهة	٢٠٨
٨	أوجه الاختلاف بين اسم الفَاعِل والصِّفَة المُشَبَّهَة	٢٠٩
٩	شروط حذف باء التعجب في (أفعل به)	٢١٤
١٠	شروط العطف بـ(حتى)	٢١٦

علّة إعراب الأسماء

قال ابن مالك في باب المعرب والمبني[١]:

وَمُعرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَد سَلِمَا مِن شَبَهِ الحَرفِ كأرضٍ وَسُمَا

نص الاستدراك

قال الصّبان مستدركا على ابن مالك: **" يتضمن تعليل الإعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف؛ لأنّ تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية، فلا يَرِدُ أنَّ المصنّف لم يعلل إعراب الاسم. والمراد أيضاً ما يشمل التعليل بعلّة تامة كما في المبني، والتعليل بعلّة ناقصة كما في المعرب، فلا يَرِدُ أنّ علّة إعراب الاسم ليست السلامة فقط، بل توارد المعاني التركيبيّة المختلفة عليه مع السلامة."** [٢]

وجه الاستدراك: أنّ ابن مالك في البيت السابق ضمّن تعليل إعراب الاسم بسلامته من شبه الحرف فقط؛ ظاهر كلامه أنَّها علّة تامة، وهذا محلّ نظر عند الصّبان؛ لأنّها علّة ناقصة، بخلاف علّة بناء الاسم، فهي علّة تامة، فاستدرك الصّبان عليه بأنّ علّة إعراب الاسم ليست السلامة من شبه الحرف فقط، بل توارد المعاني التركيبيّة المختلفة عليه مع السلامة من مشابهة الحروف.

المناقشة والتحليل:

الاسْمُ بعضه مُعْرَبٌ على الأصل، ويسمى متمكّنا، وبعضه مَبْنِي على خلاف الأصل ويسمى غير متمكّن، ولا واسطة بينهما، وحصر ابن مالك علّة بناء الاسم في مشابهته للحرف شبهاً قوياً يقرّبه منه، وهي علّة تامة، فإن سلم الاسم من شبهة الحرف تعيّن أن يكون معرباً كما تقرر من البيت السابق، وأكدّ ذلك في التسهيل فقال: ويَمْنَعُ إعرابَ الاسم مُشابهةُ الحرفِ بلا مُعارِض، والسَّلامةُ منها تَمَكُّن"[٣].

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٠، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٨٦.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٧.

وعلق ناظر الجيش فقال :" وأمّا المصنّف فلم يجعل سبب البناء إلّا أمراً واحداً: وهو شبه الحرف"[١] فدل على أنَّ بُعْد الاسم عن سلامته من شبهة الحرف علّة في إعرابه، ولكن الإعراب يدخل أيضاً على الأفعال، وليس ذلك مقتصراً على الأسماء، لإجماع البصريين والكوفيين على أنّ الفعل المضارع أُعرِب لمضارعته للاسم، فتحصّل من البيت السابق الأحكام الآتية:

إنّ علّة إعراب الاسم سلامته من مشابهته للحرف، وأنّ الفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم، فعلى رأي ابن مالك كما تقرر أنّ علّة الإعراب في الأسماء والفعل المضارع هي السلامة من الحرف فقط، فأصبح لهما ذات العلّة، وهذا محل نظر؛ لأنّه لمّا أُلحِق إعراب الفعل المضارع بالأسماء، فاستدرك الصّبان بأنّ علّة إعراب الاسم ليست السلامة فقط، بل توارد المعاني التركيبيّة المختلفة عليه مع السلامة، إنّ هذه العلّة في إعراب الفعل المضارع عُورِضَت بأنّ الماضي يقبل المعاني التركيبيّة أيضاً نحو: ما صام زيد، واعتكف. يحتمل: ما صام، وما اعتكف وما صام، وقد اعتكف أي معتكفاً وما صام، ولكن اعتكف فلو كانت علّة الإعراب لتوارد المعاني لأعرب أيضاً، فأجاب الصّبان: بأنّه نادر، فلا يعتبر"[٢] وأيدّه الخضريّ وأضاف:" ولك أن تقول: هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الإعراب لإمكان تمييزها معه بالأدوات الدالّة عليها كما سمعته، ولا كذلك المضارع لأنّها لا تميز مع وجوده بغير الإعراب كما هو جلي فتدبر"[٣]

وقد فرق الزجاجيّ بين علّة الإعراب في الأسماء والفعل المضارع، بأنّ الأفعال المضارعة إنّما استحقت الإعراب لأنّها شابهت الأسماء، أي أن الإعراب لم يكن موجوداً فيها قبل المضارعة لا لأنّها أصلاً مستحقة للإعراب، وهي كذلك عندما شابهت الأسماء استحقت الإعراب، يعني أنَّها حملت الفرعية، وليس الإعراب موجوداً فيها أصلاً[٤].

وردّ ابن عصفور أيضاً على استدلال الكوفيين، وضعّف رأيهم في(لا تأكل السمك وتشرب اللبن)؛ إذ يرى أنّ معاني الأفعال في هذه الجملة لا يمكن أنْ تلتبس بأي حال من الأحوال، ودليله

---

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٦.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٩٠.
(٣) الخضريّ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٤٩.
(٤) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغداديّ، ت: ٣٣٧هـ (١٩٧٩م) الإيضاح في علل النحو (تحقيق: مازن مبارك)، ط٣، ص٨٠-٨١، دار النفاش.

على ذلك أنّ الإعراب لو أُسقط فإنّ العوامل سوف تظهر، فالنصب على إضمار (أنْ) والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع،[١] فعندما ظهرت العوامل المضمرة لم يحتج إلى الإعراب.

الترجيح

لقد أسهب الحفنيّ في هذا المسألة بكلام طويل لكنّه لم يصرّح بالاستدراك كما فعل الصّبان، قال الحفنيّ في نهاية كلامه: " إنّ قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلّة إلّا أن يُجاب بأنّ قياس العلّة متعذر؛ لأنّ علّة إعراب الاسم توارد المعاني"[٢] ثم قال" فالحقّ أنّ الاسم إنّما أعرب لتوارد الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة"[٣]،

لهذا ينسب الباحث هذا الاستدرك للصبان لتصريحه، ويراه الباحث مصيباً في استداركه على ابن مالك؛ لأنّ علتي إعراب الأسماء والفعل المضارع اتحدتا عندما ألحق علّة إعراب الفعل المضارع لمضارعته الاسم، فوجب التفريق بينهما بتوارد المعاني التركيبيّة المختلفة على الاسم، فالاسم يطلبه العامل على أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به، أو مضافاً أو مضافاً إليه، أو حالاً أو تمييزاً، وهذا لا يكون للفعل المضارع.

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، مصدر سابق، ٢، ص٣٣١. بتصرف.
(٢) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، مخطوطة، ج١، ل٢١ / ب.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

المذاهب في المُعرِّف من أداة التعريف

قال ابن مالك في باب المُعَّرف بأداة التعريف[١]:

(أل) حَرفُ تَعرِيفٍ أوِ اللَّامُ فَقَطْ فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفتَ قُل فِيهِ (النَّمَطْ)

نص الاستدراك:

قال الصّبان:**"وقيل: الأداة الهمزة فقط وزيدت اللام الفرق بينها وبين همزة الاستفهام، فالأقوال أربعة: قولان ثنائيان وقولان أحاديان"**[٢]

وجه الاستدراك: أنّ النحويين اختلفوا في التعبير عن الألف واللام أداةً للتعريف، فعّبروا عنها بـ(أل التعريف) تارة، و بـ (لام المعرفة) تارة أخرى، فمن عبّر عنها بـ(أل) بمجموعها أداة للتعريف ذهب إلى أنَّها تتكون من (الألف واللام) ثم اختلفوا في همزتها أهي قطع أم وصل؟ فتحصل ثلاثة أقوال ذكرها ابن مالك، وتبعه الأشمونيّ، فقال في التسهيل" وهي (أل) لا اللام وحدها، وفاقا للخليل وسيبويه، وقد تخلفها "أم" وليست الهمزة زائدة، خلافا لسيبويه"[٣] واستدرك الصّبان عليهما بقول رابع بأنّ المُعرِّف (الهمزة) وحدها، واللاّم زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، ونسب هذا المذهب للمبرد[٤].

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٦، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٧، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٨.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٣
(٤) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج١، ص(٨٥-٨٤)، وينظر شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٤١.

المناقشة والتحليل:

بان مما سبق أنّ المُعرِّف في أداة التعريف أربعة مذاهب[١] هي كالآتي:

المذهب الأوّل: (**أل**) **بمجموعها**، **الهمزة همزة قطع**.

نسبه ابن مالك للخليل، وهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة (قد) و (هل) أي أنّ حرف التعريف (أل) بمجموعها، وأنّ الهمزة همزة قطع سهلة لكثرة الاستعمال، فقال الرضيّ:" وإنّما حذفت عنده-أي الخليل-همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال" [٢]

وأخذ بهذا المذهب ابن مالك وصحَّحه ، فقال:" على أنَّ الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر:

أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضا.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضاً"[٣]

وقد أشار سيبويه إلى مذهب الخليل فقال:"وزعم الخليل: أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كـ(قد) وأنَّ ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال (ألف الاستفهام) في قوله: أأريد، ولكن (الألف) كألف (أيم) في (أيم الله)، وهي موصولة كما أنَّ (ألف أيمٍ) موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبى عمرو، وهو رأيه، والدليل على أنَّ ألف أيمٍ ألف وصل قولهم: إيم الله، ثم يقولون: ليم الله"[٤] وقال ابن مالك نقلاً عن ابن جني:" وَكَانَ الْخَلِيل يسمّيها (أل) وَلم يكن يسمّيها الْألف وَاللَّام كَمَا لَا يُقَال فِي(قد) الْقَاف وَالدَّال"[٥].

ويُرَدُّ عليه أنّ الخليل في معجم العين قد قال بـ"لام المعرفة" أيضاً وهذا تعبير من ذهب إلى أنّ حرف التعريف هي اللام وحدها فقال:" والأخقوق: قدر ما يختفي فيه الرجل أو الدّابّة، ومن قال:

---

(١) تُنظر هذه المسألة في: الكتاب لسيبويه، ج٤، ص(١٤٧، ١٤٨، ٢٢٦) ج٣، ص٣٢٥، والمقتضب للمبرد، ج١، ص٨٣، واللامّات للزّجّاجيّ، ص(١٧، ١٨) وشرح المفصّل لابن يعيش، ج٩، ص١٧، وشرح الكافية لابن مالك، ج١، ص٣١٩، وشرح التّسهيل له، ج١، ص٢٥٣، وشرح الرضيّ ج٣، ص٢٤١ والمساعِد لابن عقيل، ج١، ص(١٩٥، ١٩٦) وشرح التّصريح للأزهريّ، ج١، ص١٧٩، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج١، ص٣٠٦.

(٢) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج١، ص(٣٢١-٣١٩).

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٤

(٤) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٣، ص٣٢٤.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥٤. همع الهوامع للسيوطيّ:١، ص٣٠٦

اللُّخقوق فهو غلط من قِبلَ لام المعرفة"[١] وقال في لغات الذي:" فمنهم من يقول: اللّذْ يُسكِّن الذال، ويحذف الياء التي بعدها وإنّهم لمّا أدخلوا في الاسْمِ لامَ المعرفة طَرَحوا الزيادة التي بعد الذال وسكَنَتِ الذال"[٢].

ولا يمكن الجمع بين هذين التعبيرين المتعرضين بحال من الأحوال، ولكن ما يُستأنس له هو تنصيص النحاة على أنَّ رأي الخليل أنّ التعريف هي (أل) بمجموعها كـ(قد).

واحتجّوا أيضاً بأنَّها إنّما فتحت لئلاّ ينتقل من كسر إلى ضمّ دون حاجز حصين، وبأنّ العرب تقف عليها، تقول (أَلي) ثم تتذكّر فتقول (الرجل) كما تقول (قدي) ثم تقول (قد فعل) ؛ ولا يوقف إلاَّ ما كان على حرفين. [٣]

المذهب الثاني: (أل) بمجموعها، الهمزة همزة وصل زائدة.

نسب ابن بابشاذ [٤] [٥] والسيوطي [٦] أنّ سيبويه يخالف الخليل في أنه يرى أنّ (أل) التعريف (اللام) وحدها . وفي حقيقة الأمر إنّ ما ذكراه غير صحيح ، فسيبويه يوافق شيخه الخليل في أنّ (أل) التعريف ثنائية الوضع لكنّه يخالفه في همزتها إذ يقول : " والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم والرجل والناس ، وإنما هما بمنزلة قوله (قدْ وسوف)" [٧]. ويقول : " وتلحق الألف واللام الأسماء المعرفة "[٨]ويقول أيضًا : " و(أل) تعرّف الاسم في قولك : الرجل ، والقوم " [٩].

وتابع ابن كيسان سيبويه، فقال في كتابه الموقفي في النحو " والألف التي تدخل للتعريف ألفها ألف وصل ، تكون في الابتداء، وتسقط في الوصل، نحو قولك الرجل والغلام وهي

---

(١) الخليل، معجم العين، مصدر سابق، ج٤، ص١٣١.
(٢) المصدر السابق، ج٨، ص٢٠٩.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٣، ص٢٥٤. همع الهوامع للسيوطيّ:١، ص٣٠٦.
(٤) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، ت٤٦٩هـ، (١٩٧٦م) شرح المقدمة المحسبة (تحقيق : خالد عبد الكريم)، ط١، ج١، ص٢٧١، المطبعة العصرية – الكويت.
(٥) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن داود بن سلمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري ، صنّف شرح جمل الزجاجي وشرح المقدمة المحسبة والمحتسب في النحو ، ينظر : بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص٦٢.
(٦) السيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٢٧١ ـ٢٧٢ .
(٧) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص١٤٧.
(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٣، ص٢٥٤. همع الهوامع للسيوطيّ:١، ص٣٠٦.
(٩)سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص٢٢٦.

مفتوحة"[١]، بهذا النص يكون قد وَهِم أبو حيان[٢] والمرادي[٣] والسيوطيّ[٤] فيما نسبوه إلى ابن كيسان من أنه يرى أنّ همزة (أل) التعريف همزة قطع.

أما ابن مالك فقد كان دقيقاً في النقل عن سيبويه وموافقته للخليل في شرحه على كتابه التسهيل عندما قال : " وهي (أل) لا (اللام) وحدها وفقًا للخليل وسيبويه"[٥]، وعلى مذهب سيبويه تكون الألف زائدة وجعلها من الحروف الثنائيّة الوضع، واحتجّ مؤيدو سيبويه بسقوط الهمزة في درج الكلام؛ وأمّا فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأمّا ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتدّ بها[٦]، لكنه ناقض رأيه في شرحه للكافية الشافية عندما قال : " اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه "[٧].

وقد أورد اللقانيّ[٨] عليهم أنّه كيف يمكن الجمع بن أصلية الهمزة وزيادتها؟ فأُجيب بأنّ الهمزة زيدت على اللام عند الوضع، لا بعده حتى يشكل عليه[٩] فقال الأشمونيّ:" و-الهمزة- عند الثاني-أي: سيبويه- زائدة معتدٌّ بها في الوضع" [١٠]ووضح الصّبان معنى الاعتداد فقال:" ومعنى الاعتداد بها وضعاً أنَّها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أداته فهي كهمزة اضرب واللام الأولى في لعلّ"[١١] وعليه فحرف التعريف هي مجموع الحرفيّن، (الألف اللام) الأولى منها زائدة، والثانية غير زائدة، ولكن الزيادة على هذا التفسير لا تقابل الأصالة، أي كهمزة (استمعَ) حيث اعتدّ بها فلم يعدّ رباعياً حتى يضم مضارعه مع أنَّها زائدة، ونظير ما قيل في (استخرج) من أن(خرج) حروف أصلية للكلمة والبواقي زوائد، فالفارق بينهما هو أنّ حروف الزيادة في (استخرج) زيدت على (خرج) بعد وضعه، أمّا الهمزة في(أل) زيدت عليها عند الوضع.

المذهب الثالث: اللام وحدها

(اللاّم) وحدها حرف تعريف، والهمزة قبلها همزة وصلٍ زائدة؛ ومن عبّر عنها بـ (لام المعرفة) ذهب إلى أنَّها تتكون من اللام فقط، وهو مذهب الزجاج، ونقله ابن مالك في شرح الكافية

---

(١) ابن كيسان، الموقفي في النحو، نشره مجلة المورد ببغاد، العدد الثاني، ١٩٧٥م، ص١١٨.
(٢)أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٢، ص٩٨٥، وينظر: التذييل والتكميل ج٣، ص٢١٨.
(٣) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص٢٣٣.
(٤) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٦.
(٥) المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٦.
(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٣، ص٢٥٤. همع الهوامع للسيوطيّ:١، ص٣٠٦.
(٧) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٣١٩.
(٨) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٧.
(٩) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(١٠) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص١٦٥.
(١١) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٧.

عن سيبويه. وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين[١]، وينبغي على هذا المذهب أن يعبّر عن أداة التعريف بـ(لام التعريف) كما قال ابن منظور:"ومن اللامات لام التعريف التي تصحبها الألف"[٢] أو بـ(لام المعرفة) كما استعملها سيبويه.

وربما يكون مبعث الخلاف أنّ سيبويه قد استخدم المصطلحين، فعبّر عن حرف التعريف بـ(الألف واللام) في مواضع كثير منها:" وأمّا الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته"[٣] بينما عبّر بـ (لام المعرفة) في أربعة مواضع فقط، منها:" ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهّن إلّا الإدغام؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام"[٤]؛ لذا اختلفت آراء النحاة.

المذهب الرابع: الهمزة وحدها

ولكن في هذه المسألة قولاً رابعاً زاده الصّبان كما عُلم من نص المسألة بأنّها (الهمزة) وحدها، واللاّم زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام؛ ونسبه الأزهريّ للرضيّ في شرح التّصريح، ونسبه الحفنيّ للمبرّد[٥]، فقال الرضيّ "وذكر المبرّد في كتاب الشّافي أنّ حرف التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنّما ضمّ اللاّم إليها لئلاّ يشتبه التّعريف بالاستفهام"[٦] وكتابه الشافي من الكتب المفقودة، لكنّه في كتابه (المقتضب) عبّر بالمصطلحين كما فعل سيبويه، ولعلّ هذا ما جعل محقّق المقتضب يرى أنّ حديث المبرّد عن (أل) إنّما هو ترديدٌ لِمَا ذكره سيبويه.

واحتُجَّ لهذا المذهب بأنّ: (الهمزة) جاءتْ لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلّة؛ وحُرّكت لتعذُّر الابتداء بالسّاكن، فصارت همزة كهمزة التكلّم والاستفهام، وأنّ اللاّم تُغَيَّر عن صورتها في لغة حمير فتقلب ميماً.

---

(١) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٧.
(٢) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ١٢، ص٥٦٤.
(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص٥.
(٤) المصدر السابق، ج٤، ص٤٥٧.
(٥) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج١، ص(٨٥-٨٤)، وينظر شرح الرضي على الكافية، ج٣، ص٢٤١.
(٦) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤١.

الترجيح

إنّ هذا الخلاف دار بين حواشي الأشمونيّ، ولكنّ الصبان صرّح بأن المذاهب في هذا الخلاف أربعة لا ثلاثة، ويرى الباحث أنّ هذا الخلاف وإنْ كان قليل الجدوى، لكنّه يكشف لنا مدى تطور الدراسات النحويّة في النحو العربي القديم، ويترجّح لدى الباحث مذهب الخليل الذي اختاره ابن مالك لذات الأسباب التي ذكرها ابن مالك.

أمّا المذهب الرابع الذي زاده الصّبان فيظهر حاله بالنظر إلى المذاهب السابقة، فإثبات المذهب الأوّل أو الثاني يمهّد الطريق لإثباته، واثبات الثالث يؤدي إلى إنكاره.

حذف نون (كان) عند الجزم

قال ابن مالك في باب كان وأخواتها [١]:

وَمِن مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنجَزِمْ تُحذَفُ نُونٌ وَهوَ حَذفُ مَا التُزِمْ

نص الاستدراك

قال الصّبان: " **الحاصل أنّ نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط؛ ذكر المصنّف والشارح منها أربعة، والخامس: أن يكون وصلاً لا وقفاً.**"(٢).

وجه الاستدراك: أنّ ابن مالك في البيت السابق ذكر أربعة شروط لحذف نون كان، وتبعه الأشمونيّ، وزاد الصّبان شرطاً خامساً وهو حذف النون في الوصل، وبهذا استدرك على ابن مالك بزيادة هذا الشرط.

المناقشة والتحليل

(كان) رأس الأفعال الناسخة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وتختص (كان) من بين أخواتها بأمور منها : جواز حذف النون من مضارعها بشروط، فذكر الأشمونيّ تبعاً لابن مالك[٣] أربعة منها؛ فقال الأشمونيّ في تعليقه على البيت السابق:" "وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ" ناقصة كانت أو تامة "مُنْجَزِم" بالسكون، لم يتصل به ضمير نصب، وقد وليه متحرك "تُحْذَفُ نُونٌ" هي لام الفعل تخفيفاً"وَهْوَ حَذْفُ" جائز "[٤]

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٣٥، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص١٠، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٦٠.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٦٧. وانظر: الكافية الشافية لابن مالك ١، ص٤٢٣. وعمدة الحافظ لابن مالك، ج١، ص٢١٢.
(٤) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٢٥١.

فشروط حذف النون من مضارع (كان) هي: أن يكون مضارعاً مجزوماً بالسكون، وما بعد النون حرف متحرك، ولم يتصل به ضمير نصب.

وذكر الأسقاطيّ[١] الحفنيّ[٢] شرطاً خامساً هو أن يكون الحذف في الوصل لا في الوقف، وزاده أيضاً الصّبان ولكنّه صرح باستدراكه على ابن مالك والأشموني فقال: "الحاصل أنّ نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط؛ ذكر المصنّف والشارح منها أربعة، والخامس: أن يكون وصلاً لا وقفاً."[٣]، وقد ذكرها ابن خروف كما قال صاحب التصريح[٤].

وعلل الأسقاطيّ زيادة هذا الشرط - نقلاً عن ابن هشام[٥]- فقال:" لأنّ الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف بقي على حرف أو حرفين يجب الوقف عليه بهاء السكت كـ(قِ) و (لم يقِ) فـ(لم يكُ) فالوقف بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ولم يلزم مثله في (لم يعِ)؛ لأنّ إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم، بخلاف (لم أكنْ) وإنّ الجازم إنّما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون"[٦]

وبهذا علّل الخضريّ في زيادة هذا الشرط فقال:" تردّ النون؛ لأنّ جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفيّن كـ(لمْ يعِ) والظاهر أنَّها لا ترد في القرآن لأنّ الوقف فيه على مرسوم الخط، ولأنّه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو: ﴿اقْتَدِهْ﴾ [٧] فكذا النون"[٨] ورجّح عباس حسن هذا التعليل [٩].

وعلل الأسقاطيّ حذف النون فقال:" وإنّما حذفت النون في مستوفي الشروط؛ لكثرة

---

(١) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل٩٦ / ب.
(٢) الحفني، حاشية الحفنيّ، رسالة ماجستير، (تحقيق: محمد بن هلال السهليّ) ص ٢٠٧.
(٣) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٦٠.
(٤)الأزهري، شرح التصريح، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٩.
(٥) ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ص١٣٩.
(٦) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل٩٦ / ب، ينظر: قطر الندى لابن هشام، ص١٣٩.
(٧) من قوله تعال:﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾، سورة الأنعام: ٩٠.
(٨) من شروط حذف النون أن يكون مجزوما بالسكون، عدّ الصبان هذا شرطاً واحداً، أما الخضريّ فعده شرطان، فأصبحت الشروط عنده ستة، وتابعه عباس حسن. انظر: حاشية الخضريّ، ج١، ص٢٢٩. والنحو الوافي: هامش (٣) ج١، ص٥٣٢.
(٩) عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، هامش (٣) ج١، ص٥٣٢.

الاستعمال، وشبهها بحروف العلّة[١] إيّ إنّ وجه المشابهة في السكون وامتداد الصوت، وكذلك في أوجه الإعراب، حيث تحذف حروف العلّة عند جزم الفعل، فكذلك تحذف النون[٢] ثمّ قال: " إذا تحركت للساكنين لم تحذف لزوال الشبه"[٣] أيّ إن لم تتحقق شروط الحذف أو أحدها، فإنه يمتنع حذف هذه النون.

ومن أمثلة ما تحققت فيه هذه الشروط قوله تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً﴾[٤] فـ(يكوْنْ) اجتمع فيه ساكنان – بعد الجزم- فحذف أولهما تخفيفا(الواو) فصار (يكنْ) ثم حذفت النون تخفيفا أيضا، عندما تحققت في الفعل شروط الحذف، فصار (يَكُ) وهذا الحذف جائز، لا واجب، ولذلك فقد وردت آيات في القرآن الكريم لم تُحذف فيها هذه النون مع توفر شروط الحذف، ومن هذه الآيات.

- قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾ [٥].
- وقوله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾[٦].
- وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَمْ أَكُنْ لِأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾[٧]
- وقوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [٨].

الترجيح

تظهر ثمرة ما استدركه الصّبان في، نحو: (ما شاء الله كانَ، وما لم يشأ لم يكنْ) فعلى ما اشترطه ابن مالك والأشمونيّ يكون حكم النون في:(لم يكنْ) جواز حذف النون، وعند الصّبان ممتنع لعدم تحقق قيد الوصل.

---

(١) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل٩٦ / ب، وينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج٣، ص٢٣٥، وحاشية البليديّ، ج١، ل١٣٠ / أ، وحاشية الصبان، ج١، ص٣٦٠.
(٢) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج٣، ص٢٣٥، وشرح التصريح للأزهريّ، ج١، ص٢٦٠.
(٣) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل٩٦ / ب.
(٤) سورة النساء: ٤٠.
(٥) سورة النساء: ١١٣.
(٦) سورة هود: ٤٢.
(٧) سورة الحجر: ٣٣.
(٨) سورة مريم: ٤.

من أحكام تعدُّد الفاعل وحْدَتُهُ

قال ابن مالك في باب الفاعل[١]:

الفَاعِلُ الذِي كَمرفوعَي أتَى زَيدٌ مُنِيراً وَجهُهُ نِعمَ الفَتَى

نص الاستدراك:

قال الصّبان في أحكام الفاعل: **" أي سبعة بحسب ما ذكره المصنّف والشارح، لكن من أحكامه ما لم يذكراه: كوحدته؛ فلا يتعدد فالفاعل في نحو: (اختصم زيد وعمرو) المجموع إذ؛ هو المسند إليه، فلا تعدد إلّا في أجزائه، لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الإعراب جعل في أجزائه."** [٢].

وجه الاستدراك: أنّ ابن مالك والأشمونيّ ذكرا سبعة أحكام للفاعل، واستدرك الصّبان بأن زاد حكماً ثامناً وهو (وحدته).

المناقشة والتحليل

لم يعرف ابن مالك في الألفية الفاعل بل اكتفى بذكر أمثلة مستوفية للشروط تؤخذ من البيت السّابق، وهي: (أتى زيد) فكلمة (زيد) فاعل للفعل المتصرف: (أتى) وكلمة: (وجه) فاعل للوصف المشبه للفعل؛ وهو: (منير) اسم فاعل، و(الفتى) فاعل للفعل الجامد: (نعم)؛ فقد عدد الفاعل تبعاً لأنواع العامل، وبهذا نبه الأشمونيّ فقال:" للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض، وسيذكر الباقي"[٣].

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٢٤، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٦١.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٣٨٦.

وما ذكره ابن مالك والأشمونيّ في الألفية سبعة أحكام، وقد ذكرها أيضاً في كتبه الأخرى[١] وهي:

الأوّل: الرفع؛ لأنّه عمدة إذ لا يستغني الكلام عنه، ورافعه المسند وفاقًا لسيبويه[٢] لا الإسناد خلافاً لخلف الأحمر[٣] ولا شبهه بالمبتدأ، ولا الرافع له كونه فاعلاً في المعنى، وقد ينصب شذوذاً إذا فُهم المعنى، سمع من كلام العرب: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وكسَر الزجاجُ الحجرَ، ولا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع.

الثاني: وقوعه بعد المسند.

الثالث: أنّه عمدة إي لا بدَّ منه؛ لأنّ المسند حكم، ولا بدَّ للحكم من محكوم عليه

الرابع: قد يكون في الكلام، وفعلهُ محذوف لقرينة دالّة عليه، كأن يُجابَ به نفيٌ، نحو (بلى سعيدٌ) في جواب من قال (ما جاء أحدٌ).

الخامس: أنَّ الفعلَ يجبُ أن يبقى معه بصيغة الواحد، وإن كان مثنًّى أو مجموعاً، فكما تقولُ:(اجتهد التلميذُ) فكذلك تقول: (اجتهدَ التلميذان).

السادس: أنَّ الأصل اتصالُ الفاعل بفعله، ثم يأتي بعده المفعول. وقد يُعكسُ الأمر، فيتقدَّم المفعولُ، ويتأخرُ الفاعلُ، نحو: (أكرمَ المجتهدَ أستاذُهُ).

السابع: إذا كان مؤنثاً أُنِّثَ فعله بتاءٍ ساكنةٍ في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أوّل المضارع، نحو: (جاءت حمدةُ، وتذهبُ فايزةُ).

واستدرك الصّبان على أحكام الفاعل وحدته؛ أي عدم تعدّده؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلّا فاعل واحد، فالفاعل في نحو: (اختصم زيدٌ وعمرو) هو (زيد) وما بعده معطوف عليه، ولا يصحّ في الاصطلاح النحوي إعراب ما بعده فاعلاً مع أنّ أثر الفعل ومعناه متساويان في (زيد وعمرو) كما مثّل الصّبان.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص١٠٥ وما بعدها. وشرح الكافية له، ج٢، ص٥٧٦. وينظر أيضاً في أحكام الفاعل في: ارتشاف الضرب لأبي حيّان ج٣، ص١٣٢٠، والتكميل والتذييل له، ج٦، ص١٧٣، والمساعد لابن عقيل، ج١، ص٣٨٦، والتصريح للأزهريّ، ج١، ص ٢٦٩، وتوضيح المقاصد للمراديّ ج٢، ص ٨، وأوضح المسالك لابن هشام، ج٢، ص٧٨، وتخليص الشّواهد له، ص٤٧٣، وشرح ابن عقيل، ج ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٤، ص١٥٧٨، وشرح الأشمونيّ، وحاشية الصبان وغيرها.

(٢) الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج١، ص(٣٤-٣٣).

(٣) خلف الأحمر: هو خلف الأحمر البصريّ أبو محرز بن حيّان مولى بن أبي برده، كان رواية ثقة علامة يسلك مسلك الأصمعيّ وطريقه، حتى قيل: هو معلم الأصمعيّ، وهو والأصمعي فتقا المعاني وأوضحا المذاهب وبينا المعالم، قيل: إنه كان يختم القرآن كل ليلة. من تصانيفه: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواس، توفي خلف في حدود الثمانين ومائة. ينظر: بغية الوعاة للسيوطيّ ج١، ص ٥٥٤.

وعلل الصّبان زيادته لهذا الحكم بأنّ مجموع المعطوف والمعطوف عليه وأشباههما هو الفاعل الذي أسند إليه الفعل؛ فلا تعدُّد إلّا في أجزائه، لكنّ هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب، فجعل الإعراب في جزئه الأول، وأما قول الشاعر[١]:[من المتدارك]

كرةٌ وُضِعتْ لِصَوالِجَةٍ فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ

فهو من حذف الفاعل لا تعدده، فقال الصّبان: "فالأصل: (فتلقفها الناسُ رجلاً رجلاً)؛ أي متناوبين، فحذف الفاعل وأقيم الحال مقامه"[٢] ويضعف الاستدلال به لأنّ قائله من المولدين كما قال أبو حيّان؛ وهذا يعلل عزوف كثير من النحاة عن رواية هذا البيت.

يمكن أخذ هذا الاستدراك من كلام ابن هشام في علّة إعطاء الفاعل الرفع، فقال:" الْفَاعِل مَرْفُوع أبدا وَاعْلَم أَن الْمَفْعُول مَنْصُوب أبدا وَالسَّبَب فِي ذَلِك أَن الْفَاعِل لَا يكون إِلَّا وَاحِداً وَالرَّفْع ثقيل وَالْمَفْعُول يكون وَاحِداً فَأكْثر وَالنّصب خَفِيف فَجعلُوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير فصدا للتعادل"[٣] وتبعه في تعليله ناظر الجيش[٤] وخالد الأزهريّ[٥].

وقد ذكر البليديّ[٦] والأسقراطيّ[٧] أحكام الفاعل الثمانية، وتبعهم الصّبان والخضريّ[٨] وذكر عباس حسن حكما تاسعاً، فقال فيه:" للفاعل أحكام تسعة، لا بدَّ أن تتحقق فيه مجتمعة... تاسعها: إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفاً مستوفيًا الشروط؛ مثل: أمتقن الصانعان؟ "[٩] وهذه الزيادة غير محتاجة للخلاف الذي فيه أولاً، لعدم اطّراده ثانياً.

---

(١) البيت نسبه أبو حيّان في منهج السالك، ص١٨٤، إلى بعض المولدين، وبلا نسبه في التذييل والتكميل له، ج٩، ص١٩، حاشية البليديّ، ج١، ص١٩٧، ص ب، وحاشية الصبان، ج٢، ص٦١، وحاشية الخضريّ، ج١، ص٣٢٠، وحاشية عليش، مخطوطة، ج١، ل١٩٥/ب.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٦١.
(٣) ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ج١، ص٢٠١، وأوضح المسالك لابن هشام، ج٢، ص(١٣٠، ١٥٢).
(٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٤، ص١٥٧٨.
(٥) الأزهري، التصريح، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٢.
(٦) البليدي، حاشية البليديّ، مخطوطة، مصدر سابق، ج١، ل١٩٧/ ب.
(٧) الاسقاطي، حاشية الحفنيّ، مخطوطة، مصدر سابق، ج١، ل١٤٢/ أ.
(٨) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج١، ص٣٢٠.
(٩) عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ج٢، ص٩٤.

الترجيح:

تبين أنّ الصّبان متابع لحواشي الأشمونيّ في هذا الاستدراك، فقد ذكره البليدي، والأسقراطيّ، وتبعه الشيخ عليش، وتكمن قيمة ما استدركته هذه الحواشي في التفريق بين الفاعل في الإعراب، والفاعل في المعنى والبلاغة؛ لذا يرى الباحث: أنّ زيادة هذا الحكم غير محتاجة لعدة أسباب:

الأوّل: أن المنطق يقتضي أن لكل فعل فاعلاً واحداً فقط، وما شارك الفاعل يكون تابعاً له، وقد عُلِم ذلك من دلالة الإسناد. فقال ابن مالك(١):

وَبَعْدَ فِعلٍ فَاعلٌ فإن ظَهَرْ فَهوَ وَإلا فَضَمِيرٌ استَتَرْ

الثاني: أنّ من زاد شرطاً اعتمد على السماع في البيت الذي ذكره أبو حيّان، وهذا البيت مختلف في الاحتجاج به؛ لأنه نسب إلى المولدين كما قال أبو حيّان(٢)، والمولدون لا يحتجّ بشعرهم على الأصح.

الثالث: أنّ هذا الاستدراك ناتج عن الخلط بين النحو والبلاغة، وحديث ابن مالك في هذا المقام هو مكان ظهور الأثر الإعرابي للفعل.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٢٤، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص، دار العروبة.
(٢) أبو حيّان، منهج السالك، مصدر سابق، ص١٨٤.

حكم الفاعل إذا كان ضميراً غير محصور

قال ابن مالك في باب الفاعل[1]:

وَأَخِّرِ المفعُولَ إنّ لبسٌ حُذِرْ أو أُضمِرَ الفَاعِلُ غَيرَ مَنحَصِرْ

نص الاستدراك

قال الصّبان: " الحاصل؛ إنّ ارتكاب الأصل قد يكون واجباً، نحو (أكرمتُك) وقد يكون جائزاً، نحو: (ضرب زيدٌ عمراً) وقد يكون ممتنعاً، نحو: (ضربني زيدٌ) ومخالفة الأصل في الأوّل ممتنعة، وفي الثاني جائزة، وفي الثالث واجبة"[2].

وجه الاستدراك: يفهم من بيت ابن مالك السابق أنّه يجبُ أن يكون الفاعل متقدماً والمفعول متأخراً على الأصل (إنْ لَبْسٌ حُذِرْ)؛ بسبب خفاء الإعراب، وعدم القرينة، ومثّل له الأشمونيّ بـ(ضربَ موسى عيسى) و(أكرمتُك) و(أهنتُ زيداً) فاستدرك الصّبان ملمحاً بأنّ كلام ابن مالك يوهم امتناع التقديم؛ لأنّه سوى بين مسألة (أكرمتُك) و(أهنتُ زيداً) ومسألة: (ضرب موسى عيسى).

المناقشة والتحليل

إنّ ابن مالك في بيته السابق ساوى بين مسألتين؛ الأولى: نحو (ضرب موسى عيسى) والثانية: نحو (أهنتُ زيداً) فعند ابن مالك يجب تأخير المفعول به في المسألتين.

المسألة الأولى: لأجل اللبس بين الفاعل والمفعول به؛ لذا يجب أن يأتي الفاعل ثم المفعول به على الأصل، **والمسألة الثانية**: إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور. وهذا محلّ استدراك

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٢٥، دار التعاون، وينظر أيضاً: ألفية ابن مالك، ص١٦، دار العروبة.

(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٧٩.

الصّبان: "والحاصل؛ إنّ ارتكاب الأصل قد يكون واجباً، نحو (أكرمتُك) وقد يكون جائزاً، نحو: (ضرب زيدٌ عمراً) وقد يكون ممتنعاً، نحو: (ضربني زيدٌ) ومخالفة الأصل في الأوّل ممتنعة، وفي الثاني جائزة، وفي الثالث واجبة"(١).

ويرى الصّبان أنّ (قد) أفاد بأمرين: أنّ ذلك قليل، وأنّه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل، وعدم مجيئه قبله إمّا للاقتصار على أحد الجائزين، أو لكونه ممتنعاً كما في (أكرمتُك)"(٢).

وقال الأشمونيّ: "وقد يجاء بخلاف الأصل فيتقدّم المفعول على الفاعل؛ إمّا جوازاً، وإمّا وجوباً، وقد يمتنع ذلك، كما سيأتي"(٣). وقال في موضع آخر "وأخر المفعول عن الفاعل وجوباً إنّ لبس حذر؛ بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة؛ إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلّا بالرتبة؛ كما في نحو: (ضربَ موسى عيسى) و(أكرمَ ابن أخي)؛ فإن أُمِن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم، نحو: (ضربت موسى سلمى) و(أضنتْ سعدى الحمى)"(٤). وقال في موضع آخر:" وأخر المفعول عن الفاعل أيضاً وجوباً إنْ وقع الفاعل ضميراً غير منحصر، نحو: (أكرمتُك) و(أهنتُ زيداً)"(٥).

وعلّق الصّبان على الأشمونيّ بأنّه لم يستدرك على ابن مالك، فقال:" فقول الشارح (وقد يمتنع ذلك)؛أي تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادة على المتن"(٦)؛ أيّ أنّ الأشمونيّ تبع الناظم على ظاهره، ولم يأتِ بزيادة، مع أنّه قال: كما سيأتي، فاستدرك على ابن مالك، بأنّ ارتكاب الأصل في تقدم الفاعل وتأخر المفعول به ليست مقتصرة على أمن اللبس، قد يكون تقدم الفاعل وتأخر المفعول واجباً، نحو: (أكرمتك)؛ لذا فمخالفة الأصل فيه ممتنعة، وقد يكون التقدم جائزاً، نحو: (ضرب زيد عمراً)؛ لذا فمخالفة الأصل فيه جائزة، وقد يكون التقدم ممتنعاً، نحو: (ضربني زيد) ومخالفة الأصل واجبة.

وهذا الاستدراك ذكره ابن هشام فقال: " تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا

---

(١) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٧٩.
(٢) المصدر السابق، ج٢، ص٧٨.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٢.
(٤)المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٦) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٧٩.

حصر في أحدهما، وجب تقديم الفاعل كـ(ضربتُه) وإذا كان المضمر أحدهما: فإن كان مفعولاً وجب وصله وتأخير الفاعل كـ(ضربني زيدٌ) وإنْ كان فاعلاً وجب وصله، وتأخير المفعول أو تقديمه على الفعل كـ(ضربتُ زيداً) و(زيداً ضربتُ) وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم؛ لأنّه سوى بين هذه المسألة، ومسألة: (ضرب موسى عيسى) والصواب ما ذكرنا"[١] وتبعه الأزهريّ[٢] وياسين الحمصيّ[٣].

الترجيح

يرى الباحث أنّ الصّبان مصيب في استدراكه على الأشموني، فقد نقل هذا الاستدراك عن ابن هشام، وياسين الحمصيّ، ليستدرك به على الأشمونيّ، بينما نقلت حواشي الأشمونيّ هذا الاستدراك ليستدكوا به على ابن مالك، منهم: ابن قاسم العباديّ[٤] والبليديّ[٥].

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٢، ص١١٦.
(٢) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق، ج١، ص٤١٩.
(٣) الحمصيّ، شرح التصريح بهامش حاشية ياسين الحمصيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٣٢١.
(٤) ابن قاسم، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج٢، ل٤٩ / ب.
(٥) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج١، ل١٧٢ / أ.

شروط إعمال المصدر

قال ابن مالك في باب إعمال المصدر:[١]

إن كانَ فِعلٌ مَعَ أنْ أوْ مَا يَحُلْ مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصدَرٍ عَمَلْ

نص الاستدراك

قال الصّبان: **"وبقي من الشروط: تقدمه على معموله؛ فلا يجوز (أعجبني زيدا ضرب عمرو). نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله؛ إذا كان بدلا من اللفظ بفعله، نحو:(زيداً ضربا) أو كان المعمول ظرفا، وهو الراجح. وبقي منها أيضا: ذكره، فلا يعمل محذوفا على الأصح، كما في الهمع وغيره "**[٢].

المناقشة والتحليل

المصدر وإن كان من الأسماء فإنه يعمل بعدة شروط كالأفعال التي اشتقت منها، لزوماً وتعدية، قال سيبويه: "وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلاّ على فعل قد عمل في اسم، لأنّك لا تلفظ بالفعل فارغاً"[٣]. فهي كالأفعال في عدم الاستغناء عن الفاعل.

المصدر في الأصل غير مستحق للعمل، فلا يعمل مطلقًا إلّا بشروط، ولم يذكر ابن مالك في الألفية شروط إعماله، لكنّه ذكرها في الكافية والتسهيل وعمدة الحافظ[٤] فقال الأشمونيّ منبها على ذلك:" لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب"[٥] فذكر الأشمونيّ خمسة منها.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٣٨، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢٦، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٣.
(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٢.
(٤) ابن مالك، عمدة الحافظ، مصدر سابق، ج١، ص٦٩٢-٦٩٥.
(٥) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٣.

قال ابن مالك في التسهيل:" يعمل المصدر؛ مظهراً، مكبّراً، غير محدود، ولا منعوت قبل تمامه"[١] قال ناظر الجيش:" وقد ذكر المصنّف لإعمال المصدر شروطا أربعة، ويؤخذ من كلامه في الشرح شرط خامس[٢] واستدرك ناظر الجيش على ابن مالك فقال: الشرط السادس: ألّا يكون مؤكّدا، فإنّ المؤكد لا يعمل"[٣]

وسماها خالد الأزهريّ[٤] شروطاً عدمية؛ أي لا بُدّ من عدم وجودها، ويمكن تقسيم هذه الشروط العدمية ضمن مجموعتين؛ الأولى: تختص بالجانب الشكلي للمصدر، وهدفها إبعاده عن شبهه بالاسم، والثانية: تتعلّق به مركبًا داخل الجملة. فالصّبان استدرك في كل مجوعة شرطاً واحداً، فتحصل ثمانية شروط لإعمال المصدر عمل فعله، كما سيأتي:

المجموعة الأولى: شروط اشترطها ابن مالك تتعلّق بصيغة المصدر في ذاته، دون مراعاة تركيبه داخل الجملة، وهي:

الأوّل: أن يكون مظهراً، وأجاز الكوفيون عمل المصدر الضمير، مستدلين بقول زهير بن أبي سلمى[٥][من الطويل]

وَمَا الحَرْبُ إلاّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هو عَنْهَا بِالحَدِيْثِ المُرَجَّمِ

أي: وما الحديث عنها، وتأوّله البصريون على أنَّ "عنها" متعلّق بـ"أعني" مقدراً[٦].

الثاني: أن يكون مفرداً، وجوّزه قوم في الجمع المكسّر، واختاره ابن مالك، "لأنّه وإن

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص١٠٦.
(٢) قال الأشموني:" خامسها: أن يكون مفردًا" انظر استدراك الصبان على الأشموني صفحة( )
(٣) ناظر الجيش:" الشرط السادس: ألّا يكون مؤكّدا، فإنّ المؤكد لا يعمل، وسيأتي في كلام المصنف ما يدلّ على هذا لكنه قرن بالمؤكّد المبين للنوع، والهيئة وقال ابن عصفور - في شرح الجمل: فأما المصدر المؤكد والمبين فلا يعملان أصلا، نحو: ضربت ضربا، وضربت ضرب شرطيّ؛ فوافق كلامه كلام المصنف، وعلى هذا فلا يكفي أن يقال: شرطه ألا يكون مؤكّدا، بل يقال: شرطه ألا يكون مفعولا مطلقا؛ لأنّ المعدود لا يعمل، لما تقدم أنّ المحدود والمثّنى لا يعملان، وأما المؤكّد، والمبين؛ فقد علمت كيف نصّ على عدم عملهما، إلّا أنّ ذلك يشكل في المبيّن، بقولنا: ضربت ضرب الأمير اللصّ، ونبّه المصنف بقوله: عمل فعله على أنّ حكم المصدر - في اللزوم والتعدّي، إمّا بحرف، أو بنفسه، إلى واحد أو أكثر، وفي رفع الفاعل - حكم فعله" انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٦، ص٢٨٢٨-٢٨٢٩. شرح الجمل للزجاج،٢، ص٢٤، تحقيق صاحب أبو جناح.
(٤) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٢، ص٥، انظر: النحو الوافي، حسن عباس، ج٣، ص(٢١٧-٢١٥)
(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته، وهو في ديوانه (ص ٢٥)، المكتبة الثقافية بيروت (١٩٦٨ م). وانظر: همع الهوامع ٣، ص٥٤، قطر الندى ١، ص٢٦٢، شرح الرضيّ على الكافية ٣، ص٤٠٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣، ص١٠٦، كتاب الأفعال ٣، ص٧٢، تمهيد القواعد لناظم الجيش ٦، ص٢٨٢٢، التكميل والتذييل لأبي حيّان ١١، ص٥٦.
(٦) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٣، ص٥٤.

زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ، ومتضاعف بالجمعية"[١] ومن شواهده قول علقمة بن عبدة التميمي [٢][من الطويل]

وَقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَت بِهِ كَمَوْعِدِ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

ومنه قول العرب: "تركته بملاحس البقر أولادها"[٣]

الثالث: أن يكون مكبّراً، ولا يعمل المصغّر، لأنّ التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم معه نقص المعنى[٤].

الرابع: أن يكون غير محدّد، فلو حُدِّد بالتاء لم يعمل[٥] أما قول الشاعر[٦][من الطويل]

يُحَابِي بِهِ الجَلْد الَّذِي هُوَ حَازِمُ بِضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ[٧].

والخامس زاده الصّبان فقال:" وبقي منها أيضا: ذكره، فلا يعمل محذوفا على الأصح، كما في الهمع وغيره "[٨] وعلّل الحيدرة اليمني امتناع إعماله محذوفاً بأنّه من صريح الأسماء وليس له قوة الفعل[٩].

وعلّل السّيوطيّ امتناع العمل في الحالات الخمس السابقة فقال:"لأنّ كلاً مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل، خصوصًا الإضمار"[١٠] وهذا يدلّ على حرص الصّبان على أنْ يفارق المصدر الأسماء من الناحية الشكلية عند العمل.

---

(١) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٣.
(٢)البيت لعلقمة من قصيدة يعارض بها امرأ القيس، وهو في ديوانه (تحقيق: لطفي الصقال/١٩٦٩م)، ط١، ص ٨٢، دار الكتاب العربي - حلب. الكتاب لسيبويه، ج١، ص٣٢٨، شرح التسهيل ٣، ص١٠٧، تمهيد القواعد لناظم الجيش، ج٦، ص٢٨٢٣، التكميل والتذييل لأبي حيّان، ج١١، ص٥٨، والمساعد لابن عقيل، ج٢، ص٢٢٧، وشرح الشواهد الكبرى للعيني، ج٢، ص٩٦٤.
(٣) انظر: الخصائص لابن جني ٢، ص٢٠٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢، ص١١٠٦، وهمع الهوامع للسيوطيّ ٢، ص٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣، ص١٠٧، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٦، ص٢٨٢٤، والتذييل والتكميل لأبي حيّان ١١، ص٥٨.
(٤) شرح التسهيل ٣، ص١٠٧، همع الهوامع ٥، ص٦٥.
(٥) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٣. شرح الأشموني، ج١، ص٥٤٥.
(٦) غير منسوب في همع الهوامع ٥، ص٦٥، شرح الأشموني، ج١، ص٥٤٥، حاشية ياسين على شرح التصريح: الشيخ يس، حاشية شرح التصريح للأزهريّ، دار الفكر، ج٢، ص٦٢، حاشية الصبان، ج٢، ص٤٣٣.
(٧) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٣، وشرح الأشموني، ج١، ص٥٤٥.
(٨) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٣.
(٩) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٣. ك
(١٠) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٣. همع الهوامع ٥، ص٦٥.

المجموعة الثانية: شروط تتعلّق بالمصدر مركبًا داخل الجملة، وهي:

الأوّل: أن لا ينعت قبل تمام عمله، فلا يجوز "أعجبني ضربك المبرح زيداً" لأنّ معمول المصدر بمنزلة الصلة، فلا يفصل بينهما، وحكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك ولأنّ النعت من خصائص الأسماء فيبعد عن الفعل، ولم يؤثِّر بعد تمام العمل لضعفه بتأخُّره عن استقرار العمل(١).

الثاني: أن لا يفصل بينه وبين معموله بشيء، لأنّه من صلته، والصلة بعض الموصول(٢).

يلاحظ أن النّحاة يعلّلون لما تطفّل على غيره فأخذ أيًا من أحكامه بانحطاط الفروع عن الأصول أمّا هنا فلصنعة نحوية، وهي أنّه عبارة عن حرف مصدريّ وفعل، فكيف يفصل بين الصلة والموصول؟

والثالث زاده الصّبان فقال:" وبقي من الشروط: تقدمه على معموله؛ فلا يجوز (أعجبني زيدا ضرب عمرو). نعم جوز بعضهم، تأخره عن معموله؛ إذا كان بدلا من اللفظ بفعله، نحو:(زيدا ضربا) أو كان المعمول ظرفا، وهو الراجح." (٣) لأنّه غير متصرّف في نفسه فأحرى أن لا يتصرّف في معموله؛ لأنّه كالموصول، ومعموله كالصلة، والصلة لا تتقدّم على الموصول(٤)، أي أن لها أصل العمل دون وصفه، فالمعمول لا يتقدّم عليها.

---

(١) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٣. شرح الأشموني، ج١، ص٥٤٥.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٤، ص١٦٧٦، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٨، ٤٢١٨.
(٣) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٣.
(٤) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٤٣٣. وينظر: الأصول لابن السراج، ج١، ص١٣٧، وهمع الهوامع للسيوطي، ج٥، ص٩٦.

الترجيح

ويمتنع عند الحيدرة اليمني تقديم المعمول بنوعيه، المقدَّر بـ"أن" والفعل، والذي يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو "ضربًا زيداً" لأنّ المنع عنده لعدم تصرُّفه في نفسه، أمّا القائلون بأنّ علّة المنع أنّه كالصلة، فإنّهم لا يمنعون تقدُّم معمول المصدر الذي يكون بدلاً من اللفظ بفعله، فجوَّز بعضهم تأخّر المصدر عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله، نحو "زيداً ضربًا" أو كان المعمول ظرفاً أو شبهه، نحو "اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار"، وقوله تعالى: ﴿بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ (١).

وتقديم المعمول على المصدر العامل فيه مرتبط بالعامل، والعامل عند سيبويه والجمهور المصدر؛ لأنّه بدل من الفعل، وقيل العامل فعل محذوف ناصب للمصدر، وعلى هذا القول يصح تقديم المعمول على المصدر.

---

(١) سورة الصافات: ١٠٢.

شروط عمل الصفة المشبهة

قال ابن مالك في باب الصّفة المشبّهة باسم الفاعل:[1]

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدَّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

نص الاستدراك:

قال الصّبان: " وبقي من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف."[2].

المناقشة والتحليل:

إنّ علّة عمل الصِّفَة المُشَبَّهَة هي حملها على اسم الفاعل، فالصِّفَة المُشَبَّهَة لا تصغر ولا توصف لأنّهما من خصائص الأسماء، فإذا صُغرت الصِّفَة المُشَبَّهَة ابتعد شبهها باسم الفاعل، فاسم الفاعل إذا صغر أو وصف ابتعد عن مشابهته للفعل فلا يعمل.

الترجيح

يرى الباحث أنه لا استدراك على ابن مالك لأنّ ما ثبت من أحكام لاسم الفاعل حُمل للصفة المشبهة، فالصفة المشبهة كالفرع من أصل، قد يخص الأصل ببعض الأحكام، ولكنّهما في التصغير والوصف تقاسما المنع خلافا للكسائيّ، فإذا منع في الأصل فالفرع فيه المنع أشدّ وأولى.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٤٢، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢٥، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٣، ص٦.

أوجه الاختلاف بين اسم الفَاعِل والصِّفَة المُشَبَّهَة

قال ابن مالك في باب الصّفة المشبّهة باسم الفاعل:[1]

وَصَوغُها مِن لازِم لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القَلبِ جَمِيل الظَّاهِرِ
وَعمَلُ اسمِ فَاعِلِ المُعَدَّى لَها عَلى الحَدِّ الَّذِي قَد حُدَّا
وَسَبقُ ما تَعمَلُ فِيهِ مُجتَنَبْ وَكونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

نص الاستدراك:

قال الصّبان: " **وبقي مما يتخالفان فيه:**

- **أنّه يعمل محذوفا؛ ولهذا أجازوا: (أنا ضاربُ زيدٍ وعمراً) بخفض (زيد) ونصب (عمرو) بإضمار فعل أو وصف منوّن. وأمّا العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز, ومنعوا (مررت برجل حسن الوجِه), والفعل بخفض (الوجه) ونصب الفعل.**
- **وأنّه لا تقبح إضافته إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: (مررت برجل قاتل أبيه) ويقبح (مررت برجل حسن وجهه).**
- **وأنّه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه، كـ(زيد ضَارب فِي الدَّار أَبوهُ عمراً) ويمتنع عند الجمهور[2] (زيد حسن فِي الْحَرْب وَجهه) رفعت أو نصبت.**
- **وأنّه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة؛ لأنّ معمولها لما كان سببياً مرتبطاً بمتقدم أشبه الضمير، وهو لا ينعت, فكذا ما أشبهه. قاله الزجاج[3] ومتأخرو المغاربة. ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال " أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى "[4]. وأجيب بأنّ اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف.**
- **وأنّه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز. ويحتمل أن يكون**

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٤٢، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢٥، دار العروبة.
(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج٢، ص٥٩٩.
(٣) لمراجعة ما قاله الزجاج ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيّان، ج١١، ص٣٤، وارتشاف الضرب له، ج٥، ص٢٣٥٤، ومغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٥٩٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٨٠٤، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٣، ص٨٦.
(٤) أخرجه البخاريّ، رقم، ٣٤٤١، ج٤، ص١٦٧، بهذا اللفظ، وفي صحيح مسلم، رقم(١٦٩-١٠٠) ج٤، ص٢٢٤٧« أَلَا وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى».

منه: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنا وَالشَّمْسَ﴾[1] ولا يجوز هُوَ حسن الْوَجْه وَالْبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفرّاء[2] "[3].

وجه الاستدراك: أنّ الأشمونيّ ذكر خمسة فروق بين الصِّفَة المُشَبَّهَة واسم الفَاعِل تؤخذ من قول ابن مالك في الألفية، واستدرك الصّبان عليهما بخمسة أخرى، كما في نص الاستدراك.

المناقشة والتحليل

أجمع النُّحَاة على أنَّ الصِّفَة المُشَبَّهَة وإن شابهت اسم الفَاعِل في أمور خالفته في أمور أخرى، وثمة فروق بينهما، فذكر الأشمونيّ خمسة فروق تؤخذ من قول ابن مالك السابق، وهي:

الأوّل: أنّ الصفه المشبهة لا تصاغ إلّا من الفعل اللازم، كصوغ (طاهر) من طهر، و(جميل) من (جَمُلَ) و(حَسَنَ) من (حَسُنَ) فأمّا (رحيم) و(عليم) فمقصور على السماع. بخلاف اسم الفاعل؛ فإنّه يصاغ من الفعل اللازم كـ(قائم) ومن الفعل المتعدي كـ(ضارب).

الثاني: أنّ الصفة المشبهة لا تكون إلّا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، بخلاف اسم الفاعل لا يكون لأحد الأزمنة الثالث.

الثالث: أنّ الصفة المشبهة لا تلزم الجري على المضارع في الحركات والسكنات، نحو:(ضَامِر) من (يَضْمُر) و(حَسَن) من (يَحْسُن) بخلاف اسم الفاعل فإنّه لا بدّ أن يجاري مضارعه، نحو: (كَاتَب) من (يَكْتُب).

الرابع: أنّه لا يتقدّم معمولها المنصوب عليها، نحو: أخوك حسنٌ رأيَه، بخلاف اسم الفاعل فأنّه يجوز تقديم منصوبه، نحو: (خالدٌ الدرسَ كاتبٌ) وعلّة عدم تقدم معموله المرفوع أو المجرور؛ لأنّ المرفوع فاعل، والمجرور مضاف إليه, والفاعل والمضاف إليه لا يتقدّمان.

الخامس: أنّ معمول الصفة المشبهة لا يكون إلّا أجنبياً بل لا بدّ أن يكون سببياً، أي أن

---

(١) سورة الأنعام: ٩٦.
(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٦٠٠، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٣، ص٢٤٥.
(٣) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٣، ص٧.

يتصل به رابط يربطه بالموصوف، إمّا ضمير ملفوظ، نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهُه) إمّا ضمير مقدر[١] نحو: (مررت بالرجلِ الحسنِ الوجه) أي : منه، بخلاف اسم الفاعل فأنّ معموله أجنبياً، وقد يكون سببياً، نحو: (مررت برجلٍ قائدٍ بعيرَه)

واستدرك الصّبان عليهما بخمسة أخرى، وقد ذكر هذا الاستدراك أبو حيّان[٢] وتبعه ابن هشام[٣] وناظر الجيش[٤] وممن ذكره من حواشي الأشمونيّ الأسقاطيّ، وناقشها تحت عنوان (تتمة) وهي كالآتي:

الأوّل: جواز حذف اسم الفاعل وبقاء معموله، بخلاف الصفة المشبهة؛ لأنّهَا لَا تعْمل محذوفة، وَلأنّ معمولها لَا يتقدّمها، وَمَا لَا يعْمل لَا يُفَسر عَاملاً.

قال ابن هشام:" وَلِهَذَا أَجَازُوا (أَنا زيدا ضاربه) و(هَذَا ضَارب زيدٍ وعمراً) بخفض (زيد) وَنصب (عَمْرو) بإضمار فعل أَو وصف منون، وَأمّا الْعَطف على مَحل المخفوض فممتنع، عِنْد من شَرط وجود المحرز... وَلَا يجوز (مَرَرْت بِرَجُل حسن الْوَجْه) وَالْفِعْل بخفض (الْوَجْه) وَنصب الْفِعْل، وَلَا (مَرَرْت بِرَجُل وَجهه حسنه) بِنصب (الْوَجْه) وخفض الصّفة؛ لِأَنَّهَا لَا تعْمل محذوفة، وَلأنّ معمولها لَا يتقدّمها، وَمَا لَا يعْمل لَا يُفَسر عَاملاً"[٥].

الثاني : لا يُقبَح حذف موصوف اسم الفَاعِل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره، نحو: (مررت بقاتل أبيه) ويُقبَح ذلك في الصِّفَة المُشَبَّهَة، نحو: (مررت بحسنٍ وجهِهِ).

الثالث : لا يَجوز الفصل بين الصِّفَة المُشَبَّهَة ومعمولها عِنْدَ الجمهور[٦] فلا يجوز : (زيدٌ حَسَنٌ في الحرب وجهُهُ) رفعاً أو نصباً، وأمّا اسم الفَاعِل فيجوز الفصل بينه وبين معموله،نحو: (زَيدٌ ضَارِب في الدَارِ أبوه عمراً).

---

(١) قال الكوفيون: لا حذف في الكلام، و (أل) الداخلة على السببي تغني عن الضمير، ويرى الباحث أنه رأي حسن لخلوه من التقدير.
(٢) أبو حيّان، منهج السالك، مصدر سابق، ص٣٥٩.
(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص٥٩٩.
(٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٦، ص٢٨٠٤.
(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص٥٩٩.
(٦) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ص٥٩٩، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٣، ص٧٩، وشرح التصريح للأزهريّ: ج٢، ص٥١، حاشية الصبان، ج٣، ص٧.

الرابع : جواز اتباع معموله بجميع التوابع ما عدا الصفة.

قال أبو حيان:" وقد أغفل المصنّف-أي ابن مالك- الكلام على تابع معمول الصفة المشبهة، فنقول: يجوز أن يتبع بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنه لم يسمع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج، فلا يجوز: جاءني زيد الحسن الوجه الجميل، وقد جاء في الحديث في صفة الدجال " أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى "[١] فاليمنى صفة لعينه، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن ينظر في ذلك"[٢].

وعلل الصّبان منع الصفة، فقال: لأنّ معمولها لما كان سبباً مرتبطاً بمتقدم أشبه الضمير، وهو لا ينعت, فكذا ما أشبهه" وهذا التعليل أخذه عن الأسقاطيّ الذي قال:" وعلل منع ذلك بعض شيوخنا بأنّ معمول الصفة محال أبداً على الأول، فأشبه المضمر؛ لأنّه قد علم أنك لا تعني من الوجوه إلّا وجه زيد في نحو: مررت بزيد الحسن الوجه، وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس الحلبي - رحمه الله - عن عبد المنعم الإسكندراني من تلاميذ ابن بري، قال لي: وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا، وهو أن الصفة هي في الحقيقة للوجه وإن أسندت إلى زيد مثلاً، فقد تبين الوجه بالصفة، فلا يحتاج إلى تبيين، قلت له: الصفة قد تكون لغير التبيين، كالمدح والذم وغيرهما، فهلا جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني؟ فقال: أصل الصفة أن تأتي للتبيين، ومجيئها لما ذكرت هو بحق الفرع، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع، وقال بعض أصحابنا: "امتنع ذلك لأنّها ضعيفة في العمل؛ لأنّها عملت تشبيهاً باسم الفاعل العامل بشبهه للفعل، فلم تقو أن تعمل في الموصوف والصفة معاً"

الخامس : جواز إتباع مجروره على المحل، وحمل عليها ابن هشام قراءة يزيد بن قطيب ﴿ وَجَاعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسِ﴾[٣] بالخفض عطفاً على اللفظ "[٤] ولم يجوّز الأسقاطيّ نحو (هو حسن الوجهِ والبدنَ) مخالفاً للفرّاء الذي أجاز (هو قويُّ الرّجلِ واليدُ) وتبعه الأسقاطيّ والصّبان[٥].

---

(١) سبق تخريجه، ينظر الرسالة، ص٢٠٩، حاشية رقم (٤).
(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج١١، ٣٤.
(٣) سورة الأنعام: ٩٦.
(٤)الجامع لأحكام القرآن، ج٧، ص ٤٥.
(٥) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٦٠٠، وتنوير الحالك للأسقاطيّ(تحقيق: فايز العمري) وحاشية الصبان، ج٣، ص٧.

الترجيح

يرى الباحث أن هذا الاستدراك لا يرد على ابن مالك، لعدة أسباب:

الأوّل: أنّ ما ذكره ابن مالك وما زاده أبو حيّان من فوارق بين الصفة المشبة واسم الفاعل غير لازم في الدرس النحويّ؛ لأنّ هذه الفوارق معلومة مسبقاً من ضابط كلّ منهما.

الثاني: أنّ إحصاء هذه الاختلافات بخمس أو عشر ما هي إلّا من أجل معرفة وجوه الافتراق فحسب، من خلال المقارنة بين ضابط كلّ من الصفة المشبة واسم الفاعل.

الثالث: يمكن أن يرد على ما استدركه أبو حيّان ونقله الصّبان، بأنّ ابن مالك اكتفى بخمس فوارق ولم يدَّعِ الحصر.

شروط حذف باء التعجب في(أفعل به)

قال ابن مالك في باب التعجب:[١]

بِـ(أَفْعَلَ) انطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

نص المسألة:

قال الصّبان في حذف باء التعجب: " **الذي في التصريح[٢] نقلاً عن الموضح في الحواشي أنَّها إنّما تحذف مع (أنْ) المخففة، وأن حذفها مع (أنّ) المشددة ممتنع؛ لعدم السماع**"[٣].

المناقشة والتحليل:

اختلف النحاة في باء التعجب على مذهبين:

المذهب الأوّل: أنَّها زائدة، وهو مذهب جمهور البصريين[٤] ثم اختلف هؤلاء على قولين:

القول الأوّل:ذهب سيبويه[٥]وجمهور البصريين[٦]إلى أنَّها زائدة مع الفاعل تشبها بباء(كفى).

القول الثاني: وذهب الفرّاء[٧] والزجاج[٨] والزمخشري[٩] وابن كيسان[١٠] وابن خروف[١١] إلى أنَّها زائدة مع المفعول.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٤٣، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٣١، دار العروبة.
(٢) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٣، ص٢٩٩.
(٣) الصبان، شرح الصبان، مصدر سابق، ج٣، ص٢٩٩.
(٤) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٣، ص٢٩٩.
(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٧) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص١٣٩.
(٨) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٣، ص٢٩٩.
(٩) الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، ٣٧٣.
(١٠) الآبذي، شرح الجزولية،(رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ٢٠٠٣، سعيد الأسمري) ص٣٧٨.
(١١) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٣، ص٢٩٩.

أما المذهب الثاني: فهو للتعدية، وليست بزائدة، والهمزة في (أفعلْ) للصيرورة، وهو أمر للسبب[١] وعلى هذا المذهب لا يجوز حذف الباء.

الترجيح

يرى الباحث أنّ على قولي المذهب الأول (الباء) لازمة في فاعل (أفْعلْ) في التعجب، وهي لازمة أيضاً على من ذهب إلى جعلها زائدة مع المفعول به، ولكنّها قد تفارق المتعجب منه بشرط، قال فيه ابن مالك:" لا تحذف مع غير (أنْ) و (أنّ) "[٢] وممن أخذ بهذا الرأي أبو حيان والمراديّ والأشمونيّ واختاره الأشمونيّ مستشهداً بالسماع، فقال: " وإنّما تحذف مع أن وأنَّ كقوله[٣]: [من الطويل]

.... **وَأَحْبَب إلينا أنْ تَكون المُقَدَّمَا**

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف.

وعلل ابن مالك حذف الباء في البيت فقال:" ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير "أنْ" بعد أفعِلْ لزمه أن يرفع"[٤]

---

(١) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ج١، ص٤٨.
(٢) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج٣، ص٢٩٩.
(٣) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٠٢، شرح الشواهد الشعرية لحسن شُرّاب، ج٣، ص٥٣، والشطر الأول هو:" وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينْ تَقَدَّمُوا"، وورد بروايتين (نبي) و(أمير)، وبلا نسبه في شرح التسهيل لابن مالك، ج٣، ص(٣٥، ٤١)، وشرح الكافية لابن مالك، ج٢، ص١٠٩٦، شرح اللمحة لابن الضائع، ج١، ص٥١٠، ارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٤، ص٢٠٦٧، وتوضيح المقاصد للمراديّ، ج٢، (ص٨٨٩، ٩٠٠)، وشرح ابن عقيل، ج٣، ص١٥٧، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص٢٦١٩، ج١٠، ص٥٢٧١، وشرح الأشموني، ج٢، ص٢٦٥، ج٤، ص١٦٣، وهمع الهوامع للسيوطي، ج٣، ص٥١.
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص٣٥.

شروط العطف بـ(حتى)

في باب عطف النسق، قال ابن مالك في شرطي العطف بـ(حتى): [1]

بَعضاً بِحَتَّى اعطِف عَلَى كلٍّ وَلاَ يَكونُ إلاَّ غايَةَ الَّذِي تَلاَ

نص الاستدراك:

قوله- **يقصد الأشمونيّ:** **"**بقي شرطان آخران**"** **زاد في التصريح نقلاً عن الموضح شرطًا آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكًا في العامل فلا يجوز: (صمت الأيام حتى يوم الفطر)."** [2]

المناقشة والتحليل

يثبت العطف بـ (حتى) ولكن لابد من توافر شروط فيها؛ لتكون عاطفة، كما أورده ابن مالك في بيت الألفيه، فذكر أنّ للعطف بـ(حتى) شرطين:

الأوّل: أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، أو كبعضه، سواء كان ذلك على سبيل الحقيقة، نحو: أكلت السمكةَ حتى رأسَها، فالرأس جزء من السمكة، أم تقديرية، كقول الشاعر [3]:[من الكامل]:

أُلْقَى الصَّحِيفةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتّى نَعْلِهِ، أَلْقَاهَا

على رواية نصب (نعله) فالظاهر في البيت أن النعل ليس بعضاً من الصحيفة أو الزاد، ولكن يؤول المعطوف عليه بـ (ألقى ما يثقله) وحينئذ يكون (النعل) داخلاً فيما قبله؛ لأنّه بعض ما يثقل، يدلّ على هذا قوله: كي يخفف رحله.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٤٧، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٣٦، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٣، ص١٤٣.
(٣) اختلف في نسبته؛ فنسبه سيبويه - في الكتاب ج١، ص٩٧ - لابن مروان النّحويّ، ونسب للمتلمّس وهو في ملحق ديوانه، ص ٣٢٧،(تحقيق: حسين كامل الصيرفي/١٩٧٠م)، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية. ولمروان بن سعيد النّحويّ في الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله،٦٢٦هـ (١٩٩٣ م) مُعْجَمِ الأُدباء (تحقيق: إحسان عباس)، ط١، ج١٩، ص١٤٦، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ينظر: شرح شواهد المغني ج١، ص ٣٧٠، ولأبي "أو لابن" مروان النحوي في خزانة الأدب ج٣، ص ٢١، ٢٤، والدرر ٢، ص ٤١، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ، ج٤، ص ١٣٤، وبلا نسبة في الارتشاف ج٢، ص ٦٤٧، وأوضح المسالك ج٣، ص ٣٦٥، وخزانة الأدب، ج٩، ص ٤٧٢، وشرح ابن الناظم ص٣٧٤، وشرح أبيات سيبويه ج١، ص ٤١١، وشرح الأشمونيّ،ج٢، ص ٢٨٩، وشرح التسهيل، ج٣، ص ٣٥٨، وشرح قطر الندى ص٣٠٤، وشرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٢١١، وشرح المرادي، ج٣، ص ٢٠١، وشرح المفصل، ج٨، ص ١٩، ومغني اللبيب، ج١، ص ٢٤، وهمع الهوامع، ج٢، ص ٢٤، ١٣٦.

وقالوا على هذا لا يصح قولك: أعجبتني الجاريةُ حتى ولدها؛ لأنّ (ولـدها) ليس جزءاً من الجارية أو شبيهاً بالجزء، بخلاف قولك: أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها، فيصح؛ لأنّ الحديث شبيه بالبعض، لأنّه بعض مما يعجب في الجارية

وعند بعضهم أنّ بعضاً من المعطوف عليه، قد يكون: جزءاً من كـل، نحـو: أكلت السمكةَ حتى رأسها، أو فرداً من جمع، نحو: قدم الحجاج حتى المشاةُ، أو نوعاً من جنسٍ، نحو: أعجبني التمر حتى البرني.

والثاني: أن يكون المعطوف غاية للمعطوف عليه في زيادة، وأمّا في نقص، فـالأوّل نحو: مات الناس حتى الأنبياءُ، والثاني، نحو: زارك الناس حتى الحجامون

واستدرك الأشمونيّ على ابن مالك بزيادة شرطين آخرين(١):

الأوّل: أن يكون المعطوف ظاهراً، لا ضميراً.

فلا يجوز: قام النـاس حتـى أنـا. لأنّ (حتـى) لا تجرّ الضـمير ولا تعطفـه، هذا علـى مذهب جمهـور البصـريين، وأجـاز المبـرّد، والكوفيـون أن تجـر (حتـى) الضـمير، نحـو: ضـربت القـوم حتاك(٢).

وعلل الأشمونيّ زيادة هذا الشرط بقوله:" هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة"(٣)؛ أي أنّه كما امتنع فيها أن تجر المضمر امتنع فيها أن تعطفه؛ لأنّها منقولة عن الجارة، والجارة لا تجر إلّا الاسم أو ما في تأويلـه، فاشـترط فـي الفرع مـا اشترط فـي الأصـل؛ ليكون حكمهـا فـي البـابين واحداً.

وهذا الشرط ذكره ابـن هشـام الخضـراوي ونقلـه أبـو حيّـان(٤) وابـن هشـام(٥) ونـاظر الجيش، وغيرهم، وتـابعهم الأشمونيّ، فقال نـاظر الجيش: " قـال الخضـراوي: لا يجـوز العطـف إلّا حيث

(١) الأشمونيّ، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج٢، ص٣٦٩.
(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٤، ص٢٠٠٠.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج٢، ص٣٦٩.
(٤) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٤، ص٢٠٠٠.
(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص١٧١. وينظر: أوضح المسالك له، ج٣، ص ٣٢٩.

يجوز الجر- يقصد مع الشروط المتقدمة[1]- ولذلك لا يعطف المضمر على المظهر ولا على المضمر. ولا يجوز ضربت القوم إلّا إياك ولا قاموا معهم حتى أنت لأنّ حتى لا تجر المضمر فلا تعطفه"[2]. وعلق ابن هشام على هذا الشرط فقال:"ولم أقف عليه لغيره"[3]. ووجه قول الخضراوي: أن أصل (حتى): أن تكون جارة، فاستصحبتْ بعد نقلها إلى العطف حالها بعد النقل؛ ولهذا، لا يجوز أن تقول: "حضر الناس حتى أنا"؛ لأنّ حتى الجارة لا تجر إلّا الأسماء الظاهرة؛ ورفض الصّبان ما اشتراطه الخضراويّ[4].

الثاني: أن يكون مفرداً، لا جملة.

وقد أشار إليه ابن عصفور[5] فقال: ولا يجوز أن يعطف بها إلّا الأفعال والجمل؛ لأنّ المعطوف بها لا يكون إلّا بعضا مما عطف عليه وغاية له ولا يتصور ذلك في الأفعال والجمل[6].

وذكر الأشمونيّ أن هذا الشرط يؤخذ من كلام ابن مالك؛ لأنّه لا بد أن يكون جزءًا مما قبلها أو كجزء منه، ولا يتأتى ذلك إلّا في المفردات.

واستدرك الصّبان بأنّ زاد شرطًا آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكًا في العامل في المعطوف عليه، فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر. لأنّ صوم يوم العيد يحرم، فلا يشارك ما قبل(حتى) في العامل، بل يلزم فيه أن تكون جارة لا عاطفة،

إنّ هذا الشرط زاده أبو حيّان ونقله خالد الأزهريّ مستدركاً على ابن مالك وابن هشام، فقال :" وبقي عليهما شرط آخر، وهو أن يكون شريكًا في العامل، فلا يجوز: صمت الأيام حتى يوم الفطر. قاله الموضح في الحواشي.

وقد ذكر هذا الشرط ابن عصفور في كتابه المفقود شرح الإيضاح، وله إشارة في المقرب في باب حروف الخفض، فقال ناظر الجيش تبعا لأبي حيّان إنّ ابن عصفور قال ما ملخصه: والاسم الواقع بعد حتى إذا استوفى الشرط المشروط في عطفه بها فإن دلت قرينة على أنّه شريك

---

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٤، ص٢٠٠٠.
(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٧، ص٣٤٥٤.
(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص١٧١.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٤، ص٢٠٠٠، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٧، ص٣٤٥٤.
(٥) ابن عصفور، شرح الجمل للزجاجيّ، مصدر سابق، ج١، ص٢٢٨.
(٦) لم أعثر على رأيه في كتبه، لعله نقله من كتبه المفقودة، كشرح الإيضاح، ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٧، ص٣٤٥٤.

لما قبله في المعنى لم يجز فيه إلّا العطف نحو: ضربت القوم حتى زيدا أيضا بنصب زيد لدلالة أيضا على تكرار الفعل، وإن دلت قرينة على أنّه غير شريك لما قبله في المعنى كانت حتى جارة ولم يجز العطف نحو صمت الأيام حتى يوم الفطر بالخفض وإن لم تكن قرينة تدل على أنّه شريك أو غير شريك جاز في حتى أن تكون عاطفة وخافضة. والخفض أحسن لأنّ العطف بها لغة ضعيفة فتقول: ضربت القوم حتى زيدا بالنصب – والخفض، قال أبو حيان:" إذا أردت النسق كان ما بعدها داخلاً، وإذا جررت جاز أن يدخل وأن لا يدخل"(١).

الترجيح

وإن تقدم ما يصلح أن يكون غاية له، فأمّا أن يكون جزاء لما قبلها أو لا، إنّ لم يكن فالجر نحو: نمت الليل حتى الصباح، وإن كان جزاء واختفت به قرينة تدل على أنّه غير داخل في حكم ما قبله فالجر نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر.

قد ظهر، بما ذكرته، أن الجارة أعمّ؛ لأنّ كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر، ولا عكس، لأنّ الجر يكون في مواضع لا يجوز فيها العطف. منها أن يقترن بالكلام ما يدلّ على أنَّ ما بعدها غير شريك لما قبلها. نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر. فهذا يجب فيه الجر.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٤، ص٢٠٠٠، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٧، ص٣٤٥٤.

المبحث الثاني: استدراكات الصّبان على الأشمونيّ

رقم	عنوان الخلاف	الصفحة
١	حد الكلمة	٢٢١
٢	أولويّة التمثيل بـ(نزال) و(دراك)	٢٢٥
٣	لغة التشديد في (هنٌ)	٢٢٧
٤	أفعل التفضيل يرفع اسماً ظاهراً	٢٣٠
٥	مواضع وجوب استتار الضمير	٢٣٤
٦	مواضع انفصال الضمير	٢٣٨
٧	نقل الخلاف في أيّهما المحذوف نون الوقاية أم نون الرفع إذا اجتمعتا؟	٢٤٣
٨	ليس كلّ مبتدأ صالحاً لدخول الناسخ عليه	٢٥٠
٩	مذهب الفرّاء في رافع اسم كان وأخواتها	٢٥٦
١٠	مذهب ابن مالك في إعراب (أنْ) والفعل الواقعين بعد المرفوع الداخلة على أفعال المقاربة.	٢٥٩
١١	التمثيل للام التعدية	٢٦٣
١٢	شروط دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة	٢٦٧
١٣	حكم المستثنى المتصل في الكلام التام المنفي	٢٧١
١٤	حكم تقديم المستثنى في أوّل الكلام، وحكم تقديمه على العامل في المستثنى منه	٢٧٥
١٥	معنى التبيين بين حرفي الجر (إلى) و(اللام)	٢٧٩
١٦	أمثال المصدر(تَلَمْلَمَ) في الحركات والسكنات وعدد الحروف	٢٨١

حَدُّ الكلمة وفيه استدراكان:

الاستدراك الأول: حَدُّ الكلمة

قال ابن مالك في باب المبني والمعرب:[١]

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَولُ عَمْ وَكِلمَةٌ بهَا كلاَمٌ قَد يُؤَمْ

نص الاستدراك

فقال: " **وأنّ تفسيره – يقصد ابن مالك – بما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة، فذكره في العربية من خَلْطُ اصطلاح باصطلاح**"[٢].

وجه الاستدراك: أنّ الأشمونيّ تبع ابن مالك في تعريفه للكلمة، فاستدرك الصّبان على هذا الحد، وذهب إلى أنّ ابن مالك والأشمونيّ خلطا بين تعريف (الكلمة) عند المناطقة، بـ(الكلمة) عند النحاة، فقال مستدركاً على أنّه خَلْطُ اصطلاح باصطلاح.

المناقشة والتحليل

قال ابن مالك:" الكلمةُ لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منويٌّ معه"[٣] وقال في امرئ القيس:" فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقًا لأنّ مسماه لا يدرك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديراً لأنّه في اللفظ بمنزلة غلام زيد. وإنّما ذكر التحقيق توطئة للتقدير"[٤]، وقال الأشمونيّ: "وحد الكلمة قول مفرد وتطلق في الاصطلاح مجازًا على أحد جزءي العلم المركب نحو: امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة مجازًا" [٥] قال فيه البليديّ:" وتطلق في الاصطلاح مجازاً على أحد جزءي العلم؛ أي مجاز مرسل علاقته الكليّة والجزئية"[٦].

وقال التونسيّ : " إنّ للكلمة ثلاث إطلاقات: إطلاقها على القول المفرد، وهو إطلاق

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١١، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٩ وما بعدها.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٥) الأشموني، شرح الأشمونيّ، ج١، ص٢٥.
(٦) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج١، ل١٧ / ب.

حقيقي مستعمل، في عرف النحاة، بل في عرف أهل اللغة، وهذا الإطلاق قدمه الشارح بقوله: (وحدّ الكلمة قول مفرد). وإطلاقها على أحد جزءي العلم؛ وهذا إطلاق مجازي معروف فيما بينهم، ولم يتعارف في عرف اللغة، وهو الذي أشار له الشارح هنا بقوله:(وتطلق في الاصطلاح مجازاً...إلخ). وإطلاقها على الكلام؛ وهو إطلاق مجازي مهمل في عرفهم، وإن كان متعارفاً في اللغة، وهو الذي يأتي في قوله:(وَكِلِمَةٌ بهَا كلاَمٌ قَد يُؤَمّ) وهذا هو الكلام المحرر في هذا المقام وقد أومأ إليه الناظم في شرح التسهيل"[١] وبمثل ذلك قال الأسقاطيّ[٢] والحفنيّ[٣].

ولكن الصّبان ذهب إلى أنّ الأشمونيّ خلطا بين تعريف (الكلمة) عند المناطقة، بـ(الكلمة) عند النحاة، فقال مستدركاً عليه أنّه خلط اصطلاح باصطلاح، فقال: "والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية، وما ذكره الشارح من أنّ هذا الإطلاق مجاز أحد قولين. والثاني: أنّه حقيقة عند النحاة، وأنّ المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل إعراب كلّ منهما بإعراب مستقل، والإعراب إنّما يكون على آخر الكلمة، وأنّ تفسيره بما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة، فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح"[٤].

ويُرد على الصبان بقول ابن مالك في التسهيل: "الحاصل أنّ إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي وهو الذي لا بد من قصده. ومجازي مهمل في عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام، فلا يتعرّض لهذا بوجه، ومجازي مستعمل في عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على أحد جزأي العلم المضاف، فترك التعرض له جائز، والتعرض له أجود لأنّ فيه مزيد فائدة"[٥].

الترجيح

ويرى الباحث أنّه لا استدراك على الأشموني لما ادعاه الصّبان أنّه خلط اصطلاح باصطلاح، لأنّ ابن مالك قال: " فترك التعرض له جائز، والتعرض له أجود لأنّ فيه مزيد فائدة"[٦].

---

(١) التونسيّ، زواهر الكواكب، مصدر سابق، ج١، ص٤٢.
(٢) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل٨ / أ.
(٣) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، مخطوطة، ج١، ل١٤ / ب.
(٤) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٩ وما بعدها.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣.
(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الاستدراك الثاني: قيد الاستقلال في حد الكلمة

نص الاستدراك

قال الصّبان: " **وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال؛ لتخرج ألف المفاعلة، وأحرف المضارعة، وياء التصغير، وياء النسب، وتاء التأنيث. ونحو ذلك فإنها ليست بكلمات على مذهب المصنّف، وذهب الرضيّ إلى أنّها كلمات.** "[١].

وجه الاستدراك: أنّ الصّبان ذكر بأنّ ابن مالك عرّف الكلمة بالتسهيل بأنّها: "قول مفرد مستقل"[٢] فنبه على اختلاف مذهب ابن مالك، واختلاف النحاة في حد الكلمة من جهة، وليستدرك على الأشمونيّ إغفاله ذكر قيد الاستقلال في حد الكلمة من جهة أخرى.

المناقشة والتحليل

اخْتلفت عبارات ابن مالك فِي حد الْكَلِمَة اصْطِلَاحا، فذهب في الألفية إلى أنَّها قول مفرد كما في البيت السابق، وتبعه الأشمونيّ، ولكنّه في التسهيل زاد عليه قيد الاستقلال، فقال:" الكلمةُ لفظٌ مستقلٌ دالٌ بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منويٌ معه"[٣].

قال السّيوطيّ: " وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحاً. وأحسن حدودها: القول المفرد المستقل أو المنوي معه- كالضمير المستكن وجوباً. فخرج بتصدير الحد بالقول غير ذلك من الدوال كالإشارة والخط.. وبالمفرد، وهو ما يدلّ جزؤه على جزء معناه، المركب كغلام زيد فهما كلمتان. وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب، فليست كلمات لعدم استقلالها"[٤].

---

(١) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٩ وما بعدها.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) همع الهوامع، السّيوطيّ، مصدر سابق، ج١، ص٢٣.

وإنّ قيد الاستقلال الذي اشترطه ابن مالك في التسهيل، وذهب إليه السّيوطيّ خرج به أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضرب، فليست بكلمات لعدم استقلالها، ومن أسقط هذا القيد كالرضيّ، وظاهر ما مشى عليه الأشمونيّ والصّبان، فذهبوا إلى أنّ هذه الأحرف مع ما هي فيه صارت كالكلمة الواحدة فامتزجت؛ أيّ لشدة امتزاج المعنى صارت كالكلمة الواحدة.

قد ألمح إلى هذا الاستدراك حواشي الأشموني منهم الأسقاطيّ[١] والحفنيّ[٢] والتونسيّ[٣] بذكر مذهب الرضيّ دون التصريح بلفظ(مستقل)، أمّا البليديّ فقد صرّح باللفظ دون التصريح بالاستدراك فقال:" قوله مفرد أيّ مستقل كما عبّر به في التسهيل"[٤] ولكن الصبان كان أكثر جرءة في التصريح بالاستدراك؛ لهذا ينسب الباحث هذا الاستدراك للصبان دون حواشيه؛ لوضوح عباراته في الاستدراك تصريحاً لا تلميحاً.

الترجيح

يرى الباحث أنّ الصّبان مصيب في استدراكه على الأشمونيّ؛ لأنّ الأشمونيّ قد اعتنى بإبراز اختلافات آراء ابن مالك في كتبه الأخرى، وهذا القيد قد أهمله في الألفية، ولم ينبه الأشمونيّ عليه.

(١) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل٨ / أ.
(٢) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، مخطوطة، ج١، ل١٤ / ب.
(٣) التونسيّ، زواهر الكواكب، مصدر سابق، ج١، ص٤٢.
(٤) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج١، ل١٧ / ب.

أولويّة التمثيل بـ(نَزال) و(دَراك)

قال ابن مالك في باب الكلام وما يتألف منه [١]:

وَالأمرُ إنّ لَم يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسمٌ نَحوُ صَه وَحَيَّهَلْ

نص الاستدراك

قال الصّبان:" لو مثّل – الأشمونيّ – **بـ(نزالِ) و(دراكِ) كما فعل صاحب التوضيح[٢] لكان أحسن؛ لأنّ اسمية (صهْ) و(حيهلْ) علمت مما تقدم، لقبولهما التنوين."**[٣].

وجه الاستدراك هذا استدارك ابن هشام في أوضح المسالك، نقله الصبان مستدركاً على الأشمونيّ، فمن نظر الصّبان أنّ قول ابن مالك في باب الكلام وما يتألف منه "بالجر والتنوين" عُلم أن (صه) اسم وليس بفعل، وأن (حيهل) اسم وليس بفعل، فتعيّن عند الصّبان أن تمثيل الأشمونيّ بهما يعدّ تكراراً، لذلك نقل استدرك ابن هشام أنّ التمثيل بـ(نَزال) و(دَراك) أولى من التمثيل بـ(صهْ) و (حيهلْ).

المناقشة والتحليل

نص ابن مالك في الألفية على أنَّ اللفظ إذا أَفْهَمَ الأمر، ولم يكن صالحاً لقبول نون التوكيد فهو اسم فعل، ومثّل لهذا الضابط بـ(صهْ) و (حيهلْ) وانتقده الصّبان؛ لأنّ اسميّتهما علمت بقوله في باب الكلام وما يتألف منه عند حديثه عن علامات الأسماء[٤]:

بِالجَرِّ وَالتَّنوينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسنَدٍ لِلاسمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

وقد نقل الصّبان هذا الاستدراك عن ابن هشام في أوضح المسالك[٥] معلِّلاً دعواه بأنّ اسميّة (صهْ) و (حيهلْ) معلومة مما تقدم في علامات الاسم حيث يقبل التنوين، فيقال:(صهٍ) و (حيهلاً) فلا ينبغي التمثيل بهما، وإلى هذه الأولوية في التمثيل ذهب الخضريّ[٦].

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٠، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص١، دار العروبة.
(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق،ج١، ص٥٣.
(٣) الصّبان، حاشية الصّبان، مصدر سابق،ج١، ص٦٩.
(٤) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٩، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص١، دار العروبة.
(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق،ج١، ص٥٣.
(٦) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق،ج١، ص٣٨.

وممن رفض هذه الأولوية الشّاطبيّ[١] وظاهر كلام الحفيد[٢] وصرّح بالرفض خالد الأزهريّ[٣] وياسين الحمصيّ[٤] والأسقاطيّ[٥].

لقد وقع ابن هشام بما استدركه على ابن مالك، وقد نبه الحفيد على ذلك، وظاهر كلامه رفض هذه الأولوية، فقال:" وقوله: "هذا أولى من التمثيل بـ(صهْ) و (حيهلْ)" يقال عليه : الأولى ألّا يمثل بقوله قبل (أواه) و (أفّ)؛ لأنّ اسميّتهما معلومة مما تقدم؛ لأنّهما يقبلان التنوين"[٦].

وردّ ياسين الحمصيّ هذا الاستدراك فقال :" جوابه أن الذي عُلِم مما تقدم هو مطلق اسميّتها للفعل؛ لأنّ قوله-يقصد ابن مالك- وهو(اسم) المراد هو اسم للفعل، وهذا لم يُعلم مما سبق"، ثم قال: " إنّ الناظم ليس في مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفترق الحال بين ما عُلِمتْ اسميّته مما تقدم فلا يمثل به، وما لم يعلم فيمثل به، بل في بيان أنّ ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولاً واحداً، وهو أنّ ما دلّ على الطلب ولم يقبل النون(اسم) ولا يتفاوت الحال بين ما عُلم مما تقدم"[٧].

الترجيح

يرى الباحث أنّ تمثيل ابن مالك بـ(صه)(حيهل) في مكانه الصحيح؛ لأنّ ابن مالك أراد بيان ضابط اسميّتها للفعل، وهذا الضابط لم يتقدّم، بل المتقدم هو مطلق الاسمية، وضابط الاسمية شامل لما عُلمت اسميّته، وما لم تُعلَم، وكما أن المقام هنا ليس مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى يُفرّق ابن مالك بين ما عُلِمت اسميّته، فلا يمثل به، وما لم تُعلَم فيمثل به.

نقل الأسقاطيّ كلام ابن هشام لينبه على استدراك ابن هشام لابن مالك، فقال:" ومثّل في التوضيح بـ(نزال) و(دراك) قال: وهذا أولى من التمثيل بـ(صه) و(حيهل)؛ فإنّ اسميّتهما معلومة مما تقدم؛ لأنّهما يقبلان التنوين"[٨] ولكنّ الصّبان نقل هذا الاستدراك ليشمل الأشمونيّ أيضاً، ولم يذكر البليديّ والتونسيّ هذا الاستدراك.

---

(١) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، مصدر سابق،ج١، ص٦٧.
(٢) الحفيد، أحمد بن عبد الرحمن بن هشام الأنصاري، ت٨٣٥هـ، (١٩٩٦م) حاشية الحفيد على التوضيح، رسالة ماجستير(تحقيق: محمد زيدان)، ص١٤، المشرف: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى.الحفيد، حاشية
(٣) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق،ج١، ص٤٠.
(٤) ياسين الحمصيّ، شرح التصريح بهامش حاشية ياسين الحمصيّ، مصدر سابق،ج١، ص١٥١.
(٥) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة،ج١، ل١٤ / ب.
(٦) الحفيد، حاشية الحفيد على التوضيح، مصدر سابق، ص١٤.
(٧) ياسين الحمصيّ، شرح التصريح بهامش حاشية ياسين الحمصيّ، مصدر سابق،ج١، ص١٥١.
(٨) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل١٤ / ب.

لغة التشديد في (هنٌ)

قال ابن مالك في باب المبني والمعرب[١]:

أبٌ أخٌ حَمٌ كذَاكَ وَهنُ وَالنَّقصُ فِي هَذَا الأخِيرِ أَحسَنُ

نص الاستدراك

قال الصّبان في لغات (هنٌ) : **" زاد في الهمع[٢] ثالثة دونهما، وهي تشديد النون."[٣].**

وجه الاستدراك: أنّ في هنٌ ثلاث لغات، ذكر الأشمونيّ[٤]لغتين متابعاً لابن مالك في الألفية والكافية[٥] وهما النقص والإتمام، واستدرك الصّبان على الأشمونيّ لغة ثالثة، وهي تشديد النون، نقلاً عن السّيوطيّ، وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل[٦] وعلى هذه اللغة يكون الإعراب بالحركات كلغة النقص.

المناقشة والتحليل

الأسماء الستة هي: أبو، وأخو، وحمو، وفو، وذو، وهنٌ، والأخير منها هو كناية عن اسم جنس عمّا يستقبح ذكره فرجاً كان أو غيره، فأصله هنو، والجمع: هنوات[٧] وفيه ثلاث لغات، ذكر

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١١، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢، دار العروبة.
(٢) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص١٣٩، وينظر البهجة المرضية له، ص٧٧.
(٣) الصبّان، حاشية الصّبان، مصدر سابق، ج١، ص١٠٦.
(٤) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٥٢.
(٥) ابن مالك، شرح الكافية، مصدر سابق، ج١، ص١٨٣.
(٦) المصدر السابق، ج١، ص٤٥.
(٧) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج١٥، ص٣٦٧، وينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص١٣٤٦

الأشمونيّ منها لغتين، فقال:"وإنّ في (هن) لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل"[١] واستدرك عليه الصّبان، بأنّ السّيوطيّ[٢] أضاف لغة ثالثة وهي:(هنُّ) بتشديد النون، وهو دونهما، وقد ذكر ابن مالك :(هنُّ) بتشديد النون في تسهيله[٣] وأورد عليه شاهداً، بقول سُحيم عبد بني الحسحاس:[٤][من الطويل]

ألا ليتَ شِعْرِي هل أبيتن ليلة وهَنِّي جاذٍ بين لِهْمزمَتى هند

واعترض أبو حيّان على ابن مالك من ذِكّره للغات الأسماء الستة، فقال: "وتعرُّض الناظم للغات هذه الأسماء ليس من علم النحو، فكان يليق حذفها من هذه الأرجوزة المختصرة، والعدول إلى الأحكام النّحويّة بدل هذه اللغات"[٥]ولعل هذا الرأي جعل مؤلفي حواشي الأشمونيّ لا يذكرون اللغة الثالثة لـ(هنُّ) ويكتفون بما ذكره ابن مالك من لغتي (هنُّ)؛ توضيحاً لمتن الألفية، وشرح الأشمونيّ.

بقي أن بعض شرّاح الألفية والتسهيل قد اختلف موقفه في كتبه من اللغة الثالثة لـ(هنُّ)؛ كالمراديّ الذي ذكر لغتين في توضيح المقاصد، بينما ذكر ثلاث لغات في شرحه للتسهيل[٦]وكذلك فعل ابن عقيل[٧] وبهذا يُستدلّ على رفض ابن عقيل والمراديّ لهذه اللغة الثالثة، وإنّما كان ذكرهما لـ(هنّ) بالتشديد؛ لأنّ ابن مالك ذكرها في التسهيل، وهما شارحان لهذا الكتاب، وعندما أسقطهما ابن مالك في الألفية، لم ينبها على هذه اللغة.

---

(١) الأشموني، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٥٢.
(٢) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص١٣٩، وينظر البهجة المرضية له، ص٧٧.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٤٥.
(٤) البيت لسحيم وليس في ديوانه لا في قافية الدال برواية: هند، ولا قافية النون برواية: هن، وهو بلا نسبة في الدرر: ج١، ص١١. ينظر: شرح التسهيل للمراديّ، ص٩١. والتذييل والتكميل لأبي حيّان، ج١، ص١٦٤. المساعد لابن عقيل، ج١، ص٢٧. تعليق الفرائد للدماميني، ج١، ص١٦٤.
(٥) ابو حيّان، منهج السالك، مصدر سابق، ص٩.
(٦) المراديّ، توضيح المقاصد، مصدر سابق، ج١، ص٣١٩، وينظر: شرح التسهيل له، ص٩٠.
(٧) ابن عقيل،شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٥٢، وينظر: المساعد له، ج١، ص٢٦.

الترجيح

انفرد الصّبان باستدراكه على الأشمونيّ عندما ذكر لغة التشديد في (هنٌ) ولكن يرى الباحث أنّ الصّبان غير محقّ في استدراكه على الأشمونيّ، لعدة أسباب:

- **الأوّل**: لاشك في وجود ثلاث لغات في (هنٌ) كما نقل الصّبان، وقد تبين لنا ذلك حين أثبتها كلّ من أبي حيّان(١) والشّاطبيّ(٢) والدماميني(٣) والسّيوطيّ(٤)، وغيرهم.
- **الثاني**: أنّ (هنٌ) بلغتيها المشهورتين تأتي بنطاق ضيق، وبمعنى قبيح، فقلّ استعمالها، فكيف يكون حال استعمال اللغة الثالثة، وهي بوصف النحاة لها أنّها دون اللغتين المشهورتين، ولعلّ هذا ما جعل السّيوطيّ يصفها بأنّها من لحن العوام.
- **الثالث**: أنّ القرآن الكريم لم يستخدم لفظ(هنٌ) بلغاتها الثلاث، ولكنّه كنّى بألفاظ كريمة، نحو: الحَرْثُ، والملامسةُ، والإفضاءُ، والرَّفَثُ، وأن يَتَمَاسَّا. وغيرها:-
  - كقوله تعالى:﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾(٥)
  - وقوله تعالى : ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾(٦).
  - وقوله تعالى : ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾(٧).
  - وقوله تعالى : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ﴾ (٨).
  - وقوله تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾(٩).

ففي القرآن من التلطف في الأسلوب ما يدلّ على كريم العبارة ونبل الألفاظ، ولعل هذا ما جعل بعض النحاة عندما يذكرون أحكام الأسماء الخمسة، يسقطون (هنٌ) بلغاتها الثلاث من الدرس النحوي، ولعل بيت ابن مالك يحتمل ذلك، إذا حُمِل على ظاهره.

---

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، مصدر سابق، ج٢، ص٨٤٠. والتكميل والتذييل، ج١، ص١٦٧،
(٢) المصدران السابقان.
(٣) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ج١، ص١٦٤، ص١٦٧.
(٤) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص١٣٩، وينظر البهجة المرضية له، ص٧٧.
(٥) سورة البقرة: ٢٢٣.
(٦) سورة النساء: ٤.
(٧) سورة النساء: ٢١.
(٨) سورة البقرة: ١٨٧.
(٩) سورة المجادلة: ٣.

أفعل التفضيل يرفع اسماً ظاهراً

قال ابن مالك في باب النكرة والمعرفة[١]:

وَمِن ضَمِيرِ الرَّفع ما يَستِتِرُ كَافعَل أُوَافِق نَغتَبِط إذ تَشكُرُ

نص الاستدراك

زاد الأشمونيّ[٢] (أفعل التفضيل) على مواضع الضمير المستتر وجوباً، وعلّق الصّبان، فقال: **" أي في غير مسألة الكُحْلُ - وبدون نِدُور- فلا يرد أن (أفعل التفضيل) يرفع الظاهر- باطّراد- في مسألة الكُحْل، وبِنِدُور في غيرها؛ نحو:(مررتُ برجلٍ أفضلَ منهُ أبوهُ)."**[٣].

وجه الاستدراك: أنّ الأشمونيّ ذكر أنّ أفعل التفضيل يرفع ضميراً مستتراً دون تفصيل، فقال:" أو بـ(أفعل التفضيل) نحو:﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا﴾ [٤][٥] فاستدرك الصّبان أن (أفعل التفضيل) يرفع اسماً ظاهراً؛ في مسألة الكُحْل، ولغة قليلة حكاها سيبويه[٦].

المناقشة والتحليل

أفعل التفضيل وصف مشتق مشبّه باسم الفاعل، يبني قياساً على (أَفْعَل)؛ لزيادة صاحبه على غيره في الوصف[٧].

وهو عامل ضعيف؛ لبعده عن اسم الفاعل حين حُمل عمله على ما يشبهه، ناهيك أن اسم

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٣، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٤، دار العروبة.
(٢) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٩٠.
(٣) الصّبان، حاشية الصّبان، مصدر سابق، ج١، ص١٦٧.
(٤) سورة مريم: ٧٤.
(٥) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٩٠.
(٦) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص٣٤.
(٧) الصيمريّ، التبصرة والتذكرة، مصدر سابق،ج١،ص٢٣٧، وينظر: شرح الرضيّ على الكافية،ج٣، ص٤٤٧.

الفاعل في نفسه ضعيف؛ لبعده عن الفعل؛ لذا (أفعل التفضيل) يرفع ضميراً مستترا بلا خلاف؛ لأنّ رفعه للمستتر لا يحتاج إلى عامل قوي؛ لذلك زاده الأشمونيّ لم يقيّده، والحقّ بأنّه ليس كلّ اسم تفضيل يرفع ضميراً مستتراً، بل إنّ منع مانع فلا استتار فيه، والمانع الذي يَرِدُ عليه - كما ذكرهما الصّبان في نص المسألة - هما:

- مسألة الكُحْل.
- لغة نادرة حكاها سيبويه.

الموضع الأوّل: في لغة سائر العرب، وهي المسألة المعروفة بـ(مسالة الكُحْل)؛ و أوّل من ذكر هذه المسألة سيبويه، فقال: " ما رأيت أحسن في عينه الكحل منه في عينه، وليس هذا بمنزلة خير منه أبوه، لأنّه مفضل الأب على الاسم في "من" وأنت في قولك: أحسن في عينه الكحل منه في عينه، لا تريد أن تفضل الكُحْل على الاسم الذي في "من" ولا تزعم: أنّه قد نقص أن يكون مثله، ولكنّك زعمت: أن الكُحْل ههنا عملا وهيئة ليست له في غيره من المواضع، وكأنّك قلت: ما رأيت رجلا عاملا في عينه الكُحْل كعمله في عين زيد. "(١).

وذكر ابن هشام ضابطها فقال:" أن يكون في الكلام نفي، بعده اسم جنس موصوفٌ باسم تفضيل, بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين"(٢) ومنه قول القائل مثلاً : (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيد) فاسم التفضيل (أحسن) قد سبق بنفي وهو: (ما رأيت) وبعده اسم جنس وهو : (رجل) وقد وُصِفَ بلفظة (أحسن) وهي اسم تفضيل, وبعد اسم التفضيل لفظة مفضلة على نفسها باعتبارين؛ وهي لفظة الكُحْل, باعتبار أنّه كحل، وباعتبار أنّه في عين زيد؛ أيّ أن الكُحْل حسنَ لأنّه كحل، وزاد حسنه؛ لأنّه في عين زيد، ويكون تقدير الكلام: ما رأيت رجلا حسُنَ في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، فعملتْ (أحسن)عمل (حسُنَ) فلّما رفع الاسم الظاهر(أحسن) امتنع أن يرفع الضمير المستتر.

وسميت بذلك لورود كلمة الكُحْل فيها، وليست خاصة بمثال سيبويه، أو بكلمة (الكُحْل) بل تشمل كل ما ينطبق عليه الضابط الذي ذكره ابن هشام، فمنه قول رَسُولَ اللهِ ﷺ: " مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللهُ فِيهِ عَبْداً مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ"(٣).

---

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص٣١.
(٢) ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ص٢٨٢.
(٣) ينظر: صحيح مسلم، رقم (١٣٤٨) ج٢، ص٩٨٢، الضبيّ، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن الحكم، ت٤٠٥هـ، (١٩٩٠م) المستدرك على الصحيحين (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط١، رقم(١٧٠٥) ج١، ص٦٣٦، دار الكتب العلمية – بيروت، والبيهقيّ، أحمد بن الحسين بن علي، ت٤٥٨هـ، (١٩٨٩م) السنن الصغير (تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجيّ)، ط١، رقم(١٦٧٦) ج٢، ص١٨٨، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.

ومنه قول لسحيم بن وثيل [1] [من الطويل]

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا

أَقَـــلَّ بِـــهِ رَكْـــبٌ أَتَوْهُ تَنِيـــةً وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيَـا

ومنه قول ابن مالك في الألفية[2]:

كَلَـنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِـــنْ رَفِيـــقِ أَوْلَى بِـــهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِيقِ

الموضع الثاني: في لغة قليلة حكاها سيبويه حين نقل قول: (مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه) فقال فيه:" فكذلك هذا، وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول، فإنه ينبغي له، أن ينصبه في المعرفة، فيقول: (مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه) وهي لغةٌ رديئة." [3].

ومعناه : أنّك إذا جعلتَ أفعل التفضيل (خير) خبراً مقدماً، و(أبوه) فاعلاً به، ففيه ضمير مستتر على اللغة المشهورة، وإذا جعلته حالاً و(أبوه) فاعلاً به، فليس فيه استتار على هذه اللغة القليلة والرديئة كما وصفها سيبويه، ويمكن القول على نحو ما تقدم: (مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه) فلا يكون فيه استتار، وتقول: (مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه) فيكون فيه استتار، وهكذا.

لقد نقل الصّبان هذا الاستدرك عن حواشي الأشموني كالأسقاطيّ[4] والحفنيّ[5] والبليديّ[6] والتونسيّ[7] وذكره الخضريّ مستدركاً على ابن عقيل[8]، فالعلوم تراكمية كلّ يأخذ عن الآخر، خاصة أن عصر الصبان عصرَ تمييزٍ بإعادةِ النظرِ في كلّ ما تقدّم من ثقافات.

---

(١) البيتان لسحيم بن وثيل الرياحيّ، ينظر: الكتاب لسيبويه، ج٢، ص٣٢، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ، ج٢، ص٣٦٢، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ، ج٤، ص١٥٤٣، وشرح الشواهد الكبرى لمحمد شُرّاب، ج٣، ص٣٣٣، وبلا نسبه في: الأصول لابن السّراج، ج٢، ص٣٠، وشرح الكافية لابن مالك، ج١، ص٤٣، وشرح التسهيل له، ج٣، ص٦٦، وشرح ابن الناظم، ص٣٤٧، والتكميل والتذييل لأبي حيّان، ج١٠، ص٢٨٦، وشرح ابن عقيل، ج٣، ص١٨٨، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٦، ص(٢٦٩٤، ٢٧٠٠) وشرح الرضيّ على الكافية، ج٣، ص٤٦٤،

(٢) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٣، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٤، دار العروبة.

(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص٣٤.

(٤) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل٦٢ / ب.

(٥) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، رسالة ماجستير، تحقيق: حمودة العمريّ، ج١، ص١١٥.

(٦) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج١، ل٥٢ / أ.

(٧) التونسيّ، زواهر الكواكب، مصدر سابق، ج١، ص١١٥.

(٨) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج١، ص١٠٠.

الترجيح

يرى الباحث أنّ ما استدركه الصّبان فيه تفصيل:

الأوّل: أنّ الصّبان محقّ في استدراكه على الأشمونيّ إغفاله أن (أفعل التفضيل) قد يرفع اسماً ظاهراً، وعدم الاحتراز من (مسألة الكُحْل) ويقوي استدراك الصّبان وروده في الحديث الشريف، والشعر، وكلام سائر العرب - كما مرّ- مما يدلّ على اطّراد تحمله لرفع الاسم الظاهر، لهذا مثّل عليه ابن مالك بدون استخدام كلمة (الكحل) كما مرّ.

الثاني: لا يُعْتَذَرْ عن الأشمونيّ أنّه قصد عدم ذكر محترزه في باب المعرفة والنكرة، ليجمع المسائل النحوية ضمن أبوابها؛ فذكرها في باب أفعل التفضيل، وهذا لا يتأتى له؛ فهو شارح للألفية، وكذلك أنّ هذا المقام ليس مقام جمع للمسائل النحوية، لهذا يجب ذكر أحكام الضمير المستتر كاملة، ولا يضرّ إعادة ذكرها في باب آخر.

الثالث: أنّ الصّبان ليس محقّاً في استدراك على لغة ضعيفة لا يُعَوّلُ عليها في الأحكام النحوية، ففيها من الندرة ما يجعلنا نحكم عليها بأنَّها تحفظ ولا يقاس عليها، بهذا الجواب يمكن للباحث أن يلتمس للأشمونيّ عذراً من عدم ذكره لهذا القيد، ويمكن أن يردّ هذا الالتماس بأنّ الأشمونيّ ذكر ما هو أضعف من هذه المسألة، فيبقى الاستدراك على الأشمونيّ، خاصة إنْ علمنا بأنّ ابن مالك ذكره في باب أفعل التفضيل، واحترز عنها بقوله (نَزرٌ) فقال[١]:

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى عَاقَبَ فِعلاً فَكَثِيراً ثَبَتَ

وتبعه الأشمونيّ في محترزه أنّ (أفعل التفضيل) يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسماً ظاهراً، ولا ضميراً بارزاً إلّا قليلاً، حكى سيبويه[٢] وذكر ضابط مسألة الكُحْل[٣].

الرابع: ظاهر هذا الاستدراك رفض الصّبان عدّ (أفعل التفضيل) من واجب الاستتار، موافقاً لابن مالك في الألفية، ومخالفاً للأشمونيّ، وابن هشام، وهذا ما ذهب إليه الفاكهيّ في استدراكه على ابن هشام، فقال:" وعدّ في الأوضح مما يجب فيه الاستتار: (أفعل التفضيل) فعلى هذا تكون تسعة، وهو غير ظاهر لأنّه قد يرفع الظاهر كما في مسألة الكحل"[٤]وبه يقول الباحث.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٤٤، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٣٣، دار العروبة.
(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٢، ص٣٤.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٣١١، بتصرف.
(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

مواضع وجوب استتار الضمير

قال ابن مالك في باب النكرة والمعرفة[١]:

وَمِن ضَمِيرِ الرَّفع ما يَستِتِرُ كَافعَلْ أُوَافِقِ نَغتَبِط إذ تَشكُرُ

نص الاستدراك

قال الصّبان :" **زاد بعضهم الصفة الجارية على من هي له فعل أو غيره؛ لأنّ بروزه يوهم جريانها على غير من هي له، وزاد في التصريح: المرفوع بالمصدر النائب عن فعله، نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾**[٢]"[٣].

وجه الاستدراك: أنّ الصّبان استدرك بأنْ زاد موضعين لوجوب استتار الضمير، لم يذكرهما ابن مالك، ولا الأشمونيّ.

المناقشة والتحليل

ذكر ابن مالك في الألفية أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير، وهي:

- فعل الأمر وأشار إليه بكلمة (افْعَلْ) والتقدير أنت.
- الفعل المضارع الذي أوله همزة، نحو: (أُوَافِقْ) أي أنا.
- الفعل المضارع الذي أوله نون، نحو: (نَغْتَبِطْ) أي نحن.
- الفعل المضارع الذي أوله التاء لخطاب الواحد، نحو: (تَشْكُرُ) أي أنت.

وزاد ابن مالك في التسهيل موضعاً خامساً لم يذكره في الألفية وهو: اسم فِعْل الأمر مطلقاً، وزاد الأشمونيّ تبعاً لابن الناظم موضعاً سادساً، لم يذكره فقال:" أو باسم فعل ليس بمعنى المضي: كـ(نزال) و(مه) و(أف) و(أوَّه)"[٤] وقال ابن الناظم:" واسم فعل لغير الماضي، كـ(أواه)

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٣، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٤، دار العروبة.
(٢) سورة محمد: ٤.
(٣) الصّبان، حاشية الصّبان، مصدر سابق، ج١، ص١٦٧.
(٤) الأشمونيّ، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص(٩٠-٨٩).

ونزال يا زيد، ونزال يا زيدان" فمثل بـ(أواه) ليشمل اسم فعل المضارع، ونسبه ناظر الجيش لأبي حيان، فقال ناظر الجيش:" واستدرك الشيخ- يقصد أبا حيان- على المصنّف قسماً سادساً يجب فيه خفاء الضمير، وهو اسم الفعل المضارع للمتكلم"(١).

زاد الأشمونيّ أيضاً موضعين؛ ذكرهما ابن هشام تبعاً لابن مالك في شرح التسهيل، فقال:" بفعل استثناء كـ(خلا وعدا) ولا يكون في نحو: (قاموا ما خلا زيداً) و(ما عدا عمراً) و(لا يكون بكرا) أو بـ(أفعل التعجب) نحو: "ما أحسن الزيدين" أو بـ(أفعل التفضيل) نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا﴾"(٢)

وحاصل ما ذكره ابن مالك، وما استدركه أبو حيان، والأشمونيّ متابعاً لابن هشام ثماني مواضع يجب فيها استتار الضمير، وبقي موضعان استدركهمما الصّبان، هما:

الموضع الأوّل: الصفة الجارية على من هي له.

إذا قلت زيد عمرو ضاربه، فـ(زيد): مبتدأ أول، و(عمرو): مبتدأ ثانٍ، و(ضاربه): خبر المبتدأ الثاني، و(عمرو ضاربه): وقعت خبراً على المبتدأ الأول، فخبر المبتدأ الثاني مشتق، فيه ضمير مستتر؛ لأنّ تركيب (عمرو ضاربه) فيه ضميران: ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ، وضمير ظاهر برز في (ضاربه) فإن رجع الضمير المستكن إلى المبتدأ الذي أخبر عنه بـ(ضارب) قلنا: جرى على من هو له؛ أي المبتدأ الثاني، وهذا هو الأصل فيه أن يعود الضمير إلى أقرب مذكور.

وبهذه الحالة لا يجب إبراز الضمير بل يجوز فيه الوجهان، إذا كان الضرب واقعاً من عمرو حينئذٍ يجوز فيه الوجهان، فتقول: زيد عمرو ضاربه هو، وأما إذا كان مرجع الضمير إلى المبتدأ الأوّل (زيد) تعين إبراز الضمير، لأنّه جرى على غير من هو له، وهذا التفصيل مذهب الكوفيين أنّهم يفرقون بين ما إذا أمن اللبس أو إذا لم يؤمن اللبس، واحتجّوا بالسّماع، والتزام البصريون الإبراز مطلقاً، سواء إذا أمن اللبس أو لم يؤمن اللبس، ليجري الباب على سنن واحد، واختار ابن مالك في الألفية مذاهب البصريين، واختار في التسهيل مذهب الكوفيين.

---

(١) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج١، ص٤٥٠.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص(٩٠-٨٩).

الموضع الثاني: المرفوع بالمصدر النائب عن فعل الأمر.

قال ناظر الجيش فيه:" وقد استدرك غير الشيخ أيضا المصدر الآتي بدلا من فعل الأمر؛ فإنه يجب معه استتار الضمير"، نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[١]"[٢] فـ(الرِّقَاب) تأثر بذات العامل المحذوف الذي ناب عنه، ونصب على المفعولية، و(الفاعل) ضمير مستتر واجب الاستتار، أسوة بفعل الأمر الذي هو بدل عنه.

لم يذكره ابن مالك في كتبه، وقد اعتذر له ناظر الجيش فقال:"والجواب: أن حكمه في وجوب الاستتار حكم الفعل الذي هو بدل عنه؛ فلذا لم يذكره"[٣] قال الخضريّ أيضاً : "ليس المراد بالجواز صحة بروزه؛ إذ لا يقال: (قام هو) على الفاعلية؛ لأنّ المستتر مطلقاً لا ينطق به أصلاً؛ لأنّه أمر عقلي، وحينئذ فتسمية هذا جائزاً، ومقابله واجباً مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضح هنا أفاده. (سم[٤])."[٥]، ولقد استفاد الصبان من الأسقاطيّ[٦] والحفنيّ[٧] والبليديّ[٨] والتونسيّ[٩] بنقله هذا الاستدرك عنهم، وكما نقله الخضريّ عن الصبان ليستدرك به على ابن عقيل[١٠].

ويرى الباحث أنّ القول بوجوب استتار الضمير مقيد بالمذهب؛ فمن قال بالاستتار اختار مذهب الكوفيين، وحاول أن يتلمس من الألفية ما يجعل ابن مالك موافقاً لما قاله في التسهيل، فذكر الصّبان أن اللقانيّ، قال:" ينبغي أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استتاره عموم قوله: (وَفِي اختِيَارٍ لاَ يَجِيءُ المُنفَصِل[١١])"[١٢].

ومن قال بوجوب إبراز الضمير اختار مذهب البصريين، وعدّ هذا الموضع من جائز

---

(١) سورة محمد: ٤.
(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج١، ص٤٥٠.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) ابن قاسم، حاشية العبادي (سم)على ألفية ابن مالك، مخطوطة، ج٢، ل٧ / أ.
(٥) الخضريّ، حاشية الخضريّ،مصدر سابق،ج١، ص١٠٠، وينظر: شرح التصريح للأزهريّ، ج١، ص١٠٣.
(٦) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل٦٢ / ب.
(٧) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، رسالة ماجستير، تحقيق: حمودة العمريّ، ج١، ص١١٥.
(٨) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج١، ص٥٢ / أ.
(٩) التونسيّ، زواهر الكواكب، مصدر سابق، ج١، ص١١٥.
(١٠) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج١، ص١٠٠.
(١١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٣، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٤، دار العروبة.
(١٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٢٩١.

الاستتار، ونعت المذهب الآخر بنعوت متعددة، فقال الخضريّ مؤيداً لابن عقيل:" وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعاً كما سيمثل له الشارح بـ(زيد قائم)؛ لأنّه يخلفه الظاهر باطِّراد كـ(زيد قائم أبوه) وعدم صحة بروزه لا يضرّ ... خلافاً لمن وهم فيه"(١).

ورفض ناظر الجيش الاستدراك على ابن مالك معللاً ذلك بأنّه " إذا ذكر اسم فعل الأمر لموجب لا يلزم ذكر اسم فعل غيره، ولو لم يذكر اسم الفعل أصلاً لاستغنى عنه؛ لأنّ حكم اسم كل فعل حكم فعله ولا يضرّ كون الضمير مع فعل الأمر إذا كان لغير مفرد مذكراً يبرز بخلاف اسم الفعل؛ لأنّه قد عُلم أن الأسماء لا يبرز معها ضمير رفع؛ فلا حاجة إلى التعرض إليه بالذكر"(٢).

ومن النص السابق يتوضح لدى الباحث ذكر ابن مالك في التسهيل لمواضع وجوب استتار الضمير كاملة، وفي الألفية الاقتصار على أربعة منها.

الترجيح

يرى الباحث أن الصّبان لم يكن مصيباً في استدراكه على الأشمونيّ في عدّ (الصفة الجارية على من هي له) من مواضع استتار الضمير للخلاف الذي فيه؛ لأنّ جريان الوصف على غير من هو له مانعٌ لاستتار الضمير عند البصريين، وليس ذلك مانعاً عند الكوفيين.

وكذلك لا استدراك على ابن مالك، لعدم ذكره اسم الفعل الماضي، أو اسم الفعل المضارع في الألفية أو غيره؛ لأنّ حكم الفاعل المستتر في هذه الأسماء حكم المستتر في أفعالها؛ لأنّها تعمل عمل مسمياتها، فيجب استتار الفاعل إذا كان الاسم اسم فعل أمر مطلقا؛ أي لمفرد أو مثنى أو مجموع، مذكراً كان أو مؤنثاً، وكذلك إذا كان الاسم اسم فعل مضارع المبدوء بـ(الهمزة) أو (النون) أو (التاء)؛ لذا اقتصر الناظم على ذكر الأفعال؛ لأنّها تشمل اسم فعلها، فاسقط ذكرها في الألفية، كما علله ناظر الجيش.

---

(١) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج١، ص٩٩.
(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج١، ص٤٥٠.

مواضع انفصال الضمير

قال ابن مالك في باب النكرة والمعرفة[١]:

وَفِي اختِيَارٍ لاَ يَجِيءُ المُنفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أن يَجِيءَ المُتَّصِلْ

نص الاستدراك

واستدرك الصّبان على الأشمونيّ نقلاً عن التصريح[٢] بستة أسباب فقال: **" ذكر من أسباب عدم تأتي الاتصال خمسة، وبقي عليه أسباب أخرى[٣] ذكرها في التصريح، منها:**

الأوّل: أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب، نحو:[من البسيط]

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ... .....[٤]

الثاني: أن يرفع بصفة جارية على غير من هي له مطلقًا عند البصريين، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو.

الثالث: أن يكون عامله حرف نفي نحو :﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[٥].

الرابع: أن يفصله متبوع نحو :﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾[٦].

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٣، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٤، دار العروبة.

(٢) الأزهريّ، شرح التصريح، مصدر سابق، ج١، ص١٠٨.

(٣)في النص الأصلي (أخر)

(٤)تتمة البيت:

..... وقد أغْرى العِدَا بِكُمُ اسْتِسْلَامكُمْ فَشَلَا

البيت بلا نسبة في شرح التسهيل، ج١، ص ١٤٩. والتذييل والتكميل لأبي حيّان، ج٢، ص٢٢١. وتوضيح المقاصد للمراديّ، ج١، ص٣٦٨. وأوضح المسالك لابن هشام، ج١، ص١٠٧. وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج١، ص٥١٤. وشرح الشّواهد الكبرى لحسن شُرّاب، ج١، ص٢٨٩. وشرح التصريح لخالد الأزهريّ، ج١، ص١٠٨. وهمع الهوامع، للسيوطيّ، ج١، ص٢٤٨.

(٥) سورة المجادلة: ٢.

(٦) سورة الممتحنة: ١.

الخامس: أن يلي واو المصاحبة كقوله: [1]**[من الطويل]**

فآليتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قصيدةً تَكونُ وإيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي

السادس: أن يلي (إما) المكسورة، نحو: أمّا أنا وأمّا أنت "[2]

وجه الاستدراك: أنّ الأشمونيّ لم يذكر باقي المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم تأتي الاتصال.

المناقشة والتحليل

الضمائر بالنسبة إلى الاتصال والانفصال على ثلاثة أقسام : منها قسم يجب انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلاً، وذلك في مواضع، ذكر منها الأشمونيّ خمسة[3]؛ واستدرك الصّبان عليه بزيادة موضع سادس كما ظهر من نص الاستدراك.

أما ما ذكره الأشمونيّ فهي:

الأوّل: أن يتقدّم الضمير على عامله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[4].

الثاني والثالث: أو كونه محصوراً بـ(إنما) أو بـ(ألا) نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[5].

الرابع: أنْ يَكُونَ عامِلُهُ مَحْذُوفاً كما في التَّحْذير، نحو: (إياك والشر).

---

(١) البيت لأبي ذؤيب خويلد بن خالد بن محرث الهُذَليّ، وهو في ديوان الهذليين، ص١٥٩، وينظر: البكريّ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت:٤٨٧هـ، (١٩٧١م) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (تحقيق: د. إحسان عباس) ط١، ص٣٩٤، مؤسسة الرسالة-لبنان، والجمل للزجاجيّ ص ٣٠٧. القيسيّ، أبو علي الحسن بن عبد الله، ت: ق ٦هـ، (١٩٨٧م) إيضاح شواهد الإيضاح (تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجانيّ) ط١، ج١، ص(٢٤١، ٢٤٣، دار الغرب الإسلاميّ – لبنان، والأغانيّ للأصفهانيّ، ج٦، ص٢٨٩. وأبو الحسن البصريّ، علي بن أبي الفرج بن الحسن، ت٦٥٩هـ، الحماسة البصرية (تحقيق: مختار الدين أحمد) ج٢، ص٣٠٦، عالم الكتب – بيروت، وشرح الشّواهد الكبرى للعينيّ، ج١، ص٢٩٣. وخزانة الأدب للبغداديّ، ج٨، ص٥١٥. وشرح الشّواهد الشّعريّة، لحسن شُرّاب، ج١، ص٣٦٥. ولكن رواية ديوان الهذليين: (فأقسمت) بدل (فآليتُ)، و(أدعك) بدل (تَكونُ)، ولم أجد من نقل هذه الرواية في حدود ما لديّ من مصادر.

(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص١٧٢.

(٣)الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص(٩٣-٩١).

(٤) سورة الفاتحة: ٥.

(٥) سورة يوسف: ٤٠.

ويُسْتَدْرَكُ على الصّبان شرط آخر؛ لأنّ حاصل ما ذكره الأشمونيّ، وما استدرك عليه الصّبان هو أحد عشر موضعاً، فبقي موضع لم يذكراه؛ لأنّ هذه الشروط عند ابن مالك في التسهيل هي اثنا عشر موضعاً، وهو أن يلي اللام الفارقة، نحو قول الشاعر[١]: [من الخفيف]

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإِيَّا كَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَال مُطِيعاً

وعلّة مجيء "لإياك" في قول الشاعر ضميراً منفصلاً هو لعدم تأتي الاتصال كما قال العينيّ، وقد حصر العينيّ أيضاً مواضع الاتصال باثني عشر موضعاً فقال:" وقد ذكرنا أن المواضع التي يتعين فيها الانفصال اثنا عشر موضعاً، منها: أن يلي الضمير اللام الفارقة كما في البيت المذكور، ومثله: إن ظننت زيداً لإياك"[٢] وقال ناظر الجيش:" أما الانفصال فذكر- أي ابن مالك- أنّه يجب في اثني عشر موضعاً"[٣] وقد ذكر الخضريّ هذه المواضع مستدركاً على ابن عقيل[٤].

وفي تحقيق آخر لشرح الأشمونيّ ذكر فيه المحقق أحمد محمد عَزّوز[٥] أنّ النسخة (غ) من نسخ الأشمونيّ ذكرت مواضع انفصال الضمير كاملة، بينما باقي النسخ لم تذكر ذلك، وهذه النسخة هي النسخة الثانية من أصل أربع نسخ اعتمد عليها المحقق في تحقيقه، وذكر أنّ النسخة (غ) كاملة ومكتوبة بخط مغربي عريق، عليها بعض التعليقات القيمة، وتاريخ نسخها هو ١١٧٧هـ، ولم استطع الحصول عليها لأتثبت من أنّ هذه الزيادات وردت في متن الشرح، أم في التعليقات، فكان على المحقق ذكر ذلك؛ لأنّه إنّ كان ورود هذه المواضع في المتن فهو قدح في أمانة الناسخ، أمّا إنّ كانت في التقريرات فهي استدراك للناسخ، وإثراء لشرح الأشمونيّ، وهذا حسن، فحاول الباحث الاعتماد على نسخ حواشي الأشمونيّ الأخرى وتاريخ نسخها؛ لتعليل ذكر الصّبان لهذا المواضع، و إغفال بعض الحواشي لهذا الاستدراك.

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص١٥١. والتكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٢، ص٢٢٧. وتوضيح المقاصد للمراديّ، ج٣، ص١٦٦٩. وأوضح المسالك لابن هشام، ج١، ص١٠٨. وتمهيد القواعد، ج١، ٥١٧. وشرح الشّواهد الكبرى للعينيّ، ج١، ص١٥٩. وشرح التصريح لخالد الأزهريّ، ج١، ص١٠٩. وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج١، ص٢٥١. وشرح الشّواهد الشّعريّة لحسن شُرّاب، ج٢، ص١١٩.
(٢) العينيّ، شرح الشّواهد الكبرى، مصدر سابق، ج١، ص١٥٩.
(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج١، (٥١٩-٥١٣).
(٤) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج١، ص١٠٠.
(٥) ينظر: مقدمة تحقيق شرح الأشمونيّ، ص١٠، تحقيق: أحمد محمد عزّوز، ط١، ٢١٠م، المكتبة العصرية – صيدا.

ولم يذكر الحفنيّ في حاشيته على الأشمونيّ هذا الاستدراك، ولعلّه اعتمدّ على النسخة(غ) ونستدلّ على ذلك أنّه في حاشيته روى بيت خويلد بن خالد الهذليّ السابق معكوساً، وبين الشطرين قال:" وقبله"[١] ثمّ نسبه للشاعر و روى قصته، مما يدلّ على أنّ هذا البيت مروي في متن شرح الأشمونيّ.

أمّا الأسقاطيّ[٢] فقد نقل عن التصريح مواضع انفصال الضمير تباعاً دون تعليق يذكر، ذاكراً من المواضع أنْ يلي اللام الفارقة، كما في التصريح[٣] وهذا الموضع لم يذكره الصّبان، ومثّل له الأسقاطيّ بقول الشاعرالسابق.

وبذكر الأسقاطيّ هذا الاستدراك نستدلّ على صحة استدراك الصّبان؛ لأنّ تاريخ نسخ حاشية الأسقاطيّ هو ١١٢٤هـ، أي قبل تاريخ نسخ النسخة (غ) بثلاث وخمسين سنة، ومما يؤيدّ صحة ما استدركه الصّبان أيضاً، وهو تصريح الصّبان نفسه غير مرة على اطلاعه على نسخ شرح الأشمونيّ.

أمّا البليديّ[٤] فقد ذكر هذا الاستدراك كاملاً كالأسقاطيّ، وصرّح بنقله عن التصريح تبعاً للتسهيل، ولكن التونسيّ[٥] لم يذكر هذه المواضع مكتفياً بتعليق على شرح الأشمونيّ الذي طبعت معه الحاشية، ولا توجد فيه المواضع التي استدركها الصّبان.

(١) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، رسالة ماجستير، تحقيق: حمودة العمريّ، ص١٢٧.
(٢) الأسقاطيّ، تنوير الحالك، مخطوطة، ج١، ل٦٢ / ب.
(٣) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص١٠٩.
(٤) البليديّ، حاشية البليدي، مخطوطة، ج١، ل٥٤ / أ.
(٥) التونسيّ، زواهر الكواكب، مصدر سابق، ج١، ص١١٨.

الترجيح

إنّ مواضع وجوب انفصال الضمير التي زادها الأشمونيّ، والتي استدركها الصّبان لم يذكرها في ألفيته لعدة أسباب:

الأوّل: أنّ مواضع وجوب انفصال الضمير عُلِمت من بيت ابن مالك السابق.

الثاني: اكتفاء بالقاعدة العامة، بأنّ الغرض من وضع المضمرات إنّما هو الاختصار، والمتصل أكثر اختصاراً من المنفصل، متى أمكن الإتيان بالضمير المتصل فلا يعدل إلى الضمير المنفصل.

الثالث: أنّ ابن مالك قد ذكر هذه المواضع مفصلة في شرح التسهيل، كما بيناه سابقاً.

الرابع: لعلّ عدم ذكرها بالألفية للخلاف الذي فيها.

ويرى الباحث أنّ الصّبان مُصِيب في استدراكه على الأشمونيّ؛ لأنّه ذكر بعض المواضع وترك بعضها، ولا يجد الباحث علّة مقنعة في ترك الأشمونيّ لبعض المواضع، فلو جرى بشرحه على الاقتصار على المواضع الأربعة تبعاً لابن مالك في الألفية، لسِلم من اعتراض الباحث عليه.

ولكن يتعيّن الاستدراك على الصّبان في إغفاله انفصال الضمير مع اللام الفارقة؛ لأنّ هذا الموضع ذكره خالد الأزهريّ، والصّبان صرّح بالنقل عنه، فهكذا حال الإنسان يعتريه السهو والغفلة والنسيان فسبحان الله الحي القيوم.

نقل الخلاف في أيّهما المحذوف نون الوقاية أم نون الرفع إذا اجتمعتا ؟

نص الاستدراك

بعد التعليق على شرح الأشمونيّ استدرك الصّبان عليه **فقال : بقي ما إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث؛ فالمحذوف نون الوقاية. قال في البسيط: إجماعاً**[١]**. وقال المصنّف في شرح التسهيل**[٢] **على الصحيح: لأنّ نون الإناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدماميني**[٣]**"**[٤].

وجه الاستدراك: أن ابن مالك لم يذكر هذا الخلاف في الألفية ولكن ذكره في الكافية والتسهيل[٥] وصحّح أنّ المحذوف نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية، ولم يتطرق الأشمونيّ إلى هذا الخلاف فاستدركه الصّبان وبين المذاهب في هذا الخلاف.

المناقشة والتحليل

إذا كان الفعل المتصل بياء المتكلم من الأفعال الخمسة، وكان الفعل مرفوعاً فيجوز فيها ثلاثة أوجه:

- **الوجه الأوّل:** الفك: أي ترك النونين - نون الرفع ونون الوقاية - على أصلهما من غير إدغام. فتقول: أنتما تشاركانني فيما يفيد. وأنتم تجادلونني بلا علم. وأنتِ تشاركينني في تربية أولادي.
- **الوجه الثاني**: الإدغام: أي بإسكان النون الأولى -نون الرفع- وإدغامها في الثانية لتصير نوناً واحدة مشددة مفتوحة - نحو: أنتما تشاركانِّي، وتجادلونِّي.

---

(١) ينظر: التكميل والتذييل لأبي حيّان، ج١، ص١٩٥. ومغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٨٠٨. وشرح الشّواهد الكبرى للعينيّ، ص٢٤٤.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٥٢.
(٣) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق،ج١، ص١٦٥ وما بعدها.
(٤) الصّبان، حاشية الصّبان، مصدر سابق،ج١، ص١٨١.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٥٢.

- **الوجه الثالث**: حذف إحدى النونين - تخفيفاً- وترك الأخرى فتقول: أنتما تشاركانِي، وأنتم تجادلونِي، فالتشديد بإدغام إحدى النونين في الأخرى. والتخفيف بحذف إحدى النونين، وفيه خلاف، فقال ابن مالك في الوجه الثالث:" وفي المحذوف خلاف فأكثر المتأخرين على أنَّ المحذوفة في التخفيف نون الوقاية، وأن الباقية نون الرفع، ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح"(١).

قبل البدء بعرض الخلاف يرى الباحث التثبت من رأي الأخفش في هذه الخلاف، فابن مالك ذكر أنّ الأخفش متابع لسيبويه في مذهبه من أنّ (نون الرفع) هي المحذوفة(٢) بينما ذكر أبو حيّان عكس ذلك، وتابعه ناظر الجيش(٣) وخالد الأزهريّ(٤)وبالرجوع إلى كتاب معاني القرآن للأخفش نجد أن الصواب ما ذكره أبو حيان.

قال الأخفش" وقد قرأ بعض القُرّاء ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾(٥) أراد : تُبَشِّرُونَنِي، فأَذهبَ أحد النونين استثقالاً لاجتماعهما، كما قال : (ما أَحسَسْتُ مِنْهُمْ أَحداً) فألقوا إحدى السينين استثقالاً، فهذا أجدر أنْ يستثقل، لأنَّهُما جميعاً متحركتان، قال الشاعر(٦) [من الوافر]

تراهُ كالثَّغَام يُعَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

فحذف النون الآخرة؛ لأنّها النون التي تُزاد ليترك ما قبلها على حاله، وليست باسم فأما الأولى فلا يجوز حذفها فإنها الاسم المضمر "(٧).

ويفهم من كلام الأخفش أنّ (نون الوقاية) إذا التقت بـ(نون المضارع) أو بـ(نون الرفع) تكون في كلتا الحالتين هي المحذوفة ؛ لأنّ (نون الوقاية) في البيت الذي ذكره الأخفش لاقت (نون الرفع) ولم تلاقِ (نون المضارع) لكنّ الأخفش ساوى بين كلتا الحالتين.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٥٢.
(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج١، ص٢٨١.
(٤) خالد الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص١١٧.
(٥) سورة الحجر: ٥٤.
(٦) البيت لعمرو بن معد يكرب وهو في ديوانه، ص١٧٣ ينظر: الكتاب لسيبويه، ج٣، ص٥٢٠. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ، ص٢٢١. شرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص٣٠١. شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص١٤٠. التكميل والتذييل ج٢، ص١٩١. ارتشاف الضرب: ٢، ص٩٢٦، مغني اللبيب لابن هشام، ج٢، ص٨٠٨. المساعد لابن عقيل، ج١، ص٩٧. توضيح المقاصد للمراديّ ج١، ص٣٧٩. شرح الشّواهد الكبرى للعينيّ ص٣٤٣.
(٧) الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٤.

في هذه المسألة مذهبان، هما:

المذهب الأوّل: المحذوف نون الرفع.

وهذا مذهب سيبويه[١] وتبعه أكثر متأخري النحاة[٢] وصححه ابن مالك، واختاره أبو حيان في أحد قوليه[٣] وابن قيّم الجوزيّة[٤] وابن يعيش[٥] إنّ المحذوفة هي نون الرفع؛ لأنّ اجتماع نونين في الفعل بمثابة ثلاث نونات فتُحذف نون الرفع استثقالاً؛ لأنّ النون قد تضعّفت في الفعل، والعرب يستثقلون التضعيف، وقد حُذفت في مواضع كانت فيها أشدّ استثقالاً من هذا الموضع[٦] وهذه النون تكون أكثر عرضة للحذف إذا دخل على الفعل أداة نصب أو جزم[٧].

واحتجّ سيبويه بقراءة من قرأ[٨] قوله تعالى: ﴿أَتُحاجّوُنِي﴾[٩] ومن قرأ[١٠] قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبشِّرونِ﴾[١١] بكسر النون المخففة، واحتجّ ابن مالك بعدة حجج[١٢]:

الأولى : أنّ " حذف ما عُهِد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه "[١٣] أي أنّ (نون الرفع) يمكن أنْ تُحذف من دون أنْ يكون ثَمّة سبب لحذفها حتى وإنْ لم تلاقِ (نون الوقاية) ولا تحذف نون الوقاية عند اتصالها بالفعل.

الثانية : أنّ " حذف ما يُؤمَن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف "[١٤]؛

---

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج٣، ص٥١٩.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص٢٥. وارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٢، ص٤٨٨. وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج١، ص٢٨١.وتعليق الفرائد للدماميني، ج١، ص١٦٥.
(٣) أبو حيّان، البحر المحيط، مصدر سابق، ج٩، ص٢١٨.
(٤) ابن قيّم الجوزيّ، إرشاد السالك، مصدر سابق، ج١، ص١٢٥.
(٥) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق، ج٢، ص٢٩٩.
(٦) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق،ج٢، ص٣٦٩. ج٣، ص٥١٩.
(٧) الرضيّ، شرح الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص٤٥٠.
(٨) وهي قراءة نافع. ينظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى، ت٣٢٤هـ (١٤٠٠هـ) السبعة في القراءات (تحقيق: شوقي ضيف)، ط٢، ص٢٦١، دار المعارف – مصر، وإعراب القرآن للنحاس، ج٢، ص١٨.
(٩) سورة الأنعام: ٨٠.
(١٠) نسب سيبويه هذه القراءة لأهل المدينة، ونسبت أيضاً إلى نافع. ينظر: الكتاب لسيبويه، ج٣، ص٥١٩. والسبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٣٦٧.
(١١) سورة الحجر: ٥٤.
(١٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٥٢. ينظر شرح الكافية له، ج١، ص٢٠٩. وتعليق الفرائد للدماميني، ج٢، ص١٦٥.
(١٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٥٢.
(١٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

أي عند حذف (نون الرفع) يُؤمَن معها حذف (نون الوقاية) إذ لا يوجد سبب ثانٍ يدعو إلى حذفها، وعلى العكس من ذلك عندما تُحذف نون الوقاية، حيث إنّ الفعل لا يؤمن مع حذفها منه حذف نون الرفع عند دخول ناصب أو جازم على الفعل، فقال في الألفية[١]:

واجعَـــــل لِنَحوِ يَفعَلاَنِ النُّونَا رَفعاً وَتَدعِينَ وَتَسأَلُونَـــــــــا
وَحَذفُهَـا لِلجَزْم وَالنَّصبِ سِمَهْ كَلَم تَكُونِي لِتَرومِي مَظلمَـــــهْ

الثالثة : أنّ "تغيير يؤمن معه أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير" [٢]؛ أي لو حَذفتَ (نون الوقاية) من الفعل ولم تَحذف (نون الرفع)؛ للزم كسر نون الرفع بعد (الواو) و(الياء) وإذا حَذفتَ (نون الرفع) لم يُكسر الفعل؛ لأنّ نون الوقاية موجودة ووظيفتها وقايته من الكسر فدلّ ذلك على أنّ حذف نون الرفع أولى من حذف نون الوقاية.

الرابعة : أنّ النون تُعدّ علامة رفع فرعيّة في الفعل إذ تكون نائبة عن الضمة ـ وهي علامة الرفع الأصلية ـ التي قد تحذف للتخفيف في بعض المواضع فلا ضير إذن من حذف نون الرفع وهي علامة رفع فرعية نائبة عن الضمة لطالما أنّ الحذف ممكن وموجود.

واستدل ابن مالك أيضاً بقراءة من قرأ[٣] قوله تعالى: ﴿ إنّ اللهَ يَـأمُرُكُم﴾[٤] بإسكان الراء، وتسكين الحرف الصحيح وهذا ـ بحسب ما يرى ابن مالك ـ ليس مقتصراً على الفعل فحسب بل هو موجود في الأسماء، واستدل لذلك بقراءة من قرأ [٥] قوله تعالى :﴿ورُسلُنا لدَيْهم يَكْتبُونَ﴾ [٦].

واعترض على هذا المذهب أن نون الرفع مبنية على الفتح، ونون الوقاية مبنية على الكسر، والنون الباقية مكسورة، وبهذا يستدلّ على أنَّ نون الرفع هي المحذوفة، وهذا أولى من القول بحذف نون الرفع ونقول بأنَّها مبنية على الفتح ثم كسرت لمّا حذفت النون التي مع الياء.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص١٢، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٣، دار العروبة.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٥٢.
(٣) هي قراءة أبي عمرو بن العلاء. ينظر: إعراب القرآن، النحاس ج١، ص٥٩. وابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، ت٥٤٢هـ، (١٤٢٢ هـ) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد)، ط١، ج١، ص١٦١، دار الكتب العلمية – لبنان، وتاريخ القرآن الكريم، ص١١٧.
(٤) سورة البقرة: ٦٧.
(٥) هي قراءة أبي عمرو. ينظر:
(٦) سورة المائدة: ٣٢.

وردّ السّيرافيّ هذا الاعتراض فقال:" لا يُنكر أن تكسر النون التي هي علامة إذا وقعت بعدها الياء، وقد رأيناهم فعلوا مثل هذا في قولهم (ليتِي) حين اضطروا، فكسروا تاء (ليت) وهي مبنية على الفتح"[١].

واعترض أبو حيان على هذا الردّ السابق، فقال:" دخول نون الوقاية إنّما يضطر إليها حيث لا يكون ثَمَّ ما يمكن أن يقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فإنه يحصل بها كونها علامةً للرفع، وكونها تقي الفعل من الكسر، فكان حذف نون الوقاية أولى"[٢]. مراده أن الحذف للضرورة لا يقاس عليه.

المذهب الثاني: المحذوف نون الوقاية.

وهو مذهب الأخفش الأوسط [٣] والمبرّد،[٤] والأخفش الصَّغِير[٥] وأبي علي الفارسيّ[٦] وابن جني[٧] وتبعهم الجزولي[٨] وابن هشام الخضراويّ[٩] والرضيّ [١٠] وأبي حيان في قوله الآخر[١١] والسمين الحلبيّ[١٢] وابن هشام الأنصاري[١٣] والسلسيليّ[١٤] والجوجريّ[١٥].

---

(١) السّيرافيّ، شرح أبيات سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٥.
(٢) أبو حيّان، التكميل والتذييل، مصدر سابق، ج١، ص١٩٥.
(٣) الأخفش، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٤.
(٤) علل المبرد حذف النون الوقاية في قوله تعالى: {أفغير الله تأمروني} ... لأَنَّ الثَّانِيَة نون مُنْفَصِلَة من الأُولى". ينظر: المقتضب، مصدر سابق، ج١، ٢٥٢.
(٥) هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين (ت٣١٥هـ) له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، والتثنية، وغير ذلك. ينظر: بغية الوعاة للسيوطيّ: ٢، ص١٨٧. ينظر رأيه في التكميل والتذييل لأبي حيّان، ج١، ص١٩٥. و همع الهوامع للسيوطيّ، ج١، ص٢٦٢.
(٦) أبو علي الفارسيّ، المسائل الحلبيات، مصدر سابق، ص٢٢١.
(٧) أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، مصدر سابق،ج٢، ص٨٤٥. ينظر: تمهيد القواعد لناظم الجيش، ج١، ص٢٨١. قال السّيوطيّ في الهمع:" وَذهب أَكثر الْمُتَأَخّرين إِلَى أَن الْمَحْذُوف نون الْوِقَايَة وَعَلِيهِ الْأَخْفَش الْأَوْسَط وَالصَّغِير والمبرد وَأَبُو عَليّ وَابْن جني". ج١، ص٢٠٢.
(٨) هو عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٥هـ) ألّف شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة وهي حواشٍ على الجمل للزجاجي. ينظر: بغية الوعاة للسيوطيّ: ٢، ص٢٤٥.
(٩) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٢٦٢.
(١٠) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص٤٥١.
(١١)أبو حيّان، التكميل والتذييل، مصدر سابق، ج١، ص١٩٥. وينظر: منهج السّالك له، ص
(١٢) السمين الحلبيّ، الدرر المصون، مصدر سابق، ج٥، ص١٧.
(١٣) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج١، ص(٧٨، ٤٥٠) ج٢، ص(٨٠٨). ينظر أوضح المسالك له، ج١، ص١١٩.
(١٤) السلسيليّ، شفاء العليل، مصدر سابق، ج١، ص١٢٥.
(١٥) الجوجريّ، شرح شذور الذهب، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٩.

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بعدة حجج منها:

أولاً : أنّ نون الوقاية لا دلالة لها على إعراب ؛ ولهذا كانت أولى أنْ تحذف، على عكس نون الرفع فهي أقوى لدلالتها على الإعراب لذلك لا يجوز حذفها، قال خالد الأزهريّ:" إنّ نون الرفع علامة الإعراب، فالمحافظة عليها أولى"(١).

ثانياً : أنّ الغاية من مجيء (نون الوقاية) هي وقاية الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع فحذف نون الوقاية أولى من حذفها، قال عماد الدين إسماعيل ابن أيوب: "تجب نون الوقاية في قولك: النساء يضربنني، ولا يجوز يضربني، لأنّ نون الإعراب في يضربوني، خارجة عن الفعل، فأمكن جعلها وقاية"(٢).

ثالثًا: أنّ دخول (نون الرفع) على الفعل العامل، أما دخول (نون الوقاية) فهو لغير عامل، ولو كانت (نون الرفع) هي المحذوفة لوجب وجود مؤثِّر بلا أثر(٣).

رابعاً : أنّ (نون الوقاية) جائزة الحذف لكثرة الاستعمال كما في (إنني) و(كأنني) إذ يجوز أن نقول إني وكأني وقد لحقت نون الوقاية هذه الحروف تشبيهاً لها بالفعل، فلو لم يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في (إنّ وكأنّ) وما شابههما وكان في هذا تفضيل للفرع على الأصل، وهذا لا يجوز(٤).

---

(١) الأزهريّ، شرح التصريح علر التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص١١٧.
(٢) عماد الدين ابن أيوب، الكناش في فني النحو والصرف، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٦.
(٣) أبو حيّان، التكميل والتذييل، مصدر سابق، ج١، ص١٩٥.
(٤) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج١، ص١٩٤ وما بعدها بتصرف. وينظر: المفصل للزمخشريّ، ص١٧٧. واللباب للعكبريّ، ج١، ص٢١٨. وشرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص٣٤٧.

الترجيح

يرى الباحث أنّ استدراك الصّبان على الأشمونيّ وجيه؛ لسببين:

- **الأوّل:** لنقل كثير من النحاة هذا الخلاف، خاصة أنّ ابن مالك في التسهيل والكافية نقل الخلاف ورجح أنّ المحذوف نون الرفع ووافقه الصّبان، وقد نقل الخضريّ[1] هذا الخلاف ليستدرك على ابن عقيل، فدلّ على صحة نقل الصّبان للخلاف، ولا استدرك على ابن مالك لعدم ذكره هذا الخلاف في الألفية؛ لضيق النظم عن استيعاب كامل دقائق النحو، خاصة أنّ ابن مالك ذكره في التسهيل والكافية، ومعلوم أنّ الألفية مختصرة من الكافية.
- **الثاني**: بنقل الخلاف يسقط نقل الاتّفاق الذي نقله صاحب البسيط في أن المحذوف نون الوقاية.

ويرجّح الباحث في هذه المسألة أن المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع، متابعاً للأخفش، وذلك لعدة أسباب:

- **الأوّل:** أنّ حذف نون الرفع دون أثر من ناصب أو جازم لا يُقيم فرقًا بين حالة الرفع والنصب والجزم.
- **الثاني**: أنّ نون الرفع فاعل، والفاعل لا يحذف، قال الرضيّ:" ولا يجوز أن يكون المحذوف نون الضمير، إذ الفاعل لا يحذف"[2].بخلاف نون الوقاية إذ يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو إنَّني وكأنَّني، كما مرّ.
- **الثالث**: أنّ نون الرفع خارجة عن الفعل، فيمكن أن تقوم مقام نون الوقاية؛ فهي علامة للرفع، وتقي الفعل من الكسر، بخلاف نون الوقاية، فما يؤمن حذفه أولى مما لا يؤمن حذفه.
- **الرابع**: أنّ نون الرفع دخلت لعامل، ونون الوقاية جاءت بغير عامل، فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم من ذلك وجود مؤثر بلا أثر، كما قال أبو حيّان.

---

(١) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج١، ص١٠٨.
(٢) الرضيّ، شرح الرضيّ على الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص٤٥١.

ليس كلّ مبتدأ صالحاً لدخول الناسخ عليه[١]

قال ابن مالك في باب كان وأخواتها:[٢]

تَرفَعُ كانَ المُبتَدَا اسْماً وَالخبَرْ تَنْصِبُهُ كَـ(كَانَ سَيِّداً عُمَرْ)

نص الاستدراك الثاني:

قال الصّبان في شروط اسم(كان وأخواتها):" **(أل) في المبتدأ للجنس؛ فإن منه ما لا تدخل عليه، كلازم التصدير إلّا ضمير الشأن، ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، وما لا يتصرف بأنّ يلزم الابتداء كـ(طوبى للمؤمن)[٣] كذا في الهمع[٤]. والتصريح[٥]. وغيرهما.**" [٦].

وقال الصّبان في شروط اسم(إنّ وأخواتها): " **(أل) في المبتدأ والخبر للجنس؛ فإن من المبتدأ ما لا تنصبه كلازم التصدير إلّا ضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو: طوبى للمؤمن**"[٧]

وجه الاستدراك: أن ظاهر البيت السابق أنّ كل مبتدأ صالح لدخول الناسخ عليه، وكلام الأشمونيّ –كما سيأتي- يشعر بذلك فـ (كان وأخواتها) وترفع كل مبتدأ على أنّه اسمها، وكذلك في اسم (إن وأخواتها) وهذا فيه نظر، فابن مالك صرح بأنّ ليس كل مبتدأ صالحاً لدخول الناسخ عليه، وبهذا استدرك الصّبان على الأشمونيّ ذاكراً ما لا يصلح من المبتدآت دخول الناسخ عليه.

---

(١) إنّ ما يقال في هذا الاستدراك يقال استدراك الصبان على أنَّ ليس كل خبر صالح لدخول الناسخ عليه، فـ(أل) في كلمة (الخبر) عند الصّبان (أل) الجنسيّة لا الاستقصائية؛ ليخرج بعض أخبار كان وأخواتها التي لا تقبل دخوله عليها فقال: " فإن منه ما لا تدخل عليه: كالخبر الطلبي؛ فلا يقال: كان زيد أضربه، والإنشائي؛ فلا يقال: كان عبدي بعتكه على قصد الإنشاء لأن هذه الأفعال إنّ كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة إذ معنى كان زيد قائماً لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى أصبح زيد قائماً لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح" وكذلك قال بأل الجنسية ليخرج بعض أخبار إنّ وأخواتها التي لاتقبل دخوله عليها، فقال: " ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبي والإنشائي" ومنعا للتكرار لن نعرض هذا الاستدراك. ينظر: حاشية الصبان، ج١، ص(٣٣٢، ٣٩٦).

(٢) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٣٥، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص١، دار العروبة.

(٣) هذا جزء من حديث، تمامه:" طُوبَى لِلْمُؤمنِ إذا أحسن قبل مِنْهُ وَإذا أَسَاءَ غفر لَهُ". ينظر: الدّليميّ، شيرويه بن شهردار (١٩٨٦م). الفردوس بمأثور الخطاب (تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول) ط١، رقم ٣٩٣٥، ج٢، ص٤٤٨، دار الكتب العلميّة- بيروت.

(٤) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٨.

(٥) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٣.

(٦) الصّبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٣١.

(٧) المصدر السابق، ج١، ص٣٩٦.

المناقشة والتحليل

قال ابن مالك في شرح التسهيل "جرت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، وقد تعرَّض لذلك بعضهم دون حصرٍ، وقد بيَّنتُ ما أغفلوه من ذلك، فإن الحاجة داعية إلى معرفته"(١).

الصّبان في استدراكه على الأشمونيّ حمل (أل) في (المبتدأ) للجنسِ لا للاستغراق؛ حتى لا تعمّ كلّ المبتدآت؛ فبعضها لا يقبل دخول الناسخ عليه، وابن مالك يرى أن الحاجة داعية إلى معرفة المبتدآت التي لا يصحّ دخول الناسخ عليها؛ لذا استدرك الصّبان على الأشمونيّ نقلاً عن السّيوطيّ وخالد الأزهريّ، ثلاثة شروط في المبتدأ حتى يصحّ دخول (كان وأخواتها) عليه، وشرطين في (اسم إنّ وأخواتها) قال الحفنيّ في شروط اسم (إنّ و أخواتها): " أن يكون مذكورا، وغير واجب الابتداء، وغير واجب التصدير؛ أفاده في التصريح"، وهذه الشروط كما ذكرها الصّبان هي:

١. المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملته بحيث لا يصح أن يتقدّم عليه شيء: كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام... ويستثنى ضمير الشأن، فيجوز أن تدخل النواسخ عليه. وهذا الشرط ذكره الأشمونيّ في مواضع مجيء (كان) وأخواتها قبل معمول خبرها(٢).

وإن علّة منع دخول النواسخ عليها يكمن في أن الناسخ يطلب الصدارة في الجملة، وكذلك ما الشرطية ونحوها من المبتدآت لا تتخلى عن الابتدائية، بل تلتزم الصدارة؛ لذا هما لا يجتمعان في جملة واحدة.

٢. المبتدأ الذي خبره في الأصل نعت، ثم ترك أصله وصار خبراً، كـ(نعت الخاص بالمدح) نحو: ذهبت إلى الصديق الأديب، أو (الذم) نحو: ابتعدت عن الرجل السفيه، أو (الترحم) نحو: ترفق بالضعيف البائس. فكلمة (الأديب) و(السفيه) و(البائس) نعت مفرد، ففي حالة الرفع يعرب (الأديبُ، السفيهُ، البائسُ) خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو- مثلا - فيكون التقدير؛ هو الأديبُ، هو السفيهُ، هو البائسُ.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٥.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٢٤٠.

٣. عدمُ التصرّف، قال الحفنيّ:" والمراد بعدم التصرفِ هو: لزومُ صيغةٍ واحدةٍ، لا لزومُ وجه من أوجه الإعراب، كـ(طوبى للمؤمن)"[١]، فـ(طوبى) نكرة دالّة على دعاء، صحّ الابتداء بها ولم يصحّ دخول الناسخ عليها.

وهذا الشرط الأخير يكون في كلمات معينة جرت مجرى المثل فلا يقع إلّا مبتدأ، فلا يجوز دخول النواسخ عليها، فالأمثال لا تتغير كالكلمات الملازمة للابتداء، كالدعاء في قولك : طوبى للمؤمن، أو طوبى للأمين، و ونحوهما، فلا يكون الخبر لكلمة: "طوبى" إلّا الجار مع مجروره، " ومن أمثلته أيضا قول على رضي الله عنه: "طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس"[٢].

وبالرجوع إلى شرح التسهيل نجد أن الشروط خمسة[٣] فبقي مما لم يذكره الصّبان شرطان:

- الأوّل: وما لزم الابتدائية بنفسه.
- الثاني: وما لزم الابتدائية لغيره.

تركهما الصّبان لأنّ ابن مالك نوزع فيهما.

الأوّل: وما لزم الابتدائية بنفسه، ومثل له ابن مالك بـ:

- نولك أن تفعل، أقاموه مقام ينبغي لك أن تفعل، ذكره سيبويه
- أقلُّ رجل يقول ذلك إلّا زيداً، أقاموه مقام: ما يقول ذلك رجل إلّا زيد،

وتابعه ابن عقيل[٤] والأزهريّ[٥] والسّيوطيّ[٦] وابن طولون،[٧] والحفنيّ[٨] والخضريّ[٩] وعباس حسن[١٠].

---

(١) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، (تحقيق: محمد بن هلال السهلي) مصدر سابق، ص١٠٩.
(٢) ابن، شرح، مصدر سابق،
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٦.
(٤) ابن عقيل، المساعد، مصدر سابق، ج١، ص٢٤٤.
(٥) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٣.
(٦) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج١، ص٤٠٨.
(٧) ابن طولون، شرح ابن طولون، مصدر سابق، ج١، ص١٩٩.
(٨) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، (تحقيق: محمد بن هلال السهلي) مصدر سابق، ص١٠٩.
(٩) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج١، ص٢١٢، ص٢٥٣.
(١٠) عباس حسن، النحو الوافي، مصدر سابق، ج١، ص٥٤٤.

واعترض أبو حيّان على ابن مالك فقال:" وما ذهب إليه من أن (نولك) يلزم الابتدائية لنفسه ليس بصحيح، بل قد أدخلت عليه العرب (كان)" [١] وتبعه المراديّ[٢] وناظر الجيش[٣] والدماميني[٤].

واحتجّ أبو حيّان بقول النابغة الذبيانيّ[٥] : [من الوافر]

فَلَمْ يَكُ نَوْلُكُم أنْ تُشقِذوني وَدُوْنِي عَازِبٌ وَبِلَادُ حَجرِ

فأدخل عليه "يك"

واحتجّ أيضاً بأنّ الزمخشريّ قد أنشد في كتاب أساس البلاغة قول الشاعر[٦]: [من الطويل]

أَأَنْ حَنَّ أَجْمالٌ وفارقَ جيرَةٌ عُنِيتَ بِنَا مَا كَانَ نَوْلُكَ تَفْعَلُ

يريد: (أن تفعل) فحذف (أن) فارتفع الفعل.

واحتجّ أيضاً بأنّ ابن هشام الخضراويّ نصّ على جواز دخول كان على نولك، قال: فيقال: (ما كان نولك) [٧].

واعترض الدماميني على التمثيل بـ:(أقلُّ رجل يقول ذلك) فقال:" ومثّل ابن قاسم وغيره بقولهم: (أقلُّ رجل يقول ذلك) أي ما يقول ذلك رجل، ولا يدخل الناسخ عليه كما لا يدخل على ما في معناه، وفيه نظر. والظاهر أنّ هذا الذي يقال فيه: امتنع لمانع معنوي، كما يأتي، فينبغي، أن يُفكر في مثال لهذا القسم"[٨].

---

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٤، ص١٢٨.
(٢) المراديّ، شرح التسهيل، مصدر سابق، ص٢٨٧.
(٣) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج٣، ص١٠٨١.
(٤) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ج٣، ص١٦٥ وما بعدها.
(٥) البيت للنابغة الذبياني من مقطوعة قصيرة له يرد بها على قوم رووا شعرا له في هجائه، وهو في ديوانه (تحقيق: حمدو طماس، ص٢٠٠٥م) ط٢، ص٥٥، دار المعرفة –بيروت. ينظر: التكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٤، ص١٢٨. وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٣، ص٧٠.
(٦) البيت أنشده الزمخشري في كتابه أساس البلاغة (مادة نول: ج٢، ص٢١٠) ولم ينسبه، البيت في القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، ت: ٣٥٦هـ، (١٩٢٦م) وأمالي القالي (تحقيق: محمد عبد الجواد)، ط٢، ج٢، ص٤٣، دار الكتب المصرية. والبكريّ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت٤٨٧هـ، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (تحقيق: عبد العزيز الميمني)، ج١، ص(٣٩١، ٦٨١)، دار الكتب العلمية - بيروت، والتكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٤، ص١٢٨. وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٣، ص١٠٨١.

(٧) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٤، ص١٢٨.
(٨) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ج٣، ص١٦٥ وما بعدها.

الثاني: وما لزم الابتدائية لغيره، وقد ذكر ابن مالك بأنّ للمصحوب نوعين: لفظياً ومعنوياً:-

- **المصحوب اللفظي**: هو المبتدأ الواقعُ بعد إذا الفجائية، ولولا الامتناعية.

ولم يسلم له كل الشّراح ذلك فأجاز الدماميني دخول (كان) على (لولا) فقال:" لا يمتنع في(لولا زيد سالم لهلك) أن يقال:(لولا كون زيد مسالماً) وكذا: (لولا زيد لأكرمتك) ولا أن يقال فيه: (لولا كون زيد لأكرمتك) فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقا، بل الناسخ الفعلي"(١).

- **المصحوب المعنوي**: هو المبتدأ بعد (ما) التعجبية، وما بعد (لله) في التعجب؛ نحو: لله درك، ما جرى مثلا؛ نحو قولهم: الكلاب على البقر(٢) العاشيةُ تهيج الآبيةَ(٣) والإيناسُ قبل الإبْساس(٤) فهي أمثال لا تغير.

واعترض الدمامينيّ على الأمثال السابقة بأنَّها وردت بالنصب أيضاً ثمّ قال متسائلاً مستنكرا: " أين لزوم الابتدائية، والمسألة في الفصيح" (٥)

ويردّ عليه بأنّ (الكلابُ على البقر) وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالاً، هي فصيحة لا كما زعم الدماميني، وهي كما قال ابن مالك لا تفارقها الابتدائية؛ لأنّ الأمثال لا تغير(٦).

---

(١) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ج٣، ص.

(٢) الْمعْنَى أَن بقر الْوَحْش جرت الْعَادة على اصطيادها بالكلاب فَهِيَ أوّلى بهَا فاتركها وشأنها، وهومثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة؛ يعني لا ضرر عليك فخلهم وشأنها. وَيُقَال: الْكلابُ والْكلابَ على الْبَقر، بِالرَّفْع وَالنّصب. ينظر: جمهرة الأمثال للعسكريّ، ج٢، ص١٦٩، وورد المثل برواية: "الكراب على البقر" في مجمع الأمثال للميدانيّ، ج٢، ص١٤٢، وبرواية: "الظباء على البقر" في الكتاب لسيبويه، ج١، ص(٢٥٦، ٢٧٣) والروايات الثلاث في المستقصى في أمثال العرب، للزمخشريّ، أبو القاسم محود بن عمرو، ت٥٣٨هـ، (١٩٨٧م) ج١، ص٣٣٠، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٣) أي إذا رأت الإبل إبلا تتعشّى اقتدت بها. قاله يزيد بن رويم الشّيبانيّ. وهو مثل يضرب لمن يرى غيره في شيءٍ فيقتدى به. ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكريّ، ج٢، ص٥٧. ومجمع الأمثال للميدانيّ، ج٢، ص٩. والزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، ت٥٣٨هـ، (١٩٨٧م) المستقصي في أمثال العرب، ط٢، ج١، ص٣٣١، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٤) أي يجب أن يتلطف للناقة وتؤنس وتسكن ثمَّ تحلب، وهو مثل يضْرب فِي وجوب الْبسط من الرجل قبل الانبساط إِلَيْهِ، ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكريّ، ج١، ص١٩٦. ومجمع الأمثال للميدانيّ، ج١، ص٥٩. والمستقصي في أمثال العرب للزمخشريّ، ج١، ص٣٠٣.

(٥) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ج٣، ص١٦٦.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٧.

الترجيح

يرى الباحث أن الصّبان محق في استدراكه، لأنّ كلام الأشمونيّ شمل كلّ أنواع المبتدآت أنّها صالحه لدخول النواسخ عليها، وهذا ليس بصواب؛ لأنّها لا تدخل على كُلِّ مبتدأ، بل على ما وُجِدَتْ فيه شرطٌ؛ كعدم لزوم التصدير، والحذفُ، وعدمُ التصرّف كما عليه الصّبان، أما عدم ذكره لباقي الشروط فلعله لما فيها من خلاف.

ويرى الباحث أنّ المصحوب المعنوي كـ(ما التعجبية، لله درك، والكلابُ على البقر، والعاشيةُ تهيج الآبية، والإيناسُ قبل الإبْساس ونحوها، يمكن إدخاله فيما جرت مجرى الأمثال كطوبى للمؤمن؛ لأنّ علّة منع دخول النواسخ عليها بسبب مزية في نفسها امتاز بها: وهي أن العرب خصته بالابتداء فلم تستعمله إلّا مبتدأ، وكلّ هذا يسمى: (الاسم غير المتصرف في استعماله)؛ لأنّه مقصور على ضابط واحد، وطريقة واحدة في الاستعمال.

مذهب الفرّاء في رافع اسم كان وأخواتها

قال ابن مالك في باب كان وأخواتها:[١]

تَرفَعُ كانَ المُبتَدَا اسْماً وَالخبَرْ تَنصِبُهُ كَـ(كَانَ سَيِّداً عُمَرْ)

نص الاستدراك:

قال الصّبان عندما ذكر الأشمونيّ أن مذهب الكوفيين أنّ اسم كان وأخواتها باقٍ على رفعه الأوّل: فقال: **" أيّ ما عدا الفرّاء؛ فإنه موافق للبصريين"**[٢].

وجه الاستدراك: أن الأشمونيّ ذكر في شرح البيت السابق أنّ كان وأخواتها ترفع المبتدأ إذا دخلت عليه، ويسمى اسمها، وهذا مذهب البصريين، أما مذهب الكوفيين: فاسم كان وأخواتها باقٍ على رفعه الأول، واستدرك الصّبان على الأشمونيّ بأنّ الفرّاء يقول بمذهب البصريين.

المناقشة والتحليل:

اتّفق النحاة على رفع ما بعد (كان وأخواتها) ولكن اختلفوا في علّة رفعه؛ فذهب البصريون بأنّ (كان وأخواتها) ترفع المبتدأ ويسمى اسمها حقيقة وهو فاعل مجازاً؛ لشبهها بالفاعل، وهذا الرفع حادث ليس هو الرفع السابق قبل دخول الناسخ، فقال ابن مالك:" فترفعه ويسمى اسماً وفعلاً" [٣] وعلى هذا جرى في ألفيته.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٣٥، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص١، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٣٢.
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وذهب الكوفيون إلى أنّه باقٍ على رفعه الأول. وأما المبرّد فسماها فاعلاً حقيقة، فقال: "كان فعلاً متصرفاً"[١] وقال الدماميني:" المبرّد يسمي المرفوع فاعلاً" [٢] وقال المراديّ:" وقد سماه المبرّد فاعلا ومفعولا، وعبّر سيبويه[٣] باسم الفاعل واسم المفعول، وهو من باب التشبيه"[٤]

وصرح الأشمونيّ[٥] تبعاً لابن مالك بمذهب الكوفيين السابق، ولكن الصّبان استدرك عليهما بأنّ استثنى من الكوفيين الفرّاء؛ فهو موافق للبصريين، كما عُلِم من نص المسألة، وممن نسب للفرّاء موافقته للبصريين؛ أبو حيان[٦] و خالد الأزهريّ[٧] والسّيوطيّ[٨] وناظر الجيش[٩] ونسب أبو حيان هذه الموافقة للكسائيّ والفرّاء معا في كتابه (تذكرة النحاة)[١٠]

وبالوقوف على كتاب (معاني القرآن) نجد أن الفرّاء موافق للبصريين، فيرى اسم كان ارتفع به وصرح بذلك غير مرة[١١] فقال: " ولكنّه عاد وناقض في (ليس) فتارة ترفع الاسم[١٢] وتارة لا ينبغي لها أن ترفع الاسم[١٣].

---

(١) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج٤، ص٨٧.
(٢) الدماميني، تعليق الفرائد، مصدر سابق، ج٣، ص١٦٧.
(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٤٥.
(٤) المرادي، شرح التسهيل، (تحقيق: محمد عبد النبي عبيد) مصدر سابق، ص٢٨٨
(٥) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٢١٩.
(٦) أبو حيّان، الارتشاف، مصدر سابق، ج٣، ص١١٤٦. وانظر: التذييل والتكميل، ج٤، ص١١٦
(٧) خالد الأزهري، التصريح، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٣.
(٨) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ج١، ص١٠٦٩.
(٩) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٦٠.
(١٠) أبو حيان، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، (١٩٨٦م) تذكرة النحاة (تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن)، ط١، ص٧٢٩-٧٣٠، مؤسسة الرسالة- بيروت.
(١١) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص(ص٥٠- ص٥١، ص٤٥٧) ج٢، ص٣٢٢.
(١٢) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص٥٠.
(١٣) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج١، ص١٦٥.

الترجيح

يرى الباحث أن الصّبان محقّ في استدراكه، فالفرّاء موافق للبصريين في أن كان وأخواتها ترفع المبتدأ، مخالفا بذلك الكوفيين، وقد تنبه ابن طولون[١] و ناظر الجيش و خالد الأزهريّ إلى هذا فاستخدموا كلمة (جمهور الكوفيين) لإخراج رأي الفرّاء مما ذهب إليه الكوفيون، فقال خالد الأزهريّ: "وذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّها لا تعمل في المرفوع شيئًا، وإنّما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفرّاء فذهب إلى أنَّها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل"[٢]

(١) ابن طولون، شرح ابن طولون، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٠.
(٢) خالد الأزهري، التصريح، مصدر سابق، ج١، ص٢٣٣.

مذهب ابن مالك في إعراب:
(أنْ) والفعل الواقعين بعد المرفوع الداخلة على أفعال المقاربة.

قال ابن مالك في باب أفعال المقاربة[1]:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

نص الاستدراك

قال الصّبان: **" اعلم أنّ مذهب الجمهور أنَّها في هذه الحالة أفعال تامة، و(أن يفعل) فاعلها، ولا خبر لها، ومذهب الناظم أنَّها ناقصة، و(أن يفعل) سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[2] وكلام الناظم محتمل لها، ومعناه على مذهب الجمهور غني بـ(أن يفعل) عن أن يكون لها ثانٍ لتمامها، وعلى مذهبه غني بـ(أن يفعل) عن أوّل وثانٍ، لكن لم يذكر الأوّل لظهور أغناء (أن يفعل) عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني"[3].**

وجه الاستدراك كما قال الصّبان بأنّ: "الشّارح -رحمه الله تعالى- حمل كلامه على غير مذهبه، والمناسب خلافه."[4]. ويقصد بالشارح هنا هو الأشمونيّ.

المناقشة والتحليل

أكثر شرّاح الألفية- منهم الأشمونيّ- على أنّ ابن مالك قسّم أفعال المقاربة على تامة وناقصة، وأنّه لم يسمع التمام إلّا في: (عَسَى، واخْلَوْلَقَ، وأَوْشَكْ) كما قال ابن مالك في بيت الألفية السابق.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٢١، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص١١، دار العروبة.
(٢) سورة العنكبوت: ٢.
(٣) الصّبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٣٩٠.
(٤) المصدر السابق.

فـ(أن ومدخولها) عند الأشمونيّ اكتفت بمرفوعها عن المنصوب، فهي تامة، وحمل بيت ابن مالك على التمام، فقال:" غنى بـ(أن يفعل) عن ثانٍ فقد بَعْدَ عَسَى، واخْلَوْلَقَ، وأَوْشَكَ، ... يستغني بـ(أن) والمضارع عَنْ ثَانٍ من معموليها فُقِدْ، وتسمى حينئذٍ تامة، نحو:﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[1] و(اخلولق أن يأتي) و(أوشك أن يفعل) فـ(أن) والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر."[2].

وبين الصّبان في استدراكه أن مذهب ابن مالك أنّ (عَسَى، واخْلَوْلَقَ، وأَوْشَكْ) ناقصة لا تامة كما مرّ في الاستدراك، والعلّة عند ابن مالك (أن ومدخولها) سد مسد المعمولين، كقوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[3] فـ﴿حَسِبَ﴾ تتعدى إلى مفعولين، ﴿النَّاسُ﴾: فاعل، و﴿أَنْ يُتْرَكُوا﴾ سد مسد المعمولين، فـ﴿حسب﴾ لم تخرج عن أصلها، بل هي باقية على إعمالها، وكذلك (عَسَى، واخْلَوْلَقَ، وأَوْشَكْ) باقية على النقصان، وهذا اختيار ابن مالك في شرح التسهيل كما سيأتي، وظاهر كلامه في الألفية، وجعله الصّبان محتملاً للمذهبين، فقال الصّبان:" ويلزم على مذهب الناظم أن (أن يفعل) في محل رفع ونصب، ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين في نحو: (أعجبني كونك مسافراً)"[4].

وذهب ابن عصفور[5] إلى أنّ (عسى) فعل ماضٍ ناقص والاسم المرفوع بعده اسم له و(أنْ والفعل) في موضع نصب خبر لـ(عسى) ، أي إنّها تعمل عمل (كان وأخواتها) وحجته في ذلك ، أنّ (أنْ والفعل) لا يجوز تقديرها بالمصدر، وقد وهم ابن عصفور في رأي المبرد ، إذ بنى على قول المبرد " اعلم أنه لا بدّ لها من فاعل ؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وخبرها مصدر ؛لأنها لمقاربته ، والمصدر اسم الفعل ، وذلك قولك : عسى زيدٌ أنْ ينطلق وعسيت أنْ أقوم ، أي : دنوت من ذلك ، وقاربته بالنية "[6]. فقول المبرد : (لا بد لها من فاعل) فهمه ابن عصفور على أنّ المرفوع بعدها فاعل على وجه الحقيقة بل هو على وجه المجاز لا على الحقيقة لأنّ المبرد قال في موضع آخر : " فأما قولهم: عسى أنْ يقوم زيدٌ ، وعسى أنْ يقوم أبواك ، وعسى أنْ تقوم جواريك . فقولك : (أن يقوم) رفع ، لأنه فاعل (عسى) : فعسى فعل ومجازها ما ذكرت لك"[7]، فقوله : (ومجازها ما ذكرت لك) أنه جعل لها فاعلاً، وقال في موضع آخر : "لأنّ (عسى) إنما

---

(١) سورة البقرة: ٢١٦.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١، ص٢٨٩.
(٣) سورة العنكبوت: ٢.
(٤) المصدر السابق.
(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، مصدر سابق، ج٢، ص١٧٨، وينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج٣، ص١٢٢٩.
(٦) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج٣، ص٦٨-٦٩.
(٧) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ج٣، ص٧٠

خبرها الفعل مع (أنْ أو الفعل) مجردًا"[1] فقوله : (خبرها والفعل) تصريح بأنه يجعلها ناقصة لها خبر لا مفعول حقيقة، وبهذا يتضح لنا أنّ المبرد لم يخرج عن خط الجمهور وهو الرأي الأول في هذه المسألة، ويبدو أنّ أبا حيان قد وهم أيضًا عندما قال : " ومذهب المبرد وظاهر كلام الزجاجي أنه مفعول به "[2].

مذهب الجمهور[3]في هذه الحالة أنّها أفعال تامة، اكتفت بمرفوعها عن طلبها للخبر، و (أن ومدخولها) فاعلها، ولا خبر لها[4]. وبهذا حَمَل الأشمونيّ بيت ابن مالك على غير مذهبه، وقد صرّح ابن مالك بمذهبه فقال:" والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبدا، فإذا أسندت إلى أنَّ والفعل وجه بما يوجه وقوع حسب عليها في نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[5] فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل :﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[6] بل يقال في الموضعين: سدَّت أن والفعل مسد الجزأين. ويوجه نحو: ﴿عسى الله أن يأتي بالفتح﴾[7] بأنّ المرفوع اسم عسى، وأن والفعل بدل سدّ مسد جزأي الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه، فإن المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام"[8]، وقال بذلك ابن قاسم العباديّ[9] والبليديّ[10] والحفنيّ عندما علّقوا على قول ابن مالك (غنى بأن يفعلَ) فقال الحفني: "ظاهر هذه العبارة أنَّها أفعال ناقصة سدت أنْ وصلتها مسدَّ جزأيها. والذي صرَّح به القوم أنَّها أفعال تامة – كما ذكره الشارح – وحينئذٍ فلا حاجة إلى القول بأنَّها استغنت عن الخبر، وخالف الناظم القوم[11]؛ فقال: عندي أنَّها ناقصة دائماً[12] أما في: عسى زيدٌ أن يقوم فظاهرٌ، وأما في: عسى أن يقوم زيدٌ،

---

(١) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ج٣، ص١٢٢٩.
(٣) هم المبرد والسّيرافيّ والفارسيّ والشلوبين على تفصيل في ذلك. ينظر: المقتضب للمبرّد، ج٣، ص٧٠، والمقدمة الجزولية، ص(٢٠٣- ٢٠٤)، ومنهج السالك لأبي حيّان، ص٧٠، وتوضيح المقاصد للمراديّ، ج١، ص٥٢١، وأوضح المسالك لابن هشام، ج١، ص٣٢٤، وشرح ابن عقيل، ج١، ص٣٤١-٣٤٢، وشرح الشذور للجوجريّ، ج٢، ص٤٩٧.
(٤) قال أبو حيّان:"فإذا أسندت إلى (أنْ يفعل) اكتفت به، وكان فاعلها، ولم تحتج إلى خبر". التذييل والتكميل ٤، ص٣٥٤: وينظر: تعليق الفرائد ٣، ص٣٠٠.
(٥) سورة العنكبوت: ٢.
(٦) سورة البقرة: ٢١٦.
(٧) سورة المائدة: ٥٢.
(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج١، ص٣٩٤.
(٩) ابن قاسم، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج٢، ل٢٣/ ب.
(١٠) البليديّ، حاشية البليديّ على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج١، ل١٢٦/ ب.
(١١) هم المبرد، والسّيرافيّ، والفارسيّ، والشلوبين على تفصيل في ذلك.
(١٢) في شرح التسهيل، ج١، ص٣٩٤: (أبداً).

فقد سدت أنْ وصلتها مسدَّ الجزأين، كما في﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[1] إذ لم يقل أحدٌ أنَّ (حَسِبَ) خرجت في ذلك عن أصلها[2]، إذا علمت ذلك فظاهر عبارة المصنّف مرادٌ له، وقول الشارح: (وتسمى حينئذ تامة) حملٌ لكلام الناظم على غير مراده."[3].

الترجيح

تبين مما سبق أنّ الصّبان مصيب في استدراكه على الأشمونيّ لعدة أسباب:

الأول: إنّ مذهب ابن مالك أنّ (عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ) ناقصة، فكما تقرر أنّه يرى أنَّ (أنْ والفعل) بدل من المصدر المرفوع، والمنصوب سدّ مسد جزأي الإسناد، نحو قوله تعالى:﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا ﴾[4] ومن خلال شرح الأشمونيّ ظهر أن ابن مالك يقول بتمامها، وهذا خلاف ما تقرر لنا من مذهبه في التسهيل، فالأولى شرح الألفية على مذهبه، ولا يقال بأنّ الأشمونيّ خالف ابن مالك، لأنّ الأشمونيّ لم يظهر لنا ذلك، بل إنّه شرح البيت على غير مذهب ابن مالك، فاستدراك الصّبان في محله.

الثاني: قد حاول الحفنيّ والصّبان أن يجعلوا بيت ابن مالك يحتمل الوجهين –ناقصة وتامة- ليعتذروا عن الأشمونيّ، وتردّ اعتذارهم أنّ ابن مالك صرح بمذهبه في التسهيل واختار أنَّها من باب النقصان، واكتفي بـ (أن) يفعل عن المعمولين، واحتجاجه بقوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا ﴾[5]تدرك المسألة من أصلها.

الثالث: قد حمل الخضريّ هذا الاستدراك على ابن عقيل فقال:" وكان المناسب للشارح حمله على مذهبه "[6] وبه يقول الباحث.

---

(١) سورة العنكبوت: ٢.
(٢) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني، ج٣، ص٣٠١.
(٣) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، رسالة ماجستير، (تحقيق: محمد بن هلال السهليّ) ص٢٩٣.
(٥) سورة العنكبوت: ٢.
(٥) سورة العنكبوت: ٤٢.
(٦) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج١، ص٢٤٨.

التمثيل للام التعدية

قال ابن مالك في باب حروف الجر:[١]

لِلاِنتِهَا حَتَّى وَلامٌ وَإِلَى وَمِن وَباءٌ يُفهِمَانِ بَدَلاَ
وَاللاَّمُ لِلمُلكِ وَشِبهِهِ وَفي تَعدِيةٍ أيضاً وَتَعليلٍ قُفِي

نص الاستدراك

قال الصّبان:" واعلم أنّه سيأتي في باب التعجب أن هذه اللام للتبيين، لا تكون للتعدية المجرّدة"[٢].

ذكر النحاة للام الجر معاني كثيرة، فقال الأشمونيّ: " تأتي اللام الجارة لِمَعَانٍ جملتها أحد وعشرون"[٣] وهذه المعاني تبعاً لابن هشام في المغني[٤] أمّا في أوضح المسالك فحصرها في اثني عشر معنى[٥] وقد أوصلها بعضهم إلى أربعين معنى[٦] أمّا ابن مالك فقد ذكر لها ستة معاني وأجملها في البيتين السابقين، منها التعدية، والبحث في هذه المسألة يدور حوله، فأقرّه الأشمونيّ لكن ظاهر كلامه أنّ تمثيل ابن مالك غير جارٍ على معنى التعدية المجرّدة، ولذلك مثّل له بمثالين جديدين، نقلاً عن ابن هشام، وهما:

- ما أضرب زيداً لعمرو!
- ما أحبه لبكر!

وجه الاستدراك أنّ الصّبان نظر في تمثيل الأشمونيّ مستدركاً، بأنّه لا يصلح للتمثيل على التعدية المجرّدة؛ لأنّ فيه معنى مصاحباً للتعدية، وهو التبيين.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٣٥، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢٥، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصّبان، مصدر سابق، ج٢، ص٣٢١.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج٢، ص٧٧.
(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص٢٨٤
(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥.
(٦) المراديّ، الجنى الداني، مصدر سابق، ص٩٥.

التحليل والمناقشة

أثبت ابن مالك في الكافية معنى التعدية للام، وهذا المعنى مجرد عن مصاحبة أيّ معنى آخر، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً ﴾[١] ولكنّه في التسهيل أسقط هذا المعنى، وقال إنّ اللام في الآية لشبه التمليك، ولم ينبه ابنه[٢] إلى ذلك فمثّل للتعدية بالآية السابقة، وبـ(قلت له: افعل) وتنبه ابن هشام واسقط مثالي ابن الناظم، ومثّل بـ(ما أضرب زيداً لعمرو!) و(ما أحبه لبكر!) وذكر أَنّهُما أولى من مثالي ابن الناظم، فقال في المغني:" التَّعْدِيَة ذكره ابْن مَالك فِي الكافية وَمثل لَهُ فِي شرحها بقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً ﴾[٣] وَفِي الْخُلَاصَة وَمثل لَهُ ابْنه بِالْآيَةِ وبقولك: (قلت لَهُ: افْعَل كَذَا) وَلم يذكرهُ فِي التسهيل وَلَا فِي شَرحه، بل فِي شَرحه أَن اللَّام فِي الْآيَة لشبه التَّمْلِيك، وَأَنَّهَا فِي الْمِثَال للتبليغ، وَالْأولَى عِنْدِي أَن يمثل للتعدية بِنَحْو:(مَا أضْرب زيدا لعَمْرو!) وَ(مَا أحبه لبكر!) [٤] وتبعه الأشمونيّ، فقال:" التعدية، مثّل له في شرح الكافية، بقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً ﴾[٥] لكنّه قال في شرح التسهيل: إنّ هذه اللام لشبه التمليك، قال في المغني: والأولى عندي أن يمثل للتعدية بـ(ما أضرب زيداً لعمرو!) و(ما أحبه لبكر!)" [٦].

وقد رَدّ خالد الأزهريّ هذه الأولوية فقال:" ووجه الأولوية أن ابن مالك مثّل بالآية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملاً, وقد علمت أنّ مثال الموضّح ليس متفقًا عليه فكيف يكون أولى؟ ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن، فالأولى إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه[٧].

ووجه الخلاف الذي ألمح إليه خالد الأزهريّ، بيّنه الحفنيّ بقوله :"(ضَرَبَ) و(حَبَّ) متعديان في الأصل، وببنائهما للتعجب نقلا إلى "فعُل" بضم العين فصارا قاصرين، ثم عُدِّيا بالهمزة إلى (زيد) وباللام إلى (عمرو) و(بكر) هذا رأي البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل باقٍ على تعديته، وأنّه لم ينقل، فليست اللام للتعدية، وإنّما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب "[٨].

---

(١) سورة مريم: ٥.
(٢) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٢٦٢.
(٣) سورة مريم: ٥.
(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ٢٨٤.
(٥) سورة مريم: ٥.
(٦) الأشمونيّ، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج٢، ص٧٧.
(٧) الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مصدر سابق، ج١، ص٦٤٢.
(٨) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، رسالة ماجستير، (تحقيق: صالح الزهرانيّ) ص٥٦٥.

ونصّ الأزهريّ السابق يقودنا إلى مذهب الشّاطبيّ الذي رفض معنى التعدية لكل حروف الجر، ورأى أنّ التعدية أمر لفظيّ، وليس من المعاني التي وضعت له (اللام) ولا غيره من حروف الجر، ولم يذكره ابن مالك في التسهيل وشرحه، كذلك لم يذكره غيره من النحاة، فقال:"وأمّا التعدية فانّ المؤلف لم يذكر اللام – حيث استوفى معانيها- معنى تعدية، ولا ذكر أحد من المتقدمين –فيما أعلم- لها هذا المعنى، وأيضاً فليست التعدية من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنّما ذلك أمر لفظيّ مقصود إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم، فيتعدى الفعل إلى ذلك الاسم بواسطة ذلك الحرف، وهذا القصد يشترك فيه جميع حروف الجرّ؛ فإنها وضعت لأنّ توصل الأفعال إلى الأسماء ... وهذا الحكم في الحروف غير منفرد عن معانيها التي وضعت لها"(١).

وحجة الشّاطبيّ تسقط من جهتين:

- أنّ ابن مالك ذكر التعدية للام في شرح الكافية كما مرّ، ولعلّ الشّاطبيّ لم يطّلع على رأي ابن مالك في الكافية.
- أنّ أبا حيّان ذكر أنّ قلة من النحاة من يذكر أنّ اللام للتعدية(٢) فدلّ ذلك أنّ ابن مالك متابع لغيره من النحاة.

إنّ (اللام) وسائر حروف الجرّ تأتي للتعدية عند الشّاطبيّ لمعنى عام دون انفكاك عن معنى آخر يكون مصاحباً له، ولا تأتي (اللام) عنده للتعدية فحسب، ولم أعثر – فيما بين يدي من كتب- من تابعه وقال بقوله صراحة.

ويرى الباحث أنّ في دعوى الأزهريّ إسقاط معنى التعدية، وظاهر كلام الصّبان متابعتهما للشاطبيّ، لأنّ الصّبان لم يضع للتعدية المجرّدة مثالاً بعد رفضه لمثالي الأشمونيّ.

(١) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، مصدر سابق، ج٣، ص٦١٤.
(٢) ابو حيّان، منهج السّالك، مصدر سابق، ص٢٤٤.

مما سبق تبيّن ما يأتي:

الأوّل: أن الصّبان محقّ في نقل الاستدراك على الأشمونيّ؛ لأنّه قد تقرر أنّ معنى التعدية المجرّدة للام في الأمثلة السابقة قد دخلها معنى آخر، والمثال إذا دخله الاحتمال سقط الاستدلال به.

الثاني: أنّ ظاهر كلام الصّبان إسقاط التعدية المجرّدة كأحد معاني اللام، متابعاً للشاطبيّ والأزهريّ.

الثالث: بقي أن تمثيل ابن الناظم بـ(قلت له: افعل) غير صحيح لأنّ ابن مالك لم يذكر نحو هذا المثال في معنى التعدية المجرّدة، بل ذكره في معنى التبليغ، فقال في شرح التسهيل:" ولام التبليغ الجارة اسم سامع قول أو ما في معناه نحو: قلت له، وبَيّنت له وفسّرت له"(١).

الرابع: نلاحظ أنّ الأمثلة التي دارت حول حرف الجر(اللام) عندما دخل على الفعل، أن فيه وجهان؛ فمن قال بالتعدية نظر نظرة نحوية للفعل من حيث تأثير الحرف على الفعل لازما أم متعديا، ومن رفض التعدية نظر نظرة بلاغية في إفادة دخول حرف الجر على الفعل، قال بانّ اللام تفيد التبيين أو التمليك أو التبليغ.

الترجيح

ويرى الباحث أنّ كلا المذهبين صحيح من جهة واحدة:فمذهب ابن مالك صحيح من جهة القول بأنّ من معاني حروف الجر (التعدية) ولكن الجزم بأنّ حرف الجر يأتي للتعدية المجرّدة فحسب لا يتصوره الباحث؛لأنّه حين يتعدى الفعل يكتسب معه دلالات بلاغية.

ومذهب الشّاطبيّ صحيح من جهة أن التمثيل لهذا المعنى غير حاصل كما مرّ، لكن دعوى إنكاره أو إسقاطه غير متعين؛ لأنّ القول بالتعدية سابق لا لاحق؛ فلولا دخول اللام لما تعدى الفعل، فكلّ زيادة في المبنى، لابدّ أن تؤدي إلى زيادة في المعنى، فهما وجهان لعملة واحدة، فالنحو لا ينفصل عن البلاغة.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص١٤٥..

شروط دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة

قال ابن مالك في باب إنّ وأخواتها[١]:

وَلاَ يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَد نُفِيَا وَلاَ مِنَ الأَقوالِ مَا كَرَضِيـــا

وَقَـد يَلِيهَـــا مَعَ قَد كـإن ذَا لَقَد سَمَا عَلَى العِدَا مُستَحوِذَا

نص الاستدراك

قال الصّبان: " قوله: "تصحب الخبر لام ابتداء" بشروط أربعة: تأخره عن الاسم، وكونه مثبتًا، وغير ماض متصرف، وغير جملة شرطية"[٢].

وجه الاستدراك: أنّه يشترط في خبر (إنّ) الذي يجوز اقتران لام الابتداء به أربعة شروط، ذكر ابن مالك منها شرطين في الألفية، وزاد الأشمونيّ شرطاً، واستدرك عليه الصّبان شرطاً آخر، وهذه الشروط الأربعة ذكرها ابن مالك في التسهيل والكافية، كما سيأتي.

المناقشة والتحليل

إنّ لام الابتداء حقها أن تدخل على أوّل الكلام؛ لأنّ لها صدر الكلام فحقها أن تدخل على (إنّ) نحو: (لإن زيداً قائم) لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد، فيكره الجمع بين حرفين بمعنى واحد؛ لذا تأخرت لام الابتداء وتزحلقت للخبر، ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات (إنّ) فلا يقال:(لعل زيدا لقائم) وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن[٣] ولدخولها على إنّ المكسورة

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٢١، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص١١، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، صدر سابق، ج١، ص٤١١
(٣) ينظر الخلاف في: الأنصاف للأنباريّ، ص١٦٩، البديع في علم العربية لمجد الدين أبو السعادات، ج١، ص٥٤٤، شرح المفصل لابن يعيش، ج٤، ص٥٣٤، شرح الكافية لابن مالك، ج١، ص٤٩٢، وتوضيح المقاصد للمراديّ، ج١، ص٥٣٠، وشرح ابن عقيل، ج١، ص٣٦٣، معجم الشواهد للعينيّ، ج٢، ص٧٣٤، وشرح الأشمونيّ، ج١، ص٣٠٦، وحاشية الصبان، ج١، ص٤١٣.

أربعة شروط؛ ذكر ابن مالك منها في الألفية شرطين، وكذلك فعل ابن الربيع[١]:

أحدها: أن يكون الخبر مثبتا غير منفي، فإن كان منفيا امتنع دخول اللام عليه نحو: (إنّ زيداً لم يقُمْ).

الثاني: أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد، وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء، أولها: المفرد نحو: (إن زيداً لقائم) وثانيها: الجملة الاسمية، نحو: (إن أخاك لَوَجْهُهُ حسن) والثالث: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، نحو: (إن زيداً ليقوم) والرابع: الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد، نحو: (إن زيداً لعسى أن يزورنا) والخامس: الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بـ(قد) نحو: (إن زيداً لقد قام).

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أوّل الجزءين، نحو: (إن زيداً لوجهه حسن) وعلى الثاني منهما نحو:(إن زيداً وجهه لحسن)[٢] ودخولها على أوّل الجزءين أولى، بل ذكر الواحديّ[٣] أن دخولها على ثانيهما شاذ.

الثالث: زاد الأشمونيّ وقال فيه:" تنبيه: إذا دخلت اللام على الفعل، أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، فلا يجوز (إنّ زيداً لهو لقائم) ولا (إنّ لفي الدار لزيداً) ولا (إن في الدار لزيداً لجالس)"[٤]. أي يكون خبر (إنّ) مؤخراً عن اسمها، فإن تقدم لم يجز دخول اللام عليه نحو: إنّ في الدار زيداً [٥] وقال في هذا الشرط ابن طولون: " ولم ينبه الناظم إلى هذا الشرط"[٦]. ويرى الباحث أنّه لا استدراك على ابن مالك فيما زاده الأشمونيّ؛ لأنّ ابن مالك ذكره في كتابيه؛ فقال في التسهيل:" يجوز دخولُ لام الابتداء بعد إنّ المكسورة على اسمها المفصول، وعلى خبرها المؤخر

---

(١) ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، ت ٦٨٨هـ، (١٩٨٦م) البسيط في شرح الجمل (تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي)، ط١، ج٢، ص٧٧٩، دار الغرب الإسلامي – بيروت.
(٢) رواه أبو علي الفارسيّ عن الفراء، ووصفها بأنّها رواية نادرة. ج٢، ص٤٣٤، وفي موضع آخر وصفها بأنّها شاذة وضرورة، ج٢، ص٤٣٦. ولم أقف على قول الفراء، ينظر رأيه في: سر صناعة الإعراب لابن جنيّ، ص٣٧٨، وشرح ابن يعيش، ج٤، ص٤٧٧، وارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٣، ص١٢٦٦، والتكميل والتذييل له، ج٥، ص١٠٩، ومعجم الشواهد للعينيّ، ج١، ص٥٣٣.
(٣) الواحديّ، التفسير البسيط، مصدر سابق، ج١٣، ص٢٩٢.
(٤) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٣١١.
(٥) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، (تحقيق: محمد بن هلال السهلي) مصدر سابق، ص١٠٩. بتصرف.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيّان، ج٥، ص١١٠، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٣، ص١٣٥٠، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج١، ص٥٠٥، ولم أقف على رأي الكسائيّ أو الفراء.

عن الاسم"[1] وقال في الكافية:" مما تختص به "إن" المكسورة وقوع لام الابتداء بعدها مقارنًا لاسمها المتأخر نحو: "إن في الدار لزيداً". أو لخبرها المتأخر نحو: "إن زيداً لفي الدار)."[2].

الرابع: استدركه الصّبان وهو أن يكون خبر (إنّ) المكسورة غير جملة شرطية[3] وهذا الشرط لم يذكره ابن مالك في الألفية، ولا ابن هشام في أوضح المسالك، ولكنّهما لم يغفلا عنه، فقد ذكره ابن مالك في التسهيل والكافية، وابن هشام في الجامع الصغير حيث قال:" ويجوز دخول اللام على ما تأخّر من اسم (إن) المكسورة أو خبرها إن لم يكن منفياً، ولا شرطياً..."، وذكره أيضاً الأسقاطيّ فقال:" بشروط أربعة : تأخر الخبر عن الاسم، وكونه مثبتاً، وغير ماضٍ، وغير جملة شرطية"[4].

وعلل ابن مالك المانع من دخول لام الابتداء على أداة الشرط بخوف التباسها بالموطئة للقسم، وإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾[5] فقال:" فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنَّها الموطئة، وحق المؤكد أن لا يلتبس بغير مؤكد"[6] ووافقه أبو حيان وأضاف أنّه لو اعترض الشرط بين اسم (إنّ) وخبرها لا يجوز دخول اللام على الشرط، محتجاً بان الفرّاء نصّ على ذلك[7].

وذكر أبو حيّان أن الفرّاء والكسائيّ نصا على منع دخول اللام على أداة الشرط، فقال أبو حيّان :" إذا كان الخبر جملة شرطية لم يجز دخول اللام على الأداة، لا يجوز أن تقول: إنّ زيداً لئن يكرمني أكرمه، ولا: إنّ هند لمن يكرمها تكرمه، نص على منعه أصحابنا والفرّاء والكسائيّ؛ لأنّ الخبر إذ ذاك ليس هو المبتدأ ولا مشبهاً لما هو المبتدأ في المعنى"[8].

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٢٥.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية، مصدر سابق، ج١، ص٤٩٠.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٣، ص١٢٦٦،
(٤) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، (تحقيق: محمد بن هلال السهلي) مصدر سابق، ص٣٥١.
(٥) سورة الأعراف: ٢٣.
(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٢٨.
(٧) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٥، ص١١١.
(٨) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيّان، ج٥، ص١١٠، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٣، ص١٣٥٠، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج١، ص٥٠٥.

الترجيح

يرى الباحث أنّ الصّبان مصيب في استدركه على الأشمونيّ؛ لأنّه ثبت مما سبق أنّ النحاة يرون أنّ اللام الداخلة على أداة الشرط هي للإيذان بأنّ الجواب بعدها مرتب على قسم قبلها لا على الشرط، ولذلك تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطئة أيضا لأنّها وطأت الجواب للقسم أي مهدته له. وحيث عُلم ذلك كان دخول لام الابتداء على الشرط ملبساً؛ لذلك فالباحث يرى أن الشرط الذي تركه الأشمونيّ واستدركه الصّبان له حظ في الصواب، خاصة وأن ابن مالك وكثيراً من النحاة كالفرّاء، والكسائيّ، وابن السراج(١) وأبي حيّان، وابن هشام، وناظر الجيش وغيرهم قالوا بمنع دخول اللام على أداة الشرط، فلا يجوز أن تقول: إنّ زيداً لئن يكرمني أكرمه، ولا: إنّ زيداً لئن أتانى أكرمه، ولا: إنّ هند لمن يكرمها تكرمه؛ لأنّه لو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنَّها الموطئة، وحق المؤكد أن لا يلتبس بغير مؤكد، كما قال ابن مالك، فقال ابن السّرّاج: وهذه اللّام لا يجوز أن تدخل على حرف الجزاء، نحو: إنّ زيداً لئن أتانى أكرمه"(٢)

(١) ينظر: البديع في علم العربية لمجد الدين أبو السعادات، ج١، ص٥٤٣.
(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

حكم المستثنى المتصل في الكلام التام المنفي

قال ابن مالك في باب الاستثناء[١]:

مَا استَثْنَتِ (إلاَّ) مَع تمامٍ يَنتصِبْ وبَعدَ نَفيٍ أو كنَفيٍ انتُخِبْ

إتبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانصِب مَا انقَطَعْ وَعَن تميمٍ فِيهِ إبدَالٌ وَقَعْ

بيّن الأشمونيّ مراد ابن مالك بـ (انتُخِب إتبَاعُ مَا اتَّصَلَ) في البيت السابق فقال: ""انتُخِب" أي: اختير "إتباع ما اتصل" لما قبل إلّا في إعرابه؛ فمثاله بعد النفي لفظا ومعنى: (ما قام أحد إلّا زيد) و(ما رأيت أحدا إلّا زيداً) و (ما مررت بأحد إلّا زيد)"[٢].

نص الاستدراك

قال الصّبان: " أي إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع، ولم يكن ردا لكلام تضمن استثناء، ولم يتقدّم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتي في المتن" [٣].

وجه الاستدراك: أطلق الأشمونيّ اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منفياً، وليس هذا الإطلاق بسديد، بل قد يختار النصب على الاستثناء، ولذلك ثلاثة مواضع بينها الصّبان تبعاً لابن مالك في التسهيل[٤].

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٣١، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢١، دار العروبة.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٥٠٢.
(٣) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٣.
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٢٧٩.

المناقشة والتحليل

قال ابن مالك في حكم المستثنى المتصل في الكلام التام المنفي: (فإن كان المستثنى بـ «إلّا» متصلا، مؤخّراً عن المستثنى منه المشتمل على نهي أو معناه، أو نفي، صريح أو مؤول، غير مردود به كلام، تضمّن الاستثناء اختير فيه - متراخياً - النصب، و - غير متراخ - الإتباع إبدالاً عند البصريين، وعطفاً عند الكوفيين"[١].

الموضع الأوّل: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، ومثّل له الصّبان بـ(ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلّا زيداً) وعلل ذلك بأنّ اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك"[٢]؛ أي اختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأنّ الاتباع إنّما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، وبهذا قال ابن مالك:" وإنّما رجّح الإتباع في غير الإيجاب على النصب لأنّ معناه ومعنى النصب واحد، وفي الإتباع تشاكل اللفظين. فإن تباعَدا تباعُدا بيّنا رجّح النصب كقولك ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناسَ إلّا زيداً، ولا تنزلْ على أحد من بني تميم إنّ وافيتهم إلّا قيْسا، لأنّ سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل وقد ضعف داعيه بالتباعُد."[٣] اعتراض أبي حيّان بأنّ هذا الشرط لم يذكرهُ البصريون[٤]

الموضع الثاني: إنْ لم يكن ردا لكلام تضمن استثناء؛ أي أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، ومثّل له الصّبان بـ" ما قاموا إلّا زيداً، رداً لقول قائل: قاموا إلّا زيداً؛ ليتطابق الكلامان"[٥]وإنّما اختير النصب على الاستثناء في هذا الموضع؛ ليتم به التشاكل بين الكلام الأوّل وما يراد الجواب به عنه.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٢٧٩.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٣.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٢٨٢
(٤) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص٢٥٤، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٢٧٩، والتذييل والتكميل لأبي حيّان، ج٨، ص٢٠٧.
(٥) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٣.

ونازع أبو حيان[١] ابن مالك في الموضعين السابقين، وتبعه الحفنيّ في الصورة الثانية، فقال في حاشيته:" إنّ التطابق لا يستدعي التعيّن بل الأحسنية"[٢] واعترضه الصّبان فقال :" ودعوى (بعضهم) تعيّن النصب في هذه الصورة مردودة كما أفاده الدماميني، بل نازع أبو حيان في اختيار النصب فيها، وفي الصورة قبلها كما في الهمع[٣] "[٤].

الموضع الثالث: أن يتقدّم المستثنى على المستثنى منه، ومثّل الصّبان لهذا الموضع بـ(ما قام إلّا زيداً أحد)[٥] فالنصب على الاستثناء في هذا الموضع أرجّح من الرفع على البدلية، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغير الحال، فيصير التابع متبوعاً، والمتبوع تابعاً.

وقال الصّبان:" إذا انتقض النفي أو النهي بـ(إلّا) كانا في حكم الإثبات، فينصب ما بعد إلّا الثانية، نحو: (ما شرب أحد إلّا الماء إلّا زيداً) و(لا تأكلوا إلّا اللحم إلّا عمراً) و(ما مررت بأحد إلّا قائماً إلّا بكراً) فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه، ولا نهي، إذا المعنى شربوا الماء إلّا زيداً، وكلوا اللحم إلّا عمراً، ومررت بهم قائمين إلّا بكراً، قاله الدماميني، وظاهر المتن، والشرح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه أيضاً، نحو: ما ضربت أحداً إلّا زيداً، وبه صرّح في المغني، قال الدماميني، ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة."[٦].

---

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، مصدر سابق، ج٨، ص٢٠٧، وينظر: ارتشاف الضرب له، ج٣، ص١٥٠٧..
(٢) الحفنيّ، حاشية الحفنيّ، رسالة ماجستير، (تحقيق: صالح مرشود الصعايديّ) ص٣١٤.
(٣) السّيوطيّ، همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢، ص٢٥٤.
(٤) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٣.
(٥) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٣، وينظر الخصائص لابن جنّيّ، ج١ ص٢١٤، ج٢، ص٣٨٤، واللمع له، ص٨٨، التبيين عن مذاهب النحويين للعكبريّ، ص٤٠٩، والتذييل والتكميل لأبي حيّان، ج٨، ص٢٣٨، ومغني اللبيب لابن هشام، ص٥١٦، تمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ص٢١٦٤.
(٦) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق،ج٢، ص٢٦٧.

الترجيح

يرى الباحث أن الصّبان محقّ في استدراكه على اطلاق الأشمونيّ اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منفياً، لسببين:

الأوّل: أنّ إطلاق الأشمونيّ ليس بسديد على مذهب ابن مالك ؛ لأنّه قد يُختار النصب على الاستثناء في ثلاثة مواضع؛ كما في نص الاستدراك.

الثاني: أنّ هذه المواضع الثلاث وإن كان فيها خلاف فإنّ ابن مالك معتدّ بها وقد ذكرها في التسهيل.

الثالث: أنّ الصّبان في استداكه كان أكثر وضوحا من حواشي الأشمونيّ في إبراز هذا الاستدرك الذي ألمح إليه ابن قاسم العباديّ حين قال: " هذا إذا لم يكن متراخياً"(١) وقال البليديّ: "والتقييد المذكور نص عليه الناظم في التسهيل، وجزم به العلامة ابن هشام، وخالف أبو حيّان قائلاً هذا شيء لم يذكره أصحابنا"(٢).

(١) العبادي، حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ، مخطوطة، ج٢، ل٥٢ / ب.
(٢) البليديّ، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج١، ل٢١٦ / أ.

حكم تقديم المستثنى في أوّل الكلام، وحكم تقديمه على العامل في المستثنى منه

قال ابن مالك في باب الاستثناء[١]:

وَغَيرُ نَصبِ سَابِقٍ فِي النَّفيِ قَدْ يَأتِي ولكن نَصبَهُ اختَر إنْ وَرَدْ

قال الأشمونيّ في تنبيهه: إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

أحدهما: لا يكترث بالصفة، بل يكون البدل مختارا، كما يكون إذا لم تذكر الصفة، وذلك كما في نحو: "ما فيها أحد إلّا أبوك صالح"، كأنّك لم تذكر صالحا، وهذا رأي سيبويه[٢].

والثاني: ألا يكترث بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه، فيكون نصبه راجحا، وهو اختيار المبرّد[٣] والمازنيّ، وقال ابن مالك في الكافية [٤]: وعندي أن النصب والبدل مستويان؛ لأنّ لكل مرجحا فتكافآ اهـ."[٥].

نص الاستدراك

قال الصّبان: "**أي بدون[٦] عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنّف وأما قوله:**[٧] **[من الطويل]**

خلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِواكَ وإنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٣١، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢١، دار العروبة.

(٢) الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص٣٣٦.

(٣) نقل ابن مالك عن المبرد اختياره النصب، وعنه نقل الأشمونيّ، وخالد الأزهريّ والسّيوطيّ، لكن ابن يعيش، وأبو حيّان، ناظر الجيش نقلوا أن المبرد موافق لسيبويه، فقال ابن يعيش: " إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه، ففيه مذهبان: أحدهما مذهب سيبويه، وهو اختيار أبي العباس المبرد "، وبالرجوع إلى المقتضب نجد أنّ المبرّد قد صرّح باختياره مذهب سيبويه، فقال: "اَلْقِيَاس عِنْدِي قَول سِيبَوَيْهِ؛ لِأَن الْكَلَام إنَّمَا يُرَاد لمعناه"، فلعل ابن مالك استقى رأي المبرد من كتاب آخر من كتبه.
ينظر: المقتضب للمبرد، ج٤، ص(٣٩٩-٣٩٨) شرح ابن يعيش، ج٢، ص٧٦، وشرح الكافية لابن مالك، ج٢، ص٧٠٦، والتكميل والتذييل، ج٨، ص٢١٧، وناظر الجيش، ج٥، ٢١٤٦، وشرح التصريح لخالد الأزهريّ، ج١، ص٥٤٥

(٤) الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج٢، ص٣٣٦.

(٥) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج١، ص٥٠٩.

(٦) استدرك الأستاذ الدكتور حسين رفايعه على الصبان أنّ (الباء) لا تتسلط على (دون) بل المتسلط حرف الجر (من) أو أن لا يتسلّط عليها حرف الجر. ذكره في مناقشة هذه الأطروحة.

(٧) البيت نسب في خزانة الأدب، ج٣، ص٣١٤، ومعجم الشواهد لحسن شُرّاب، ص ١٩٥ إلى الأعشى، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التسهيل، ج٢، ص(٢٩١، ٣١٠) والتكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٨، ص(٢٤١، ٣١٣) وإرشاد السالك، لابن قيّم الجوزيّة، ج١، ص٣٩٩، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٣٤، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ص(٢١٦١، ٢٢٠٦) شرح الشواهد الكبرى للعينيّ، ج٣، ص١١١٠، وشرح الأشمونيّ، ج١، ص٥٢٣، وشرح التصريح للأزهريّ، ج١، ص٥٦٣، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص(٢٦٠، ٢٨٠) وحاشية الصبان، ج٢، ص٢١٨.

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء إلّا زيداً القوم والقوم إلّا زيداً ضربت نعم إنّ قدم عليهما وتوسط بين جزئي الكلام نحو القوم إلّا زيداً جاءوا إذا جعل زيداً مستثنى من الضمير في جاءوا فقيل: يمنع مطلقا ويجوز مطلقا وقيل: إن كان العامل متصرفا وأجاز الكسائيّ تقديم المستثنى أوّل الكلام. دماميني"(١).

وجه الاستدراك: أنّ الأشمونيّ ذكر حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه كما ظهر في تنبيهه، واستدرك عليه المذاهب:أنّه بقي حكم تقديمه في أوّل الكلام، وحكم تقديمه على العامل في المستثنى منه، وقد ذكر ابن مالك أحكامهما في شرح التسهيل.

المناقشة والتحليل

تنبه محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح الأشمونيّ لهذا الاستدراك، فقال:" ذكر الشارح-يقصد الأشمونيّ- تقديم المستثنى على المستثنى منه، وبقي حكم تقديمه في أوّل الكلام، وحكم تقديمه على العامل في المستثنى منه، ونحن نذكرهما هنا تكميلا للفائدة"

أولاً: الخلاف في حكم تقديم المستثنى في أوّل الكلام.

ذهب جمهور النحاة إلى أنّه لا يجوز؛ لأنّ إلّا الاستثنائية تشبه واو العطف، وواو العطف لا تقع في أوّل الكلام، وذهب الكسائيّ إلى أنّه يجوز تقديم المستثنى أوّل الكلام، واستدل على ذلك بالسماع وبالقياس:

أما السماع فقول الشاعر(٢) [من الطويل]:

خلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِواكَ وإنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وأما القياس على أنَّ المستثنى فضلة كسائر الفضلات، وكثير من الفضلات يجوز تقديمه أوّل الكلام؛ كالمفعول به في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾(٣) وقوله سبحانه:﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾(٤).

---

(١) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق،ج٢، ص٢١٨ وما بعدها.
(٢) سبق تخريجه، ينظر الرسالة، ص٢٧٥، حاشية رقم (٧).
(٣) سورة المائدة: ٧٠.
(٤) سورة الأعراف: ٣٠.

ثانياً: الخلاف في جواز تقديم المستثنى منه على المستثنى وعلى العامل فيه إذ لم يتقدّم وتوسط بين جزأي الكلام، وفيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأوّل: الجواز مطلقاً سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف(١) وذكر السّيوطيّ أنّ بعض المغاربة صحح هذا المذهب لوروده (٢) ومنه قول الشاعر(٣)[من الخفيف]

كُلُّ دِينٍ يَوْمَ القِيامَةِ عِنْد اللهِ إلَّا ديـــنَ الحَنِيفَــةِ بُـورُ

المذهب الثاني : المنع مطلقاً(٤) سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف، فلا يجوز أن يقال : القوم إلّا زيداً قاموا، ولا يجوز : القوم إلّا زيداً قائمون، ولا : القوم إلّا زيداً في الدار، تشبيهاً لذلك بالمفعول معه.

ويترجّح أنّه مذهب البصريين ؛ لأنّ السّيوطيّ نقل عن أبي حيان قوله إنّ هذا مذهب من يرى أنّ العامل في المستثنى الفعل أو شبهه(٥) والذين يرون ذلك هم البصريون(٦).

المذهب الثالث : التفصيل؛ فإذا كان العامل متصرفاً جاز تقديم المستثنى نحو : القوم إلّا زيداً جاء، وإذا كان العامل غير متصرف، فلا يجوز تقديمه إذ لايُقال : القوم إلّا زيداً في الدار، ونسب هذا المذهب للأخفش(٧).

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٣، ص١٥١٩، همع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص٢٦١.
(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص٢٦١.
(٣) البيت لأُمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه، (تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي/١٩٩٨م)، ط١، دار صادر، بيروت. وقد ورد في الديوان بروايتين، الأولى ب(بور) ص ١٦٦، والثاني: (زور) بدل (بور) ص٢٠٥، وبالرواية الأولى في الجّراويّ، أبو العباس أحمد بن عبد السلام ت٦٠٩هـ، (١٩٩٩م) (الحماسة المغربية) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب(محمد رضوان الداية)، ط١، ج٢، ص١٤٠٢، دار الفكر المعاصر – بيروت، والحماسة البصريّة ج٢، ص٤١٢، ومعجم الشواهد لحسن شُرّاب، ج١، ص٥٠٦، بلا نسبه في: التكميل والتذييل لأبي حيّان، ج٨، ص٢٤٦، وتمهيد القواعد لناظر الجيش، ج٥، ٢١٦٢، وهمع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص٢٦١. وبالرواية الثانية لم أجده إلّا في الأغانيّ للأصفهاني، ج٤، ص١٣٠، ولعلها تصحيف.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥١٩، المساعد لابن عقيل ج١، ص(٥٦٩-٥٦٨).
(٥) ينظر: همع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص٢٦١.
(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٦٠ ـ ٢٦٥ م ٣٤، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٩٩ م ٦٦.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيّان، ج٣، ص١٥١٩، همع الهوامع للسيوطيّ، ج٢، ص٢٦١.

ورجّح هذا المذهب ابن مالك لورود السماع به، وعليه أبو حيّان فقال : " وهو الذي نختاره، إذ ورد به السماع " [1] ومما ورد من السماع قول لبيد:[2][من الطويل]

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلُ

ويبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الأخفش واختاره ابن مالك؛ لورود السماع فيما استدلوا به.

الترجيح

يرى الباحث أنّه قد ثبت الخلاف في حكم تقديم المستثنى في أوّل الكلام وكذلك الخلاف في حكم تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه، بنقل كثير من النحاة ذلك، منهم ابن مالك وغيره، ولأنّ الأشمونيّ شارح وموضح لآراء ابن مالك، فاستدرك عليه الصّبان إغفاله هذا الخلاف، خاصة أنّ لابن مالك موقفاً من هذا الخلاف.

(١) ينظر: المساعد لابن عقيل ج١، ص٥٦٨.
(٢) سبق تخريجه، ينظر الرسالة، ص٢٧٥، حاشية رقم (٧).

معنى التبيين بين حرفي الجر (إلى) و(اللام)

قال الأشمونيّ في معاني (إلى): " وأما (إلى) فلها ثمانية معان....الثالث: التبيين، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبًا أو بغضاً: من فعل تعجب، أو اسم تفضيل، نحو:﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ (١)"(٢).

وقال الأشمونيّ في معاني (اللام): "تأتي (اللام الجارة) لِمَعَانٍ جملتها أحد وعشرون معنى...الرابع عشر: التبيين، على ما سبق في (إلى)" (٣).

نص الاستدراك

في النصين السابقين ذكر فيهما الأشمونيّ أنّ معنى (التبيين) يأتي لحرفي الجر(إلى) و(اللام)، ولكن الصّبان استدرك عليه فقال:"**اعلم أن ما بعد (إلى التبيينية) فاعل وما قبلها مفعول، و(اللام التبيينية) بعكس ذلك**"(٤).

وجه الاستدراك: لا يجوز الجمع بين (إلى) و(اللام) في معنى (التبيين)، فبينهما فرق دقيق كما في نص الاستدراك.

المناقشة والتحليل

إنّ حاصل ما قاله الصّبان أنّ معنى (إلى) نحو: يوسف أحبّ إلى أبينا منّا، يكون المتكلم هو المُحِبّ، و(يوسف) هوالمحبوب، أما تأثير (اللام) في نحو: يوسف أحبّ لأبينا منّا ، يكون المتكلم هو المحبوب، و(يوسف) هو المُحِبّ.

---

(١) سورة يوسف: ٣٣.
(٢) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٧٣.
(٣) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٧٧.
(٤) الصّبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٣٢٤.

فبعد أن بين الصّبان اختلاف تأثير دخول كلّ من (إلى) و(اللام) في الفاعل والمفعول به، دعا إلى عدم ردّ معنى (اللام التبيينية) إلى معنى (إلى التبيينية) فقال:" إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوهم خلاف المراد"[١].

الترجيح

إنّ هذا الاستدراك يدلّ على براعة الصّبان في تتبع أمثلة الأشمونيّ، وما قاله حقّ يرجّحه الباحث، وقد انفرد الصّبان بهذا الاستدراك؛ فلم تذكره حواشي الأشمونيّ.

وبهذا الاستدراك يتبين الفرق الدقيق بين: (إلى) التي تفيد التبيين، و(اللام) التي تفيد التبيين، ويتركز في أن ما بعد (إلى) التبيينية (فاعل) في المعنى لا في اللفظ؛ وما قبلها مفعول به في المعنى كذلك، أما (اللام) التبيينية فبعكسها؛ فما بعدها مفعول به معنوي لا لفظي؛ وما قبلها فاعل معنوي كذلك.

فإذا قلت مثلاً: الوالد أحب إلى ابنه، كان الابن هو المحب، والوالد هو المحبوب، أي: أن الابن هو فاعل الحب معنى، والوالد هو الذي وقع عليه الحب؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى، أما إذا قلت: الوالد أحب لابنه، فإن المعنى ينعكس؛ فيصير الابن هو المحبوب؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى، والأب هو المحب، فهو بمنزلة الفاعل معنى، وهذا الأسلوب دقيق يتطلب يقظة في استعماله، وفهمه[٢].

(١) الصّبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج٢، ص٣٢٤.
(٢) عباس حسن، النحو الوافيّ، مرجع سابق، ج٢، ص٤٧٩. بتصرف.

أمثال المصدر (تَلَمْلَمَ) في الحركات والسكنات وعدد الحروف

قال ابن مالك في أبنية المصادر(١):

بِهَمْزِ وَصْلٍ كاصطَفَى وَضُمَّ مَا يَرِبَعُ فِي أمثَالِ قَدْ تَلَملَمَا

نص الاستدراك:

قال الصّبان:" في أمثال مصدر (تَلَمْلَمَ) أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر في الأمثلة، وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة: (تَفَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ) و(تَفَعْلَلَ) و(تَفَيْعَلَ) و(تَفَعْلَى) كـ(تَدَلَّى). وبقي: (تَمَفْعَلَ) كـ(تَمَسْكَنَ) و(تَفَوْعَلَ) كـ(تَجَوْرَبَ) و(تَفَعْنَلَ) كـ(تَقَلْنَسَ) و(تَفَعْوَلَ) كـ(تَرَهْوَكَ) و(تَفَعْلَتَ) كـ(تَعَفْرَتَ)."(٢).

المناقشة والتحليل:

إن ضم الحرف الرابع في الفعل الخماسي المبدوء بتاء زائدة للوصول إلى مصدره ليس مقصوراً على "تَفَعْلَل" وإنّما يجري عليه وعلى ما يماثله، من كل فعل مبدوء بتاء زائدة، وعدد حروفه، وحركاتها، وسكناتها -يماثل "تَفَعْلَلَ" من غير تقيد بنوع الحركات والسكنات؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن صرفي واحد؛ إنّما اللازم أن يقابل المتحرك متحركًا، والساكن ساكنًا، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان ذكر الأشمونيّ خمسة(٣) منها، واستدرك الصّبان بخمسة أخرى كما في نص المسألة.

---

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ص٤٠، دار التعاون، وينظر: ألفية ابن مالك، ص٢١، دار العروبة.
(٢) الصبان، حاشية الصبان، مصدر سابق، ج١، ص٤٣٣.
(٣) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، ج٢، ص٢٣٦.

وقد ذكر ابن مالك في التسهيل ضابطها فقال:" يصاغ المصدر ... من كل ماض أوله تاء المطاوعة أو شبهه بضم ما قبل آخره إنّ صح الآخر، وإلا خلف الضمَّ الكسر"(١) وعلق المرادي على ذلك فقال:" ومجموع هذين القسمين عشرة أبنية، منها للمطاوعة ثمانية، وهي: تَكَسَّرَ، وتَدَحْرَجّ، وتَحَوْقَلَ، وتَشَيْطَنَ وتَسَلْقَى، وتَقَلْنَسَ، وتَرَهْيَأَ وتَمَدْرَعَ، فهذه ثمانية،...أما تَفَأْعَلَ، وتَفَعْلَلَ، فالتاء فيهما لغير المطاوعة"(٢) ووصف الشّاطبيّ هذه الأوزان بالعقد فقال:"وهذا العقد يحتوي على أبنية جملتها عشرة"(٣).

فصيغة المصدر في تلك الأوزان هي صيغة الفعل، إلّا أن ما قبل الآخر مفتوح في الفعل مضموم في المصدر، هذا إن كان الآخر حرفاً صحيحاً، قال ابن يعيش:" وضمّوا العين لأنّهم لو كسروا، لأشْبَهَ الجمعَ، نحو: "تَنضُبٍ"، و"تَناضِبَ"، ولم يفتحوه, لأنّه ليس في الأسماء "تَفاعَلَ"(٤).

فإن كان حرف علّة خلف الضمّ الكسر، فيقال في مصدري: تَعَدَّى، وتَرَامِى: تَعَدٍّ وتَرَامٍ، والتَّعَدِّي والتَّرَامِي، وكان الأصل: تَعَدّيَا وتَرَامَيَا على قياس نظيره من الصحيح فأبدلت الضمة كسرة لئلا يخرج إلى ما ليس من كلامهم وهو أن يكون آخر الاسم واوا قبلها ضمة(٥)

وممن ذكر هذه الأوزان العشرة أيضاً:ابن عصفور(٦) وخالد الأزهريّ(٧) وناظر الجيش(٨) والأسقاطيّ (٩) والبليديّ(١٠) والحفنيّ(١١) التونسيّ(١٢) والخضريّ(١٣)

---

(١) ابن مالك، التسهيل، مصدر سابق، ج٢، ص٢٩٩، وانظر: عمدة الحافظ لابن مالك، ج٢، ص٧٢٢.
(٢) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مصدر سابق، ج٣، ص٤٧٢.
(٣) الشّاطبيّ، المقاصد الشافية، مصدر سابق، ج٤، ص٣٥٥.
(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٤، ص٥٦. الكتاب لسيبويه، ج٤، ص٨١.
(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ج٤، ص٥٦. الكتاب لسيبويه، ج٤، ص٨١.
(٦) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مصدر سابق، ج١، ص١١٦.
(٧) الأزهري، موصل النبيل، مصدر سابق، ص١٣١١
(٨) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، مصدر سابق، ٨، ص٣٧٩٤.
(٩) الأسقاطي، تنوير الحالك، رسالة ماجستير، (تحقيق: فايز العمري) ص١٨٩
(١٠) البليدي، حاشية البليديّ، مخطوطة، ج١، ل٣١١ / أ.
(١١) الحفني، حاشية الحفنيّ، رسالة ماجستير، (تحقيق: صالح الزاهري) ص ٣٥٦.
(١٢) التونسيّ، زواهر المواكب، مصدر سابق، ص ٣٦١.
(١٣) الخضريّ، حاشية الخضريّ، مصدر سابق، ج١، ص٥٥٤.

الترجيح

يرى الباحث أن الاستدراك وجيه لعدة أسباب:

الأوّل: أنّ من مهام الشارح للألفية استيفاء جميع مفرادات القاعدة؛ لأنّ النظم لايكمن أن يأتي بها كاملة؛ فأمثال المصدر (تَلَمْلَمَ) في الحركات والسكنات وعدد الحروف عشرة، ذكر الأشمونيّ منها خمسة فقط، ولا يمكن حمل تركه للخمس الأخرى على التسامح.

الثاني: ثبوت العشرة أوزان لأمثال المصدر (تَلَمْلَمَ) وممن ذكر هذه الأوزان العشرة بنقل العلماء لها، كما سبق بيانه.

الثالث: إجماع حواشي الأشمونيّ على هذه الأوزان العشرة، وبذلك يظهر متابعة الصّبان لهم.

خاتمة بنتائج البحث

بعد رفقة طيبة مع ألفية ابن مالك، وشرح الأشمونيّ، وحاشية الصبان أستطيع أنْ أُسجل أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي :

١- لم يظهر ذلك الاختلاف بين ابن مالك والأشمونيّ والصبان في أصول النحو وأقيسته؛ لأنّ أصول البحث النحوي تكاد تكون واحدة عندهم، وأغلب ما ظهرت لدينا من مسائل خلافية إنما وقع في مسائل تعدّ من الخلافات الفرعية الدقيقة.

٢- ظهر جليا في استعراض مادة الأصول الخلافية أن كثيراً من المسائل الخلافية بين النحاة كان أساسها الخلاف اللهجي في لغة العرب، ومما لا يختلف عليه اثنان أن العربية الفصحى قد تكونت من مشارب لهجية مختلفة متمثلة بلغة قريش لغة الكتاب السماوي، ولا ينكر أن لغة القرآن الكريم قد جاءت بخصائص لهجية مختلفة لغير لهجة قريش، مما غذى مادة الخلاف النحوي بين العلماء، وقد امتد هذا الخلاف إلى إعراب مفردات في نصوص مختلفة تعددت فيها أوجه الرواية والسماع.

٣- ذكر الأشمونيّ كثيراً من مسائل النحو أو الصرف الخلافية، واستدرك الصبان عليه بعض الخلافات، ولكن جلّ استداكاته على ترك الاشمونيّ بعض المذهب.

٤- لم يكن الأشمونيّ ولا الصبان على طريقة معينة في عرض الخلاف ومعالجته، بل تنوعت طرائقه واختلفت أساليبه، وتباينت مصطلحاته من مسألة إلى أُخرى.

٥- اعتمد كلّ من الأشمونيّ والصبّان في ترجيحهما النحويّ على (أصول النحو) وهي : (السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال) والغالب في ترجيحه اعتماده على السماع فالقياس ثم الإجماع ثم استصحاب الحال، ولكن الصبان كان أقرب من الأشموني إلى مذهب ابن مالك.

٦- تعدّ كتب أبي حيّان وابن هشام والمراديّ مصدراً مهما لشرح الأشمونيّ، وكذلك حاشية الصبان التي تجمعت فيها أراء حواشي الأشمونيّ كحاشية ابن قاسم العباديّ وتنوير الحالك للأسقاطيّ، وحاشية البليدي، خاصة حاشية الحفنيّ.

٧ لم ينفرد الأشمونيّ برأي مستقل في المسائل الخلافية، بل تابع أبا حيّان وابن هشام والمراديّ، والناظر إلى كتاب توضيح المقاصد للمرادي يدرك ذلك.

٨ـ لا يسلم الباحث بتعدد المدارس النحوية سوى مدرستي البصرة والكوفة ؛ وذلك أنّ البغداديين والمصريين والأندلسيين هم يتابعون في آرائهم البصريين أو الكوفيين فهم جمعوا بين المدرستين واختاروا ما يقتنعون به من آراء هؤلاء وهؤلاء، فمذهبهم قائم على الاختيار.

٩ـ لم يعتنِ الأشموني كثيراً بذكر علل النحاة وحججهم في المسائل الخلافية، بخلاف الصبان الذي أدخل المنطق والجدل في حاشيته.

١٠ـ وَهِمَ ابن مالك والأشمونيّ والصبان وغيرهم في نسبة الآراء إلى أصحابها، ويمكن إجمالها بما يأتي :

ـ وَهِمَ ابن مالك عندما ذكر أنّ الأخفش يرى أنّ (نون) الرفع هي المحذوفة إذا اتصل بها (ألف الاثنين) و(واو) الجماعة أو ياء المخاطبة واجتمعت (بنون) الوقاية، وتبيّن من قول الأخفش أنّ (نون) الوقاية هي المحذوفة.

ـ وَهِمَ ابن بابشاذ والسّيوطيّ عندما ذكرا أنّ سيبويه يرى أنّ (أل) التعريف (اللام) وحدها؛ لأنه متابع لشيخه الخليل في أنّ (أل) التعريف ثنائية الوضع.

ـ وَهِمَ أبو حيان والمراديّ والأشمونيّ في رأي ابن كيسان عندما ذكرا أنه يرى أنّ (أل) ثنائية الوضع، وأنّ همزتها همزة قطع ؛ لأنه يرى أنّ (أل) التعريف (اللام) وحدها وهمزتها همزة وصل.

ـ وَهِمَ ابن عصفور وأبو حيان وتابعه الأشمونيّ عندما ذكرا أنّ المبرد يرى أنّ موضع (أنْ والفعل) بعد (عسى) في محل نصب مفعول به، إذ تبيّن من قول المبرد أنّ (عسى) عنده ناقصة لها خبر لا مفعول حقيقة إنما هو على سبيل المجاز.

وآخر دعواتي أنِ الحمد لله ربّ العالمين

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

ثانياً: المخطوطات

- الأسقاطي، أحمد بن عمر المصري الحنفي، ت١١٥٩هـ، **تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، مخطوطة رقم (٤٧)، اسم الناسخ: رضوان بن محمد بن سلامة، تاريخ النسخ: الثلاثاء ١٠ رمضان سنة ١١٢٤هـ.
- البليديّ، محمد بن محمد، ت١١٧٦هـ، **حاشية البليديّ على شرح الأشمونيّ**، مخطوطة، ج١ برقم(٧٥٩٦)، ج٢، برقم (٧٥٩٨).
- ابن قاسم، أحمد بن قاسم الصبّاغ العباديّ، ت ٩٤٤هـ، **حاشية العبادي (سم)على شرح الأشمونيّ**، المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية، الجزء الثاني، مخطوطة رقم (٢٨٣٢)، الأصل في مكتبة مسجد البحر بدمياط برقم (٢٩٧).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- **الأبَّذِيّ، (١٤٠٦هـ) الأبَّذِيّ ومنهجة في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزوليّة**، رسالة دكتوراه، قدمها: سعد حمدان الغامديّ جامعة أم القرى، المشرف: أ.د محمد إبراهيم البنّا.

- **الأسقاطيّ، أحمد بن عمر، ت١١٥٩هـ، تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك:**

  ❖ من باب (الإضافة) إلى نهاية باب(نعم وبئس وما جرى مجراهما) رسالة ماجستير، قدمها: فايز بن عبد اللة العمري(٢٠١١م) جامعة طيبة، المشرف: د.أحمد بن محمد القرشيّ.

- أحمد، مريم النعيم سليمان(٢٠٠٧م) **التنبيهات النحويّة والصرفيّة عند الأشمونيّ**، رسالة دكتوراه، المشرف: أ.د. محمد صالح حسين، جامعة أم درمان الاسلاميّة.
- الأزهريّ، خالد بن عبد الله، ت٩٠٥هـ، (١٩٩٨م) **موصل النبيل إلى نحو التسهيل**، رسالة دكتوراه (تحقيق: د. ثريا عبد السميع إسماعيل)، المشرف: أ.د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جامعة أم القرى.

- الحفني، **حاشية الحفني على شرح الأشموني**[1].

❖ من باب (كان وأخواتها) إلى نهاية باب(اشتغال العامل بالمعمول) رسالة ماجستير، قدمها: محمد بن هلال السهليّ(٢٠١٢م) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المشرف: د.عبد العزيز بن سالم الصاعديّ.

❖ من باب (الإضافة) إلى نهاية باب(التعجب) رسالة ماجستير، قدمها:صالح الزهرانيّ (٢٠١٢م) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المشرف: د. سليمان السحيميّ.

❖ من باب (تعدي الفعل ولزومه) إلى نهاية باب(حروف الجر) رسالة ماجستير، قدمها: صالح الصاعدي(٢٠١٢م) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المشرف: د. بدر بن محمد الجابريّ.

❖ من باب (عوامل الجزم) إلى نهاية باب(باب التصغير) رسالة ماجستير، قدمها: معجب بن عوض الجابريّ(٢٠١٤م) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المشرف: د. سليمان بن سالم السّحيميّ.

❖ من باب (الاستغاثة) إلى نهاية باب(إعراب الفعل) رسالة ماجستير، قدمها: فهد العوفي(٢٠١٤م) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المشرف: د. سليمان السحيميّ.

❖ من باب (النسب) إلى (نهاية الكتاب) رسالة ماجستير، قدمها: عبد الرحمن بن بخيت العمريّ (٢٠١٤م) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المشرف: د. سليمان السحيميّ.

- الحفيد، أحمد بن عبد الرحمن بن هشام الأنصاري، ت٨٣٥هـ، (١٩٩٦م) **حاشية الحفيد على التوضيح** " من أول الكتاب إلى نهاية باب التمييز"، رسالة ماجستير(تحقيق: محمد زيدان)، المشرف: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى.
- الزركليّ، محمد آدم، **أثر ابن مالك في الدراسات الصرفيّة**، رسالة دكتوراه ، جامعة الملك عبد العزيز، المشرف: أ.د. أحمد مكي الأنصاريّ.
- الزهرانيّ، نايف بن سعد، **استدراكات السلف في التفسير في القرون الثلاث الأولى**، رسالة ماجستير (٢٠٠٣م)، المشرف: أ.د. عبد الله بن علي الغامديّ، جامعة أم القرى.
- عبد الكريم، لغنيم غانم، (١٩٧٩م) **ابن مالك اللغويّ**، رسالة ماجستير، المشرف: أ.د. عبد العزيز برهام، جامعة الملك عبد العزيز.
- القرنيّ، حوفان ، **اختلاف آراء ابن مالك النحويّة من خلال شرح الأشمونيّ للألفية**، رسالة ماجستير ، المشرف: أ.د. عبدالهادي أحمد فرّاج، جامعة أم القرى.
- أبو كُريم، محمد عيد عبد العزيز، (٢٠٠٣م) **كشف الغطاء عن استدراكات الصحابة النبلاء**ﷺ بعضهم على بعض من خلال الكتب الستة جمعا ودراسة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.

---

(١) قد حققها مجموعة من الباحثين للحصول على درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية، ولم استطع الحصول عليها كاملة؛ لأن سياسة الجامعة تسمح بنسخ ٣٠% من الرسالة فقط. مما جعلني اعتمد على المخطوطة في الأجزاء الباقيّة.

- ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن عبدالله، ت٦٧٢هـ، (١٩٨٩م) **التحفة**، رسالة ماجستير، (تحقيق : أحمد علي قائد المصباح) المشرف: د. عبد الرحمن بن سليمان العثامين، جامعة أم القرى.
- ابن هانئ، سري الدين اسماعيل بن محمد، ت٧٧١هـ،(١٩٩٤م) **شرح ألفية ابن مالك** (رسالة دكتوراه)، قدمها: د. أحمد محمد القرشيّ، المشرف: أ.د. سليمان بن ابراهيم العايد، جامعة أم القرى.

رابعاً: **الدوريات**

- الدكتور فوزي الشايب، مجلة جامعة الملك سعود، الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، قُبِلَ للنشر(١٤٠٩/٤/٢٣هـ)، م٣، الآداب(١).

خامساً: **المصادر والمرجع**:

- ابن الأبار، محمد بن عبدالله(١٩٩٥م) **التّكملة لكتّاب الصّلة** (تحقيق عبد السّلام الهراس)، دار الفكر للطباعة- لبنان.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ت ٦٠٦ هـ، (١٤٢٠هـ) **البديع في علم العربيّة** (تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين)، ط١، جزآن، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الأخطل، غياث بن غوث بن طاقة، ت٢٩هـ، (١٩٩٤م) **ديوان الأخطل** (تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين) ط٢، ، جزء واحد، دار الكتب العالمية – بيروت.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، ت٩٠٥هـ (٢٠٠٠م) **شرح التصريح على التوضيح**، ط٢، جزآن، دار الكتب العلميّة- بيروت.
- الأزهريّ، خالد بن عبد الله، ت٩٠٥هـ، **شرح التصريح على التوضيح بهامش حاشية ياسين الحمصيّ** (تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد) ٤ج، المكتبة التوفيقية - القاهرة.
- الأسفرائينيّ، تاج الدين محمد بن أحمد،(١٩٩٦م) **اللباب في علم الإعراب** (تحقيق: د. شوقي المعريّ)، ط١، ص١٤٧، جزء واحد، مكتبة لبنان-بيروت.
- الأسنويّ، عبد الرحيم (٢٠٠١م) **طبقات الشّافعيّة** (تحقيق كمال يوسف الحوت) ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- الأشعريّ، أبو الحسن علي ابن إسماعيل،٣٣٠هـ، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** (تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد) ط٢، جزء واحد، مكتبة النهضة المصريّة- القاهرة.
- الأصفهاني، أبو الفرج،**الأغاني**، (تحقيق: سمير جابر)، ط٢، ٢٤ج ، دار الفكر - بيروت
- الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير** (تحقيق: د. محمد حسين)، المطبعة النموذجية.
- الأفغاني، سعيد(١٩٧٨م) **من تاريخ النحو**، ص٧٦، دار الفكر- بيروت
- الأفغانيّ، سعيد(١٩٦٤) **في أصول النحو**، ط٢، جزء واحد، مطبعة جامعة دمشق، دمشق.
- الأفوه الأوديّ، ت ٥٠ق.هـ، **ديوان الأفوه الأوديّ** (تحقيق: د. محمد التونجيّ) ط١، دار صادر- بيروت، ١٩٩٨م.
- آل ياسين، محمد حسين، **الدراسات اللغوية عند العرب**، جزء واحد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٩م.

- امرؤ القيس، ت٨٠ق.م.، (٢٠٠٤م) **ديوان امرؤ القيس**، (تحقيق: عبد الرحمن المصطاويّ)، ط٢، دار المعرفة – بيروت.
- أمين، أحمد أمين إبراهيم الطباخ، ت١٣٧٣هـ، (٢٠١٢م) ضحى الإسلام، ٣ج، مؤسسة هنداوي – القاهرة.
- الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد، ت٥٧٧هـ، (١٩٨٠م) **البيان في غريب إعراب القرآن** (تحقيق: د. طه عبد الحميد طه)، جزآن، الهيئة المصرية العامة – مصر.
- الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد، ت٥٧٧هـ، (٢٠٠٣م) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ط١، جزآن، المكتبة العصرية.
- الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد، ٥٧٧هـ، (١٩٨٥م) **نزهة الألباب في طبقات الأدباء** (تحقيق: إبراهيم السّامرائيّ)، ط٣، جزء واحد، مكتبة المنار- الزرقاء.
- الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد، ت٥٧٧هـ، (١٩٩٩م)، **أسرار العربيّة**، ط١، جزء واحد، دار الأرقم.
- الأنصاريّ، كعب بن مالك، ت٥٠هـ، (١٩٦٦م) **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** (تحقيق: سامي العاني)، ط١، مطبعة المعارف، ومكتبة النهضة – بغداد.
- الأنصاريّ، أبو عبد الله محمد بن قاسم، ت٨٩٤هـ، (١٣٥٠هـ) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الأمّام ابن عرفة الوافية (**شرح حدود ابن عرفة للرضاع**)، ط١، جزء واحد، المكتبة العلمية.
- الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد، ت٩٢٩هـ، (٢٠١١م) **الدرر السنية حاشية على شرح ابن الناظم** (تحقيق: د. وليد بن أحمد الحسيني)، ط١، جزآن، دار ابن حزم – بيروت.
- الأنصاريّ، أحمد مكيّ (١٩٦٤)، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون- القاهرة.
- دُواد الأياديّ، جارية أو حارثة بن الحجاج، (١٩٥٩م) **ديوان دُواد الأيادي**، نشر غوستاف فون غرنباوم، ضمن دراسات في الأدب العربي، (ترجمة: إحسان عباس)، ط١، مكتبة الحياة-بيروت.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، ت٤٦٩هـ، (١٩٧٦م) **شرح المقدمة المحسبة** (تحقيق : خالد عبد الكريم)، ط١، جزء واحد، المطبعة العصرية - الكويت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، ت ، (١٤٢٢هـ) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (**صحيح البخاري**)، (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر)، ط١، ٩ج، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).
- بروكلمان، كارل، **تاريخ الأدب العربي**، (ترجمة عبد الحميد النجار)،ط٤، دار المعارف- مصر.
- بشر، كمال (١٩٨٦م) **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف - مصر.
- البصريّ، أبو الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن، ت٦٥٩هـ، **الحماسة البصرية** (تحقيق: مختار الدين أحمد) جزآن ، عالم الكتب – بيروت.
- البَطَلْيَوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، ت: ٥٢١ هـ (١٩٩٦م) **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** (تحقيق:الأستاذ مصطفى السقا)، ٣ج، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة.
- البطليوسيّ، أبو محمد عبد الله بن محمد، ت٥٢١هـ،(٢٠٠٢م) **الحلل في شرح أبيات**

الجمل (تحقيق: د. يحيى مراد)، ط١، جزء واحد، دار الكتب العلمية-بيروت.
- البعليّ، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أبي الفتح، ت٧٠٩هـ (٢٠٠٣م) **المطلع على ألفاظ المقنع** (تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب) ط١، ص٥٠٨، مكتبة السوادي للتوزيع
- البغداديّ، عبد القادر بن عمر، ت١٠٩٣هـ (١٩٩٧م) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، ط٤، ١٣ج، مكتبة الخانجي - القاهرة
- البكريّ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت:٤٨٧هـ، (١٩٧١م) **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** (تحقيق: د. إحسان عباس) ط١، جزء واحد، مؤسسة الرسالة-لبنان.
- البكريّ ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت٤٨٧هـ، **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي** (تحقيق: عبد العزيز الميمني)، جزآن، دار الكتب العلمية – بيروت.
- البيطار، عبدالرزاق بن حسن بن إبراهيم، ت١٣٣٥هـ، (١٩٩٣م) **حليّة البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**(تحقيق: محمد بهجة البيطار) ط٢، ٤ج، دار صادر-بيروت.
- البيهقيّ، أحمد بن الحسين بن علي، ت٤٥٨هـ، (١٩٨٩م) **السنن الصغير** (تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجيّ)، ط١، ٤ج، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان.
- التبريزي، يحيى بن علي بن محمد، ت٥٠٢هـ، **شرح ديوان الحماسة** (تحقيق: محمد محيي عبد الحميد)، جزآن، دار القلم – بيروت.
- الترمذيّ، محمد بن عيسى، ت٢٧٩، (١٩٩٨م) **سنن الترمذيّ** (تحقيق: بشّار عواد معروف) ستة أجزاء، دار الغرب الإسلامي-بيروت.
- التونسي، محمد بن علي، ت١١٩٩هـ (١٢٩٣هـ) **زهرة الكواكب لبواهر المواكب**، جزآن، مطبعة الدولة التونسية - تونس.
- الجبرتيّ، عبد الرحمن بن حسن، ١٢٣٧هـ (١٩٧٨م) **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ط٢، ٣ج، دار الجيل- بيروت.
- الجرّاويّ، أبو العباس أحمد بن عبد السلام ت٦٠٩هـ، (١٩٩٩م) (**الحماسة المغربية**) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب(تحقيق: محمد رضوان الداية)، ط١، جزآن، دار الفكر المعاصر – بيروت.
- الجرجانيّ، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي، ت٣٩٢هـ، **الوساطة بين المتنبي وخصومه** (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، جزء واحد، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ.
- الجرجانيّ، الشريف الجرجانيّ، علي بن محمد بن علي ، ت٨١٦هـ (١٩٨٣م) **التعريفات** (تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر)، ط١، جزء واحد، دار الكتب العلميّة- بيروت.
- الجرجانيّ، عبد القاهر، ت ، (١٩٨٢م) **المقتصد في شرح الإيضاح** (تحقيق: د. كاظم المرجانيّ)، جزآن، دار الرشيد- العراق.
- جرير بن عطية الخطفي، ت١١٤هـ، (١٩٨٦م) **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت.
- ابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، ت ٨٣٣هـ، (١٣٥١هـ) **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره ج. برجستراسر.
- الجزوليّ، عيسى بن عبد العزيز، ت٦٠٧هـ، **المقدمة الجزولية في النحو** (تحقيق: د. شعبان عبد الوهّاب محمد)، جزء واحد، مطبعة أم القرى- مكة المكرمة.
- الجمحيّ، أبو دهبل، وهب بن زمعة (١٩٧٢م) **ديوان أبو دهبل الجمحيّ** (تحقيق: عبد

العظيم عبد المحسن)، ط٢، جزء واحد، مطبعة النجف الأشراف.
- الجمحيّ، محمد بن سلّام، ت ٢٣٢هـ، **طبقات فحول الشعراء** (تحقيق: محمود محمد شاكر)، جزآن، دار الميدانيّ- جدة.
- الجنانيّ، طارق، **ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه**، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع-بغداد.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(١٩٩٩م) **المحتسب** في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (تحقيق علي النجدي ناصف)، جزآن، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، ٣٩٢هـ، **الخصائص** (تحقيق: محمد علي النجار)، ط٤، ٣ج، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر.
- ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، ت٣٩٢هـ، (٢٠٠٠م) **سرّ صناعة الإعراب**، جزآن، دار الكتب العلمية – بيروت.
- ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ، **اللمع في العربية** (تحقيق: فائز فارس)، جزء واحد، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- الجواريّ، د. أحمد عبد الستار، ت١٩٨٨م(٢٠٠٦م) **نحو الفعل**، جزء واحد، المؤسسة العربية-بيروت.
- ابن الجواليقيّ، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور، ت: ٥٤٠هـ، شرح أدب الكاتب (تحقيق: مصطفى صادق الرافعيّ) ص٢٩١، دار الكتاب العربي-بيروت.
- الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، ت٨٨٩هـ، (٢٠٠٤م) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام** العرب (تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي)، ط١، جزآن، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.
- الجوهريّ، إسماعيل بن حماد الجوهريّ، ت٣٩٣، (١٩٨٧م) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** (تحقيق: أحمد عبد الغور اسماعيل عطّار)، ط٤، ٦ج، دار العلم للملايين، بيروت.
- حاتم بن عبد الله بن سعد الطائيّ القحطانيّ،٤٦ ق.هـ، (٢٠٠٢م) **ديوان حاتم الطائيّ**، (تحقيق: أحمد رشاد)، ط٢، دار الكتب العلميّة – بيروت.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، ت٦٤٦هـ، **الإيضاح في شرح المفصل** (تحقيق: د. موسى بناني العليليّ)، مطبعة العاني- بغداد.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر، ت٦٤٦هـ، (٢٠١٠م) **الكافية في علم النحو** (تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر)، جزآن، مكتبة الآداب- القاهرة.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، ت٦٤٦هـ، (٢٠١٠م) **الشافيّة في علمي التصريف والخط**، (تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر)، ط١، جزء واحد، مكتبة الآداب – القاهرة.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (١٩٤١م) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ٦ج، مكتبة المثنى- بغداد.
- حاوي، إيليا (١٩٨٣م) **شرح ديوان الفرزدق**، ط١، دار الكتب اللبنانية ومكتبة المدرسة.
- ابن حجر، شهاب الدّين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلانيّ، ت٨٥٢هـ، **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة** (تحقيق: محمد عبد المعيد ضان)، ط٢، ٦ج، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٩٩٧م.
- الحديثيّ، خديجة (١٩٦٦م) **أبو حيان النحويّ**، جزء واحد، مكتبة النهضة - بغداد.

- الحديثيّ، خديجة(٢٠٠١) **المدارس النحويّة**، ط٣، جزء واحد، دار الأمل - أربد.
- الحريريّ، القاسم بن علي بن محمد، ت٥١٦هـ، (٢٠٠٢م) **شرح ملحة الإعراب** (تحقيق: أحمد محمد قاسم) ط١، جزء واحد، دار الكلم الطيب - دمشق.
- حسان بن ثابت، (١٩٩٤م) **ديوان حسان بن ثابت** (تحقيق: الأستاذ عَبدأ علي مهنّا)، ط٢، جزء واحد، دار الكتب العلمية – بيروت.
- حسّان، تمام (٢٠٠٠م) **الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب**، عالم الكتب- القاهرة.
- حسن، عباس، ت ١٣٩٨هـ، **النحو الوافي**، ط١٥، ٤ج، دار المعارف
- الحسينيّ، محمد خليل بن علي، ت١٢٠٦هـ (١٩٨٨م) **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، دار البشر الإسلامية.
- الحمصيّ ، ياسين بن زين الدين، ت ١٠٦٠هـ، (١٢٢٧هـ) **حاشية ياسين على الألفية**، ج١، جزآن، المطبعة المولوية- فاس.
- الحملاويّ، أحمد بن محمد، ت١٣٥١هـ، **شذا العرف في فن الصرف** (تحقيق: نصر الله عبد الرحمن)، جزء واحد، مكتبة الرشيد -الرياض.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله،٦٢٦هـ (١٩٩٣ م) **مُعْجَمِ الأدباء** (تحقيق: إحسان عباس)، ط١، ٧ج، دار الغرب الإسلامي - بيروت
- الحمويّ، ياقوت بن عبد الله (١٩٩٥م) **معجم البلدان**، ط٢، ٧ج، دار صادر - بيروت.
- الحندود، إبراهيم بن صالح (٢٠١٠م) **الضرورة الشعرية** ومفهومها لدى النحويين، جزء واحد. الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ت٧٤٥هـ، (١٩٩٨م) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (تحقيق: د. رجب محمد)، ط١، مطبعة الخانجي-القاهرة.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ت٧٤٥هـ،(١٩٤٧م) **منهج السالك** (تحقيق: سيدني بلازر)، ط١، تصوير أضواء السلف في الجامعية الشرقية الأمريكية.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، (١٤٢٠ هـ) **البحر المحيط في التفسير** (تحقيق: صدقي محمد جميل)، دار الفكر - بيروت
- أبو حيان، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، (١٩٨٦م) **تذكرة النحاة** (تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن)، ط١، جزء واحد، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، ت٧٤٥ ، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** (تحقيق: د. حسن هنداوي)، وقد صدر ثلاثة عشر جزء حتى الآن) (من ج١ إلى ج٤) دار القلم - دمشق (٢٠٠٠م)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا(٢٠١٠م).
- الخثران،عبد الله بن حمد(١٩٩٣م) **مراحل تطور الدرس النحويّ**، جزء واحد، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية.
- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي، ت٦٠٩هـ، (١٤١٨هـ) **شرح جمل الزجاجيّ** (من أوله حتى نهاية باب الخاطبة)(تحقيق: د. سلوى محمد عرب)، ط١، جزآن، جامعة أم القرى- مكة المكرمة.
- الخضريّ،محمد الخضريّ، (٢٠١١م) **حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل** (ضبطه: يوسف البقاعيّ)، جزآن، دار الفكر- بيروت.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ت٨٠٨هـ (١٩٨٨م) **تاريخ ابن خلدون(مقدمة ابن خلدون)** (تحقيق: خليل شحادة) جزء واحد، دار الفكر- بيروت.
- الخوارزميّ، القاسم بن حسن، ت٦١٧هـ،(١٩٩٨م) **ترشيح العلل في شرح الجمل** (تحقيق: عادل محسن العمري) ط١، جزء واحد، معهد البحوث العلمية، جامعة أم

القرى – مكة المكرمة.
- الدّليميّ، شيرويه بن شهردار (١٩٨٦م) **الفردوس بمأثور الخطاب** (تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول) ط١، ٥ج، دار الكتب العلميّة- بيروت.
- الدماميتيّ، محمد بدر الدين، ت٨٢٧هـ(١٩٨٣م) **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** (تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى)، ط١، الأجزاء المتوفرة عند الباحث الأربع الأجزاء الأولى.
- الذّهبي، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد (١٩٨٥م) **العبر في خبر من غبر** (تحقيق محمد السّعيد بسيوني)، ط١، ٤ج، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ت٧٤٨هـ (٢٠٠٣م) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، (تحقيق بشّار عوّاد معروف)، ط٢، ١٥ج، دار الغرب الإسلامي.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، ت ١١٧هـ، **ديوان ذي الرمة**، (تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي/٢٠٠٦م)، ط١، دار المعرفة، بيروت.
- الرازيّ، زين الدين محمد بن أبي بكر، ت٦٦٦هـ (١٩٩٩م) **مختار الصحاح** (تحقيق: يوسف الشيخ محمد)، ط٥، جزء واحد، المكتبة العصرية، صيدا.
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، ت ٦٨٨هـ، (١٩٨٦م) **البسيط في شرح الجمل** (تحقيق: د. عباد بن عيد الثبيتي)، ط١، جزآن، دار الغرب الإسلامي – بيروت.
- الرضي، رضيّ الدين الأستراباذيّ، ت٦٨٦هـ، **شرح الرضي على الكافية** (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر)، ٤ج، جامعة قاريونس.
- الرمانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى، ت٣٨٤هـ، (١٩٨١م) **معاني الحروف** (تحقيق: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي)، ط٢، جزء واحد، دار الشروق – جدة.
- الزّبيديّ، محمد بن حسن(١٩٨٤م) **طبقات النحويّين واللغويين** (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف - بيروت.
- الزَّبيديّ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، ت ١٢٠٥هـ، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (تحقيق: مجموعة من تحقيقين)، ٤٠ج، دار الهداية.
- الزبير، عبد الله بن الزبير الأزدي، ت٧٥هـ، (١٩٩٤م) **ديوان عبد الله بن الزبير**،(تحقيق: د. يحيى الجبوري)، جزء واحد، دار الحرية للطباعة - بغداد.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل، ت٣١١هـ، (١٩٧١م) **ما ينصرف وما لا ينصرف** (تحقيق: هدى محمود قراعة)، جزء واحد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، الكتاب الخامس والعشرون.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل، ت٣١١هـ، (١٩٨٨م) **معاني القرآن وإعرابه** ٥ج، عالم الكتب- بيروت.
- الزّجّاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، ت٣٣٧هـ،(١٩٨٤م) **حروف المعاني والصفات** (تحقيق:علي توفيق الحمد)، ط١، جزء واحد، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغداديّ، ت: ٣٣٧هـ (١٩٧٩م) **الإيضاح في علل النحو** (تحقيق: مازن مبارك)، ط٢، دار النفاش.
- الزجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت٣٤٠هـ، (١٩٨٤م) **الجمل في النحو** (تحقيق: د. علي توفيق الحمد)، ط١، جزء واحد، دار الأمل - أربد.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٣٧هـ، (١٩٨٥م) **اللأمّات** (تحقيق: مازن مبارك)، ط٣، جزء واحد، دار الفكر – دمشق.
- الزركليّ، خير الدين بن محمود، ت ١٣٩٦هـ، (٢٠٠٢م) **الأعلام**، ط١٥، دار العلم

للملايين.
- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو، ت ٥٣٨هـ، **الفائق في غريب الحديث والأثر** (تحقيق: علي محمد البجاوي)، ط٢، ٤ج، دار المعرفة – لبنان.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، ت٥٣٨هـ، (١٩٨٧م) **المستقصي في أمثال العرب**، ط٢، جزآن، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الزمخشريّ، محمود بن عمرو بن أحمد، ت ٥٣٨هـ(١٩٩٣م) **المفصل في صنعة الإعراب** (تحقيق: د. علي بو ملحم)، ط١، جزء واحد، مكتبة الهلال – بيروت.
- الزمخشريّ، محمود بن عمرو بن أحمد، ت٥٣٨هـ (١٩٩٨م) **أساس البلاغة** (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، ط١، جزآن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
- الزمخشريّ، محمود بن عمرو، ت٥٣٨هـ،(١٤٠٧هـ) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، ٤ج، دار الكتاب العربي - بيروت.
- السّامرائي، فاضل صالح(١٩٦٩م) **ابن جني النحويّ**، دار النذير للطباعة والنشر.
- السّامرائي، فاضل صالح، **الدراسات النحويّة واللغوية عند الزمخشريّ**، جزء واحد، مطبعة الأرشاد – بغداد، ١٩٧١م.
- السامرائي، إبراهيم (١٩٦٤م) **النحو العربي نقد وتوجيه**، بيروت.
- السّامرائيّ، إبراهيم (١٩٨٧م) **المدارس النحويّة أسطورة وواقع**، ط١، جزء واحد، دار الفكر، عمان.
- السبكيّ، بهاء الدين السبكيّ، ت٧٧٣هـ،(٢٠٠٣م) **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح** (تحقيق: د. عبد الحميد هنداويّ)، ط١، جزآن، المكتبة العصرية - بيروت.
- السّخاويّ، شمس الدّين محمد بن عبد الرحمن، ت٩٠٢هـ، الضّوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٦ج، دار مكتبة الحياة- بيروت.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل ت٣١٦هـ، **الأصول في النحو** (تحقيق: عبد الحسين الفتليّ)، ٣ج، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- سركيس، يوسف بن إليان، ت١٣٥١هـ، (١٩٢٨) **معجم المطبوعات العربيّة**، جزآن، طبعة سركيس- القاهرة.
- سعيد، نشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ، ت٥٧٣هـ (١٩٩٩م) **شمس العلوم ودواء كلام العرب من اللوم** (تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمريّ)، ط١، ١١ج، دار الفكر- لبنان.
- السلسيليّ، أبو عبد الله محمد بن عيسى، ت٧٧٠هـ، (١٩٨٦م) **شفاء العليل** (تحقيق: د. عبد الله علي الحسينيّ)، ط١، ٣ج، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦هـ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** (تحقيق: أحمد محمد الخراط)، ١١ج، دار القلم – دمشق.
- السهيليّ، عبد الرحمن بن عبد الله، ت٥٨١هـ (١٩٩٢م) **نتائج الفكر في النحو** (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض) ط١، جزء واحد، دار الكتب العلمية - بيروت.
- سيبويه، عمرو بن عثمان(١٩٨٨) **الكتاب** (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، ط٣، مكتبة الخانجيّ - القاهرة.
- سيّد، عبد الرحمن (١٩٦٨م) **مدرسة البصرة نشأتها وتطورها**، ط١، دار المعارف - مصر.
- السيرافيّ، الحسن بن عبد الله، ٣٦٨هـ، (٢٠٠٨م) **شرح كتاب سيبويه** (تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي)، ط١، ٥ج، دار الكتب العلمية-بيروت – لبنان.
- السّيرافيّ، الحسن بن عبدالله، ت٣٦٨هـ (١٩٦٦م) **أخبار النحويّين البصريّين**(تحقيق:

طه محمد الزينيّ)، جزء واحد، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ.
- السيرافيّ، يوسف بن أبي سعيد، ت ٣٨٥هـ(١٩٧٤م) **شرح أبيات سيبويه** (تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم)، جزآن، دار الفكر - القاهرة
- السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ، (١٩٩٨م) **المزهر في علوم اللغة** (تحقيق: فؤاد علي منصور)، ط١، جزآن، دار الكتب العلمية – بيروت.
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: ٩١١هـ، (١٩٦٧ م) **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط١، جزآن، دار إحياء الكتب العربية-مصر.
- السّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩٠٠هـ (١٩٨٥م) **الأشباه والنظائر** (تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم)، ط١، ٩ج، مؤسسة الرسالة -بيروت.
- السّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩٠٠هـ (١٩٨٩م) **الاقتراح في أصول النحو**، (تحقيق: د. محمود فجال)، ط١، جزء واحد، دار القلم - دمشق.
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ (١٩٩٨م) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، جزآن، المكتبة العصرية-لبنان.
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ (٢٠١٢م) **البهجة المرضية** (تحقيق: أحمد إبراهيم محمد علي)، ط٢، جزء واحد، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت.
- السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** (تحقيق: عبد الحميد هنداويّ)، ٣ج، المكتبة التوفيقية - مصر.
- الشاطبيّ، أبو إسحاق إبراهيم موسى، ت٧٩٠هـ، (٢٠٠٧م) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة** (تحقيق: أ.د. إبراهيم البنّا وآخرون)، ط١، ١٠ج، جامعة أم القرى-مكة المكرمة.
- ابن شاكر، محمد بن شاكر بن أحمد الملقب بصلاح الدين، ت٧٦٤هـ، (١٩٧٤م) **فوات الوفيات** (تحقيق: إحسان عبّاس) ط١، ٤ج، دار صادر- بيروت.
- الشايب، فوزي حسن(٢٠٠٤م) **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، ط١، جزء واحد، عالم الكتب الحديثة- أربد.
- ابن الشجريّ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ، ت٥٤٢هـ،(١٩٢٥م) **مختارات شعراء العرب** (تحقيق: محمود حسن زناتيّ)، ط١، مطبعة الاعتماد- مصر.
- ابن الشجريّ، هبة الله بن علي بن محمد، ت٥٤٢هـ، (١٩٩٢م) **أمالي ابن الشجريّ**، (تحقيق: د. محمد محمود الطنطاويّ)، ط١، ، مكتبة الخانجيّ- القاهرة.
- شُرَّاب، محمد بن محمد حسن (٢٠٠٧ م) **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، ط١، ٣ج، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الشلبي، عبد الفتاح اسماعيل(١٣٧٧هـ)، **أبو علي الفارسي حياته ومكانته**، مكتبة نهضة مصر- القاهرة.
- الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، ت٦٤٥هـ، (١٩٨١م) **التوطئة** (تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع)، ط٢، جزء واحد، مطابع سجل العرب- القاهرة.
- الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، ت٦٥٤ه، (١٩٩٣م) **شرح المقدمة الجزولية الكبيرة** (تحقيق: د. تركي العتيبيّ)، ط١، ٣ج، مكتبة الرشيد- الرياض.
- الشنفرى، ت٧٠ق.م. **ديوان الشنفرى** (تحقيق: د. أميل بديع يعقوب)، ط٢، جزء واحد، دار الكتاب العربي-بيروت، ١٩٩٦م.

- الشنقيطيّ، أحمد بن أمين، ت١٣١٣هـ، **الدرر اللوامع** (وضع حواشيه: محمد باسل السود)، ط١، ٣ج، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٩م.
- الشّوكانيّ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، ت١٢٥٠هـ (٢٠٠٦م) **البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السابع**(تحقيق محمد حسن حلاق) ط١، جزآن، دار ابن كثير- بيروت.
- الشوكانيّ، محمد بن علي، ت: ١٢٥٠هـ، (١٤١٤ هـ) **فتح القدير**، ط١، ٦ج، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب – بيروت.
- الشيبانيّ، أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ، (١٩٩٨م) **مسند أحمد بن حنبل** (تحقيق: أبو المعاطي النوريّ)، ط١، ٦ج، عالم الكتب - بيروت.
- الصبّان، أبو العرفان محمّد بن علي ت١٢٠٦هـ،(٢٠٠٨م) **حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ** (تحقيق إبراهيم شمس الدين)، ط٢، ٤ج، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الصّفديّ، صلاح الدّين (٢٠٠٠م) **الوافي بالوفيات** (تحقيق أحمد الأرناؤوط)، ط١، ٢٩ج، دار إحياء التّراث - بيروت.
- **ابن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصلت**، ت٩هـ، (١٩٩٨م) (تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي)، ط١، دار صادر- بيروت.
- الصيمريّ، أبو محمد عبد الله بن محمد(من نحاة القرن الرابع) (١٩٨٢م) **التبصرة والتذكرة** (تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى)، ط١، جزآن، دار الفكر-دمشق.
- ابن الضائع، محمد بن حسن بن سِباع ت ٧٢٠هـ (٢٠٠٤م) **اللمحة في شرح الملحة** (تحقيق: إبراهيم سالم الصاعديّ)، ط١، جزآن، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة.
- الضبيّ، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن الحكم، ت٤٠٥هـ، (١٩٩٠م) **المستدرك على الصحيحين** (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، ط١، ٤ج، دار الكتب العلمية – بيروت.
- ضيف، شوقي، **المدارس النحويّة**، ط٨، جزء واحد، دار المعارف - القاهرة.
- الطنطاويّ، محمد (٢٠٠٥م) **نشأة النحو** (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل) ط١، جزء واحد، مكتبة إحياء التراث الإسلامي.
- ابن طولون، شمس الدين محمد الصالحيّ، ت٩٥٣هـ، (٢٠٠٢م) شرح **ابن طولون على ألفية ابن مالك** (تحقيق: د. عبد الحميد جاسم الكبيسيّ)، ط١، جزآن، دار الكتب العلمية- بيروت.
- أبو الطيب اللغويّ، عبد الواحد بن علي الحلبيّ، ت٣١٥هـ، **مراتب النحويّين** (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، مكتبة نهضة مصر- القاهرة.
- العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، ت٤١هـ، (٢٠٠٤م) **ديوان لبيد بن ربيعة** (تحقيق: حمدو طمّاس)، ط١، جزء واحد، دار المعرفة.
- العباس بن مرداس السلمي، (١٣٨٧هـ) **ديوان العباس بن مرداس** (تحقيق يحيى الجبوري)، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة – بغداد.
- عبد المنعم، الدكتور محمود عبد الرحمن، **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة**، دار الفضيلة.
- عتيق، عبد العزيز (١٩٦٧م) **المدخل إلى علم النحو والصرف**، جزء واحد، دار النهضة العربية-بيروت.
- العجلانيّ، ابن مقبل، ت٣٧هـ، (١٩٩٥م) **ديوان ابن مقبل العجلانيّ** (تحقيق: د. عزة حسن)، جزء واحد، دار الشرق العربيّ- بيروت.
- عروة بن حزام، ت٣٠هـ، (١٩٩٥م) **ديوان عروة بن حزام** (تحقيق: أنطون محسن القوّال)، ط١، جزء واحد، دار الجيل – بيروت.

- العزيّ، نجم الدين محمد بن محمد، ت١٠٦١هـ، (١٩٩٧م) **الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة** (تحقيق: خليل منصور) ط١، ٣ج، دار الكتب العلميّة- بيروت.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ت٥٧١هـ (١٩٩٥ م) **تاريخ دمشق** (تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي) دار الفكر.
- العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، ٣٩٥هـ، **ديوان المعاني**، جزآن، دار الجيل – بيروت.
- العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله، ت٣٩٥هـ، **جمهرة الأمثال**، جزآن، دار الفكر-بيروت.
- العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل، ت٣٩٥، **الفروق اللغوية** (تحقيق: محمد إبراهيم سليم)، جزء واحد، دار العلم والثقافة - القاهرة.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ، (١٩٩٨م) **المقرب** (تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد)، ط١، جزء واحد، دار الكتب العلمية- لبنان.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، ت٦٦٩هـ (١٩٩٦م) **الممتع الكبير في التصريف**، ط١، جزء واحد، مكتبة لبنان- بيروت.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ(١٩٩٨م) **شرح جمل الزجاجي** (قدم له: فوزي الشّعار)ط١، ٣ج، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ، (١٩٨٠م) **ضرائر الشِّعْر** (تحقيق: السيد إبراهيم محمد)، ط١، جزء واحد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع
- العطار، حسن بن محمد بن محمود ت١٢٥٠هـ، **حاشيّة العطار**، جزآن، دار الكتب العلمية.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، ت٥٤٢هـ، (١٤٢٢ هـ) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد)، ط١، ٦ج، دار الكتب العلمية – لبنان.
- ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ ت٧٦٩هـ، (١٩٨٠م)**المساعد على تسهيل الفوائد** (تحقيق: محمد كامل بركات)، ٤ج، دار الفكر - دمشق.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، ت ٧٦٩هـ(١٩٨٠م) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ط٢٠، ٤ج، دار التراث - القاهرة.
- العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ (١٩٨٤م) **إعراب لامية الشنفري**، (تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران)، ط١، جزء واحد، المكتب الإسلامي - بيروت.
- العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت٦١٦هـ (١٩٩٥م) **اللباب في علل البناء والإعراب** (تحقيق: د. عبد الإله النبهان)،ط١، جزآن، دار الفكر - دمشق.
- العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت٦١٦هـ، (١٤١٩هـ) **التبيان في إعراب القرآن** (أعدّه فريق بيت الأفكار بالاعتماد على تحقيق: علي محمد البجاويّ)، جزء واحد بيت الأفكار الدولية.
- علقمة بن عبدة التميمي، ت٢٠ ق.هـ ، (١٩٦٩م) **ديوان علقمة الفحل** (تحقيق: لطغي الصقال)، ط١، جزء واحد، دار الكتاب العربي – حلب.
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد ت١٠٨٩هـ، (١٩٨٦م) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** (تحقيق: محمود الأرناؤوط) ط١، ١١ج، دار ابن كثير- دمشق.
- عمر بن أبي ربيعة، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، جزء واحد، دار القلم - لبنان.

- العميديّ، أبو سعيد محمد بن محمد، ت٤٣٣هـ، (١٩٦١م) **الإبانة عن سرقات المتنبي لفظاً ومعنى** (تحقيق: إبراهيم الدسوقيّ)، ط١، جزء واحد، دار المعارف- القاهرة.
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، ت٣١٦هـ، (١٩٩٨م) **مستخرج أبي عوانة** (تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي)، ط١، ٥ج، دار المعرفة - بيروت.
- العينيّ، أبو محمد محمود بن أحمد، ت٨٥٥هـ، (٢٠٠٦م) **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار** (تحقيق: محمد حسن إسماعيل)، ط١، ٣ج، دار الكتب العلمية- بيروت.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، ت٨٥٥هـ (٢٠١٠م) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ **"شرح الشواهد الكبرى"**(تحقيق: أ. د. علي محمد فاخرو آخرون) ط١، ٤ج، دار السّلام - القاهرة.
- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، ت١٣٦٤هـ (١٩٩٣ م) **جامع الدروس العربية**، ط٢٨، ٣ج، المكتبة العصرية- صيدا.
- الغنويّ، طفيل الخيل، (١٩٩٧م) **ديوان طفيل الغنويّ** (تحقيق: د. حسّان فلاح أوغليّ)، ط١، جزء واحد، دار صادر- بيروت.
- ابن فارس،أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ، ت٣٩٥هـ، (١٩٧٩م) **معجم مقاييس اللغة** (تحقيق: عبد السلام هارون)، ٦ج، دار الفكر.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، ت٣٧٧هـ، (١٩٩٣م) **الحجة للقراء السبعة** (تحقيق: بدر الدين قهوجيّ وبشير جويجابيّ)، ط٢، ٧ج، دار المأمون- بيروت.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد ، ت٣٧٧هـ، (١٩٨٧م) **المسائل الحلبيات** (تحقيق: د. حسن هنداويّ)، ط١، جزء واحد، دار القلم- دمشق، ودار المنار- بيروت.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، ت: ٣٧٧هـ، (١٩٩٠م) **التعليقة على كتاب سيبويه** (د. عوض بن حمد القوزي)، ط١، ج١، ٦ج، مركز النخب العلمية.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، ت: ٣٧٧هـ، (٢٠٠٤م) **المسائل المنثورة** (تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار)، ط١، جزء واحد، دار عمار – عمان.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، ت: ٣٧٧هـ، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** (تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي)، جزء واحد، مطبعة العاني – بغداد.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، ت٣٧٧هـ، (١٩٨٨م) الشعر أو شرح الأبيات المشكلة، (تحقيق: د. محمود محمد الطناحيّ) ط١، جزء واحد، مكتبة الخانجي- القاهرة.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، ت٣٧٧هـ، (١٩٨٨م)، **شرح الأبيات المشكلة** (تحقيق: د. محمود محمد الطناحيّ)، ط١، جزء واحد، مكتبة الخانجي- القاهرة.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، ت٣٧٧هـ، ، **البغداديات**، مصدر سابق، ص ٥١٦ وما بعدها.
- فانديك، ادوارد كرنيليوس(١٨٩٦) **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع** (صححه وزاد عليه: محمد علي الببلاويّ)، جزء واحد، مطبعة التأليف (الهلال) مصر.
- أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن أيوب، الملك المؤيد صاحب حماة، ت٧٣٢هـ، (٢٠٠٠م) الكناش في فني النحو والصرف (تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام)، جزآن، المكتبة العصريّة- بيروت.

- أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن محمود، ت٧٣٢هـ، **تاريخ أبو الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر**، ط١، ٤ج ، المطبعة الحسينيّة المصريّة-القاهرة.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ، **معاني القرآن** (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي)، ط١، ٣ج، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، ت١٧٠هـ، **كتاب العين** (تحقيق: د مهدي المخزومي)، ج١، جزء واحد، دار ومكتبة الهلال.
- الفرزدق، همّام بن غالب، ت١١٤هـ، **ديوان الفرزدق** (تحقيق: علي فاعور)، ط١، دار الكتب العلميّة-بيروت، ١٩٨٧م.
- الفيروزآبادي، مجد الدّين أبو الطاهر محمد بن يعقوب، ت٨١٧هـ، (٢٠٠٥م) **القاموس المحيط** (تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي)، جزء واحد، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- القاليّ، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، ت: ٣٥٦هـ، (١٩٢٦م) **أمالي القاليّ** (تحقيق: محمد عبد الجواد)، ط٢، ج٢، ص٤٣، دار الكتب المصرية.
- قباوة، فخر الدين(١٩٨١م) **ابن عصفور والتصريف**، ط٢، جزء واحد، دار الآفاق الجديدة.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ، (١٤٢٣هـ) **الشعر والشعراء**، جزآن، دار الحديث – القاهرة.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت: ٢٧٦هـ، **أدب الكاتب** (تحقيق: محمد الداليّ)، ط١، ص٤٧٣، مؤسسة الرسالة.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت٢٧٦هـ، (١٩٨٤م) **المعاني الكبير في أبيات المعاني** (تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣ هـ))،ط١، ٣ج، دار الكتب العلمية – بيروت.
- القرطبيّ محمد بن أحمد، ت ٦٧١هـ، (١٩٦٤م) **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ)** (تحقيق: أحمد البردونيّ وإبراهيم أطفيش)، ط٢، ٢٠ج، دار الكتب المصرية - القاهرة
- القطاميّ، عمر بن شييم التغلبيّ، ت١٠١هـ،(٢٠٠١م) **ديوان القطامي**، (تحقيق: د. محمود الربيعيّ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ، (١٤٢٤هـ) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطيّ، ط١، المكتبة العصرية- بيروت.
- قيس بن ذَريح، ت٦١هـ، (٢٠٠٤م) **ديوان قيس بن ذرِيح** (تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي)، ط٢، جزء واحد، دار المعرفة – بيروت.
- القيسيّ، أبو علي الحسن عبدالله، ت:ق٦هـ، (١٩٨٧م) **إيضاح شواهد الإيضاح** (تحقيق: د. محمد بن حمودة الدعجانيّ)، جزآن، دار الغرب الإسلاميّ- بيروت.
- ابن القيم، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزيّة، ت٧٦٧هـ، (٢٠٠٢م) **إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك** (تحقيق: د. محمد بن عوض السهليّ)، ط١، جزآن، أضواء السلف- الرياض.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزيّة، ت٧٥١هـ(١٤١٠ هـ) **تفسير القرآن الكريم** (تحقيق: إبراهيم رمضان)، ط١، جزء واحد، دار ومكتبة الهلال - بيروت
- الكتابيّ، محمد عبد الحي المعروف بعبد الحي الكتاني، ت: ١٣٨٢هـ، (١٩٨٢م) **فهرس الفهارس** والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (تحقيق: إحسان عباس) ط٢، جزآن، دار الغرب الإسلاميّ- بيروت.

- كثيّر عزة، ت٧٢هـ، (١٩٧٩م) **ديوان كثيّر عزة** (تحقيق: د. إحسان عباس)، جزء واحد، دار الثقافة – بيروت.
- كحال، عمر رضا، ت١٤٠٨هـ، **معجم المؤلفين**، ١٣ج، مكتبة المثنى - بيروت.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزوينيّ، ت٢٧٣هـ،(٢٠٠٩م) **سنن ابن ماجة** (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، ط١،٥ج، دار الرسالة العالمية .
- ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن عبدالله، ت٦٧٢هـ، (١٩٧٧م) **شرح عمدة الحافظ** (تحقيق: عدنان الدوري)، جزآن، مطبعة العاني – بغداد.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، ت٦٧٢هـ، (١٩٩٠م) **شرح الكافية الشافية** (تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي)، ط١، ٤ج، جامعة أم القرى – مكة المكرمة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، ت٦٧٢هـ، (١٩٩٠م) **شرح تسهيل الفوائد** (تحقيق: د. عبد الرحمن السيد)، ط١، ٤ج، دار هجر للطباعة والنشر.
- ابن مالك، مالك بن أنس بن مالك، ت١٧٩هـ، (٢٠٠٤م) **الموطأ** (تحقيق: محمد مصطفى الأعظميّ)، ط١، ١١ج، مؤسسة زيد بن سلطان - أبو ظبي.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت٦٨٦هـ (١٩٨٤) **إكمال الأعلام بمثلث الكلام**، (تحقيق سعد الغامديّ)، ط١، جزء واحد، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت٦٨٦هـ **ألفية ابن مالك** (تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الخطيب) (٢٠٠٦م)، ط١، دار العروبة - الكويت.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ت٦٨٦هـ **ألفية ابن مالك**، دار التعاون- مكة المكرمة.
- المبرد، محمد بن يزيد الأزديّ، ت٢٨٥هـ، (١٩٩٧م) **الكامل في اللغة والأدب** (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط٣، ٣ج، دار الفكر العربي – القاهرة.
- المبرد، محمد بن يزيد الأزديّ، ت٢٨٥هـ، **المقتضب** (تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة)، ٤ج، عالم الكتب- بيروت.
- المتلمس، جرير بن عبد المسيح، "ت٥٦٩م، أي قبل الهجرة النبوية بنحو نصف قرن" (١٩٧٠م) **ديوان المتلمس الضبعي** "برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي"، (تحقيق: حسين كامل الصيرفي) جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية.
- المتنبي، ت٣١٤هـ، **ديوان المتنبي** (تحقيق: عبد الرحمن البرقوقيّ)، جزء واحد، دار الكتاب العربي- بيروت.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، ت٣٢٤هـ (١٤٠٠هـ) **السبعة في القراءات** (تحقيق: شوقي ضيف)، ط٢، جزء واحد، دار المعارف – مصر.
- مجنون ليلى، قيس بن الملوح، ت٦٥أو٦٨هـ (١٩٧٩م) **ديوان مجنون ليلى** (تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج)، مكتبة مصر – ٣٧ شارع كامل صدقيّ.
- المخزوميّ، مهدي(١٩٥٨م) **مدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط٢، جزء واحد، مطبعة مصطفى البانيّ الحلبيّ - مصر.
- المخزوميّ، مهدي، (١٩٧٤م) **الدرس النحويّ في بغداد**، بغداد.
- المرادي، الحسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ، (٢٠٠٦م) **شرح التسهيل** (تحقيق: محمد عبد النبي عبيد) ط١، جزء واحد، مكتبة الإيمان – المنصورة.
- المرادي، الحسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ، (٢٠٠٨م) **شرح التسهيل** (تحقيق: أ.د. ناصر حسين علي)، ط١، جزآن، دار سعد الدّين- دمشق.
- المراديّ، بدر الدين حسن بن قاسم ت٧٤٩هـ (٢٠٠٨م) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية الابن مالك** (تحقيق: بد الرحمن علي سليمان)، ط١، ٣ج، دار الفكر- بيروت.
- المراديّ، بدر الدين حسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ، (١٩٩٢م) **الجنى الداني في حروف**

المعاني (تحقيق: د فخر الدين قباوة)، ط١، جزء واحد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- المرزبانيّ، أبو عبيد الله بن محمد، ت٣٨٤هـ، **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء** ، ١ج.
- المرزوقيّ، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن، ت٤٢١ هـ، (٢٠٠٣ م) **شرح ديوان الحماسة** (تحقيق: غريد الشيخ)، ط١، جزء واحد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
- مسلم، مسلم بن الحجاج، ت٢١٦هـ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (**صحيح مسلم**)، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، ٥ج، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- المقريّ، شهاب الدين أحمد، ت١٠٤١هـ، (١٩٩٧م) **نفح الطّيب من غصن الأندلس الرطيب** (تحقق إحسان عباس) ط٢، ٨ج، دار صادر – لبنان.
- مكرم، عبد العال سالم (١٩٧٨م) **القرآن وأثره في الدراسات النحوية**، ط٢، جزء واحد، مؤسسة علي جرّاح الصباح.
- المكوديّ، أبو زيد عبد الرحمن بن علي، ت٨٠٧هـ، (٢٠٠٥م) **شرح المكوديّ على ألفية ابن مالك** (تحقيق: د. عبد الحميد هنداويّ)، جزء واحد، المكتبة العصرية- بيروت.
- مكيّ القيسيّ، أبو محمد مكي بن طالب، ت٤٣٧هـ، (١٤٠٥هـ) **مشكل إعراب القرآن** (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن)، ط٢، جزآن، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- المناويّ، محمد عبد الرؤوف، ت١٠٣١هـ (١٩٩٠م) **التوقيف على مهمات التعاريف** (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل)، ط١،جزء واحد، عالم الكتب- القاهرة.
- الميدانيّ، أبو الفضل أحمد بن محمد، ت٥١٨هـ، **مجمع الأمثال** (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) جزآن، دار المعرفة- بيروت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، ت٧١١هـ، (١٤١٤هـ) **لسان العرب**، ط٣، ١٥ج، دار صادر – بيروت.
- الميدانيّ، أبو الفضل أحمد بن محمد، ت٥١٨هـ، **مجمع الأمثال** (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) جزآن، دار المعرفة- بيروت.
- النابغة الذبيانيّ، أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبيانيّ، ت١٨.ق.هـ، (٢٠٠٥م) **ديوان النابغة الذبيانيّ** (تحقيق: حمدو طماس)، ط٢، جزء واحد، دار المعرفة – بيروت.
- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، ت ٧٧٨ هـ (٢٠٠٧م) **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** (تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون)، ط١، ١٢ج، دار السلام- القاهرة.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك، ت٦٨٦ هـ، (٢٠١٠م) **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، ط٢، جزء واحد، دار الكتب العلمية- بيروت
- النجار، محمد عبد العزيز، (٢٠٠١م) **ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك**، ط١، ٤ج، مؤسسة الرسالة.
- النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، ت ٣٣٨هـ، (١٤٢١ هـ) **إعراب القرآن**، (وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم)، ط١، ٥ج، دار الكتب العلمية - بيروت
- ابن النّديم، محمد بن اسحاق(١٩٩٧م) **الفهرست** (تحقيق إبراهيم رمضان)، ط٣، جزء واحد، دار المعرفة، بيروت.
- النيليّ، تقي الدين إبراهيم حسن(من نحاة القرن السابع الهجري)، (١٤١٥هـ) **الصفوة**

الصفية في شرح الدرر الألفية (تحقيق: محسن بن سالم العمريّ) جزآن، جامعة أم القرى- مكة المكرمة.
- **ديوان الهذليين**، ط٢، ٣ج، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٩٩٥م.
- الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد، ت٣٧٠هـ، (٢٠٠١م) **تهذيب اللغة** (تحقيق: محمد عوض مرعب)، ط١، ١٥ج، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، **أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك**، (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، ٤ج، دار الفكر- بيروت.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١ هـ(١٩٨٦م) **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** (د. عباس مصطفى الصالحيّ)، ط١، جزء واحد، دار الكتاب العربيّ.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف ، ت٧٦١هـ، **شرح شذور الذهب** (تحقيق: عبد الغني الدقر)، ص٣٦١، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا،
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، (١٣٨٣هـ) **شرح قطر الندى** (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، جزء واحد، القاهرة.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ،(١٩٨٥م) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** (تحقيق: د. مازن المبارك، و محمد علي حمد الله)، ط٦، جزء واحد، دار الفكر – دمشق.
- الواحديّ، أبو الحسن علي بن أحمد، ت ٤٦٨هـ، (١٤٣٠ هـ) **التَّفْسِيرُ البَسِيْط** ط١، ٢٥ج، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، ت٣٨١هـ، (١٩٩٩م) **علل النحو** (تحقيق: محمود جاسم درويش)، ط١، جزء واحد، مكتبة الرشيد-الرياض.
- ورد، عبد الأمير محمد أمين، (١٩٩٧م) **المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير**، ط١، جزء واحد، المكتبة العصرية – بغداد.
- ابن الورديّ، زين الدّين أبو حفص عمر بن مظفّر، ت٧٤٩هـ (١٩٩٦) **تاريخ ابن الورديّ** (تتمة المختصر) ط١، ج٢، ص٢١٥، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- ابن الورديّ، زين الدّين أبو حفص عمر بن مظفّر، ت٧٤٩هـ (١٩٩٦) تاريخ ابن الورديّ (تتمة المختصر)، ط١، جزآن، دار الكتب العلميّة-بيروت.
- **المعجم الوسيط** لإبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة.
- ابن وكيع، الحسن بن علي الضبيّ، ت٣٩٣هـ، (١٩٩٤م) **المنصف للسارق والمسروق منه** (تحقيق: عمر خليفة بن أدريس)، ط١، جزء واحد، جامعة قات، تونس- بنغازي.
- ابن ولادة، أبو العباس أحمد بن محمد ولاّدة التميميّ، ت٣٣٢هـ(١٩٩٦م) **الانتصار لسيبويه على المبرد** (تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان)، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- اليافعي، عفيف الدين عبد الله بن أسعد ت٧٦٨هـ، (١٩٩٧م) **مرآة الجَنان** (تحقيق: خليل المنصور) ط١، ٤ج، دار الكتب العلميّة- بيروت.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، ت٦٤٣هـ(٢٠٠١م) **شرح المفصل** (قدم له: د. إميل بديع يعقوب) ط١، ٦ج، دار الكتب العلمية- بيروت.
- اليونيني، قطب الدّين أبو الفتح موسى بن محمد، ت٧٢٦هـ، (١٩٩٢م) **ذيل مرآة الزّمان** (تحقيق وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية)،ط٢، ٤ج، دار الكتب الإسلامية- القاهرة.